الأردن
ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط
(١٩٥٠ - ١٩٥٧)

إعداد
علي إبراهيم علي البشايره

إشراف
الدكتور ممدوح الروسان

١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم التاريخ

الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط
١٩٥٠ - ١٩٥٧

إعداد الطالب

علي إبراهيم علي البشايرة

بكالوريوس تاريخ / جامعة اليرموك - كلية الآداب

لعام ١٩٨٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، في كلية الآداب - جامعة اليرموك، للعام الدراسي ١٩٩٣ - ١٩٩٤.

لجنة المناقشة

الدكتور ممدوح الروسان .... مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور محمد رجائي ريان .... عضواً

الدكتور نظام بركات .... عضواً

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	ب
المختصرات المستخدمة في الدراسة	جـ
الإهداء	د
شكر وتقدير	هـ
المقدمة	١-٨
التمهيد	٩-٢٢
الفصل الأول	٢٢-٦٣
الفصل الثاني	٦٤-١١٢
الفصل الثالث	١١٣-١٥٠
الفصل الرابع	١٥١-١٩٠
الخاتمة	١٩١-١٩١
ثبت المصادر والمراجع	١٩٢-٢٠٩
الملاحق	٢١٠-٢٥٩
ملخص الدراسة باللغة العربية	٢٦٠-٢٦١
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	٢٦٢-٢٦٤

المختصرات المستخدمة في الرسالة

١- المختصرات العربية:

د.ك.و: دار الكتب والوثائق (بغداد).

د.ن: المصدر بدون إشارة للناشر.

د.ت: المصدر بدون إشارة لتاريخ النشر.

د.م: المصدر بدون إشارة لمكان النشر.

مج: مجلد.

ع: عدد.

ص: صفحة.

ج: الجزء.

ق: القسم.

٢- المختصرات الأجنبية:

F.O.	Foreign Office.
Vol.	Volume.
No.	Number.
P.	Page.

الإهداء...

إلى والدي العزيزين.

إلى أخواني وأخواتي.

إلى أهل بيتي ... زوجتي الفاضلة وأبنائي الأعزاء دعاء، مالك، وفاء، إيثار.

إلى أقاربي وأصدقائي.

لكل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع املا القبول.

علي البشايرة

شكر وتقدير

بعد الإنتهاء من هذه الرسالة بتوفيق من الله وعونه، أرى لزام علي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور ممدوح الروسان الذي تعهدني بالعناية والرعاية، وقدم لي من وقته وجهده وفكره الشيء الكثير، وتحمل عناء قراءة فصول هذه الرسالة، وإسداء النصح والإرشاد والاستماع إلى أسئلتي ومناقشتي بسعة أفق وسداد رأي كبيرين، كما أشكر جميع الأساتذة الأفاضل في قسم التاريخ الذين تتلمذت على أيديهم.

وأتقدم بالشكر الخاص إلى أستاذي الدكتور محمد رجائي ريان، والدكتور نظام بركات على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

كما أوجه شكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أثناء إعداد هذه الرسالة وأخص بالذكر الطلبة الأردنيين في بغداد، جعفر الوديان، شادي لباينة، عامر العمري، محمود أبو الفول، كما وأشكر الإخوة راتب بشايرة، عبد الرحمن بشايرة، وحيدر البشايرة، وهشام البشايرة، وعماد البشايرة، ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري إلى الأخوة فريد العمري وأمين مهيدات على تصحيح ما ورد من أخطاء لغوية في هذه الرسالة، كما لا بد لي أن أسجل ثناءً خاصاً للإخوة المهندس قاسم البشايرة وإبراهيم حسن بشايرة على جهدهم الكبير في ترجمة بعض الوثائق والمراجع الأجنبية التي استخدمت في هذه الرسالة. وأسجل جميل عرفاني لكل العاملين في مكتبة جامعة اليرموك وذلك لحسن تعاملهم وتعاونهم معي أثناء إعداد هذه الرسالة وأخص بالذكر السادة يوسف هياجنة، حسين جمعة، عبد الله شرادقة، كذلك أشكر جميع العاملين في مكتبة الجامعة الأردنية وأخص بالذكر محسن خضير، والعاملين في مؤسسة آل البيت، ودار الكتب والوثائق ببغداد على ما قدموه لي من تسهيلات أثناء مراجعتي لهم، وأشكر الأخوة الزملاء مهندسو وموظفو قسم المقاسم في مديرية إتصالات إربد على ما قدموه لي من عون . وأشكر القائمين على مركز ناصر للخدمات الجامعية نظراً للخدمة الطيبة التي قدموها لي أثناء إعداد هذه الرسالة، والله من وراء القصد فهو نعم المولى ونعم النصير.

علي البشايرة

بسم الله الر الرحيم

المقدمة

من أبرز معالم السياسة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهور معسكرين كبيرين: غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وشرقي بقيادة الإتحادالسوفيتي، وقد ساد العلاقة بين هذين المعسكرين التوتر الشديد، والحرب الباردة والتنافس فيما بينهما للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي دفع بالمعسكر الغربي إلى العمل على ربطها به، نظراً لما لدول هذا المعسكر من مصالح إقتصادية كبيرة فيها من جهة، ولأهمية موقعها الإستراتيجي من جهة أخرى.

وقد انتهج المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أسلوباً جديداًغير الذي تبنته بريطانيا، فبينما لجأت بريطانيا إلى أسلوب المعاهدات الثنائية للهيمنة على المنطقة، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب الأنظمة الدفاعية التي تضم أكثر من دولتين، وذلك من خلال طرح المشاريع الدفاعية، بهدف الوقوف في وجه الأطماع السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط، وقد قام المعسكر الغربي بعرض هذه المشاريع على دول المنطقة، ومن ضمنها الأردن.

ومن منطلق الحرص على إبراز الموقف الأردني من هذه المشاريع وجدت في نفسي الرغبة لدراسة هذا الموضوع في الفترة ما بين ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٧.

وجاء اختياري لهذه الفترة للأهمية الخاصة التي تميزت بها، إذ تعد من أكثر سنوات هذا القرن اضطراباً، ليس في الأردن فحسب بل في الوطن العربي (إن لم نقل في العالم)، بسبب التغيرات التي حصلت في تلك الفترة والمتمثلة في تغير موازين القوى في العالم، وظهور حركات التحرر في (إيران، مصر، كوريا، فيتنام الجزائر) وانعكاس ذلك على الأفكار والتيارات السياسية في الوطن العربي.

اخترت عام ١٩٥٠بداية لهذه الدراسة لأنه كان يمثل نقطة تحول في تاريخ الأردن، حيث أعلن فيها اتحاد ضفتي الأردن في نيسان/١٩٥٠ بالإضافة إلى طرح

من البعض الآخر والتي كتبت بخط اليد غير الواضح، اذ لم أستطع قراءته .

ولما كانت هذه الوثائق التي حصلت عليها من الأردن غير كافية لاعداد هذه الرسالة، قمت بالتوجه إلى العراق في نيسان ١٩٩٣ للاطلاع على الوثائق العربية والأجنبية التي تخص هذه الفترة خاصة الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد والمتمثلة بوثائق البلاط الملكي، وهي عبارة عن تقارير القنصليات والمفوضيات والسفارات العراقية في عمان وغيرها من البلاد العربية والأجنبية، وقد ساهمت هذه الوثائق إلى جانب بعض المصادر والمراجع العربية والأجنبية في اعداد هذه الرسالة.

كما قمت بالإطلاع في هذه المكتبة على بعض الصحف العراقية الصادرة خلال فترة البحث فأغنت الكثير من جوانب الرسالة بالمواد القيمة، إضافة إلى العديد من الدراسات في المجلات العربية والأجنبية.

وفي أثناء تواجدي في بغداد قمت بزيارة بعض الجامعات والمعاهد العراقية، واطلعت فيها على بعض الوثائق والمصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع الرسالة.

جاءت هذه الرسالة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول وخاتمة، وقد جاء في التمهيد عرض للسياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها (١٩٣٩-١٩٥٠) والدور الذي يمكن أن يلعبه الأردن في تلك السياسة كحليف لبريطانيا وفقاً لمعاهدات ١٩٢٨، ١٩٤٦، ١٩٤٨ من ناحية ومحاولته توظيف هذا التحالف في تحقيق طموحاته في وحدة سوريا الكبرى من ناحيته، كما تعرض كذلك إلى معاهدة التحالف والصداقة الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٦ واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية وموقف المعارضة الأردنية من هذه المعاهدة وما ترتب على ذلك من تعديل لهذه المعاهدة بمعاهدة جديدة عام ١٩٤٨. ودور الأردن في مواجهة القضية الفلسطينية في حالة انتهاء الانتداب البريطاني، وتمكين الأردن من احتلال المناطق المخصصة للعرب حسب قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وما تبع هذا الأمر

مشروع الضمان الجماعي العربي الذي كان موجهاً ضد دولة الكيان الصهيوني مقرونا بصدور البيان الثلاثي في أيار/١٩٥٠.

كما اخترت عام ١٩٥٧ نهاية لهذه الدراسة لأنه كان يمثل بداية النفوذ الأمريكي في المنطقة ممثلاً في مشروع أيزنهاور، الذي كان بمثابة شهادة وفاة للنفوذ البريطاني في المنطقة، والحلقة الأخيرة في سلسلة الأحلاف الغربية فيها.

إضافة إلى ذلك فقد شكل عام ١٩٥٧ بالنسبة للأردن نقطة تحول في علاقاته مع الغرب، حيث تم في ذلك العام إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وتوجه الأردن للتعاون مع الغرب من خلال الولايات المتحدة الأمريكية وقبول مشروع أيزنهاور، بدلاً من بريطانيا وحلف بغداد.

ومما شجع الباحث على اختيار هذه الفترة من تاريخ الأردن المعاصر، أن هذه الفترة لم تحظ بعناية الباحثين العرب، بقدر كاف إذ لم تنل الكثير من المواضيع ما تستحقه من دراسة وتمحيص، ومن بينها "الأردن ومشاريع الدفاع الغربية" التي لم تبحث بحثاً أكاديمياً مستقلاً، كما أن افتقار المكتبة العربية لمثل هذه الدراسات، أمر له مسوغاته الموضوعية في تكريس رسالة علمية لدراسة "الموقف الأردني من مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط" في تلك الفترة المليئة بالأحداث، والتي تجعل منه موضوعاً حيوياً في تاريخ الأردن المعاصر.

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني أثناء جمعي للمادة العلمية لهذه الدراسة، فقد تمثلت في صعوبة الحصول على مصادر البحث الأولية خاصة الوثائق الأردنية حيث أعلمت اثناء مراجعتي لوزارة الخارجية، أنه ليس هناك وثائق يمكن الإطلاع عليها. إضافة إلى ذلك فقد قمت بالاطلاع على وثائق أكسفورد المحفوظة في مؤسسة آل البيت والمتمثلة في أوراق مراسل صحيفة الصنداي تايمز في الشرق الأوسط ومحرر الشؤون الخارجية في الديلي تلغراف سليد بيكر (Slade Baker)، وهي عبارة عن مذكرات زيارته للأردن ١٩٥٤-١٩٦١، حيث استفدت من بعض هذه الأوراق التي كتبها صاحب هذه الأوراق بواسطة آلة الطباعة، في حين لم أستفد

من وحدة الضفتين في عام ١٩٥٠ والموقف العربي من ذلك.

أما الفصل الأول من هذه الرسالة فقد تناول دراسة المشاريع الدفاعية التي طرحت للدفاع عن المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمواجهة الخطر السوفيتي عربية كانت أو غربية في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٥٠-١٩٥٤ وموقف الأردن من هذه المشاريع، وقد تمثلت تلك المشاريع بمشروع الضمان الجماعي العربي (١٩٤٩-١٩٥٢) الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي العربي.. الذي طرح من قبل الدول العربية كرد فعل على نكبة فلسطين والذي لم يوقع من قبل الأردن حتى ١٦ شباط ١٩٥٢ بسبب موقف الدول العربية المعارض للوحدة الأردنية الفلسطينية عام ١٩٥٠ وردود الفعل الغربية ممثلة أولاً في البيان الثلاثي الذي طرح في ٢٥ أيار ١٩٥٠ من قبل الدول الغربية الثلاث "إنجلترا، وفرنسا وأمريكا" ثم مشروع قيادة الشرق الأوسط عام ١٩٥١ والذي تبنته إضافة إلى الدول الغربية الثلاث تركيا كرد فعل لإنهاء مصر معاهدتها مع بريطانيا، ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ مبيناً الفشل الذي منيت به هذه المشاريع الغربية بسبب الموقف العربي الرافض لتلك المشاريع وتطابق الموقف الأردني في غالب الأحيان مع هذا الموقف.

أما الفصل الثاني فقد أفرد للحديث عن موقف الأردن من حلف بغداد (١٩٥٤-١٩٥٥) كواحد من أهم المشاريع الغربية التي طرحت للدفاع عن المنطقة، حيث تعرضت إلى أصول وأهداف الحلف، والمساعي الدولية والعراقية لضم الأردن إليه، ودور الأحزاب والرأي العام الأردني في إفشال هذه المساعي، والمواقف الرسمية والشعبية والعربية من الحلف، والتي أدت إلى صراع سياسي زعزع الاستقرار السياسي في الأردن.

وبحث الفصل الثالث في انهيار التحالف الأردني-البريطاني المتمثل بداية في تعريب قيادة الجيش العربي الأردني، وإعفاء غلوب، وما تبعه من إنهاء معاهدة التحالف الأردني البريطاني لعام ١٩٤٨، كما تعرض هذا الفصل إلى الجو الديمقراطي داخل البلاد، والسماح بالنشاط الحزبي، ودور الأحزاب في الحياة

السياسية الأردنية، وكذلك إجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة وصل فيها العديد من ممثلي الأحزاب الأردنية الى قبة البرلمان ودور هذه الأحزاب في التعاون الأردني مع الأقطار العربية وتوقيع إتفاقية التضامن العربي لتقديم العون المادي للأردن لتحل محل المعونة البريطانية التي سوف تتوقف بعد إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية.

وأخيراً تناولت في الفصل الرابع الموقف الأردني من مشروع أيزنهاور الذي مثل أخر المشاريع الدفاعية الغربية التي طرحت للدفاع عن الشرق الأوسط، فقد تتبعت بداية النفوذ الأمريكي في المنطقة بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ممثلة في مشاريع النقطة الرابعة كبداية للوجود الأمريكي في الأردن، ثم عرضت إلى أصول مشروع أيزنهاور التي ظهرت في أعقاب حرب السويس ونهاية النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة. وتطرق الفصل إلى مشروع أيزنهاور وأثره في التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الأردن، حيث شكل بداية الصراع بين رئيس الدولة، ورئيس الوزراء المدعوم من الأحزاب السياسية. وما ترتب على ذلك من استقالة حكومة النابلسي وحصول أزمة وزارية لم تشهد البلاد مثيلاً لها من قبل، الأمر الذي أدى إلى عدم الاستقرار، والتي انتهت بأحداث الزرقاء، حيث كشف الفصل عن ظروفها وملابساتها وموقف كل من الملك والمؤسسة العسكرية والعشائر الأردنية منها. كما تحدث الفصل عن المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأردن بعد امتناع الدول العربية الموقعة على اتفاقية التضامن العربي عن دفع حصتها المقررة للاردن كتعويض عن المعونة البريطانية، وتطرق الفصل إلى موقف بعض الدول العربية من المشروع ودور هذه الدول في أحداث الأردن.

وأنهيت هذه الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصلت إليه من إستنتاجات .

اعتمدت في هذه الرسالة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع أهمها:-

١- الوثائق غير المنشورة:-

فبالنسبة للوثائق الأجنبية غير المنشورة تمثلت في وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O. Foreign Office)التي أمدني بقسم كبير منها مشكوراً السيد

ارشيد العبداللات، والقسم الآخر اطلعت عليه في الجامعات والمعاهد العراقية، في أثناء زيارتي للعراق. وهذه الوثائق عبارة عن تقارير ورسائل من السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد تعاملت مع هذه الوثائق بحذر لأنها كانت تعبر عن آراء مرسليها.

ومن الوثائق الأجنبية غير المنشورة التي استفدت منها في هذه الرسالة وثائق أكسفورد المحفوظة في مؤسسة آل البيت، حيث تكمن أهمية هذه الوثائق في أنها كتبت من قبل شخص "سليد بيكر" الذي كان بمثابة شاهد عيان للأحداث في الأردن، وذلك من خلال وجوده وزياراته المستمرة للأردن بحكم عمله كمراسل صحفي في الفترة الوقعة ما بين ١٩٥٤-١٩٦١، كما تمثلت أهمية هذه الوثائق في أن معظمها جاء على شكل مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين الأردنيين وفي مقدمتهم الملك حسين، وبعض رؤساء الوزارات والوزراء الأردنيين في تلك الفترة، هذا وقد قمت بمقارنة المعلومات التي وردت فيها بمصادر أخرى.

أما الوثائق العربية غير المنشورة فكانت وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد من اهمها تقارير القنصليات والمفوضيات والسفارات العراقية في الأردن ومصر، وقد استفدت بشكل خاص من تقارير المفوضية وفيما بعد السفارة العراقية في عمان، وتتمثل أهمية الوثائق في أنها عبارة عن تقارير شهرية وسنوية تتحدث بشكل مفصل عن أحداث الأردن من جميع الجوانب، كما تكمن أهميتها أيضاً فيما تحويه هذه التقارير من بعض المنشورات الحزبية في الأردن التي يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى، اذ كانت تعبر عن آراء الأحزاب ومواقفها من سياسة الأردن الداخلية والخارجية إضافة إلى مواقفها من أحداث المنطقة العربية والدولية.

وقد تعاملت مع هذه الوثائق بحذر شديد كونها كانت تعبر عن وجهة نظر الممثل العراقي من الأحداث، الذي كان يكتب ما يتفق ورأي حكومته، إلا ما كان متطابقاً مع غيره من المصادر والمراجع، ومدعماً بالنشرات الحزبية والصحف

الأردنية. حيث تميزت هذه الوثائق باحتوائها على بعض القصاصات من الصحف العربية والأجنبية والتي استفدت من بعضها في فصول هذه الرسالة.

٢- الوثائق المنشورة:-

من الوثائق الأجنبية المنشورة اعتمدت على الجزء الثاني من: Rush A. del, Rulling Families of Arabia Jordan, The Royal Family of-Al- Hashim.

أما بالنسبة للوثائق العربية المنشورة التي اعتمدت عليها فقد تمثلت في الجريدة الرسمية الأردنية وملحقاتها، والتي كانت بمثابة شاهد عيان لكل ما يجري من أحداث، ومحاضر مجلس الأعيان والنواب في الأردن، والكتاب الأردني الأبيض "الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية".

٣- المذكرات والتراجم الشخصية العربية والأجنبية.

اعتمدت على مجموعة من التراجم والمذكرات الشخصية لعدد من الشخصيات التي عاصرت تلك الفترة، فقد اغنت الرسالة بمعلومات يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى، وأهمها مذكرات الملك عبد الله، الملك حسين، ومؤلفات الفريق غلوب، ومذكرات أنتوني إيدن، وهزاع المجالي وغيرها. كما حرصت على الاطلاع على بعض الدراسات التي تعلقت بموضوع الرسالة في اللغتين العربية والأجنبية، وقد حصلت على نسخ مصورة لتلك المقالات.

٤- الصحف والدوريات العربية والأجنبية وفي مقدمتها الصحف الأردنية والعراقية، وغيرها من الدوريات العربية والأجنبية المثبتة في ثبت المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

٥- المصادر والمراجع العربية والأجنبية والمترجمة.

اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية والمترجمة المتوفرة، وتأتي أهمية بعضها لكتابتها من قبل أشخاص عاصروا فترة الدراسة، وأهمها كتاب منيب الماضي وسليمان الموسى (تاريخ الأردن في القرن العشرين) وكتاب علي محافظة (العلاقات الأردنية-البريطانية).

أما الكتب الأجنبية فأهمها كتاب:

(Jordan Apolitical Study From 1948-1957 لمؤلفه (Agil Hydar Hassan) وكتاب (Jordan Astudy in Political development (1921-1965 لمؤلفه (Naseer Aruri) وكتاب Iraq under Jeneral Nuri لمؤلفه (Waldemar Galman).

بالإضافة إلى غيرها من الكتب المثبتة في ثبت المصادر والمراجع.

وفي الختام آمل أن أكون قد أسهمت بتواضع في إلقاء بعض الضوء على صفحة مهمة من تاريخ الأردن المعاصر، معتمداً على أسس البحث العلمي والنظر للأحداث بمقياس الموضوعية والمنطق. وإن كان هناك قصور في بعض جوانب الرسالة، فقدرنا أن الكمال لله وحده عزّ وجل.

لذا فإنني سأكون ممتناً لكل من يتفضل بتوجيه أو تصويب أو نقد يكون هدفه تقويم الرسالة هذه ولا سيما أعضاء لجنة المناقشة التي ستأخذ (إن شاء الله) ملاحظاتهم وآراؤهم السديدة طريقها إلى هذا الجهد المتواضع.

والله ولي التوفيق

علي ابراهيم البشايره

إربد في ٣٠ / محرم /١٤١٥هـ

الموافق ٩ / تموز / ١٩٩٤ م

التمهيد

الاردن والسياسة البريطانية في الشرق الاوسط
أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها
١٩٣٩-١٩٥٠

كان الأمير عبد الله مقتنعاً بأن مصلحة العرب تكمن في التعاون مع بريطانيا في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط، لأن بريطانيا هي الدولة الكبرى ذات الحضور السياسي والعسكري في أقطارهم من جهة، ومن جهة ثانية لأن الدول العربية ضعيفة ولا بد لها من الإستناد إلى دولة كبرى حتى يأتي اليوم الذي تصبح فيه قوية وقادرة على الدفاع عن نفسها[1] ولهذا رأى الأمير عبدالله ان تحقيق أهدافه المتمثلة في وحدة الأقطار السورية أو ما كان يعرف (بمشروع سوريا الكبرى) يقتضي توثيق علاقاته ببريطانيا صاحبة النفوذ القوي في المنطقة العربية بشكل خاص، والأسيوية بشكل عام. فقد التزم سموه خلال الحرب العالمية الثانية بتعهداته تجاه بريطانيا حسب ما جاء في المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٢٨، وذلك من خلال اشتراك القوات الأردنية في هذه الحرب اشتراكاً فعلياً.[2]

وسعى خلال الحرب وفي مناسبات عديدة في الفترة ما بين ١٩٤٠ وحتى تصريح انتوني ايدن (A. Eden) الثاني شباط ١٩٤٣، للحصول على الدعم البريطاني له لتحقيق مشروع سوريا الكبرى[3] ، إلا أن بريطانيا كانت تطلب منه الصبر والتريث[4]في نفس الوقت الذي شاركت فيه قواته بالمجهود الحربي البريطاني في

---

(١) سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، اضواء على الوثائق البريطانيه (١٩٤٦-١٩٥٢) ط١، المؤسسه الصحفيه الاردنيه-عمان ١٩٩٢، ص: ٣٩-٤٠ وسأرمز له فيما بعد سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث.

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفى: "مشروع سوريا الكبرى" وعلاقته بضم الضفة الغربية، حوليات كلية الاداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة الثالثة والعشرون،١٩٨٤ ص: ١٢-١٣ وسارمز له فيما بعد احمد عبد الرحيم مصطفى مشروع سورية الكبرى.

(٣) حول هذه المساعي أنظر: الكتاب الأردني الأبيض، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٤٧، ص: ١٩-٢٣، وسأرمز له فيما بعد الكتاب الأردني الابيض؛ جميل جبوري: "نشأة فكرة الجامعة العربية "مجلة شؤون عربية، ع ٢٥، تونس اذار ١٩٨٢، ص: ١٦ وسأرمز له فيما بعد جميل جبوري، مجلة شؤون عربية، ع ٢٥؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧) دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص:١١٧ وسأرمز له فيما بعد علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية.

(٤) الكتاب الاردني الابيض، ص: ٢٠-٢١؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ١١٧.

العراق لإخضاع ثورة رشيد عالي الكيلاني (التي كانت تحضى بتأييد دول المحور ضد بريطانيا).[5] وفي سوريا للقضاء على قوات فيشي (Vichy) الموالية للمحور[6] إلا أن بريطانيا ترددت في دعم مشروعه الأمر الذي ضايق الأمير مما شجعه على عدم الأخذ بالنصائح البريطانية ، لذلك قام بالإتصال بزعماء سوريا ولبنان وتوجيه العديد من الرسائل إليهم طالباً منهم دعم مشروع الوحدة السورية. هذا ولم يثن الموقف المتردد من قبل بريطانيا الأمير عبد الله عن الإستمرار في طلب معونة بريطانيا لتحقيق الوحدة السورية.[7]

كان لهذه المساعي التي قام بها الأمير عبد الله خلال الحرب العالمية الثانية لدى الحكومة البريطانية أثرها فسعت بريطانيا (بالخطب والتصريحات الخاصة في تحقيق الوحدة) إلى كسب ود البلاد العربية غير الخاضعة لها كسوريا ولبنان بهدف إقامة حلف عربي يسهل على بريطانيا التعامل معها جملة وليس على إنفراد[8]. وهذا ما كان مرسوماً لعالم ما بعد الحرب من محالفات جماعية بدلاً من الإتفاقيات

---

(٥) الملك عبد الله: مذكرات الملك عبد الله، اعداد أمين أبو الشعر، ط٤، المطبعة الهاشمية، عمان ١٩٦٥، ص: ١٩٣؛

George Lenczowski: The Middle East in World Affairs, Cornell University Press, New York, 1962, P. 449;

جورج لنشوفسكي: الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد ١٩٦٥، ص:٢١، وسأرمز له فيما بعد لنشوفسكي: الشرق الأوسط.

(٦) أنظر لمزيد من التفصيلات عن دور الجيش الأردني في الحرب العالمية الثانية، جريدة الجزيرة ع ٢٧٠١٠٨٨ ذي القعدة، ١٣-١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥.

(٧) الكتاب الأردني الأبيض: ص:٤٧؛ كامل محمود خله: التطور السياسي لشرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٨) ط١، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس الجماهيرية الليبية ١٩٨٣ ص:٢٨، وسأرمز له فيما بعد كامل خله: التطور السياسي لشرق الاردن؛ جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٥،ص:١٠.

(٨) عطية عباس الطائي: العراق ومشاريع الوحدة العربية (١٩٣٢-١٩٥٤) رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات الإشتراكية، جامعة المستنصرية، بغداد ١٩٨٣، ص:٥٣، وسأرمز له فيما بعد عطية الطائي: العراق ومشاريع الوحدة العربية.

الثنائية.[9] وإذا كانت بريطانيا تخوض غمار الحرب العالمية الثانية بالأسلحة كافة، فقد بذلت جهوداً كبيرة لتجعل الوحدة العربية واحدة من هذه الأسلحة[10].

ففي ٢٩ أيار ١٩٤١ أدلى وزير خارجية بريطانيا انتوني ايدن بتصريح ينص على: عطف الحكومة البريطانية على استقلال سوريا وتاييد مبدأ الوحدة العربية وهو ما عرف بتصريح ايدن الأول.[11] ويعد تصريحه بمثابة مناورة سياسية بريطانية بارعة أراد من خلاله تحقيق المصالح البريطانية، وذلك من خلال أمرين: الأول قيام ما يشبه حلف أو تضامن بين الدول العربية يسهل على بريطانيا التعامل معها ويخفف عنها الكثير من الجهود التي يقتضيها الاتصال بكل دولة من الدول العربية على انفراد، والثاني محاولة كسب السوريين واللبنانيين الى جانب بريطانيا بشكل يساعد على اتساع منطقة النفوذ البريطاني من ناحية، ويبعد فرنسا من ناحية ثانية، ويضمن بعد ذلك عدم تهديد العمليات البريطانية في هذه المنطقة الهامة من العالم من ناحية ثانية[12] ثم تلا تصريح ايدن الاول بيان الجنرال كاترو (Catroux) قائد القوات الفرنسية الحرة في الشرق الأوسط في ٨ حزيران ١٩٤١ الذي وعد فيه بالغاءالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان واعلان استقلالهما.[13] كما أصدر سفير بريطانيا في مصر السير مايلز لاميسون (Sir Miles Lampson) في

---

(٩) غانم محمد صالح: "مشروع الهلال الخصيب" مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ع (٤٠، ٤١) كانون ثاني- آذار- حزيران ١٩٨١. ص: ٤٠-٤١ وسأرمز له فيما بعد غانم صالح، مشروع الهلال الخصيب.

(١٠) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص : ١١٦، وسأرمز له فيما بعد طارق البشري: الحركة السياسية في مصر.

(١١) حول نص المشروع أنظر احمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر (١٨٠٠-١٩٥٨)، دمشق، ١٩٧٠، ص: ٢٨١ وسأرمز له فيما بعد احمد طربين: الوحدة العربية؛ جلال يحيى: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر ١٩٨٠، ص: ٤٦، وسأرمز له فيما بعد جلال يحيى: العالم العربي الحديث.

(١٢) احمد طربين: المصدر السابق، ص: ٢٨٣-٢٨٥؛ جلال يحيى: المصدر السابق، ص :٤٧-٤٨.

(١٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص: ١١٩؛ محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، المكتب التجاري للتوزيع والنشر ببيروت ١٩٥٧، ص: ٨٩-٩٠ وسأرمز له عزة دروزة: الوحدة العربية.

اليوم نفسه بياناً أكد فيه تأييد الحكومة البريطانية لضمانات الاستقلال الممنوحة من قبل الجنرال كاترو (نيابة عن الجنرال ديجول De Gaulle) لكل من سوريا ولبنان ومشاركتها في هذه الضمانات[١٤].

رأى الأمير عبدالله في خطاب ايدن الأول، وبيان كاترو أن الظروف أصبحت مواتية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى، فسعى إلى إشراك قواته في الهجوم الذي شنته القوات الحليفة على سوريا حيث حررتها من قوات فيشي الموالية لدول المحور عام ١٩٤١، معتقداً ان هذه المشاركة سوف تدعم مسعاه في توحيد الأقطار السورية.[١٥]

وفي هذه الأثناء نشط نوري السعيد الذي تولى رئاسة الوزارة (الحكومة) في العراق في ٢٩/تشرين الاول/١٩٤١. سعياً وراء إقامة وحدة بين دول المشرق العربي وهو ما عرف بمشروع الهلال الخصيب وهو المشروع الذي قدمه في مذكرته المعروفة بالكتاب الأزرق الى المستر ريتشارد كيزي Richard Cazey وزير الدولة البريطاني في (القاهرة)، وقد حاول نوري في مشروعه أن يوفق بين آمال العرب القومية وزعامة العراق للمنطقة. فدعا الى اتحاد يشمل بلاد الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن). تمنح فيه الأقلية اليهودية في فلسطين، والمسيحية في لبنان حكماً ذاتياً محدوداً. كما تضمنت هذه المذكرة المطالبة بانشاء جامعة عربية تربط سوريا الكبرى بعد قيامها بالعراق، تنضم إليها دول عربية أخرى وفق مشيئتها.[١٦]إلا أن استجابة بريطانيا لمقترحات الأمير عبد الله

---

(١٤) علي محافظة: المرجع السابق، ص: ١١٩.

(١٥) علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر، عهد الامارة، ط١، مطبعة القوات المسلحة الأردنية عمان ١٩٧٣، ص: ١١٢، وسأرمز له فيما بعد علي محافظة: تاريخ الأردن المعاصر.

(١٦) نوري السعيد: استقلال العرب ووحدتهم (مذكرة في القضية العربية مع اشارة خاصة الى فلسطين رامية الى حل نهائي، مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية)، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٤٣، ص: ٤-٢٢ وسأرمز له فيما بعد السعيد: استقلال العرب ووحدتهم؛ Patrick. Seal. The Struggle for Syria. Oxford university Press London, 1965, pp. 11-12; J.C Hurewitze. Deplomacy in the Near East and Middle East. (adocumentary record.1914-1956) Van Nostrand York. 1956, pp. 236-237; Yehoshua Porath: I n Search Of Arab Unity, 1930-1945, Frank Cass and Company Limited London, 1986. p.52.

ومشروع نوري السعيد كانت غامضة، إذ أعلن ايدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم في ٢٤ شباط ١٩٤٣ ما يلي:

"وكما سبق وأعلنت حكومة صاحب الجلالة فانها ستنظر بعطف الى كل حركة بين العرب ترمي الى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولا يخفى ان المبادرة لاي مشروع يجب ان تاتي من جانب العرب انفسهم، وحسب ما لدي من معلومات فانه لم يقدم اي مشروع يحظى بموافقة الجميع".(١٧)

بعد صدور هذا التصريح البريطاني ضاعف الامير عبد الله من نشاطه، فدعا الى عقد مؤتمر وطني في عمان عقد في ٥، ٦ آذار ١٩٤٣ حضره عدد كبير من الرجال العاملين في الحركة العربية في البلاد الشامية. تدارسوا فيه موقف فرنسا من سوريا ولبنان وعدم التزامها بتنفيذ الوعد الخاص باستقلال البلاد السورية بالاضافة الى استئثار الفرنسيين بالسلطة وابقاء الدستور معطلاً والادعاء باستمرار الانتداب، فأصر المجتمعون الاصرار على المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك- في الوحدة والاستقلال التام، وتم تشكيل لجنة منهم وضعت مشروعين عن مستقبل البلاد السورية.(١٨) وقدم الأمير هذين المشروعين في الاول من نيسان عام ١٩٤٣ الى المستر كيزي مع مذكرة يطلب فيها ان تمارس الحكومة البريطانية ضغوطاً على فرنسا للموافقة على الوحدة المنشودة.(١٩) الا ان هذه المذكرة لم تكن اسعد حظاً من المذكرات والرسائل الاردنية السابقة، لأن بريطانيا قررت واعطت الاشارة في تصريح وزير خارجيتها المستر ايدن المعلن في ١٩٤٣/٢/٢٤ بانشاء جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية، منهياً بذلك فكرة مشروعي سوريا الكبرى، والهلال

---

(١٧) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية. ص: ١٢٢.

(١٨) الكتاب الاردني الابيض، ص: ٦٤-٧٠؛

Mhammad Faddah: The Middle East I n Transtion (A study of Jordan, Foroign-Policy, Asia Puplishing House, 1974), p. 145.

(١٩) الكتاب الاردني الابيض: ص: ٧٣-٧٥؛ علي محافظة: "نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سورية الكبرى" مجلة كلية الاداب الجامعة الاردنية، المجلد الثالث ع ٢، آب ١٩٧٢، ص: ٥٦، وسأرمز له فيما بعد على محافظة: مجلة كلية الاداب، ع٢.

الخصيب.[٢٠] وبرغم المساعي الكبيرة التي قام بها الأمير عبد الله في سبيل الحصول على تأييد مشروعه، إلا أن الحكومة البريطانية حاولت دائماً تجنب الخوض فيه، وبناء على ما تقدم تبين لنا ان المشاريع الهاشمية في العراق والأردن "الهلال الخصيب" "سوريا الكبرى" قد سارا جنباً إلى جنب، وتوافقا في طرح فكرة توحيد الاقطار السورية، الا ان مشروع الهلال الخصيب يختلف عن مشروع سوريا الكبرى، في أنه أغفل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد العربي عند قيامه، ولكن كما يقول الدكتور ممدوح الروسان[٢١] فإن نوري السعيد فاتح القائم بالأعمال البريطاني في بغداد المستر تمبسون (Mr. Thompson) حول الموضوع قائلا: أن هدفه من الوحدة العربية أن تكون جزءاً من تكتل أكبر لدول الشرق الأوسط يضم اليه تركيا وبريطانيا.

في حين ان المشروع الاردني حدد هذه العلاقة وجعلها عل غرار المعاهدتين العراقية والمصرية ١٩٣٠-١٩٣٦، والتي تقوم على صون المصالح البريطانية والأجنبية في الدولة السورية الاتحادية[٢٢].

من هنا نرى أن التصريحات والوعود الغامضة التي صدرت عن كبار المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الثانية حول الوحدة العربية كانت تهدف إلى تثبيت زعامة بريطانيا وتوكيد قيادتها للوطن العربي، وذلك بصمتها إزاء كل محاولة من جانب الأمير عبد الله لطلب المعونة والدعم البريطاني لتحقيق مشروعه الوحدوي.

وبوصول حزب العمال الى الحكم في بريطانيا تموز عام ١٩٤٥، بدأت بريطانيا تنفيذ سياسه جديدة في علاقاتها مع دول الشرق الاوسط تمثلت في السعي لايجاد

---

(٢٠) جميل جبوري، مجلة شوون عربية، ع ٢٥، ص: ١٤-١٥؛

Mohammad Faddah: op. cit. p. 146.

(٢١) ممدوح الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١- ١٩٥٨) ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص: ١٥٨، وسأرمز له فيما بعد الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية.

(٢٢) مذكرات الملك عبد الله، ط٢، منشورات مجلة الرائد، عمان، ١٩٤٧ ص: ٣١٥.

كتلة قوية من دول الشرق الاوسط بما فيها تركياوايران على نمط ميثاق سعد أباد ١٩٣٧[٢٣] لمواجهة احتمالات التغلغل السوفيتي في المنطقة، وقد تمثلت هذه السياسة بمنح الاستقلال للدول الواقعة تحت الانتداب البريطاني، من خلال ضمان حق بريطانيا في الابقاء على بعض القوات البريطانية في تلك الدول، مع منحها جميع التسهيلات اللازمة، وهو ما حصل في العراق والاردن[٢٤] والذي سوف نراه فيما بعد من خلال بنود المعاهدة الاردنية البريطانية لعام ١٩٤٦.

وما ان تولى المستر بيفن (Mr. Bevin) وزارة الخارجية في بريطانيا حتى قام في ايلول من نفس العام باجراء عدة لقاءات مع رؤساءالبعثات الدوبلوماسية البريطانية في المنطقة العربية للتباحث معها حول السياسة البريطانية الجديدة والتغيرات المحتملة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، وفي ختام اللقاءات بين بيفن والهيئات الدوبلوماسية اصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً اعلنت فيه التزام بريطانيا بتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على اساس التعاون المشترك وتنمية مجتمعاتها واقتصادياتها[٢٥].

وكانت أولى نتائج السياسة البريطانية الجديدة لصالح شرق الاردن، ففي ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦، قابل المندوب السامي البريطاني في فلسطين اللورد غورت (Lord Gort). (بناءعلى تعليمات وزير الخارجية البريطاني) الامير عبد الله في

(٢٣) يقصد بميثاق سعد اباد ما عرف بمعاهدة عدم التعدي بين العراق وتركيا وايران والافغان، وهي المعاهدة التي جاءت نتيجة للجهود البريطانية الكبيرة التي بذلتها من اجل اقامة احلاف عسكرية لدول منطقة الشرق الاوسط لحماية نفوذها في المنطقة لمنع تسرب السوفييت للمنطقة، وقد عبر الميثاق عن رغبة الدول المتعاقدة في المحافظة على روابط الصداقة وحسن الجوار والتفاهم فيما بينهم ونبذ الحرب، والمحافظة على الامن والسلم في المنطقة وذلك من خلال ضمانات اضافية ضمن نطاق عصبة الامم.

حول ذلك انظر، عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٤،ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٨، ص: ٢٣٠-٢٣٤؛ عوني عبد الرحمن السبعاوي وآخرون : تركيا المعاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص: ٢٢٤.

(٢٤) كامل خله: التطور السياسي لشرق الاردن ،ص: ٢٢٨.

(٢٥) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص: ١٣٠.

قصر الشونة بحضور رئيس وزرائه ابراهيم هاشم ووزير خارجيته محمد الشريقي والمعتمد البريطاني كير كبرايد (Kirkbride). وابلغ غورت الامير عبد الله عن صيغة البيان الذي سيلقيه المستر بيفن في الجمعية العامة للأمم المتحدة.(٢٦)

والقى المستر بيفن خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦، وجاء فيه: "... ومما يتعلق بمستقبل شرق الاردن فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعتزم في المستقبل القريب اتخاذ الخطوات السريعة الازمة للاعتراف بهذه البلاد دولة مستقلة، ذات سيادة وبذلك بصرف النظر عن وضع شرقي الاردن تحت اية وصاية".(٢٧)

وتلبية للدعوة التي وجهتها الحكومة البريطانية للأمير عبد الله (في ٢٠/تشرين ثاني ١٩٤٥) توجه الأمير عبد الله يرافقه رئيس وزراء شرقي الأردن إبراهيم هاشم الى لندن (شباط ١٩٤٦) للتفاوض من أجل وضع معاهدة تحل محل معاهدة عام ١٩٢٨.

بدأت المفاوضات بين الجانبين الأردني ويمثله إبراهيم هاشم، والبريطاني ويمثله وزير الخارجية ارنست بيفن ووكيل الوزارة ارث كريش جونز (Arthur Geech Jone's) وانتهت المفاوضات بتوقيع الطرفين على معاهدة جديدة في ٢٢/آذار/١٩٤٦، وعاد الأمير مع رئيس وزراءه الى عمان في ١٩٤٦/٣/٢٧ وبموجبها اعترفت بريطانيا بإستقلال شرقي الأردن، وإنهاء الإنتداب البريطاني وفقاً لتصريح وزير الخارجية البريطاني في ١٩٤٦/١/١٧ السالف الذكر.(٢٨)

كفلت المعاهدة الجديدة لبريطانيا الهيمنة على شرقي الاردن وذلك ببقاء قوات عسكرية مسلحة على أراضيها، تستطيع نشرها في أي مكان بحجة الدفاع ، والسيطرة على الجيش الاردني بواسطة الضباط الانجليز، والمعونة المالية التي بقيت على حالها حيث استمرت بريطانيا بتقديم العون المالي، وبذلك ضمنت

---

(٢٦) الكتاب الاردني الابيض: ص: ١٤٢؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية- البريطانية، ص :١٣.

(٢٧) علي محافظة: العلاقات الاردنية- البريطانية، ص: ١٢٠.

(٢٨) الكتاب الاردني الابيض: ص: ١٥٣؛ جبران ملكون: جلالة الملك عبد الله المعظم واستقلال المملكة الاردنية الهاشمية، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٤٧، ص: ٦٦-٦٧.

الإشراف على شؤون البلاد الداخلية وتراقبها مراقبة دقيقة، ولهذا يمكن القول انه رغم إعلان إستقلال شرقي الأردن الا انها بقيت تعتمد اعتماداً كلياً على بريطانيا، فظل استقلالها وسيادتها ناقصين[٢٩] اهتماماً كبيراً لدى المسؤولين البريطانيين في توحيد الاقطار الشامية، وبين ضرورة ذلك للوقوف في وجه التوسع الروسي في الشرق الاوسط .

عقد الأمير عبد الله (خلال تواجده في لندن شباط – أذار ١٩٤٦) اجتماعاً مع رئيس الوزراء البريطاني المستر اتلي (Mr. Etlly)، وآخر مع وزير الخارجية المستر بيفن. اقترح في إجتماعه مع رئيس الوزراء بناء جبهة دفاعية تضم تركيا وايران وافغانستان، وتدعمها جبهة (الهلال الخصيب) التي تضم العراق وسوريا الطبيعية. وابدى الامير رأيه بامكان اعادة وحدة سوريا مع شرقي الاردن في حالة ترك فرنسا سوريا وشأنها. وفي حديثه مع بيفن قال: انه يفكر بالتوصل الى اتحاد مع العراق والى توثيق العلاقات مع تركيا.[٣٠]

وقد أكد الأمير خلال تواجده في لندن (شباط-أذار ١٩٤٦) على وجود مصلحة مشتركة بين العرب وبريطانيا تقضي مساعدة بريطانيا العرب على تحقيق وحدتهم حتى يكونوا دولة قوية تساعد بريطانيا في الدفاع عن الشرق الأوسط أمام الخطر الروسي.[٣١]

وانطلاقا من الفكرة التي أبداها الأمير في اجتماعه بالمستر بيفن في لندن حول نيته بالتوصل الى اتحاد مع العراق والى توثيق العلاقات مع تركيا، فقد قام الأمير عبد الله بزيارة الى تركيا والتوقيع خلالها في ١١ كانون الثاني ١٩٤٧ على

---

(٢٩) للتفاصيل عن المعاهدة وملحقها انظر: ملحق رقم(١).

(٣٠) سليمان موسى: امارة شرقي الاردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦) ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠، ص: ٢٨٠. وسأرمز له فيما بعد سليمان موسى: امارة شرقي الاردن.

(٣١) سليمان موسى: المرجع نفسه، ص: ٢٨٠؛ احمد خليف عيسى العفيفي: مشروع سورية الكبرى (١٩٢١-١٩٥١) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم التاريخ كلية الدراسات العليا في الجامعة الاردنية-عمان، ١٩٩١. ص: ٣٨.

معاهدة صداقة بين الاردن وتركيا.[32] وذلك لتقوية موقفه تجاه سوريا والتأثير عليها لتغيير موقفها من مشروعه. وقد نبه الأمير عبد الله الأتراك أكثر من مرة الى ضرورة التعاون بين العرب والاتراك، وان من مصلحتهم الوقوف صفاً واحداً في شبكة الدفاع العسكرية. التي اخذت الدول الغربية تسعى لها بعد الحرب العالمية الثانية لتطويق الاتحاد السوفيتي.[33] ثم اتجه الامير عبد الله الى العراق فعقد "معاهدة اخوة وتحالف" جرى التوقيع عليها في ١٤ نيسان عام ١٩٤٧ ونصت هذه المعاهدة على وجوب التشاور لتنفيذ اهداف المعاهدة كالامن والتعاون، والتفاهم المشترك فيما يؤثر على مصلحة البلدين. وفي حالة وقوع عدوان على أي من الدولتين تتشاور الدولتان لتوحيد جهودهما ورد العدوان، واوجبت المعاهدة توحيد الاجراءات والاساليب العسكرية بين البلدين.[34]وقد ضمنت بريطانيا ومن خلال معاهدة الاخوة والتحالف بين الاردن والعراق الطريق البري الذي يربط البحر المتوسط والخليج العربي قبل قيام الكيان الصهيوني. وذلك كاحتياط مسبق من قبل بريطانيا خشية فقدانها لقاعدة السويس الإستراتيجية وهو ما حصل عام ١٩٥١، بإنهاء معاهدة التحالف المصري البريطاني وما سيترتب عن ذلك من تهديد طرق مواصلاتها في شرق افريقيا والخليج العربي.[35] وبهذا تعد المعاهدة العراقية-الأردنية احدى مراحل مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وبناء القواعد الحربية لتطويق الاتحاد السوفيتي إذ وجدت الدوائر الغربية أن بقاء الاتحاد السوفيتي طليقاً يشكل مصدر خطر كبير على مصالحها في المنطقة،[36] وهكذا نستطيع القول ان

---

(٣٢) حول نص المعاهدة انظر الكتاب الاردني الابيض،ص :٢٨٦-٢٨٨.

(٣٣) سليمان موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، ص: ٣٢.

(٣٤) حول نصوص المعاهدة انظر:

The Middle East Journal, Washington, VOL.I, No. 4, October 1947,pp.449- 451;

احمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر ١٨٠٠-١٩٥٨، ط١، دمشق ١٩٧٠ ص: ٥٣٩-٥٤٠ وسارمز له فيما بعد احمد طربين الوحدة العربية.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١ مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٧، ص: ٢٢، وسأرمز له فيما بعد عبد الرحمن الرافعي: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

(٣٦) عبد الرحمن الرافعي: المرجع نفسه والصفحة.

أراء الأمير عبد الله هذه تكشف واقعيته، وسعيه لبناء القوة العربية بالتعاون مع بريطانيا الدولة ذات الحضور الاقوى في بلاد العرب الاسيوية.

وبالنظر لما لقيته معاهدة عام ١٩٤٦ مع بريطانيا من معارضة أردنية، ونقد عربي ودولي فقد سعى الأمير الى تعديلها أو إستبدالها بمعاهدة جديدة تكون أكثر إتفاقاً مع المصلحة الأردنية[٣٧]، ولتحقيق ذلك فقد سافر رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى يرافقه كل من وزير الخارجية السيد فوزي الملقي، ورئيس اركان الجيش العربي غلوب باشا، وسكرتير رئيس الوزراء السيد حمد الفرحان.[٣٨] كما انضم للوفد الاردني الميجر داونز(Major Dons)، احد الضباط الانجليز في قيادة الجيش العربي، بصفته خبيراً في ميزانية الجيش. حيث شارك في وضع مواد الملحق العسكري للمعاهدة الجديدة.[٣٩]وقد توصل الطرفان الأردني والبريطاني في نهاية المفاوضات في لندن ٦ شباط ١٩٤٨ الى اتفاق مبدأي على نصوص المعاهدة الجديدة. حيث عاد الوفد الاردني الى عمان في ذلك اليوم. وتم توقيع المعاهدة في ١٥ آذار ١٩٤٨ في عمان، من قبل توفيق ابو الهدى واليك كير كبرايد الوزير المفوض البريطاني[٤٠]

وقد اكدت المعاهدة الجديدة ومن خلال المادة الثالثة على مبدأ "الدفاع المشترك" بين البلدين، اي مساعدة أحدهما للآخر عند اشتباكه في حرب[٤١] كما اكد الملحق العسكري لهذه المعاهدة على مبدأ (الدفاع المشترك) ايضاً، فقد اشارت المادة الاولى من الملحق "انه في حالة اشتراك احد الفريقين المتعاقدين في حرب او تهديد بالحرب، يدعو كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر الى ان يحضر الى اراضيه او الاراضي التي يسيطر عليها، وطلب الى الملك عبد الله ان يهيئ "وفقاً للضرورة

---

(٣٧) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩) ط٢، مكتبة المحتسب، عمان ١٩٨٨، ص: ٤١٨ وسارمز له فيما بعد منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين.

(٣٨) The Middle East Journal Washington, Vol.2. No.2 April 1948 p.222.

(٣٩) مذكرات عبد الله التل: كارثة فلسطين،ج١، دار القلم، القاهرة ١٩٥٩ ص: ٤٦.

(٤٠) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ١٦٨-١٦٩.

(٤١) للاطلاع على نص المعاهدة انظر: ملحق رقم (٢)

المطارات والموانئ والطرق وكل الوسائل والخطوط الاخرى للمواصلات في الاردن، وان يدعو الى اقامة وحدات من سلاح الطيران الملكي في مطار عمان والمفرق ويقدم كل التسهيلات الضرورية لاقامة واعالة الوحدات المذكورة" ونصت المادة الرابعة على ان يقدم الملك عبد الله عند الطلب كل التسهيلات الضرورية لتحرك القوات البريطانية عبر الاردن. والسماح بزيارة قطع الاسطول البريطاني لموانئ الاردن في اي وقت تشاء وفق ما جاء في المادة السابعة وطبقاً لمبدأ (الدفاع المشترك) بين البلدين أكدت المادة الثانية على تشكيل هيئة استشارية بصفة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين الحكومتين يطلق عليها اسم " المجلس الانجليزي الاردني للدفاع المشترك" مهمته وضع الخطط الاستراتيجية المشتركة بين البلدين، والتشاور في الحال عند اي تهديد بالحرب.(٤٢)

وما ان وقعت المعاهدة الاردنية- البريطانية الجديدة في عمان في ١٥ آذار ١٩٤٨ حتى اندلعت المظاهرات في جميع انحاء البلاد، وبلغت اشدها في اربد حيث جرت اعتقالات واسعة، وقدمت نخبة من الشخصيات الاردنية احتجاجاً للملك عبد الله على هذه المعاهدة.(٤٣) وقد جاءت هذه المظاهرات احتجاجاً على ما جاءت به هذه المعاهدة من حق الوجود العسكري البريطاني في شرق الاردن، حيث جعلته مرتبطاً بعجلة الدفاع المشترك، والذي من خلاله ضمنت بريطانيا السيطرة على البلاد، وضمنت الدفاع عن المواقع البريطانية في قناة السويس والعراق.

وقد كان الهدف من تعديل معاهدة ١٩٤٦ وتوقيع معاهدة ١٩٤٨ هو كيفية مواجهة الاردن للقضية الفلسطينية، في حالة انهاء الانتداب البريطاني، وتمكين الاردن من احتلال المناطق المخصصة للعرب حسب قرار تقسيم ١٩٤٧.(٤٤)

وكردة فعل على نكبة فلسطين وما كان لها من اثر كبير في حركة الجماهير العربية التي اخذت تشعر بالحاجة الى اتحاد سياسي وتحالف عسكري، للوقوف في وجهة الخطر اليهودي الداهم. وكان رد الفعل الاول من سوريا حيث شعر قادة الجيش

(٤٢) للاطلاع على نص الملحق العسكري، انظر: ملحق رقم(٢).

(٤٣) مذكرات عبد الله التل: المرجع السابق، ص: ٤٨.

(٤٤) حول الموضوع انظر: سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، ص :٥٢-٥٦.

السوري انه ليس بامكان سوريا الصمود وحدها امام عدوان قد تشنه اسرائيل عليها، لذلك لا بد من وجود قوة عربية قادرة على التصدي لأي عدوان محتمل، وكانت تلك القوة لا يمكن توفيرها إلا باتحاد سوريا مع العراق.[٤٥] الا ان القوى والحكومات العربية (مصر، السعودية، لبنان) الرافضة لفكرة الوحدة بين سوريا والعراق تحركت من اجل احباطها. وذلك بطرح فكرة الضمان الجماعي العربي وهو ما عرف بمعاهدة الدفاع المشترك، كبديل لفكرة الوحدة السورية العراقية. حيث تم التوقيع عليها في ١٧ حزيران ١٩٥٠ من قبل مصر وسورياوالعربية السعودية ولبنان واليمن، اما الاردن لم يوقع هذه المعاهدة الا فيما بعد بسبب ازمة الضفة الغربية (وحدة الضفتين) وكذلك العراق.[٤٦]

لكن بريطانيا اوصدت الابواب في وجه اي سعي الى الوحدة او الاتحاد بين العرب سواء أكان ذلك من خلال مشروعي سوريا الكبرى او الهلال الخصيب، أم مشروع الضمان الجماعي العربي وذلك بإصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ في أعقاب اجتماع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية في لندن،[٤٧] وهو ما سنأتي على ذكره بالتفصيل فيما بعد.

من هنا نرى أن اهتمام بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية كان منصباً على المحافظة على زعامتها على الوطن العربي واقامة أحلاف عسكرية تضمن الدفاع عن مصالحها في المنطقة. وإذا كانت قد مهدت لقيام جامعة للدول العربية فقد أرادتها تحالفاً من الدول العربية مكملاً لخط الدفاع البريطاني في منطقة الشرق الاوسط بأسرها.

ولما فشلت الجامعة العربية في تحقيق هذا الهدف ضربت بها بريطانيا عرض الحائط، وأخذت تسعى مع شريكتها الجديدة في المنطقة الولايات المتحدة الامريكية الى وضع خطط مشتركة للدفاع عن المنطقة والمحافظة على المصالح الغربية فيها.

---

(٤٥) جميل جبوري: "قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي" مجلة شؤون عربية، ع ٣٧، تونس، آذار ١٩٨٤، ص: ١٠٤، وسارمز له فيما بعد جميل جبوري، مجلة شؤون عربية ع ٣٧.

(٤٦) جريدة الف باء السورية، ع ٨٣٤٣، ١٨ حزيران ١٩٥٠.

(٤٧) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ١٢٨-١٢٩.

الفصل الأول

الأردن ومشاريع الدفاع الغربية
١٩٥٠-١٩٥٤

١- مشروع الضمان الجماعي العربي.

٢- البيان الثلاثي.

٣- مشروع قيادة الشرق الأوسط.

٤- منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

تولدت فكرة الضمان الجماعي عن الظروف التي اكتنفت المنطقة العربية عقب نكبة فلسطين، فقد شهد المشرق العربي نشاطاً سياسياً ودبلوماسيا نتيجة للهزيمة التي لحقت بجيوش الدول العربية التي شاركت في الحرب العربية-الاسرائيلية الاولى، وما ترتب على ذلك من قيام دولة اسرائيل على جزء كبير من ارض فلسطين العربية، فأصبح هذا الكيان الغريب على المنطقة يشكل خطراً يهدد أمن وسلام المنطقة العربية بأسرها.(١)وكان لهذه التجربة القاسية التي خاضتها الدول العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ الأثر الكبير في إحداث التغييرات في الاوضاع السياسية، وقيام الانقلابات العسكرية والثورات ضد الانظمة العربية التي فشلت في تلك الحرب.(٢)

ومن هذه التغييرات ما حصل في سوريا إثر الانقلاب العسكري الثاني الذي تزعمه الزعيم سامي الحناوي في ١٢/أب/١٩٤٩. والذي كان من دعاة الوحدة الاندماجية بين سوريا والعراق حيث ساند الحناوي مؤيدو هذه الوحدة من زعماء حزب الشعب.(٣) الذين أعلنوا أن مثل هذه الوحدة هي التي تسطيع أن تتصدى وبشكل فعال للتوسع الصهيوني في المنطقة.(٤) وتنفيذاً لذلك بدأت المباحثات السورية العراقية، لوضع الاسس الكفيلة لتحقيق تلك الامنية، واتخاذ بعض

---

(١) د. جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ٩٨.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١٠٤.

(٣) جوردون هـ. توري: السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، دمشق ١٩٦٩، ص: ١٦٤، وسأرمز له فيما بعد جوردون هـ : السياسة السورية والعسكريون.

(٤) المرجع نفسه: ص: ١٦٤.

الإجراءات الدستورية في كلا القطرين لتحقيق الوحدة بينهما.[٥]

وما إن أوشك الطرفان السوري والعراقي على التوصل لتحقيق الوحدة بين القطرين حتى قابلتهم مصر باقتراح إقامة مشروع الضمان الجماعي العربي الذي عرف باسم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي[٦] فأثناء الدورة الحادية عشرة لمجلس الجامعة العربية المنعقدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٩ طرح موضوع التقارب السوري العراقي، من قبل مصر والسعودية، ولبنان على مجلس الجامعة العربية للمناقشة، الا ان ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا ورئيس وفدها في ذلك الوقت، اعترض على بحث هذا الموضوع واعتبره تدخلاً في شؤون سوريا الداخلية لان هذا الامر لا يهم سوى سوريا والعراق دون غيرهما. وهدد بالانسحاب وكان رده قاسيا وحاسماً.[٧]وايده في ذلك نوري السعيد رئيس وزراء العراق ورئيس وفده أنذاك، واعتبر هذا التصرف من قبل مجلس الجامعة منافياً لروح ونص المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية.[٨] فكان لا بد لمصر والسعودية من ايجاد وسيلة لاحباط التعاون العراقي السوري. فأمام اظهار رئيس الوفد السوري ناظم القدسي الذي أعلن أن سوريا تتطلع الى الإتحاد مع العراق لضمان حدودها من هجمات اليهود، وجد المندوب السعودي يوسف الياسين في ذلك الإدعاء ذريعة لكي يرد على

(٥) غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربيةبين(١٩٣٩-١٩٥٨) الفكر والممارسة، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠، ص: ٢١٦-٢١٨ وسارمز له فيما بعد غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربية.

(٦) جوردون هـ: السياسة السورية والعسكريون، ص: ١٥٣؛

Seal. The Struggle For Syria, P. 97;

باتريك سيل: الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية (١٩٤٥-١٩٥٨) ترجمة سميرعبدة، ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص: ١٣٥ وسارمز له فيما بعد باتريك سيل: الصراع على سورية.

(٧) ممدوح الروسان: "العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٤"مجلة أفاق عربية، ع ١٠، بغداد، حزيران ١٩٧٩، ص: ٢٠، وسارمز له فيما بعد الروسان مجلة أفاق عربية ع ١٠.

(٨) سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥، ص: ١٢-١٣؛ جميل جبوري: مجلة شؤون عربية ع ٢٧، ص: ١٠٦.

القدسي قائلاً: ما دمت خائف من اليهود وتريد ضماناً من العراق، فليكن اكثر من ذلك ضماناً جماعياً تشترك فيه مصر والسعودية والاردن ولبنان. اليس اشتراك هذه الدول، وخاصة مصر التي تملك من الامكانيات ما لا يملكه العراق، اضمن من ضمان دولة واحدة؟ طبعاً، لم يكن لدى القدسي اي جواب فطلب استشارة حكومته.[٩] وهكذا حاول ممثل السعودية سحب البساط من تحت أقدام الوفدين العراقي والسوري وإفشال اية محاولة للاتحاد بينهما.

مما تقدم يتضح كيف تم طرح فكرة الضمان الجماعي العربي على مجلس الجامعة العربية من قبل الوفد السعودي على إثر رفض الوفدين السوري والعراقي مناقشة التقارب بينهما في مجلس الجامعة، وكيف تبنت مصر تلك الفكرة، وأيدتها في ذلك كل من لبنان واليمن، لأن تلك الدول يجمعها هدف مشترك واحد هو إحباط أي فكرة أو مشروع يهدف إلى تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق أو حتى بين العراق والأردن، وهذا ما ذكره "كريم ثابت" أحد المقربين إلى الملك فاروق ملك مصر في ذلك الوقت، ومن المطلعين على خفايا السياسة العربية آنذاك، فقد ذكر أن الفكرة السياسية التي قام عليها الضمان الجماعي العربي تقوم على سعي الملك فاروق في منع اتحاد العراق والاردن.[١٠] وهذا ما قالته أيضا البورص المصرية في ٢٧-١٠-١٩٤٩ من أن دوافع الحكومة المصرية لإجتماع جامعة الدول العربية في خريف ١٩٤٩ وتقديمها مشروع الضمان الجماعي لم تكن بهدف مواجهة اسرائيل ولكن لتمنع اي تجمع جزئي للدول العربية كاتحاد الاردن مع فلسطين "وسوريا والاردن، او سوريا والعراق"[١١] الأمر الذي كان يزيد مخاوف الملك عبد العزيز آل سعود من قيام مملكة هاشمية قوية تعمل على استرجاع الحجاز من آل سعود[١٢] وقد جاءت هذه التوجهات

---

(٩) مذكرات خالد العظم، ج٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص: ٢٥٠.وسارمز له فيما بعد: مذكرات خالد العظم.

(١٠) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع٣٧، ص: ١٠٧-١٠٨.

(١١) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع١٠، ص: ٢٠.

(١٢) Kirk, George: The Middle East 1945 - 1950, Survery of International Affairs Oxford University Press, London 195, P. 57.

العربية متوافقة مع وجهة النظر الغربية آنذاك والرامية إلى منع اي توجه عربي نحو الوحدة أو الإتحاد بين اقطار الدول العربية، حيث توجت هذا الإتجاه بإصدار البيان الثلاثي في عام ١٩٥٠.

وإذا كانت السعودية ولبنان قد أيدت المبادرة المصرية، إلا ان العراق وسوريا والأردن ابدت تحفظات إزاءها، وإن اختلفت هذه التحفظات وأسبابها، فالحكومة الأردنية أرادت من جامعة الدول العربية ان تعترف بوحدة الضفتين مقابل تاييدها للمشروع المصري، وتوقيعها للمعاهدة، [١٣] في حين أكدت سوريا أنها تريد مشروعاً فعالاً غير قابل للضعف والانهيار على أن يرافقه قيام اتحاد يضم الاقطار الاعضاء في الجامعة كافة.[١٤] أما نوري السعيد فقد اعتقد أن المشروع المصري لا يتناقض مع قيام الاتحاد السوري العراقي، وعلى الرغم من انه حبذا مشروع الضمان الجماعي العربي الا انه كان يرغب في أن يجعله يصب في خدمة المشاريع الغربية، وذلك من خلال التلويح بالخطر الروسي المهدد للوطن العربي، ووجوب الوقوف في وجه هذا الخطر.[١٥]

وقد وصف نوري السعيد مشروع الضمان الجماعي العربي "بانه وجه بلا قسمات وعندما تتم هذه القسمات نبدأ في تأمل الوجه لنعرف ما هو" كما توقع أن يكون المشروع على غرار المشاريع الأخرى للضمان الجماعي، التي وصفها بأنها متعددة الالوان، وعلى كل قطر إختيار ما يناسبه منها، ويلائم اوضاع الحكومات العربية، ويضمن سلامتها بصورة ترتضيها شعوبها".[١٦]

ولكي تكون هذه المشاريع ناجحة، أكد نوري السعيد على أهمية وجوب مراعاة التزامات كل دولة، على أن تثق الدولة الملتزمة بتنفيذ التزاماتها، وأهم ما يضمن نجاح المشروع أن تجعل حدود العراق الشمالية وحدود مصر الغربية هي الحدود التي تدافع عنها الدول المشتركة في المشروع، بحيث إذا وقع اعتداء على حد من حدود

---

(١٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية – البريطانية، ص :٢١٦.
(١٤) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ١٠٩–١١٠.
(١٥) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص: ٢٠.
(١٦) غانم محمد صالح: العراق والوحدة العربية، ص: ١٥٢–١٥٤.

العراق أو مصر، أو أي بلد عربي آخر هبت الدول العربية لدفع الاعتداء طبقاً لخطة معدة، كما يجب أن تدرس بصراحة حالاتنا الداخلية، وعلاقاتنا الدولية، على اختلاف أشكالها، ومقدرتنا المالية والعسكرية وما يحتمل أن يتعرض له كل بلد من اخطار، حتى إذا وقع خطر على أي بلد لا تفاجأ به، وتكون على استعداد لدرئه.[17]

واضح من اشارات نوري السعيد آنفة الذكربانها، (وكماأسلفنا من قبل) جاءت لتؤكد رغبته في ربط المنطقة العربية بالغرب، وبخاصة بريطانيا عندما لمح بالخطر الروسي الذي قد تتعرض له بعض الاقطار العربية.

وبعد أن تدارس أعضاء الوفود العربية فكرة الضمان الجماعي المطروحة أمامهم، تم الاتفاق على تأليف لجنة لوضع صيغة المشروع المقترح، وانجازه برئاسة محمد عبد الخالق حسونة وزير الدولة المصري، وعضوية مندوب عن كل قطر عربي، على أن تعرض هذه اللجنة نتيجة عملها على اللجنة السياسية تمهيداً لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية لغرض إقراره.[18]

وقد باشرت اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع الضمان الجماعي أعمالها في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ على إثر تقديم المشروعات العربية المقترحة إلى تلك اللجنة والتي تقدم بها كل من لبنان وسوريا والعراق ومصر[19] بحضور جميع مندوبي الأقطار الأعضاء في جامعة الدول العربية.[20]

قدم لبنان مشروعاً متفقاً مع مبادئ الجامعة العربية وداعياً الى التعاون في

---

(١٧) سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ص: ١٨-١٩.

(١٨) دار الكتب والوثائق في بغداد، والتي سارمز لها فيما بعد، د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٤، مذكرات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، الى المفوضية الملكية العراقية بمصر، ١٩٤٩، وثيقة رقم ٧٣، صفحة ١١٠.

(١٩) حول تفاصيل المشاريع العربية انظر سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ص: ٣٩-٤٧.

(٢٠) ضمت لجنة الضمان الجماعي كلاً من محمد عبد الخالق حسونة عن مصر رئيساً وعضوية بهاء الدين طوقان من الاردن وعدنان الاتاسي من سوريا والشيخ يوسف ياسين عن السعودية، وفؤاد عمون من لبنان، بينما مثل اليمن علي ابراهيم، انظر د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٤ تقرير مباحثات لجنة الضمان الجماعي، وثيقة رقم ٤٦، صفحة ٢٦.

المجال الدفاعي والاقتصادي، وتسهيل التجارة بين رعايا الدول العربية وإطلاق حرية تبادل المنتوجات بينها، هذا بالاضافة إلى احتفاظ الدول العربية باستقلالها وسيادتها، وقد جاء المشروع المصري مطابقاً للمشروع اللبناني من حيث المحافظة على إستقلال الدول العربية وسيادتها وإحتفاظ مشروع الدفاع المشترك بصفته العربية (اي عدم ربطه بمشاريع الدفاع الغربية)، كما جاء المشروع المصري من الناحية العسكرية بديلاً لمشروع الاتحاد بين سوريا والعراق.(٢١) أما سوريا فقد دعت من خلال المشروع الذي تقدمت به إلى إقامة اتحاد شامل بين الدول العربية باعتباره الوسيلة الوحيدة للضمان الجماعي العربي، وأنّ هذا المبدأ يجب أن يسبق كل بحث في تفاصيل مشروع الضمان الجماعي العربي.(٢٢)

وقدم العراق مشروعاً واسعاً مؤكدا فيه المحافظة على الالتزامات المترتبة على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ارتبط بها المتعاقدون. مما يعني احكام التبعية العربية للدول الغربية والالتزام بالسياسة البريطانية في منطقة الشرق الاوسط، وتكريس المعاهدات غير المتكافئة بين بريطانيا والاقطار العربية.(٢٣)

وقد قامت لجنةالضمان الجماعي بمناقشة المشاريع الاربعة المقدمة اليها من: العراق، وسوريا ولبنان، ومصر، كل مشروع على حدة، فرفضت الاقتراح السوري مبررة ذلك بعدم اختصاصها بالنظر بما جاء فيه، وذلك في الجلسة الثالثة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٩، وقررت تشكيل لجنة فرعية من رؤساء وفود العراق ومصر ولبنان، للنظر في تعدد المشاريع المطروحة واتخاذ موقف موحد ازاءها. (٢٤)

وقد بذلت اللجنة الفرعية جهوداً في محاولة لتوحيد المشروعين المصري

---

(٢١) راشد البراوي: مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، دراسات في السياسة الاستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة١٩٥١، ص: ٣٥. وسارمز له فيما بعد راشد البراوي: مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط؛ ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص: ٢١.

(٢٢) جميل جبوري : مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ١٠٩-١١٠.

(٢٣) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص:٢١؛ الجبوري، مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ٢١.

(٢٤) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٤، تقرير حول مباحثات لجنة الضمان الجماعي، ١٩٤٩، وثيقة ٤٦، صفحة ٥٨.

واللبناني بالنظر لتقاربهما، ومن ثم دمجهما بالمشروع العراقي، لاعداد مشروع واحد اطلق عليه اسم (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية).[٢٥] وذلك تمهيداً لعرضها على حكومات الدول العربية الاعضاء في الجامعة للاطلاع عليها وابداء الرأي فيها قبل عرضها على مجل الجامعة العربية.[٢٦]

اخذت لجنة الضمان الجماعي العربي على عاتقها، مهمة عرض المشروع الموجه للضمان الجماعي على مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادية الثانية عشرة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٧، بعد ان عرض على الحكومات العربية، وقرر المجلس احالة المشروع المقترح الى اللجنة السياسية للجامعة العربية لغرض مناقشته واقراره.[٢٧]وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة فقد عقدت اللجنة السياسية للجامعة اجتماعاتها بتاريخ ١٩٥٠/٤/١ لبحث "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية" واستمرت تلك الاجتماعات حتى ١٩٥٠/٤/١١ حيث ناقش اعضاء اللجنة السياسية مشروع معاهدة الدفاع المشترك الموحد، بعد أن قرأت مواده مادة مادة وبعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات اللفظية وحذف بعضها الآخر، أقرت مشروع المعاهدة والملحق العسكري.[٢٨]

وفي ١٣ نيسان ١٩٥٠ اجتمع مجلس جامعة الدول العربية من أجل النظر في مشروع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، والملحق العسكري، بعد أن أقرته اللجنة السياسية في جلستها المنعقدة في١٩٥٠/٤/١١، وبعد المناقشة وافق مجلس الجامعة على ما عرف بمعاهدة الدفاع

---

(٢٥) انظر ملحق اجتماع اللجنة الفرعية في المرجع نفسه، الملحق ز، وثيقة ٥٢، صفحة ٧٥.

(٢٦) انظر نص المشروع الموحد في، د.ك.و، ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٤، تقرير مباحثات لجنة الضمان الجماعي، الملحق م، ١٩٤٩ وثيقة رقم ٦٠، صفحة ٨٧ – ٩٠؛ جميل جبوري : مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ١١.

(٢٧) الجبوري: نفس المرجع، ص :١١١.

(٢٨) المرجع السابق، ص :١٤٤.

المشترك والتعاون الاقتصادي.[29]

ذهبت المعاهدة التي تألفت من ١٣ مادة مع ملحق عسكري، وبروتوكول خاص.[30] الى مدىً أبعد مما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، ويمكن اعتبارها خطوة واسعةإلى ألامام لضمان التعاون الدولي العربي عن طريق تطوير الجامعة

إلى أداة تنسيق وانسجام أكبر بين الدول الاعضاء، وتحولاً حقيقياً في أهداف الجامعة، والنظر إليها وما عقد عليها من الآمال.[31]

ويمكن تلخيص اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وملحقها الاقتصادي كما وافقت عليها اللجنة السياسية بما يلي:

(١) تتحدث المادة الأولى عن حرص الدول على فض منازعاتها فيما بينها أو في علاقاتها بالدول الأخرى بالطرق السلمية وذلك حرصاً منها على الأمن والاستقرار.

(٢) كل اعتداء على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. وعليها اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء بما في ذلك القوة المسلحة (مادة٢)

(٣) التشاور بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها او استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تجب المبادرة بتوجيه الخطط والمساعي في ايجاد التدابير الوقائية والدفاعية (مادة٣)

(٤) تتعاون الدول المتعاقدة لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح (مادة٤)

(٥) تأليف لجنة عسكرية دائمة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله

---

(٢٩) حول المعاهدة والملحق أنظر:

The Middle East Journal, Vol.6, 1952. pp.238-240 ;

سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ص:١٧١-١٨٢.

(٣٠) سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ص :١٢٩-١٣٠.

(٣١) احمد طربين: الوحدة العربية،ص :٥٦٦.

واساليبه (مادة٥)، كما يؤلف تحت اشراف مجلس الجامعة مجلس الدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد ١، ٣، ٤، ٥، ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة، ويتكون مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع او من ينوبون عنهم، وما يقرره المجلس بأكثرية الثلثين يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة (مادة٦)

(٦) تتحدث المادتان ٧، ٨ عن التعاون في المجال الاقتصادي وإنشاء مجلس اقتصادي من الوزراء المختصين (أو من يمثلونهم) لكي يقدم الاقتراحات الكفيلة بتحقيق التعاون الاقتصادي الذي يستهدف تنمية موارد هذه البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها.

(٧) تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع اغراض المعاهدة (مادة ١٠)، غير أنه ليس في أحكام المعاهدة مايمس أو يقصد به أن يمس الحقوق والإلتزامات المترتبة أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسؤليات، التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدوليين (مادة ١١).[٣٢]

من هنا نرى أن الدول العربية الداخلة في نطاق الجامعة قد اخذت مبدأ الدفاع الجماعي المشترك لرد العدوان المسلح ، الا ان هذه المعاهدة قد تثير بعض الملاحظات، فمما تقدم نرى ان فكرة هذه المعاهدة قد تولدت في أعقاب الحرب الفلسطينية الأولى عام ١٩٤٨، وأن الهدف منها هو مقاومة أي عدوان من جانب اسرائيل ، ومنع اي اعتداء من جانب أحد الاعضاء على سلامة وأراضي عضو آخر، ولكن ذكر اسرئيل لم يرد في سياق هذه المعاهدة، ومن هذا يمكن أن نفهم أن الغرض من المعاهدة دفع اعتداء من جانب اي طرف آخر، ولمعرفة هذا الطرف الآخر، نرى أن الميثاق لم يشر إلى المعاهدات الثنائية بين بريطانيا من جهة وكل من العراق ومصر والمملكة

(٣٢) راشد البراوي: مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، ص: ٣٦-٣٨؛احمد طربين: الوحدة العربية، ص:٥٥٦-٥٥٧.

الأردنية الهاشمية من جهة أخرى. وهذا ما نستخلصه أنه اعتراف بالأمر الواقع وهو وجود قوات بريطانية في أراضي الدول العربية الثلاث، واتخاذ بريطانيا من هذه الدول قواعد عسكرية لقواتها، وللولايات المتحدة مصالحها الاقتصادية الواسعة وبخاصة في الصناعة البترولية. فالمفهوم إذن إن المعاهدة تنطوي على افتراض سابق وهو أن العدوان إن وقع فسيأتي من جانب دولة غير التي اشرنا إليها، وهي الاتحاد السوفيتي وهو الخطر المهدد للمنطقة وفق ما كان يعتقد في تلك الفترة.[٣٣] كما أنّ هذه المعاهدة يمكن أن تصبح أداة لإدخال البلاد العربية في حرب مترتبة على صراع عالمي ليس لها دخل في نشوبه، وذلك من خلال المعاهدات المعقودة ما بين بريطانيا وبعض الدول العربية. فالعلاقات الروسيةالبريطانية مثلاً اذا ما تطورت الى حد نشوب الحرب بينهما، فان العراق وطبقاً للمعاهدة المعقودة بينه وبين بريطانيا عليه أن يقدم إلى بريطانيا كافة التسهيلات المطلوبة منه فإذا ما اعتبرت روسيا هذه المعونة اشتراكاً للحرب ضدها، وعمدت الى مهاجمة العراق، على هذا الأساس ففي هذه الحالة، وتطبيقاً لميثاق الضمان الجماعي العربي ينبغي ان تتحرك بقية الدول العربية الأخرى لمساندة العراق، وبهذا تضمن بريطانيا مثلاً تكتل الدول العربية جميعاً إلى جانبها، وبذلك تكون قد خطت خطوة أبعد مدىً مما تنص عليه معاهداتها مع الدول العربية الثلاث[٣٤] ، والسيطرة الأجنبية على هذه المعاهدة أمر وارد، وذلك من خلال تأدية المعاهدة لوظائفها وعلى الأخص من الناحية العسكرية والتي تتطلب قوة عسكرية كافية، وما يترتب على ذلك من الاحتياطات العسكرية اللازمة من السلاح والعتاد اللازمين، ولكون الدول العربية ليست من الدول الصناعية المتقدمة، لذلك لا بد لها من الحصول على هذه التجهيزات العسكرية من الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة أو بريطانيا، ومن الطبيعي أن أمثال هذه الدول لا يمكن ان تقدم السلاح الا للدول التي تقف الى جانبها أو تتمشى مع مصالحها وأهدافها لذلك فإن احتمال خضوع هذا الحلف الدفاعي العربي لسيطرة أو

(٣٣) راشد البراوي: المرجع السابق ص: ٣٨.

(٣٤) المرجع نفسه، ص: ٢٧-٢٩.

سلطان أطراف أجنبية أخرى أمر وارد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في "المادة الخامسة" مهمتها تنظيم خطط الدفاع المشترك، وتهيئة وسائله وأساليبه، ولما كانت هذه المعاهدات الثنائية التي أشرنا إليها تتحدث عن توحيد الأساليب في الدول الثلاث وبريطانيا، فإنه يتعين أن تسير دول الميثاق على النهج ذاته، أي أن تنسق أساليبها ونظمها مع مثيلتها في بريطانيا.[٣٥]

ومما يجدر ملاحظته ايضاً أن المعاهدة تضم الدول العربية فقط، وهي تمثل قسماً من الشرق الاوسط ، فهي اذنً لا تكفل الدفاع عن الاقليم بأسره، وانما تتحقق هذه الغاية بانضمام تركيا وايران، وهذا ما طالبت به بعض الاطراف وخصوصا العراق بشأن توسيع نطاق الضمان بحيث يشمل دولاً غير عربية.[٣٦]

وبالرغم من تلك الاحتمالات او الملاحظات فان المشروع لم يلق التشجيع من جانب الدول الغربية، لأنه بدا لها موجها ضد اسرائيل، ولأنه يمثل اتجاهاً عربياً مستقلاً قد يزداد نمواً وقوة في المستقبل، وتترتب عليه نتائج بعيدة المدى. ولهذا فوجئت الدول العربية بتصريح مشترك من جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهو ما عرف بالتصريح الثلاثي يوم ٢٥ أيار ١٩٥٠، الذي سنوضحه فيما بعد .

وقد قام مجلس الجامعة بدعوة الأقطار العربية الممثلة فيه للتوقيع على المعاهدة في ايار ١٩٥٠، بعد أخذ الموافقات الرسمية من الحكومات العربية على توقيعها. وفي ١٠ أيار ١٩٥٠ اجتمع ممثلو الأقطار العربية، وذلك من اجل التوقيع النهائي على مشروع المعاهدة، الا أن انشغال الجامعة العربية باجراءات الحكومة الأردنية بشأن الوحدة بين الضفتين، وكذلك توجه الأردن نحو توقيع اتفاقية لوقف

(٣٥) راشد البراوي: المرجع السابق، ص: ٣٩
(٣٦) المرجع نفسة، ص: ٤١

اطلاق النار مع اسرائيل[٣٧] ،وما ترتب على ذلك من محاولة مصر والعربية السعودية لإقناع سوريا ولبنان بالانضمام إليهما والتوصية بإقصاء الاردن عن الجامعة العربية، كل هذا حال دون توقيع مشروع المعاهدة، وقد نجح رئيس الوفد العراقي توفيق السويدي ورئيس الجلسة في ذلك الوقت في تأخير اجتماع المجلس حتى الثاني عشر من حزيران من العام نفسه، إذ كان من المفترض أن تطرح هذه القضية، أمام الجامعة إضافة إلى التوقيع على المعاهدة، الا أن العراق وخلال هذه المدة حاول إقناع مصر والأردن بقبول صيغة حل وسط، ولكن دون جدوى، وبقيت القضية، وتم عقد الاجتماع في حزيران حيث لم يرسل الاردن وفداً ، ولم يوقع على اتفاقية الضمان الجماعي، وأخفق الوفد المصري في اخراج الأردن من الجامعة[٣٨] وواصل مجلس الجامعة العربية جلساته في دورة انعقاده الثانية عشرة في حزيران ١٩٥٠ للبت في معاهدة الدفاع المشترك المؤجلة، وبعد المناقشة تم التوقيع بصورة نهائية على المعاهدة في ١٧ حزيران ١٩٥٠، من قبل رؤساء الوفود العربية التي شهدت الاجتماع وهي مصر، واليمن، وسوريا، ولبنا، والمملكة العربية السعودية[٣٩] أما العراق فقد امتنع عن التوقيع بسبب موقف الاردن وأزمته مع جامعة الدول العربية بخصوص الضفة الغربية.[٤٠] وهذا الموقف يتفق مع "المادة الثانية" من معاهدة الأخوة والتحالف بين الأردن والعراق عام ١٩٤٧[٤١]، فقد ربط العراق مصادقته على المعاهدة بالموافقة على ضم الأردن للحلف، وبّين أنه ما لم يتم ضم الأردن إلى الحلف، فإن الأمر عديم الفائدة، وإنه ليس هناك أي غرض أو هدف من

---

(٣٧) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، د.ت ،ص: ٢٠١. وسارمز له فيما بعد صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر.

(٣٨) مؤيد ابراهيم الونداوي: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية (١٩٤٤-١٩٥٨) ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٢،ص: ١٢٠ وسارمز له فيما بعد مؤيد الونداوي: العراق في التقارير البريطانية ؛ سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، ص:١٥٢.

(٣٩) راشد البراوي: مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، ص: ٣٦

(٤٠) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص: ٢٢

(٤١) حول نص المادة الثانية انظر عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص: ١٨٢

وراء مصادقة العراق.[42]

وقد امتد تحفظ العراق في التوقيع على الاتفاقية حوالي ثمانية أشهر، ولم يوقع العراق على ميثاق الضمان الا في شباط ١٩٥١، ويرجع هذا التلكؤ والتباطؤ العراقي في التوقيع على ميثاق الضمان الجماعي العربي، التي وصفت بأنها تعود لأسباب فنية،[43] إلى تأثير الدول الغربية ومحاولاتها المتكررة لربط مشروع الضمان الجماعي العربي بمشاريع الدفاع الغربية، وقد تمثل ذلك في ردة الفعل لدى الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا وفرنسا) المباشرة على المشروع العربي بإصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠، الذي يدعو إلى قيام حلف إسلامي شرقي واسع ضد الشيوعية، بدلاً من الهلال الخصيب، فكان انتصاراً لوجهة النظر الفرنسية الأمريكية، ضد البريطانية على حساب المخطط الهاشمي البريطاني.[44]

أما بالنسبة للموقف الأردني من ميثاق الضمان الجماعي، فقد حدده الملك عبد الله بقوله: "ان ما يلفت النظر دعوة الجامعة فجاة وارتجالاً من غير سابق درس إلى مواضيع ترسل بها رؤوس أقلام، يجتمع وزراء الاقطار العربية لشيئ لم يقبلوه درساً وتمحيصاً، ومثال على هذا الضمان الجماعي، فنحن نرى أن الضمان لا يكون نافعاً إلا بافتاء رؤساء الاركان، وبوصفي رئيس دولة الأردن ومليكها فلا أتضامن إلا مع مصر والعراق، وأما اليمن فحاجتها الى الضمان لا تكون إلا في مسائل داخلية، وما يقال عن اليمن يقال عن السعودية، وأما التضامن مع مصر والعراق، فعلى الشروط الآنفة الذكر من وقوف وتمحيص في الاستطاعة المالية، والعسكرية، في الطرق، والامكانيات، وأن لا يترك أحد الثلاثة صاحبيه الآخرين كما وقع في مصر

(٤٢) مؤيد الونداوي: العراق في التقارير البريطانية، ص: ١١٩-١٢٠.

(٤٣) جريدة الزمان العراقية، ع ٤٠٤٣، ٣١ كانون الثاني ١٩٥١.

(٤٤) انيس الصايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٦، ص: ٣٢٦. وسارمز له فيما بعد الصايغ: الهاشميون وقضية فلسطين؛ ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص: ٢٣

يوم الهدنة في رودس".[44]

وفي مناسبة ثانية قال الملك عبد الله : " ان الضمان كلمة صعبة الفهم، والجامعة العربية تشتغل بها، وسنرى ما سنقول" وأكد قائلا: (يمكنني أن اقول: إنّ الأمة العربية في دور مريض، والمريض لا حرج عليه، والدعوة الى الاتحاد او الوحدة يجب ان تقوم في قلب كلّ مخلص، وأضاف لقد فعلت ذلك مرارا، ومددت يدي إليهم (الحكام العرب)، ولكن لا حياة لمن تنادي).[46] هذا ولم يشترك مندوب الاردن في المناقشات التي جرت بين اللجنة السياسية ومجلس جامعة الدول العربية بشأن معاهدة الضمان، كما أنه لم يوقع على البروتوكول الخاص بهذه المعاهدة[47] وأكد ذلك في مذكرة بعث بها إلى أعضاء اللجنة السياسية، ضمنها رأي حكومته حول هذه المعاهدة، والتي وصفها بأنها لا تحقق أهداف الضمان[48]، وقد اعترضت الحكومة الاردنية على ما تضمنته "المادة الثانية" من المعاهدة لأن النص الوارد فيها، يرمي إلى حماية الدول العربية من أي اعتداء قد يقع من إحداها على الأخرى، مما يعد أول معول هدم يهدم فكرة الضمان الجماعي بين الدول العربية، وفضلاً عن ذلك فان الاردن طلب تحديد حالة خطر الحرب، أو قيام حالة دولية مفاجئة، وذلك بتعيين هيئات خاصة لتقرير هذه الحالات، وقصر المعاهدة على الدول المجاورة لاسرائيل.[49] كما اعترضت الحكومة الأردنية أيضاً على طريقة التصويت في مجلس الدفاع مما يفقده القوة التنفيذية لقراراته، وطالبت باحترام المعاهدة المرتبطة بها مع الحكومة البريطانية[50]

وقد استمر تردد الأردن في التوقيع على ميثاق الضمان حتى ١٦ شباط ١٩٥٢

---

(٤٥) الملك عبد الله: الاثار الكاملة، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص: ٢٣٩-٢٤٠، وسارمز له فيما بعد، الملك عبد الله: الاثار الكاملة.

(٤٦) جريدة الزمان العراقية، ع ٢٧١٦، ٢ كانون الثاني ١٩٥٠.

(٤٧) سامي حكيم: الضمان الجماعي العربي، ص : ١٢٢

(٤٨) حول نص المذكرة انظر المرجع نفسه، ص: ١٢٣-١٢٨

(٤٩) المرجع نفسه ص: ١٢٢

(٥٠) سامي حكيم: الضمان اللجماعي العربي، ص:١٢٢-١٢٣.

حيث اوعزت الحكومة الاردنية الى وزيرها المفوض في القاهرة عوني عبد الهادي لتوقيع ميثاق الضمان الجماعي، كما صدرت الارادة الملكية بدعوة البرلمان إلى الاجتماع غير العادي يوم ١٩٥٢/٣/١ لاقرارمعاهدة الضمان الجماعي(٥١) وهكذا نستطيع القول ان جميع الدول العربية الاعضاء، في جامعة الدول العربية قد وافقت على مبدأ الضمان الجماعي العربي.

اما بالنسبة للدول الغربية، فكانت مواقفها مختلفة ، فتركيا تقدمت في نيسان ١٩٥١ لعقد اتفاق مع العراق لبعث ميثاق سعد أباد ١٩٣٧، ومعاهدة الصداقة العراقية التركية عام ١٩٤٦، بهدف زعزعة الضمان الجماعي مما تسبب في ازعاج القاهرة.(٥٢)

كما اتخذت الدول الكبرى عدا فرنسا موقف التأييد، فبريطانيا اتخذت موقف التأييد المشوب بالحذر فاعلن بيفن تأييد حكومته لدعم الجامعة، وإنشاء نظام دفاعي في نطاقها، ما دامت أعمالها لا تتعارض والأهداف البريطانية(٥٣)

اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد صرح السفراء الامريكيون المجتمعون في استانبول يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٩، ان مشروع الضمان الجماعي لم يبلغ من التقدم الحد ألذي يضطر معه هؤلاء الى التعهد بان يكون في كفالة الولايات المتحدة، وان كانت الحكومة الامريكية قد رفضت ان تصدق ان مشروع الضمان موجه ضد إسرائيل، وهي تأمل ان يمهد السبيل لاقامة منظمة دفاعية لبلاد البحر المتوسط في الشرق الاوسط.(٥٤)

وبناء على طلب الدول الكبرى فقد زار نوري السعيد باريس ولندن في ٢٩ تشرين الثاني/١٩٥٠، واجتمع بمسؤولي البلدين، وانتشرت الشائعات عن وضع

---

(٥١) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، تاريخ ١٩٥٢، وثيقة رقم ٨٠، صفحة ١٥٩–١٦٠؛ الجريدة الرسمية الاردنية، ملحق،ع ١١٠١، آذار ١٩٥٢.

(٥٢) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص ١٢٠؛ عبد الرزاق الحسني:تاريخ الوزارات العراقية، ج٧،ص:٥٧.

(٥٣) سامي حكيم: المرجع السابق ، ص: ٣٢

(٥٤) المرجع نفسه، ص: ٣٢-٣٣

أسس المخطط التكاملي بين الضمان الجماعي وحلف الاطلنطي. وكتبت التايمز في كانون ثاني ١٩٥٢ عن امكانيات ضمان حلف الاطلنطي للدفاع عن الشرق الاوسط.(٥٥)

وكانت مصر قد طلبت في مذكرة قدمتها لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٦ للنظر في ميثاق الضمان الجماعي، لوضعه موضع التنفيذ، ونظر مجلس الجامعة في المذكرة المصرية في ١٩٥٢/٩/٣٠، وحدد شهر آذار القادم ١٩٥٣ لبعث الحياة في معاهدة الدفاع المشترك(٥٦)

كما أرسل نوري السعيد يوم ٢٥/آذار/١٩٥٣ رسالة الى الملك فيصل اقترح فيها:

١- أن نشرك في الدفاع العربي المشترك الدول الداخلة في منطقة الشرق الاوسط ، والدول الاخرى التي يكون لاشتراكها منافع عديدة تساعد على استكمال الوسائل الدفاعية المطلوبة.

٢- إذا تعذر الأخذ بهذا الاقتراح فيمكن ايجاد نوع من التعاون بين كتلة الضمان الجماعي وجماعة ثانية ذات علاقة بالشرق الأوسط(٥٧)

في هذا الوقت ناقش وزراء الخارجية العرب في اللجنة السياسية يوم ٧ أيار ١٩٥٣ الموقف الذي يجب ان تقفه الدول العربية بناءً على المذكرة المصرية بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٦، وتوصلوا خلال مناقشاتهم الى قرار وافق عليه مجلس الجامعة يوم ١٩٥٣/٥/١٠ وجاء فيه:

ان معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي كافية للدفاع عن الدول العربية، وتكفل تنظيم التعاون العسكري والاقتصادي بينها(٥٨)

فهل التزمت العراق بهذا القرار، او كفت مساعيها الرامية الى التعاون مع الغرب؟ الاجابة بالطبع لا، فقد استغل نوري السعيد انشغال مصر في مفاوضات

(٥٥) الروسان: العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ص: ١٣٠.

(٥٦) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع١٠، ص: ٢٣

(٥٧) سيد نوفل: العمل العربي المشترك" ماضيه ومستقبله" الكتاب الاول معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨، ص: ١٤٠-١٤١، وسأرمز له فيما بعد، سيد نوفل: العمل العربي المشترك.

(٥٨) المرجع نفسه ص: ١٣٩.

الجلاء، وراح يعمل للتقارب مع باكستان وتركيا.

وكانت مصر قد اوقفت نشاطها بالنسبة لمعاهدة الدفاع المشترك حتى تنتهي من محادثات الجلاء، الا أن مصر عادت لتنعشها من جديد بعد أن بقيت خمس سنوات بحكم الميتة، واستخدامها كسلاح ضد العراق في الصراع حول حلف بغداد، بخاصة مادتها العاشرة التي تمنع اختلاف السياسة الخارجية.(٥٩)

وهكذا ولدت معاهدة الضمان الجماعي في جو يسوده الخلاف بين الاطراف المعنية، فمولدها كان صعباً وعسيراً وخاصة أن مصر والسعودية كانتا قابلتي التعلق بها، كما كانتا تقدران منذ البداية أن وليدها لن يقدر له الوقوف على قدميه لأن الضغينة والكراهية كانت في صلبه، فكانت مصر تهدد بالانسحاب من معاهدة الضمان كلما ارادت فرض سياستها وسيادتها على سائر الاقطار العربية(٦٠)

واصبحت معاهدة الضمان أداة لاحباط أي مشروع وحدوي، بحجة ان المعاهدة كفيلة بتحقيق ما تستهدفه المشاريع الوحدوية، بينما لم تسارع أية دولة لاستخدام هذه المعاهدة لرد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الاردن ومصر وسوريا.

٢- البيان الثلاثي:

لقد كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية أن أخذت الولايات المتحدة الامريكية تلعب دور بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط منذ بداية عام ١٩٤٧.

ففي بداية آذار من نفس العام، اعلنت الحكومة البريطانية عجزها عن الاستمرار في تلبية الطلبات التركية واليونانية الاقتصادية والعسكرية المتكررة لتمكنها من حل أزمتها الاقتصادية، والوقوف بوجه التهديدات السوفيتية، وأبلغت الولايات المتحدة الامريكية بذلك، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للحلول محل بريطانيا في مساعدة اليونان وتركيا ماليا، وقد كانت منطقة الشرق

(٥٩) ممدوح الروسان: مجلة آفاق عربية، ع ١٠، ص: ٢٤.

(٦٠) مذكرات خالد العظم: ج٢، ص: ٢٥٠.

الاوسط تشغل بال المسؤولين في الولايات المتحدة الامريكية حتى قبل اعلان بريطانيا رسميا عن عزمها على قطع المعونة عن الدولتين، وكانت تبحث عن وسائل للتدخل في هذه المنطقة، وتثبيت اقدامها فيها، بعد ادراكها لأهمية هذه المنطقة الحساسة من العالم، لموقعها الاستراتيجي وامتلاكها للثروات الهائلة، خاصة النفط، وإلى امكانياتها البشرية والاقتصادية، وكونه سوقاً كبير لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية المختلفة اليها.[61]

فقد انتهز الرئيس الامريكي هاري ترومان (Harry Truman) الفرصة ، عندما اعلنت بريطانيا قطع المعونة عن تركيا واليونان باعلان مشروعه المعروف باسمه (مشروع ترومان) في ١٢ آذار ١٩٤٧، والذي حظي بموافقة الكونغرس الامريكي في ٢٢ أيار من العام نفسه والمتضمن تزويد تركيا واليونان بمساعدات اقتصادية، وعسكرية تقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار لحل مشاكل الدولتين الاقتصادية، ومواجهة التهديدات السوفيتية[62] من هنا بدأ التعاون الانجلو-امريكي في منطقة الشرق الاوسط. علما بأن الولايات المتحدة لم تكن منذ عام (١٩٤٦)، غائبة عن المسرح السياسي في الوطن العربي، فتدخلها لمصلحة اليهود مرارا، وموافقة الرئيس ترومان على هجرة اليهود الى فلسطين، والدور الامريكي في الاقتراع على قرار التقسيم في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، والدعم الكامل الذي قدمه الامريكان للدولة اليهودية منذ ميلادها، كل ذلك لم يجعل مهمة الولايات المتحدة في البلاد العربية ميسرة[63]

ولربما آمن العرب بصدق نوايا الولايات المتحدة في ايقاف المد الشيوعي في الشرق الاوسط، إلا أن مواقفها من القضية الفلسطينية، جعلت العرب لا يثقون

---

(٦١) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية (١٩٣٢-١٩٥٨)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص: ١٥٢ وسارمز له فيما بعد، عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية- البريطانية، ص: ٢١٠.

(٦٢); The middle East Journal, Washington, Vol.1,No .3, July, 1947 P. 307

عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٥٢-١٥٣.

(٦٣) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١١.

بدورها القيادي في الوطن العربي.

اما بريطانيا فقد كيفت خططها في المنطقة، وفقاً لمبدأ ترومان، وشرعت منذ بداية عام ١٩٤٨ في اعادة النظر في معاهداتها مع الدول العربية، في الوقت الذي كانت فيه الجماهير العربية تضع مسؤولية خلق، ورعاية دولة اسرائيل ومسؤولية الهزيمة العسكرية في فلسطين، والمأساة الفلسطينية في مجملها على بريطانيا والولايات المتحدة، مما أدى الى زعزعة الثقة وعدم التعاون بين بريطانيا والعرب. غير أن بريطانيا كانت بحاجة ماسة الى صداقة العرب لضمان مصالحها في المنطقة ولاقامة شبكة دفاعية فعالة ضد أي هجوم خارجي.[٦٤] وكان الحصول على رضا العرب وتعاونهم أمراً ضروريا يقتضيه ضعف بريطانيا الاقتصادي، وانحسار نفوذها السياسي، ومن هذا المنطلق وبناءً على تشابه المصالح وتماثل الأهداف في هذه المنطقة الحيوية، والمتمثلة في إبعاد الخطر الروسي عن المنطقة، شرعت بريطانيا في التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية.[٦٥] فرحبت بريطانيا باهتمام الولايات المتحدة بشؤون الشرق الاوسط، إثر التهديدات السوفيتية ، في الوقت نفسه شعرت بريطانيا بحاجتها الى فرنسا، وبضرورة التفاهم معها من جديد في صراعها القادم مع دول المنطقة. ومع تنافسها المتوقع مع الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي. فتوصلت الى وفاق جديد معها في منطقة الشرق الاوسط[٦٦].

وحين فشلت الولايات المتحدة في اقناع العرب بالجلوس إلى مائدة الصلح مع اسرائيل، اخذت تسعى الى تجميد الوضع الذي تمخض عن قيام اسرائيل، وذلك حتى لا يتجدد القتال، ويوفر التوتر الناشئ عن ذلك الفرصة للاتحاد السوفيتي لكي ينقل نشاطه الى الشرق الاوسط.[٦٧]فاتفقت وجهات نظر بريطانيا وفرنسا والولايات

---

(٦٤) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢١١-٢١٢

(٦٥) المرجع نفسه، ص :٢١٢

(٦٦) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٥٥.

(٦٧) احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، ع ٤، المجلس الثقافي والفنون والاداب، الكويت، نيسان ١٩٨٧، ص: ٨٦، وسارمز له فيما بعد احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي.

المتحدة حول تجميد الصراع العربي الاسرائيلي، في الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تعمل على حشد الطاقات، وتجميع القوى من أجل حماية أمنها واستقرارها لمواجهة الاطماع التوسعية الاسرائيلية التي جاءت بعد قيام دولة اسرائيل على جزء كبير من أرض فلسطين العربية في اعقاب الحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨.(٦٨)

وقد توصلت الدول العربية الى عقد معاهدة الضمان الجماعي العربي وهي ما عرفت بـ "معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي" وما أن أعلن عن عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك، حتى رأت فيه الدول الغربية الثلاث (انجلترا وفرنسا وامريكا) عملاً موجهاً ضد اسرائيل، ورأت فيه خطراً يهددها، ولذلك عمدت هذه الدول إلى إصدار بيانها المعروف بالبيان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠.(٦٩) اي بعد شهر واحد تقريباً من اعلان معاهدة الدفاع العربي.(٧٠)

وقد أكد البيان عداء الدول الغربية، لكل محاولة للوحدة او الاتحاد بين الدول العربية، ومعارضتها للمشاريع العربية المطروحة مثل مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب، اللذين كانا موضوع البحث والمناقشة في الاوساط السياسية العربية.(٧١) وتضمن البيان كذلك عملية توريد السلاح للاقطار العربية، واسرائيل ضمن نطاق حاجتها لحفظ أمنها الداخلي، والدفاع عن المنطقة ضد التهديدات الخارجية، ومنع سباق التسلح وتكرار النزاع بين العرب واسرائيل، كما تضمن أيضا أحقية الدول الثلاث في إتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف استعمال القوة

---

(٦٨) جميل جبوري: مجلة شؤون عربية، ع ٢٧، ص: ٩٨-١٠١.

(٦٩) حول نص البيان الثلاثي انظر: ملحق رقم(٤).

(٧٠) علي محمد علي: اسرائيل والشرق الاوسط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥. ص: ٥٠ وسارمز له فيما بعد علي محمد علي: اسرائيل والشرق الاوسط.

(٧١) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٠٢.

لتغيير الحدود التي رسمتها الهدنة داخل الامم المتحدة وخارجها.[٧٢]

وفي حقيقة الأمر فإن البيان الثلاثي، كان يهدف ألى فتح المجال أمام الدول الغربية للتدخل في شؤون الأقطار العربية، وإبقائها مجزأة [٧٣]، ومنع اية محاولة للوحدة او الإتحاد بينها، والوقوف في وجه المشاريع العربية المطروحة مثل مشروع سورية الكبرى، ومشروع الهلال الخصيب، الذين كانا على بساط البحث في الأوساط العربية أنذاك[٧٤] ، كما هدف البيان إلى تنظيم العلاقة بين بريطانيا والأقطار العربية خاصة مصر والعراق، بعد أن شهدت تلك العلاقات فتوراً وتباعداً، وكذلك تقوية الدفاع عن المنطقة. بحفز جميع الأطراف في المنطقة للإشتراك في منظمة إقليمية للدفاع عنها ضد الخطر السوفيتي.[٧٥]

أما الولايات المتحدة الامريكية فقد لمست ضعف مركز بريطانيا في الشرق الأوسط فأخذ اهتمامها بالمنطقة يزداد، وهو ما يتضح من اشتراكها في اصدار البيان الثلاثي.[٧٦]

وقد أدركت الجماهير العربية الواعية. أن هذا التصريح الغربي الثلاثي لا يتضمن الوصاية الغربية على المنطقة العربي فحسب، انما تجاوزها إلى حماية حدود اسرائيل، وتكريسها لتبقى قاعدة أمامية غربية.[٧٧] وعلى اية حال فقد فشل البيان في تحقيق أهدافه، بل أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل حقد العرب على الولايات المتحدة والغرب، فرفضوا البيان في ٢١ حزيران ١٩٥٠، لأن التصريح يعني ضمناً

(٧٢) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٥٦؛ نجلاء عز الدين: العالم العربي، ط٢، دار احياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص: ٤٩٠. وسارمز له فيما بعد، نجلاء عز الدين: العالم العربي.

(٧٣) ج.ب.دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تعريب نور الدين حاطوم، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٧٨، ص: ٤٥٢ وسارمز له فيما بعد، دروزيل: التاريخ الدبلوماسي.

(٧٤) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٠٢.

(٧٥) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٥٥-١٥٦.

(٧٦) المرجع نفسه والصفحة ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:٨٧-٨٨.

(٧٧) احمد طربين: الوحدة العربية، ص :٥٦٤.

الاعتراف باسرئيل في فلسطين. وذلك في بيان صادر عن مجلس الجامعة،[78] بالرغم من أن مصر وسوريا والعراق والاردن ولبنان قد قبلت على مضض قيود البيان التي تحكمت في تصدير السلاح الى الشرق الاوسط حتى عام ١٩٥٥.[79]

أما بيان مجلس الجامعة، فقد أكد على رفض الجامعة للبيان الثلاثي لأن الدول العربية هي التي لها الحق في المحافظة على السلاح والاستقرار في الشرق الأوسط، وأن خير الوسائل وأضمنها لبلوغ ذلك هو حل المسائل المعلقة على اساس العدل والحق، وارساء التفاهم والانسجام كما كان سائداً في الماضي، والاسراع في تنفيذ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينين إلى ديارهم، والتعويض عن الخسائر التي لحقت باملاكهم وثرواتهم، كما عبر البيان عن مخاوف الجامعة من لجوء الدول الثلاث الى العمل خارج نطاق الامم المتحدة، وطلب أن تقرر حاجة العرب من السلاح، بحسب اتساع رقعة بلادهم وطول حدودها، وعدد سكانها مع طلب التأكيد على انه ليس من شأن هذا التصريح الثلاثي ان يؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين.[80]

أما موقف الاردن من البيان فقد كان مرحباً[81] حيث كان الملك عبد الله متفائلاً، إذ اكد في هذا الصدد انه لا يرى في البيان ما يمنع وحدة الدول العربية بالرغم من أن البيان يشير إلى أن الدول العربية الثلاث ستعمد الى استعمال سلطتها للابقاء على الوضع الراهن، وقال: إن البيان الثلاثي لا يضير بالوحدة المتأنية عن رغبة الشعوب الحرة، وان الوحدة لا تتحقق عن طريق القوة، انما تتم بالاعتقاد الراسخ بان المصالح المشتركة يجب ان توحد العرب للدفاع عن كيانهم، ومستقبلهم.[82] ومما زاد

---

(٧٨) علي محمد علي: اسرائيل والشرق الاوسط، ص: ٥٠-٥٢.

(٧٩) Seal, The Struggle For Syria, P. 102.

(٨٠) الجامعة العربية "الرد على البيان الثلاثي المشترك" مجلة الابحاث، الجامعة الاميركية ببيروت، السنة ٣، ج ٣، ايلول ١٩٥٠، ص: ٣٩٠-٣٩١.

(٨١) سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، ص: ١٥٢.

(٨٢) جريدة الف باء السورية: ع ٨٣٢٩، ٢ حزيران ١٩٥٠؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٣.

في رضا الاردن عن البيان، ما تضمنه البيان من تحذير لاسرائيل ضد عدوان قد تقوم به [٨٣] الا ان الامور جائت على عكس ذلك ؛ حيث كان الاردن أكثر الدول العربية تاثراً بالبيان، وذلك لكثرة تعرضه للاعتداءات الاسرائيلية، بسبب عجز جيشه عن حماية الحدود المشتركة مع الدولة اليهودية، إذ اعتاد مئات اللاجئين الفلسطينين فيه، خاصة اولئك الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم بعد تعديل خطوط الهدنة، اجتياز هذه الخطوط للوصول الى منازلهم بحثاً عن أمتعتهم، أو زيارة أقاربهم، واتخذت السلطات الاسرائيلية من هذه الحوادث مبرراً لشن حملاتها العدوانية على القرى الاردنية القريبة من خطوط الهدنة.[٨٤]

وقد ازدادت هذه الممارسات العدوانية من قبل اسرائيل بعد استشهاد الملك عبد الله في ٢-تموز-١٩٥١، محاولة منها لإستغلال الأوضاع الداخلية في الاردن وضعف النظام الدفاعي فيه، والخلافات العربية. ولم يكن لدى الاردن سوى توجيه الاحتجاجات الى السفير البريطاني في عمان وسفيري فرنسا والولايات المتحدة، بصفتهم ممثلين للدول الموقعة على البيان الثلاثي الآنف الذكر، كما طلبت الحكومة الاردنية، بعد أن قامت القوات الاسرائيلية بمهاجمة قرية فلامه[٨٥] بالقرب من طولكرم وقتل فيها عدد من الرجال والنساء والاطفال، من السفير البريطاني أن

(٨٣) جريدة ألف باء السورية: ع ٨٣٢٤، ٢٧ أيار ١٩٥٠.

(٨٤) Kirk. G. The Middle East 1945-1950, P. 313;

علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٠٤.

(٨٥) فلامه: وهي من قرى قضاء طولكرم تعرضت هذه القرية الصغيرة التي تقع على مسيرة كيلومترين من خط الهدنة داخل الاراضي العربية لهجمات اليهود. ففي ١٩٥١/٢/٩ هاجمها جماعة من اليهود بمدافعها الرشاشة ولكنها ردت على اعقابها، وفي ليلة ١٩٥٣/١/٢٨ تعرضت لها قوة عسكرية تقدر بنحو ١٢٠ جندياً بمدافعها وبنادقها ورشاشاتها والغامها.. دافع الحرس الوطني عن قريته دفاع المستميت رغم الفارق بينه وبين العدو في العدد والعُدَد. وبعد هجوم استمر اربع ساعات ونصف الساعة تمكن المهاجمون من هدم ثلاثة منازل، وعادوا بالفشل بعد ان استشهد مختار القرية وعدد من الرجال والنساء والاطفال وجرح بعض ابنائها. حول ذلك انظر مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين،ط١، ج١،ق١،ط٢، مطبوعات رابطة الجامعيين، محافظة الخليل، منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢، ص: ٢٣١.

تقوم حكومته، بتطبيق المعاهدة الأردنية البريطانية ١٩٤٨ التي تضمن عدم وقوع مثل هذه الإعتداءات، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه إسرائيل.[٨٦]

ونتيجة لتوالي الإعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، طلب الملك حسين في رسالة وجهها إلى ملوك ورؤساء الدول العربية المساعدة المعنوية، والمالية الفورية لدعم الأردن قبل أن يفوت الأوان، وحملهم مسؤولية ضياع أرض الوطن.[٨٧] وفي أعقاب هذه الرسالة قررت العربية السعودية والعراق ولبنان ومصر وسوريا المساهمة مالياً لزيادة عدد قوات الحرس الوطني الأردني.[٨٨]

وهكذا فقد فشل التصريح الثلاثي في تحقيق هدفه، وزاد من حقد العرب على الولايات المتحدة وبريطانيا لارتكابهما أخطاء كبيرة في التعامل مع العرب، ولعدم الإهتمام بالطموح القومي لدى العرب، وكذلك للقلق الناجم عن قيام دولة إسرائيل، والحاجة إلى قيام جبهة عربية لدفع الأخطار الخارجية، ونظرة الغربيين إلى الشرق الأوسط من خلال مصالحهم فقط وكجزء متمم لسياستهم الأوروبية، وميدان ملحق بميادين الحرب الباردة التي كانوا يخوضونها.[٨٩] ومن هذه المنطلقات، وبهذه الدوافع اقترحت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١ إقامة قيادة عليا للحلفاء في الشرق الأوسط، وهو ما عرف بمشروع قيادة الشرق الأوسط.

ب- مشروع قيادة الشرق الأوسط:-

أوضحت التنبؤات بعد الحرب العالمية الثانية بأن الإتحاد السوفيتي، سوف يقوم بشن حرب باردة مقرونة بقلاقل محلية من نوع مشكلات كوريا، والهند

---

(٨٦) جريدة الأردن: ع ١٠٢٤٦٤ شباط ١٩٥٣؛ علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٠٤.

(٨٧) الحسين بن طلال: (مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣-١٩٥٧)، عمان ١٩٥٧، ص: ٢٢-٢٤، وسأرمز له فيما بعد الحسين بن طلال.

(٨٨) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٠٨.

(٨٩) المرجع نفسه، ص:٢١٤.

الصينية، وخشيت الدول الغربية تغلغل الاتحاد السوفيتي في دول الشرق الأوسط.[٩٠] فبعد نشوب الحرب الكورية في (حزيران ١٩٥٠) ازداد إحساس الغرب بضرورة إقامة تنظيم دفاعي قوي يحمي منطقة الشرق الأوسط، ويضمن الإستقرار فيها خاصة بعد أن تجددت الإضطرابات الشعبية، في معظم دولها مطالبة بالتحرر من قيود الإستعمار ولم توفق بريطانيا في عقد معاهدات ثنائية جديدة مع كل من حكومتي مصر والعراق ترضي الشعور القومي من ناحية، وتضمن لها وللغرب قواعد عسكرية مطمئنة للدفاع عن المنطقة.[٩١] ومن ناحية ثانية ظلت المفاوضات تتعثر مع مصر حتى اتخذت حكومة مصطفى النحاس في ٨ تشرين الأول ١٩٥١ قراراً بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بين الحكومتين المصرية والبريطانية تحت ضغط الشعب المصري الذي ضاق بطول فترة المباحثات والمفاوضات، وبدأ الشباب المصري يقوم بعمليات التدمير وحرب العصابات ضد القوات البريطانية المرابطة في منطقة القنال.[٩٢] وقد أفزع هذا القرار بريطانيا ودول الغرب معاً، بسبب الأهمية البالغة التي تحتلها قاعدة القناة العسكرية في خطط الدفاع عن المنطقة، حيث أسرعت بريطانيا إلى حليفتيها أمريكا وفرنسا، تطلب منهما تأييد سياستها، والتوسط لحل المشكلة. واستعانت أيضاً بتركيا حليفة الغرب في منطقة الشرق، التي كانت تعد خير وسيلة للتغلغل في أقطار الشرق الأوسط ولردع أطماع السوفييت في هذه المنطقة.[٩٣]

وقد تشاورت بريطانيا وحلفائها، وأسفر هذا التشاور عن تقديم مقترحات لإنشاء قيادة الشرق الأوسط في ١٣ تشرين أول سنة ١٩٥١، تشترك فيها الدول

---

(٩٠) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥، وسأرمز له فيما بعد أحمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية.

(٩١) فؤاد دوارة: سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة ١٩٥٨، ص:١٠٢. وسأرمز له فيما بعد فؤاد دوارة: سقوط حلف بغداد.

(٩٢) المرجع نفسه، ص: ١٠٣.

(٩٣) أحمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية، ص:٢٨٨؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٠٦.

الأربع على قدم المساواة، وتكون مصر مركزاً لهذا الحلف.[٩٤]

ودعت الدول الأربع مصر بمذكرة رسمية قدمت في اليوم نفسه الى وزير الخارجية، محمد صلاح الدين للمشاركة كعضو مؤسس، في مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط على أساس التساوي والمشاركة.[٩٥]

ويرجع تقديم مقترحات الدفاع الى مصر دون غيرها الى الاعتقاد السائد بأن مصر بيدها مفتاح الموقف بسبب زعامتها لجامعة الدول العربية، ووجود قاعدة قناة السويس على أراضيها، فمعنى موافقة القاهرة على المقترحات ان تحذو الدول العربية الاخرى حذوها.[٩٦]

وقد نص المشروع على انشاء قيادة متحالفة للشرق الاوسط تشترك فيها الدول الاربع، وتكون مصر مركزاً لهذا الحلف، على ان تقدم مصر التسهيلات الدفاعية والاستراتيجية في أراضيها، وتسمح باستخدام موانئها ومطاراتها في أوقات الحرب، مقابل أن تسلم بريطانيا قاعدتها في قناة السويس لمصر، على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة في الحلف، وكذلك تتخلى بريطانيا عن معاهدة ١٩٣٦ وتسحب قواتها من مصر.[٩٧] وقد عرض المشروع في اليوم نفسه الذي طلب

---

(٩٤) خليل علي مراد واخرون: تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص : ٢١٥ وسارمز له فيما بعد علي مراد: تركيا المعاصرة؛ طارق الناصري: عبد الإله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨) حياته ودوره السياسي،ج٢، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ص :٥٠٠، وسارمز له فيما بعد طارق الناصري: عبد الإله.

(٩٥) جريدة الدفاع: ع ٤٧٤٩، ١٥ تشرين اول ١٩٥١، ؛ احمد طربين: الوحدة العربية، ص: ٥٦٥ ؛علي محافظة: العلاقات الاردنية -البريطانية، ص: ٢١٤.

(٩٦) John Campbell, Defenes of The Middle East, Problems of American Policy New-Yourk Stratfood press 1961, P. 42 ;
توماس. أ. بريسون: العلاقات الدوبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط من (١٧٨٤-١٩٧٥) ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دمشق ١٩٨٥، ص: ٤٤٢ وسارمز له فيما بعد توماس. أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط.

(٩٧) احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص :١٠١ ؛ عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ٦٢؛ خليل علي مراد: تركيا المعاصرة، ص :٢١٥-٢١٦.

فيه من مصر الانضمام اليه على الأردن والعراق والعربية السعودية واليمن ولبنان واسرائيل للعلم فقط. وبعد ذلك بأيام تسلمت الحكومات العربية المذكورة مذكرة رسمية حول مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط من ممثلي الدول الاربع.[٩٨] كما قدمت المقترحات ايضاً الى استراليا واتحاد جنوب افريقيا ونيوزلندا، حيث اعلنت هذه الدول تأييدها للمقترحات.[٩٩]

وقد جاء عرض "قيادة الدفاع المشترك" على مصر عام ١٩٥١ في وقت غير مناسب، حيث ان العرض جاء موضحاً الدول التي سوف تشارك في هذه القيادة، وهي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وفرنسا، وتركيا، الى جانب الاقطار العربية، الا ان مصر رفضت هذا الاقتراح بعد يومين من تسليمه الى مصر وذلك على لسان رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس الذي اعلن أمام الاعضاء الذين قدموا الاقتراح بان حكومته لا تستطيع قبول هذه الاقتراحات أو أي اقتراح أخر يتعلق بالخلافات الحادة بين المملكة المتحدة ومصر، في وقت تبقى فيه قوات استعمارية انكليزية موجودة في مصر والسودان.[١٠٠] كما رأت مصر في هذه الخطة المقترحة استبدال الاحتلال البريطاني بالاحتلال الدولي وطالب بالجلاء الفوري عن مصر وبوحدة مصر والسودان.[١٠١]

وأدركت مصر ايضاً ان بريطانيا تعمل للوصول الى هدفها المتمثل في استمرار نفوذها وهيمنتها على مصر عن طريق أخر باستبدال مشروع المعاهدة المصرية البريطانية التي فشلت المفاوضات في تحقيقه بحلف دفاعي من عدة دول تدخل فيه

---

(٩٨) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٤؛ احمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية التركية،ص: ٢٣٠.

(٩٩) راشد البراوي: مشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، ص: ٥٥؛ علي محمد علي: اسرائيل والشرق الاوسط، ص: ٥٣.

(١٠٠) رأفت غنيمي الشيخ: امريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩، ص: ١٥٤-١٥٥ وسارمز له فيما بعد رأفت الشيخ: امريكا والعلاقات الدولية ؛ توماس. أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط، ص: ٢٤٢-٢٤٣.

(١٠١) احمد طربين: الوحدة العربية، ص: ٥٦٥

مصر، مما يجعلها تنضم للمعسكر الغربي، ويجعل قاعدة السويس قاعدة للحلفاء.(١٠٢)

ومما تجدر ملاحظته، ان حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، لم تنشر المبادئ الكامنة وراء هذا الحلف الدفاعي، الا بعد مرور شهر من الزمن وذلك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١، حيث صدر البيان في عواصم الدول الاربع، والذي تضمن قيام القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط.(١٠٣)

وجاء في البيان ما يلي:-

١- ان الامم المتحدة تعتبر استجابة عالمية لمبدأ أن السلام لا يتجزأ، وأن أمن كافة الدول يتعرض للخطر اذا ما انتهكته دول أية منطقة من العالم وكذلك يجب على كل دولة الدفاع المبدئي عن منطقتها أولا لخدمة السلام العالمي.

٢- ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيوي للعالم الحر، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون بين الدول التي يهمها الامر.

٣- ان المقصود من قيادة الشرق الاوسط هو ان تكون مركزاً للجهود التعاونية، للدفاع عن المنطقة برمتها، وتحقيق السلام والأمن فيها بواسطة هذه القيادة سيؤدي الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي فيها.

٤- ان وظيفة قيادة الشرق الاوسط هي مساندة الدول التي ترغب الاشتراك في الدفاع عن الشرق الاوسط، وتنمية قابلية كل دولة، كي تصبح قادرة للوقوف ضد اي عدوان خارجي. كما ان هذه القيادة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء.

٥- إن مهمة قيادة الشرق الاوسط، ستنصب على التخطيط وتزويد دول الشرق الاوسط بالمعونة في شكل النصيحة عند طلبها وذلك بتقديم المشورة والتدريب العسكري، وستلبي طلبات الاسلحة والمعدات الحربية التي تتقدم بها دول الشرق

(١٠٢) الفرد ليلينتال: هكذا يضع الشرق الاوسط، ترجمة دار العلم للملايين ط١، بيروت ١٩٥٧، ص: ٦٦ وسارمز له فيما بعد الفرد ليلينتان: هكذا يضع الشرق الاوسط؛ احمد طربين: الوحدة العربية، ص: ٥٦٥؛ عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٩٢.

(١٠٣) مروان بحيري: الحلف الاطلسي والشرق الوسط، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ١٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٢، ص:٢٤ وسارمز له فيما بعد مروان بحيري: الحلف الاطلسي والشرق الاوسط.

الاوسط التي ترغب في الدفاع عن المنطقة.

٦- ان من اغراض قيادة الشرق الاوسط المستمرة العمل على تلافي النقص الموجود حالياً في نظام الدفاع عن هذه المنطقة الحيوية وكفايتة. حيث يزداد تدريجيا في زمن السلم دور الدول الواقعة في منطقة الدفاع عن الشرق الاوسط، وبذلك يقل عبئ الدول التي لا تكون جزءا اقليميا في الشرق الاوسط بنسبة متكافئة.(١٠٤) والواقع ان قيام القيادة العليا للشرق الاوسط قد جاء بعد دخول تركيا منظمة معاهدة شمال الاطلسي باسابيع. وقد ابلغت اسرائيل بمشروع القيادة العليا الحليفة في الشرق الاوسط قبل تقديم المذكرة الرسمية اليها باسبوعين، حيث اوضحت الدول الاربع للقادة الاسرائيليين بانها تدرك جيداً العقبات التي ستواجهها في حالة انضمام اسرائيل والدول العربية الى هذه القيادة.(١٠٥)

اما موقف العرب من مشروع القيادة العليا للشرق الاوسط، فقد تمثل في الموقف المصري من المشروع، حيث كانت مصر الدولة الاولى المعنية بمشروع الدول الغربية الاربع. نظراً للاهمية الاستراتيجية والعسكرية لقناةالسويس ووجود القواعد العسكرية البريطانية فيها. فاعلنت الحكومة المصرية وكما بينا سابقاً رفضها الانضمام الى القيادة العليا للشرق الاوسط، واحدث هذا الموقف ردود فعل عديدة ومختلفة في العواصم العربية.

ففي ٨ تشرين الثاني عام ١٩٥١ اعلن عبد الرحمن عزام الامين العام لجامعة الدول العربية، بان العالم العربي كان ضد حلف الدفاع الشرق اوسطي الذي اقترحته القوى الغربية، وكانت الدول العربية مهتمة بالعدوان الاسرائيلي اكثر من اهتمامها بالعدوان السوفيتي.(١٠٦)

اما الحكومات العربية فقد تحلت بالصبر والتحفظ، لكن الاحزاب السياسية

---

(١٠٤) حول نص مشروع الدفاع، انظر: ملحق رقم (٥).

(١٠٥) الفرد ليلينتال: هكذا يضيع الشرق الاوسط، ص: ٦٦؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٥

(١٠٦) توماس.أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط، ص :٤٤٤.

والمنظمات القومية أبدت معارضتها الشديدة لمشروع الدفاع الغربي، وعمت المظاهرات خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني جميع العواصم العربية، وكانت معظمها تؤيد مصر في الغائها للمعاهدة الانجلو-مصرية لعام ١٩٣٦، ورفضها المساهمة مع الغرب في الدفاع عن الشرق الاوسط.(١٠٧)

ففي الأردن أيدت الصحف الاردنية الصادرة آنذاك مصر في موقفها الاخير، كما أيدتها الأوساط الشعبية والنوادي في الضفتين، وذلك عن طريق البرقيات التي بعثتها الى رئيس الوزراء المصري، كما ارسل النواب والاعيان بصفة شخصية برقيات التأييد، ونظمت المظاهرات الطلابية، حيث انطلقت في مدينة اربد مظاهرة طلابية في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥١، تدخلت على اثرها الشرطة لتفريق هذه المظاهرة، الا انها إستمرت وقد نتج عن ذلك أن اطلق رجال الشرطة النار على المتظاهرين وذلك لتخويفهم وقد جرح احد الطلاب، (حقي خصاونة) ، فاحتج النواب في المجلس النيابي على ذلك ووعدتهم الحكومة بانها ستحقق في الامر وتعاقب المسبب، وقد سافر وزير الداخلية والدفاع الى اربد للوقوف على حقيقة الامر.(١٠٨)

وفي ١٤ تشرين الثاني استؤنفت المظاهرات التي قام بها الطلاب في بعض المدن في الضفتين، والتي تمثلت بمسيرات سلمية، وارسال بعض الوفود كممثلين عنهم الى المفوضية المصرية بعمان ليقدموا تهانيهم بالغاء المعاهدة، وتأييد مصر على رفضها للمشروع الغربي المقترح.(١٠٩)

كما وزع في عمان بيان شعبي، وقع من قبل وخمسة وأربعين مواطناً من مختلف فئات الشعب، عبروا فيه عن رفضهم القاطع لمشروع قيادة الشرق الاوسط، ورفض البحث فيه، كما بينوا فيه ان هذا المشروع انما يرمي الى تعزيز الاحتلال

---

(١٠٧) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٧.

(١٠٨) د.ك.و.ملفة ٣١١/٢٧.٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥١-١٩٥٢، وثيقة رقم ٩٠، صفحة ١٧٧؛ صوان الجاسر ونعمان ابو باسم: الاردن ومؤامرات الاستعمار، ط١، مطبعة الدارالمصرية، القاهرة ١٩٥٧، ص: ٢٢-٢٣. وسارمز له فيما بعد صوان ونعمان: الاردن ومؤامرات الاستعمار.

(١٠٩) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٧.

وقمع الحريات الوطنية، وتمكين الشركات الاجنبية من الاستثمار في مرافق البلاد، فهو بذلك انتهاك لحق هذه الشعوب في السيادة الوطنية والاستقلال وتقرير المصير، كما انه بطبيعة أهدافه العدوانية الوطنية، ومخالفته لميثاق الامم المتحدة-مشروع حربي-يهدد السلم، وحياة الشعوب تهديداً مباشراً في هذه المنطقة وفي العالم أيضاً. من هنا فإننا نعلن رفضنا لهذا المشروع بجميع اشكاله، وإننا سوف نعمل على مقاومته بجميع الوسائل، وقد رفع العديد من المذكرات من مختلف انحاء الأردن تحمل مئات التواقيع تؤيد هذا البيان وتطالب بالعمل على تنفيذه، لأنه يمثل رغبة الشعب بمختلف طبقاته، وقد أرسلت هذه المذكرات إلى رئيس الوزراء ومجلس النواب.[110]

وعلى المستوى الرسمي، فقد صرح توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء قائلاً: ان الحكومة وباقي البلاد العربية، ما عدا مصر لا تزال تدرس هذه المقترحات قبل البت فيها، ويتوقع أن تحصل مشاورات ومباحثات بين الدول العربية حول هذا الموضوع قبل البت فيه.[111] وفي الوقت نفسه وصل الى عمان وزير الأردن لدى القاهرة عوني عبد الهادي لمقابلة رئيس الوزراء وسؤاله عن موقف الاردن من قضية توحيد قيادة الدفاع عن الشرق الاوسط، ليطلع الحكومة المصرية على ذلك، وقد اجابه الرئيس بأن ذلك موضع الدرس الآن.[112]

أما وزير الأردن في لندن فوزي الملقي فقد صرح لدى وصوله الى لندن، انه سيعود الى باريس متى دعي زعماء العرب الى الاجتماع الثاني للبحث في مقترحات الدول الاربع الخاصة بالدفاع عن الشرق الاوسط، وصرح بان التعليمات التي تلقاها من حكومته تقضي بالتضامن مع الدول العربية الست الاخرى في ردها على المقترحات تضامناً تاماً، وقال انه مهما كانت الأعمال التي سيقوم بها في لندن

---

(١١٠) جريدة الحوادث: ع ٦٥، عمان، ١٨ أيار ١٩٥٢.

(١١١) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧.٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ وثيقة رقم ٩٠. صفحة ١٧٧.

(١١٢) المرجع نفسه.

ستكون على كل حال في سبيل تأييد مصالح الاردن خاصة، والاماني العربية عامة.[113] ولهذا الغرض قام السيد رئيس الوزراء الأردني توفيق ابو الهدى بزيارة مفاجئة الى دمشق وبيروت للاتفاق على موقف موحد من المبادرة الغربية.[114]

وأتاحت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في باريس في تشرين الثاني ١٩٥١، للوفود العربية فرصة التشاور في ما بينهم حول المشروع الغربي.[115] كما جوبه المشروع بمعارضة القوى والاحزاب الوطنية والقومية العربية، فقد حذر حزب البعث العربي الاشتراكي في بيان له من أن الاستعمار الغربي يحاول متوافقاً مع الأهداف الصهيونية العالمية، أنَ يعزل مصر عن الاقطار العربية الأخرى، ليضعف مقاومتها، ويضعف روح التضامن العربي، لأن الاستعمار يُدرك ما لمصر من الأهمية في الوطن العربي، ودعا في بيان آخر الحكومات العربية الى التزام سياسة الحياد، وعدم الدخول في أحلاف مناوئة للاتحاد السوفيتي ليست فيها مصلحة للعرب، والى القضاء على مؤامرات الاستعمار الغربي.[116]

ولعلنا لا نجافي الصواب إذا قلنا: إن رفض العرب لفكرة قيادة الدفاع عن الشرق الاوسط، إنما جاء نتيجة لعدة أسباب هي:

١- لم يقبل العرب وجود اسرائيل الذي اعتبروه من صنع الأمبريالية الغربية.

٢-اعتبر العرب بقايا الاستعمار الغربي في العالم العربي اكثر تهديداً لاستقلالهم ورخائهم من الأمبريالية السوفيتية البعيدة نسبياً.

٣- شك القوميون العرب في علاقة التبعية التي يتضمنها التعاون العسكري مع الغرب الذي عدّوه استعماراً جديداً.

٤- كان العرب يرغبون في عدم تحول بلادهم الى ميادين قتال نتيجة لامتداد

---

(١١٣) جريدة الدفاع: ع ٤٧٨٨، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١.

(١١٤) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٧.

(١١٥) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، وثيقة رقم ١٩، صفحة ٤٥.

(١١٦) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية التركية، ص: ١٦٢-١٦٣.

مسارح الحرب الى أراضيهم في المستقبل.[117]

وعلى اي حال، فان التوقيت الذي عرضت فيه المقترحات الغربية لم يكن مناسباً، ذلك ان العرب لم يكن يعنيهم كثيراً النزاع القائم بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولا دعاوي الغرب الخاصة بالخطر السوفيتي، فمخاوف العرب الكبرى كانت في المقام الاول من الغرب نفسه. لقد أعرب أكرم الحوراني النائب الاشتراكي السوري، في ٢٢ تشرين الاول ١٩٥١ عن هذه المخاوف العربية إذ قال: "ان مشروع الدفاع الغربي مشروع استعماري، الغرض منه تقسيم الشرق الى مناطق نفوذ ... وعلى الانجليز والامريكان ان يختاروا بين صداقة العرب وصداقة اليهود. فروسيا ليست عدواً لنا وإنما أعداؤنا الدول الاستعمارية التي تحتل بلادنا وتؤيد اسرائيل ضدنا".[118]

وقد دعا مجلس النواب الاردني الحكومة الى التدخل لدى الجامعة العربية في مسألة الصراع بين الغرب والشرق حتى لا يُتّخذ قرارٌ قد يؤثر في الحياد التام للدول العربية.[119]

وبالرغم من الموقف العلني المعادي الذي اتخذته الحكومات العربية من مشروع الدفاع الغربي، فقد عقدت اتفاقات ثنائية بين الولايات المتحدة والدول العربية في النصف الاول من عام ١٩٥١، نصت على قبول مشاريع النقطة الرابعة. وفي تشرين الاول من العام نفسه قرر الكونغرس الامريكي الموافقة على تخصيص مبلغ ٢٩٦,٢٥٠,٠٠٠ دولار كمساعدة فنية لدول الشرق الاوسط.[120] وطلبت الحكومة الاردنية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٥١ من الحكومة الامريكية الاستفادة من المعونة الفنية والمالية الامريكية، وعقدت اتفاقية بين الحكومتين، وفي حزيران ١٩٥١ وقعت

(١١٧) احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص: ١٠٨؛ رأفت الشيخ: امريكا والعلاقات الدولية، ص: ١٥٥-١٥٦.

(١١٨) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢١٧.

(١١٩) المرجع نفسه والصفحة.

(١٢٠) The Middle East Journal, Washington, Vol. 5, No.3, summer 1951, p.348:

علي محافظة العلاقات الاردنية البريطانية، ص. ٢١٧-٢١٨.

اتفاقية اخرى مماثلة للاتفاقية السابقة.[١٢١]

وهكذا سجل التصريح الثلاثي، ومقترحات الدفاع الرباعية انتقال الولايات المتحدة في شؤون الشرق الاوسط من حدود اليونان الى قلب المنطقة ذاتها، واقتناعها بانشاء قيادة عليا للدفاع عن الشرق الاوسط عام ١٩٥١، لسد الفراغ الذي سيحدث نتيجة لاضمحلال القوة البريطانية في المنطقة بعد انهاء معاهداتها. والعمل على حشد دول المنطقة بهذه القيادة للدفاع عن الشرق الاوسط، الا ان هذه الجهود باءت بالفشل، بالرغم من المساعدات التي قدمتها امريكا وكذلك التعديلات والتهديدات من انتشار الشيوعية في المنطقة نتيجة لما سيحدثه الفراغ في الشرق الاوسط، وقد عزا الغرب هذا الفشل الى شدة الصراعات والمنافسات الاقليمية، دون ان يدرك ان السبب الحقيقي لهذا الرفض هو نمو الروح القومية التي أبدت مقاومتها لأي ارتباطات بين طرفين غير متكافئين.

منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط

بعد فشل المحاولة البريطانية-الامريكية في ضم الدول العربية الى مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الاوسط، قام رئيس الوزراء البريطاني المستر ونستون تشرشل (Winston Churchill) بزيارة للولايات المتحدة الامريكية في شهر كانون الثاني ١٩٥٢ بعد تسلم الرئيس ايزنهاور (Eisenhouer) رئاسة الادارة الامريكية بفترة قصيرة، للتباحث مع القادة الامريكان حول الوضع في الشرق الاوسط بشكل خاص.[١٢٢] حيث حث الولايات المتحدة على تأييد بريطانيا في محادثاتها مع المصريين الرامية الى استمرار الاحتلال العسكري البريطاني لمنطقة السويس، فأعرب ايزنهاور عن وقوفه الى جانب بريطانيا مشيراً الى ان المصلحة الذاتية للولايات المتحدة تتطلب مثل هذا التأييد، نظراً لان اوروبا كانت تعتمد على قناة

(١٢١) الجريدة الرسمية الاردنية، ملحق العدد ٢٦ بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٢.

(١٢٢) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢١٨.

السويس من اجل تدفق النفط بكميات كبيرة.[١٢٣]

وفي اعقاب هذه الزيارة صدر بيان مشترك أكد اتفاق الانجليز والامريكان على ضرورة تحقيق اهدافهما المشتركة بانشاء قيادة للحلفاء في الشرق الاوسط في اقرب وقت ممكن، وجاء في هذا البيان ايضاً اقتراح بانشاء منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط (Middle East Defence Orgnisation) يعرض على دول المنطقة، ولا يختلف المشروع الانجلو-امريكي هذا عن المشروع المماثل بانشاء قيادة عليا للحلفاء في الشرق الاوسط في بيان ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١.[١٢٤]

وقد استقبلت الدول العربية المشروع الجديد بتحفظ وحذر بالرغم من رغبتها في تعاون وثيق مع الغرب شريطة ان يتجاوب وطموح الشعوب العربية. وقد عبر عن هذه الرغبة وزير خارجية العراق الدكتور محمد فاضل الجمالي في تصريح أدلى به في القاهرة في ايلول ١٩٥٢ جاء فيه: " إنني أرى أن الدول العربية لاتستطيع أن تقف على الحياد في حالة حرب عالمية ثالثة، وعلينا ان نستعد عسكرياً وان نتعاون في نطاق الامم المتحدة مع الكتلة الغربية، شريطة ان تستجيب هذه الى المطالب العربية".[١٢٥]

اما بالنسبة للمبادرة الامريكية الجديدة الداعية الى انشاء منظمة للدفاع عن الشرق الاوسط، فقد اتضح للامريكان بعد رفض مشاريع الدفاع الغربية، وغداة قيام الثورة المصرية في تموز ١٩٥٢، ان الوقت قد حان للاصغاء باهتمام الى المطالب العربية، فأسرعت الحكومة الامريكية بالضغط على الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية حول مستقبل المعاهدة الانجلو-مصرية لسنة ١٩٣٦، ومصير القواعد العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس.[١٢٦] لذلك فقد قام وزير الخارجية البريطانية المستر انتوني ايدن (Anthony Eden) بزيارة الى

---

(١٢٣) توماس.أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط، ص: ٤٤٨.

(١٢٤) حول نص البيان انظر ص: ٥١-٥٢ من هذا الفصل.

(١٢٥) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢١٨

(١٢٦) المرجع نفسه، ص: ٢١٩.

واشنطن في آذار ١٩٥٣، لإجراء محادثات مع الرئيس ايزنهاور تتعلق بمشروع الدفاع عن قناة السويس، واحتفاظ بريطانيا بقوة عسكرية في منطقة القناة. فنصح الرئيس ايزنهاورايدن وقال: إنه وجد من الضروري أن تحتفظ بريطانيا بالقاعدة، وأن لا تجلو عنها قبل توقيع اتفاقية مع المصريين بشأن انضمامهم الى مشروع الدفاع، وقد بدأت المحادثات الانجلو-مصرية في ٢٧ نيسان عام ١٩٥٣، غير انها قطعت فوراً، لان المصريين أصروا على ضرورة جلاء بريطانيا عن منطقة السويس قبل أن تنضم مصر إلى أية منظمة دفاعية شرق اوسطية.[١٢٧] وبعد أن وصلت المحادثات الانجلو-مصرية الى طريق مسدود، قرر وزير الخارجية جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) ضرورة اللجوء الى طريق جديد يؤدي للدفاع عن الشرق الاوسط، وكان مقتنعاً بان الروس كانوا يبيتون هجوماً حقيقياً ضد المنطقة.[١٢٨] فاختار ان يتعرف على وجهات النظر لدى حكومات المنطقة من اجل تحديد الاقتراح البديل. فقد توجه دالاس يرافقه هارولد ستاسن (Harold Stassen) مدير وكالة الامن المشترك وعدد من الشخصيات الامريكية من واشنطن في ٩ أيار ١٩٥٣ الى الشرق الاوسط.[١٢٩] فزار مصر في ١١ أيار حيث اجرى محادثات مع اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية، وخلال محادثاته مع نجيب علم دلاس بان المصريين يعتزمون اجلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس وإدارة تلك القاعدة بانفسهم، دون الاعتماد على عناصر الخدمة البريطانية، واصبحت ثقة المصريين بالانجليز أقل من ثقتهم بالروس، فاعلن نجيب أمام دلاس بان مصر لا تستطيع الاشتراك في اي حلف من الاحلاف مع القوى الغربية. بل ان مصر ستتعاون معهم في حال جلاء بريطانيا.[١٣٠]

ثم زار من ١٢-١٩ ايار كلاً من الاردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والعربية السعودية، وهنا شعر دلاس بالكره الشديد الذي يكنه العرب للإسرائيليين، فقد قوبل

---

(١٢٧) توماس.أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الاوسط، ص: ٤٤٨-٤٤٩.

(١٢٨) المرجع نفسه، ص: ٤٥٠.

(١٢٩) الفرد ليلينتان: هكذا يضيع الشرق الاوسط، ص: ٧٧.

(١٣٠) توماس.أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط، ص: ٤٥٠.

دلاس في الاردن بكل مظاهر العداء من الشعب مما إضطر الحكومة الى اعلان حالة الطوارئ، وقد أضربت مدينة عمان بأسرها، وكانت الاحزاب السياسية في الاردن قد اشتد عودها في ذلك الوقت.[131] فقد عبر عدد من المواطنين عن موقفهم من دلاس ومحادثاته، وعن شعورهم نحو الولايات المتحدة والدول الاستعمارية وعن موقفهم من المشاريع الاستعمارية التي تسعى امريكا الى تحقيقها مع الدول العربية، وقد رفعت في وجه الوزير الامريكي في عمان اللافتات البيضاء والسوداء التي كانت تحمل عبارات السخط على السياسة الامريكية، وتحوي في كلماتها هتافات الشعب ضد الاستعمار، وتنادي في ثناياها بعودة اللاجئين الى ديارهم، كما قذفت في وجه الوزير الامريكي المذكرات والبيانات والمنشورات التي تهاجمه، وتهاجم سياسة بلاده الاستعمارية، بالاضافة الى مذكرة ممثلي اللاجئين الفلسطينيين، وقد جاء في أحد البيانات التي وزعت أنذاك عبارة "عد الى بلادك يا فوستر دلاس، يا رسول الحرب، والخراب، والموت ،واستعباد الشعوب، وقد بلغ عدد المنشورات التي وزعت في مدينة القدس بمناسبة زيارة مستر دلاس للاردن حوالي ٥٠٠٠٠ منشور".[132]

وقد بدأ دلاس يدرك اهتمام العرب بالتأييد الامريكي للحركة الصهيونية، كما لمس في هذه البلدان العداء الشديد للانجليز، وقلة اهتمامها بالاتحاد السوفيتي، وتوج دلاس رحلته بزيارات قصيرة قام بها لكل من الهند من ٢١ الى ٢٢ والباكستان من ٢٢ الى ٢٤ منه، وتركيا من ٢٥ الى ٢٧ منه، واليونان في ٢٧ و ٢٨ منه وليبيا في ٢٨ منه، وعاد الى بريطانيا في أواخر أيار وهو يحمل انطباعات محددة عن الموقف في الشرق الاوسط.[133]

أدرك دلاس في اعقاب الجولة التي قام بها الى منطقة الشرق الاوسط، واطلاعه على مواقف الدول والشعوب هناك، أن أي منظمة دفاع اقليمية سلمية يجب ان تنبع من رغبات شعوب وحكومات المنطقة المعنية، وأن أي محاولة لفرض هذه

---

(١٣١) نعمان وصوان: الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص:١٤.

(١٣٢) جريدة الحوادث: ع ٦٥، ١٨ أيار ١٩٥٣.

(١٣٣) احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص: ١٠٩.

المنظمة ستكون عقيمة، كما اعتقد ان هناك قدراً واسعاً من الشعور المعادي للغرب في المنطقة، ذلك الشعور الذي ادى الى امتناع معظم الدول عن التعاون أو الاشتراك في مشروع دفاعي، واخيراً فقد علم دلاس بأن (الحزام الشمالي) للشرق الاوسط (تركيا، وايران، والعراق، وباكستان) أكثر احساساً بالتهديد السوفيتي، وأنها أكثر دول المنطقة احتمالاً لعمل شيء يهددها، وان موقعها يفوق غيره أهمية في توفير حماية للمنطقة ككل.(١٣٤)

وبعد عودته الى الولايات المتحدة من رحلته التي استغرقت ٢١ يوما صرح بما يلي: "إن من الواجب أن تكون سياسات الولايات المتحدة غير منحازة، حتى تتمكن بذلك من إحراز احترام وتقدير كل من الاسرائيليين والعرب" كما أشار إلى أن من واجب الولايات المتحدة ان تخفض من حدة السخط العميق الموجه ضدها نتيجة لقيام اسرائيل، وأضاف بأنه قد فهم: أن العرب "يخشون الصهيونية أكثر مما يخشون الشيوعية" وذلك لاعتقادهم بأن الولايات المتحدة ستساند دولة اسرائيل الجديدة في توسعها العدواني" اما عن حل النزاع العربي الاسرائيلي فقد كان موقفه غامضاً في الاشارة إلى ذلك، وكل ما صرح به في هذا المضمار هو ان الولايات المتحدة "لن تتردد في استعمال نفوذها لتخفيف حدة التوتر في المنطقة شيئاً فشيئاً والتوصل الى السلام في النهاية.(١٣٥)

أما بالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الاوسط، فقد أعلن دلاس استحالة انشاء هذه المنظمة في الوقت الحاضر قائلاً: "ان منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة ممكنة التحقيق فوراً، فان الكثير من بلدان الجامعة العربية مشتبكة في نزاعاتها مع اسرائيل او مع بريطانيا او فرنسا، ولذلك لا تبدي اهتماماً بخطر الشيوعية السوفيتية. ومع ذلك فان هذه الدول ستبدي اهتماماً اكثر عندما يدنو هذ الخطر، وعلى العموم فان دول الحزام الشمالي تدرك حقيقة ذلك،

---

(١٣٤) John, Campbell, Defense of the Middle East, P.49.

(١٣٥) الفرد ليلنتال: هكذا يضيع الشرق الاوسط، ص: ٨١-٨٢؛ احمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والشرق العربي، ص: ١٠٩.

وهناك رغبة مبهمة في خلق منظمة للأمن الجماعي، ولكن ينبغي ان لا تفرض مثل هذه المنظمة من الخارج، بل ينبغي لها ان تنمو وتزداد الرغبة لها من الداخل بدافع المصير المشترك والخطر العام.وبينما تنتظر حكومة الولايات المتحدة ايجاد منظمة الامن الجماعي للمنطقة فان باستطاعتها اثناء ذلك المساعدة في تقوية الدفاع المشترك لتلك البلدان التي ترغب في تقوية نفسها، لا احدهما ضد الاخر او ضد الغرب، ولكن لتقاوم التهديدات المشترك لكافة الشعوب الحرة".(١٣٦)

لقد حدد دلاس-في هذا التصريح مفتاح السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط التي انتهت إلى عقد حلف بغداد، ولما لم يكن بالمستطاع فرض الخطة على جميع دول المنطقة دفعة واحدة، برزت الى الوجود فكرة المعاهدات الثنائية التي تتحول في نهاية الامر الى حلف عسكري شامل.

وأول تجربة تحالفية على طريقة "دلاس" كانت عقد معاهدة تعاون بين تركيا والباكستان في ٢ نيسان ١٩٥٤.(١٣٧) كما تم توقيع معاهدات ثنائية بين الولايات المتحدة والدول التي تقرر أن تشترك في تكوين الحزام الشمالي، أهمها معاهدة للمعونة العسكرية بين الولايات المتحدة والباكستان في ١٩ أيار ١٩٥٤،(١٣٨) وبين الولايات المتحدة والعراق في ٢١ نيسان ١٩٥٤(١٣٩) من هنا يتبين لنا إذا ما نظرنا الى الدول السالفة الذكر التي عقدت مثل هذه المعاهدات الثنائية ان الباكستان التي عقدت معاهدة تعاون مع تركيا مرتبطة الى جانب ذلك بانجلترا بحكم عضويتها في الكومنولث البريطاني، وان العراق مرتبطة بها ايضاً بحكم معاهدة ١٩٣٠، وان تركيا وايران مرتبطتان ايضاً بمعاهدات مع الولايات المتحدة وبريطانيا(١٤٠) وإذا

---

(١٣٦) Span, Jame w.," Middle East Defense Anew Approach",The Middle East Journal, Vol.8, No.3 summer 1954, p.252; J.c. Hurewitze, Diplomaecy in the Near East and Middle East. (adocumentary record,1914-1956), Van Nostrandco, New York. 1956, p. 342.

(١٣٧) احمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية، ص: ٢٣٢.

(١٣٨) Span, Jame,w.,OP. Cit. pp. 254-255.

(١٣٩) فؤاد دوارة: سقوط حلف بغداد، ص: ١٠٦.

(١٤٠) المرجع نفسه والصفحة.

وبريطانيا[١٤٠] وإذا تذكرنا ذلك لم يكن من الصعب علينا ان نتصور التحام هذه الشبكة من المعاهدات في تنظيم جماعي جديد يربط بين هذه المجموعة من دول منطقة الشرق الاوسط التي تكون الحزام الشمالي فيه، وبين الدولتين الكبيرتين صاحبتي الاطماع الكبيرة في المنطقة، وقد اتخذ هذا التنظيم الجماعي الجديد فيما بعد اسم "حلف بغداد" والذي جاء نتيجة للمواقف العربية والمتمثلة بالدرجة الأولى بموقف مصر في تلك المرحلة، ومن ورائها القوى الوطنية والقومية العربية الذي كان له الاثر الكبير في إفشال المشروعات الغربية الرامية أنذاك الى ربط الوطن العربي باحلاف عسكرية وسياسية تحقق المصالح الغربية في المنطقة، وإبقاء هذه المشاريع حبراً على ورق ومجرد افكار لم تر النور، مما حدا بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن تفكرا في خطط أخرى، تستبعدان منها مصر، لذلك اتجهتا نحو العراق فكان حلف بغداد.

---

(١٤٠) المرجع نفسه والصفحة.

الفصل الثاني

الاردن وحلف بغداد
١٩٥٤-١٩٥٥

١- أصول وأهداف الحلف.

٢- المساعي الدولية والعراقية لضم الاردن الى حلف بغداد وموقف الحكومة الأردنية من ذلك.

٣- الموقف الشعبي ودوره في إحباط محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد.

٤- الموقف العربي المضاد لحلف بغداد.

١- أصول وأهداف الحلف

يعد حلف بغداد واحداً من سلسلة المشاريع الغربية للدفاع عن الشرق الاوسط التي تبنتها السياسة الأنجلو-أمريكية ما بين ١٩٥٠-١٩٥٥، الخاصة بقيام حلف دفاعي يشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية. والتي تمثلت في البيان الثلاثي ومشروع قيادة الدفاع عن الشرق الاوسط ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو ما بيناه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وكان لموقف الشعب العربي من هذه المشاريع واستنكارها الأثر الكبير في فشلها، إذ أدى هذا الفشل الى ظهور فكرة حلف بغداد التي جاءت إثر المبادرة التي أطلقها جون فوستر دلاس وزير الخارجية الامريكية في التصريح الذي أدلى به في أعقاب الجولة الطويلة التي قام بها عام ١٩٥٣، التي شملت العديد من أقطار الشرق الأوسط، بغية إنشاء مشروع الحزام الشمالي. فقد أوضح أن "فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط تصلح للتطبيق مستقبلاً أكثر من الوقت الحاضر، وأن الدول المكونة للحزام الشمالي تبدي بصفة عامة اهتمامها بالخطر الشيوعي ولديها الرغبة الدفينة في إقامة منظمة للأمن الجماعي، ويلزمها أن تنمو وتزداد الرغبة إليها من الداخل أكثر من أن تفرض عليها من الخارج".(١)

وعلى ضوء هذه المبادرة الامريكية، سارعت بريطانيا عام ١٩٥٤ إلى إعادة النظر في جميع معاهدات التحالف التي تربطها بدول الشرق الأوسط، وذلك بالعمل على قيام حلف دفاعي تتبناه جامعة الدول العربية وتعمل على تحقيقه، ويحل محل المعاهدات الثنائية المعقودة مع بعض الأقطار العربية، وفي حال رفض الأقطار العربية أو بعضها الانضمام إلى الحلف المقترح ستقتصر بريطانيا عندئذ في

---

(١) فؤاد دوارة: سقوط حلف بغداد، ص: ١٠٧ ؛ جعفر عباس حميدي: التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٥، ص: ١٢٠، وسارمز له فيما بعد جعفر حميدي، التطورات السياسية في العراق.

عملها على الدول التي ستقبل الانضمام إليه.[٢]

من هنا بدأت بريطانيا في تموز عام ١٩٥٤، مفاوضاتها مع مصر من أجل التوصل إلى إتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية والتخلي عن القواعد العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس، وقد توصل الجانبان إلى الخطوط الرئيسية لإتفاقية الجلاء في ٢٧تموز١٩٥٤، ووقعت رسمياً في ١٩تشرين الأول من العام نفسه.

نصت الإتفاقية على جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية والتخلي عن القواعد العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس (مادة ١)، ونصت ايضاً على عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة تعرض مصر وتركيا أو اية دولة من الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي، لهجوم دولة ثالثة (مادة٤)، وذلك بالرجوع إلى منطقة قناة السويس وإعادة إحتلالها.[٣]واعتبر هذا النص (الذي لم يعجب البلاد العربية) ترضية من جانب مصر لبريطانيا وإرتباط غير مباشر لمصر بالأحلاف الغربية على إعتبار أن تركيا مرتبطة بتلك الأحلاف.[٤] كما إعتبر نوري السعيد الإتفاق المصري - البريطاني حول قاعدة السويس لغرض صد العدوان عن الأقطار العربية، وتركيا بأنه قد مهد الطريق امام مصر للتعاون مع تركيا، وبالتالي إنضمامها الى إتفاق يعقد بين تركيا والعراق.[٥] وكان نوري السعيد

---

(٢) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٢٠-٢٢١.

(٣) محمد عبد الرحمن البرج: قناة السويس"أهميتها السياسية والإستراتيجية وتاثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من ١٩١٤ - ١٩٥٦" دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص: ٢٨٦ - ٢٩٠، وسارمز له فيما بعد محمد البرج: قناة السويس.

(٤) أرسكين تشيلدرز: الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص: ١١٥، وسارمز له فيما بعد تشيلدرز: الطريق إلى السويس.

(٥) Waldemar, Gallman, Iraq under Jeneral Nuri, The Johns Hopkins Baltimore 1964, p.25;

ولد مارغلمن: عراق نوري السعيد"انطباعاتي عن نوري السعيد بين ١٩٥٤-١٩٥٨"، ط١، مطابع مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥، ص: ٥٥، وسارمز له فيما بعد غلمن: عراق نوري السعيد.

وبعد أن تولى منصب رئيس الوزراء العراقي في آب ١٩٥٤ قد سارع إلى الترحيب بالمبادرة الأمريكية التي اطلقها وكما أسلفنا وزير الخارجية الأمريكية دلاس. حيث قام نوري السعيد بجولة شملت القاهرة ولندن لإجراء مباحثات في هذه الدول تتعلق بالمبادرة المذكورة، وزار في طريق عودته إسطنبول في ٩تشرين الأول ١٩٥٤، وعقد إجتماعاً مع عدنان مندريس رئيس ألوزراء التركي حيث إتفقا على الخطوط الرئيسة ليميثاق يعقد بينهما بحجة توحيد الجهود لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وتعهد مندريس بإعطاء ضمانات للأقطار العربية بعدم إتباع اي خطة تتعارض ومصالح هذه الأقطار.[٦]

إستكمالاً للمباحثات التي جرت في إسطنبول، وصل وفدٌ تركي برئاسة عدنان مندريس، إلى بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ للتباحث مع المسؤولين العراقيين بشأن الميثاق المزمع عقده بين البلدين. وقد بدأت المفاوضات بين العراق وتركيا، أسفرت عن الإتفاق على تحقيق اوسع السبل في مجال التعاون بين البلدين، والتأكيد على تعهد الطرفين العراقي والتركي، بصد أي عدوان يقع على احدهما من داخل المنطقة أو خارجها، والإسراع في تهيئة كافة المستلزمات لعقد ميثاق بينهما في أقرب فرصة ممكنة.[٧]

عاد عدنان مندريس ثانيةً إلى بغداد في ٢٣شباط ١٩٥٥، وبعد مباحثات قصيرةبين الجانبين، تم التوقيع على الحلف العراقي التركي(ميثاق التعاون المشترك) في بغداد بتاريخ ٢٤شباط ١٩٥٥ من قبل نوري السعيد رئيس الوزراء، وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجية عن الجانب العراقي، وعدنان مندريس

(٦) غلمن: عراق نوري السعيد، ص: ٥٥؛

Gallman, Op. cit. p.25.

(٧) عبد الله كاظم عبد : دور العراق السياسي في الجامعة العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الاداب جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص: ٢٢٠-٢٢١، وسارمز له عبد الله كاظم: دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية.

رئيس الوزراء، وفؤاد كوبرلو وزير الخارجية عن الجانب التركي.[8] واعقب هذا التوقيع تبادل الكتب الرسمية بين الوزيرين "السعيد، ومندريس" بشأن الوضع في فلسطين.[9] وانضمت الى الميثاق فيما بعد كل من بريطانيا في ٤ نيسان ١٩٥٥، ثم الباكستان في ٢٣ ايلول ١٩٥٥، ثم إيران في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥، وأصبح هذا التحالف يعرف بحلف بغداد.[10] والذي عقد أول إجتماع وزاري له في بغداد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥، حيث أصدر بلاغاً رسمياً في أعقاب هذا الإجتماع.[11]

وقد كان واضحاً أن الهدف من الميثاق هو انشاء حلف يضم عدداً من دول المنطقة المؤيدة لسياسة دول الغرب، من أجل انشاء حزام أمن للدول الغربية يقف في وجه أي تجاوز سوفييتي على أية دولة من الدول المجاورة للإتحاد السوفييتي في اسيا الغربية.[12] بالاضافة إلى ذلك فإن الحلف كان يهدف كما يتضح من ديباجة الميثاق ونصوصه الى تعزيز الصداقة والأخوة بين البلدين وتنميتها وهذا ما أكدت عليه المعاهدة السابقة المعقودة بين العراق وتركيا في ٢٩ آذار ١٩٤٦.[13] كما تكرر هذا الهدف في المادة الأولى من الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا في ٤ نيسان ١٩٥٥.[14] ومن الأهداف الأخرى التي أكدت عليها ديباجة الميثاق، المحافظة على السلم والأمن لدول الحلف والشرق الأوسط، وذلك وفقاً لأحكام المادة الحادية والخمسين من

(٨) حول النص الكامل للميثاق انظر:

The Middle East Journal, Washington, Vol. 9, No. 2, Spring 1955, pp. 177 - 178;

هزاع المجالي: هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، عمان، ١٩٥٥، ص: ٢٤-٢٦، وسارمز له فيما بعد هزاع المجالي: قصة مباحثات تمبلر.

(٩) للإطلاع على نص الكتابان المتبادلان، انظر: ملحق رقم (٦).

(١٠) عبد الرزاق الحسني: " حلف بغداد ١٩٥٥ لماذا ؟"، مجلة آفاق عربية، ع ٦، بغداد، حزيران ١٩٨٧، ص: ٤٢ – ٤٣، وسارمز له فيما بعد عبد الرزاق الحسني، مجلة آفاق عربية، ع ٦، ١٩٨٧.

(١١) حول نص البلاغ الرسمي لمجلس ميثاق بغداد، انظر: ملحق رقم (٧).

(١٢) سليمان موسى: اعلام من الاردن، هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل، دار الشعب، عمان ١٩٨٦،ص: ٢١، وسارمز له فيما بعد سليمان موسى: اعلام من الاردن.

(١٣) حسن الدجيلي: ميثاق بغداد، "حقائق بسطها مجلس العموم البريطاني"، مطبعة الرابطة، بغداد ١٩٥٦، ص: ١٠٠، وسارمز له فيما بعد حسن الدجيلي: ميثاق بغداد.

(١٤) المرجع نفسه، ص: ١٠١.

ميثاق الأمم المتحدة.[15] بالإضافة إلى محاربة الشيوعية، وذلك في الدفاع عن كيان الدول الأعضاء، ويكون بفرض حصار لأي محاولة للتوسع السوفييتي نحو الشرق الاوسط، وتأكدت هذه الحقيقة في مباحثات قصر الزهور في بغداد بين رؤساء حكومات دول هذا الحلف عام ١٩٥٦ باستثناء رئيس وزراء بريطانيا اذ " أكد نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية وقتذاك أن الحلف ما انشئ إلا ضد الشيوعية".[16]

ومما لا شك فيه أن التركيز على هذا الهدف كان بوحي من الحفاظ على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، (حيث كان هذا هو الدافع الرئيس لاقامة حلف بغداد) وبالذات على المصالح النفطية المهمة بالرغم من أن الميثاق لم ينص على ذلك صراحة، وهذا ما اشار له المستر كروسمن (Krosman) احد زعماء حزب العمال البريطاني في حزيران ١٩٥٦ بقوله "ان الشئ المهم بالنسبة لبريطانيا هو حماية مصالحها البترولية في منطقة الشرق الأوسط، وأن مساعدة الحكومة البريطانية لدول الحلف الشرقية في المستقبل لا تكون عن طريق حلف بغداد، ولكن عن طريق العمل لحفظ الأمن في الشرق الأوسط".[17] كما أوضح هذه الحقيقة مرة اخرى رئيس

---

(١٥) المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة تنص على ما يلي: "ليس في هذا الميثاق ما يرد او ينتقص الحق الطبيعي" فرادى او جماعات" في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الهيئة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة بحفظ السلم والامن الدولي ويبلغ المجلس فورا التدابير التي اتخذها الأعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس ولا تؤثر تلك التدابير التي اتخذها الأعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس ولا تؤثر تلك التدابير باي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من أعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادته الى نصابه". انظر نص الميثاق في صلاح الدين اسماعيل الشيخلي: العلاقات العراقية المصرية بين عامي ١٩٥٢-١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص: ١٨٤ وسأرمز له فيما بعد بصلاح الدين الشيخلي: العلاقات العراقية المصرية.

(١٦) فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨) دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١، ص: ٢٢١، وسأرمز له فيما بعد فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية.

(١٧) فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص: ٢٢٤.

وزراء بريطانيا انتوني ايدن في مذكراته حيث قال: "إن المصالح الاقتصادية في حساب البريطانيين كانت لها الأهمية القصوى وخاصة في العراق والخليج العربي".[18] ويلاحظ أن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا واقعتين ضمن مخاوف تأميم النفط في الشرق الأوسط كما حدث في ايران عام ١٩٥١،[19] وخشية انقطاع امدادات النفط إليهما، والدول الغربية الأخرى نظراً لاهميتها لهم، لذلك عمدت الى انشاء حلف بغداد. أما بالنسبة لانضمام الدول الأخرى الى الميثاق فقد نصت المادة الخامسة منه على أن "يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول جامعة الدول العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الطرفين المتعاقدين".[20] وجاء فيه ايضاً أن " لأية دولة منضمة الى هذا الميثاق ان تعقد اتفاقيات خاصة بموجب المادة الأولى منه مع دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الميثاق"، وتضمن أيضاً: "انشاء مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف الميثاق عندما يبلغ عدد الدول الأعضاء في هذا الميثاق اربعة فاكثر".[21] وقد جرت محاولات لاقناع الدول العربية الأخرى، خاصة مصر للانضمام إلى الميثاق، ولكن مصر والسعودية وقفت منه موقف العداء الشديد وعدته خروجاً على ميثاق جامعة الدول العربية، وبعد ذلك تبلورت خصومة الدول المناهضة للميثاق في عقد اتفاق دفاعي بين مصر وسوريا والسعودية، وكانت سوريا قد وقفت اولاً على الحياد ثم انضمت إلى مصر والسعودية.[22] واخذت انظار دول الحلف تتجه نحو الاردن بغية ضمه الى الحلف.

---

(١٨) فكرت نامق: المرجع السابق ص: ٢٢٤.

(١٩) المرجع نفسه والصفحة.

(٢٠) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٢٣.

(٢١) المرجع نفسه، ص: ٢٢٤.

(٢٢) سليمان موسى: اعلام من الاردن، ص: ٢٢.

المساعي الدولية والعراقية لضم الأردن إلى حلف بغداد وموقف الحكومة الأردنية من ذلك.

إنطلاقاً من التوجه البريطاني الجديد في منطقة الشرق الأوسط بعد المبادرة الأمريكية. أوفد الملك حسين في ١٨ كانون الأول ١٩٥٤ رئيس وزرائه السيد توفيق أبو الهدى إلى لندن ومعه السيد أنور نسيبة وزير الدفاع لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية، حول تعديل المعاهدة الأردنية-البريطانية المعقودة بين البلدين سنة ١٩٤٨، وذلك بأن تتحول المعونة البريطانية المنصوص عليها في معاهدة ١٩٤٨ إلى أجور سنوية محددة للقواعد العسكرية البريطانية في الأردن تعادل المعونة القائمة، وأن تدفع هذه الأجور إلى الخزينة الأردنية، ويضاف إلى ذلك طلب وحدات طيران، وزيادة المخصصات من أجل دفع نفقات الحرس الوطني.[٢٣]

غير أن تلك المباحثات لم تسفر عن نتائج مرضية في البلاغ المشترك الذي صدر بعد إنتهاء المحادثات فقد وصفت بأنها إستطلاعية، واتفق الجانبان على استئنافها بعد أن يتضح الموقف في الشرق الأوسط. على ضوء التطورات المرتقبة في علاقة بريطانيا ببعض دوله خاصة العراق، وقد كان الجو حينذاك مشحوناً بأنباء حلف بغداد.[٢٤]

وما أن أعلن في بغداد في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ عن عزم العراق وتركيا على التوقيع على معاهدة دفاع مشترك، حتى بادرت مصر في ثني العراق عن عزمه في التعاون مع الغرب والسير في سياسة الأحلاف، إلا أن نوري السعيد رفض المحاولات المصرية، فنتج عن ذلك أن دعت مصر إلى إجتماع لرؤساء الوزراء العرب يعقد في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني، وقد لبت الحكومة الأردنية الدعوة بناء على قرار

---

(٢٣) هزاع المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص:٢.

(٢٤) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٤٣؛ د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان سنة ١٩٥٥، وثيقة رقم ٤٨، صفحة ٨٧؛ وجريدة فلسطين، عدد ١٢٢٦-٨٧٢٩، ١٠ شباط ١٩٥٥.

مجلس الوزراء الذي عقد من أجل بحث هذا الموضوع، حيث اتخذ قراراً بالمشاركة، وتقرر أن تقف الأردن موقفاً معتدلاً نظراً لحاجة الأردن القصوى إلى مساعدة جميع الدول العربية على السواء، "فلا نسمح باتخاذ أي اجراءات ضد العراق بل نساعد ما أمكن على رأب الصدع وتسوية القضية بالتي هي احسن".[٢٥]

وسافر الوفد الأردني إلى القاهرة برئاسة توفيق أبو الهدى وعضوية وليد صلاح وزير الخارجية، حيث شارك في جلسات الاجتماع، وقد تميز الموقف الأردني خلال تلك الجلسات بالاعتدال، فلم يشجع على اتخاذ اية اجراءات بحق العراق ولم يناصر العراق في خطوته التي اتخذها.[٢٦]

وعاد أبو الهدى إلى عمان تاركاً وليد صلاح في القاهرة فما كان من وليد إلا أن قام بتصرفات مخالفة لتعليمات مجلس الوزراء، وطالب في إحدى الجلسات بإخراج العراق من جامعة الدول العربية، وعدم الانضمام الى الحلف التركي، والتعاون مع الغرب بدون التزامات وعدم إشراك العراق في القيادة الموحدة المزمع انشاؤها.[٢٧]

هذا وقد خالف عضو الوفد الأردني عوني عبد الهادي وليد صلاح، وهاجمه من ناحية أخرى نجيب الراوي مندوب العراق في الاجتماع،[٢٨] مما دفع مجلس الوزراء الأردني أن يبرق له بتعليمات جديدة ومحددة وهي أن يعارض الوفد الأردني كل محاولة لفرض عقوبات ضد العراق، وإلى عدم التأثر بأي عاطفة أو حماس، وإلى السعي من أجل أن تؤجل مصر اعلان موقفها الى أن يوقع الاتفاق.[٢٩]

بعد أن تسلم رئيس الوفد الأردني التعليمات الجديدة سارع إلى سحب اقتراحه

---

(٢٥) هزاع المجالي: مذكراتي، ط١، عمان، أيار ١٩٦٠، ص: ١٥٣-١٥٤ وسارمز له فيما بعد بـ هزاع المجالي: مذكراتي.

(٢٦) المرجع نفسه والصفحة.

(٢٧) وزارة الدفاع العراقية: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص: ١٣٩٣. وسارمز له فيما بعد محاكمات المحكمة العسكرية.

(٢٨) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٥٤.

(٢٩) عوني عبد الهادي: "اوراق خاصة"، اعداد خيرية قاسمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ببيروت، ١٩٧٤، ص: ٢٠٤. وسارمز له فيما بعد اوراق عوني عبد الهادي.

الداعي إلى عدم إشراك العراق في القيادة الموحدة، وإخراجه من جامعة الدول العربية، وانتهى الاجتماع دون اتخاذ أي قرار بسبب صعوبة الحصول على قرار موحد.[٣٠]

وبالرغم من ذلك فان الحكومة العراقية لم تخف إستياءها من الموقف الأردني خلال الاجتماعات السالفة الذكر، فقد اشتكى نوري السعيد الى السفير البريطاني في بغداد من الموقف الأردني بقوله: "إن تأييد الأردن للعراق طوال فترة الاجتماع كان فاتراً".[٣١]

ونتيجة لهذا التوتر في العلاقات بين الأردن والعراق قام الملك حسين بزيارة الى بغداد في ١٤ شباط ١٩٥٥، في محاولة منه لمعرفة أسرار الحلف التركي-العراقي، ولاقناع الحكومة العراقية بعدم التوقيع عليه، ولم ينجح بذلك.[٣٢] فقام بعد ذلك بزيارة الى القاهرة في ٢٠ شباط حيث أعلن تأييده لموقف مصر.[٣٣]

ويذكر السفير الامريكي في بغداد غولمن (Gallman) إن الأردن كان مصدر قلق للقصر الملكي في بغداد ولنوري السعيد خلال الشهور الأولى من عام ١٩٥٥، فقد كان نوري السعيد منزعجاً من تصرفات وزير الخارجية الأردني وليد صلاح لعدم إطلاع الملك حسين على تطور المباحثات ألتي أدت إلى توقيع العراق على الاتفاقية مع تركيا.[٣٤] مما دفع الملك فيصل لزيارة عمان في ٢٨ اذار ١٩٥٥ للبحث مع الملك حسين في سياسة الأردن تجاه العراق وإمكانية دخول حلف بغداد،[٣٥] خاصة بعد التصريحات

(٣٠) محاكمات المحكمة العسكرية، ج ٤، ص: ١٣٩٤.

(٣١) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، اعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية،لندن ، تحليل وتعليق انتوني ناتنج، جريدة الدستورالأردنية، ع ٦٦٥٤، ٢٦ شباط ١٩٨٦.

(٣٢) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص: ١٨٣.

(٣٣) جريدة فلسطين، ع١٢٤٢-٨٧٤٥، ٢٦ شباط ١٩٥٥.

(٣٤) جريدة الف باء السورية، ع ٩٣٠٩، ١٧ شباط ١٩٥٥، ؛ نجدة صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، مطبعة منير، بغداد، ١٩٨٤، ص: ٢٣٣،وسارمز له فيما بعد نجدة صفوة: العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب.

(٣٥) جريدة فلسطين، ع١٢٧٤-٨٧٧٧، ٢٩ اذار ١٩٥٥.

التي أعلنها توفيق أبو الهدى وغيره من المسؤولين حول الحلف، حيث جاء في إعلان أبو الهدى في المؤتمر الصحفي الذي عقده في عمان في ٩ شباط ١٩٥٥ رفض الأردن دخول الحلف العراقي-التركي، وموافقته على اقتراح مصر بانشاء جيش موحد، وتمسك الأردن بموقف جامعة الدول العربية.(٣٦) الأمر الذي يوقع العراق في عزلة سياسية تامة عن الأقطار العربية، ويخيب بذلك أمال العراق وبريطانيا على حد سواء، حيث كانت الحكومتان تاملان في إنضمام الأردن إلى حلف بغداد حال توقيعه، معتمدة على الصلات العائلية الوثيقة بين الأسرتين الهاشميتين في الأردن والعراق، ووجود الأسرتين على راس الحكم في البلدين، وتاثر كل منهما بالنفوذ البريطاني، إضافة إلى ارتباط الأردن مع كل من بريطانيا والعراق بمعاهدات ثنائية تجبره على الالتزام بنصوصها.(٣٧)

وقد كان للتصريح الذي أدلى به أبو الهدى وقع سيئ في كل من بغداد ولندن، حيث بعثت الخارجية البريطانية ببرقية في ١١ شباط إلى سفارتها في عمان عبرت فيها عن خيبة املها من هذه التصريحات.(٣٨)

وقد أدى الموقف الأردني هذا الى التخلي عن فكرة ضم الأردن إلى حلف بغداد على الأقل من قبل بريطانيا بعد أن رفضت الحكومة الاردنية أن تسلم المعونة البريطانية إلى الجيش الأردني، بل إلى الحكومة الأردنية، بالاضافة الى عدم التوصل الى إتفاق حول تعديل المعاهدة الأردنية-البريطانية، في هذه الأثناء انصرفت بريطانيا الى وقف الحرب الكلامية بين العراق ومصر مقابل تعهد بريطانيا بعدم اتخاذ أي اجراء لضم اية دولة عربية أخرى الى حلف بغداد.(٣٩)

لكن نستطيع القول ان فكرة التخلي عن ضم الاردن الى حلف بغداد لم تكن إلا فكرة مؤقتة تم الرجوع عنها نتيجة للتطورات اللاحقة، فبعد التوقيع على الاتفاق

(٣٦) جريدة فلسطين، ع ١٢٢٦-٨٧٢٩، ١٠ شباط ١٩٥٥.

(٣٧) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الاردنية، ع ٦٦٤٠، ١٢ شباط ١٩٨٦.

(٣٨) المرجع نفسه والعدد.

(٣٩) المرجع نفسة والعدد.

التركي-العراقي في ٢٤ شباط ١٩٥٥، بدأ العراق مرحلة جديدة في التعاون مع الأردن وإستمالته إليه متجاهلاً بذلك فكرة التخلي عن ضم الاردن للحلف، حيث اجتمع نوري السعيد وعدنان مندريس بوزير الأردن المفوض في بغداد فرحان شبيلات وحملاه رسالة الى الملك حسين أوضحا فيها أنه في حال اشتراك الأردن في الحلف، فإن تركيا والعراق سيقدمان له الأسلحة والمعونة الاقتصادية، بالإضافة إلى المساعدات البريطانية.(٤٠)

ومن جهة اخرى اجتمع القائم بالأعمال العراقي في عمان (في أعقاب توقيع حلف بغداد) برئيس الوزراء الأردني توفيق ابو الهدى، وقال له: "... نظراً لأواصر القربى بين العرشين الهاشميين، ولوحدة المصالح والغايات بين المملكتين فانه يأمل أن تكون الأردن أول دولة تنضم إلى حلف بغداد، لما سيؤدي له من فوائد". فأجابه ابو الهدى: " ... بأن الأردن مستعد للانضمام للحلف إذا ما أكدت له بريطانيا بأنها ستعدل معاهدتها معه أو تلغيها"(٤١).

فالأردن كما هو واضح بعد توقيع الميثاق (العراقي-التركي) أصبح الدولة العربية الأولى المرشحة للانضمام إلى حلف بغداد. ولكنها ترددت كثيراً في اتخاذ أي موقف منه، أمام الحملات الاعلامية المصرية والسعودية، لذا قرر مجلس الوزراء الأردني، الوقوف موقفاً معتدلاً من الحرب الاعلامية الدائرة بين بغداد والقاهرة، نظراً لحاجة الأردن الماسة إلى مساعدة جميع الدول العربية على حد سواء، وتكونت لدى المسؤولين الأردنيين قناعة بأن وضع الأردن الخاص قد يسوغ له الانضمام إلى حلف بغداد، حيث إن المسؤولين في الأردن كانوا يبحثون عن وسيلة يتوصلون عن طريقها إلى حل بعض المشكلات، فوجود دولة اسرائيل على الحدود مع الأردن، وعدم منع المعاهدة الأردنية-البريطانية اسرائيل من القيام بسلسلة من الاعتداءات على القرى والمواقع الاردنية في عامي ١٩٥٣-١٩٥٤، كما كانت هناك مشكلات أخرى تمثلت في

---

(٤٠) Gallman, Op. Cit. pp. 69 -70.

(٤١) د.ك.و، ملفه رقم ٢١١/٤٩١٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥ وثيقة رقم ٢٤، صفحة ٥.

حاجة الأردن للدعم الاقتصادي والعسكري[٤٢] وتداول مجلس الوزراء لعدة جلسات، في موضوع تقرير موقف ثابت للاردن إزاء الخلاف المتزايد بين العراق من جهة، وبين مصر والسعودية من جهة أخرى، فقرر مجلس الوزراء استطلاع رأي بريطانيا والولايات المتحدة في الفوائد التي يمكن أن يقدماها للأردن في حالة انضمامه الى الميثاق، وقام السيد توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء باستدعاء سفراء العراق وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة. وأطلعهم على وجهة نظر الأردن وطلب منهم رد حكوماتهم حول الموضوع.[٤٣]

غير انه لم يتسن لوزارة السيد توفيق أبو الهدى الاستمرار في معالجة موضوع الميثاق، إذ قدمت استقالتها يوم ٢٨ أيار ١٩٥٥، وكانت قد اتهمت بأنها على صلة وثيقة بالسعودية التي تناهض حلف بغداد، كذلك أظهر الملك حسين عدم رضاه عن بعض اعضائها.[٤٤]

كلف الملك حسين السيد سعيد المفتي بتشكيل حكومة جديدة في ٣٠ أيار ١٩٥٥، وقد وصفت هذه الوزارة بأنها الأكثر تأييداً للعراق وسياسته، حيث صرح سعيد المفتي للقائم بالأعمال العراقي قائلاً: "... سوف أكون عند حسن ظن اخواني في العراق، نحن شعب واحد وعرش وعائلة كريمة واحدة، وأرجو أن يساعدني اخواني في العراق في مهمتي، وخاصة في الحقل الاقتصادي".[٤٥]

وفي هذه الاثناء تلاحقت الأحداث في الشرق الأوسط، حيث أعلنت مصر في٢٧

---

(٤٢) سليمان موسى: اعلام من الاردن، ص: ٢٢؛ هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٥٢-١٥٥.

(٤٣) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٥٥.

(٤٤) انظر: F.O. 371/115638. From Duke,Amman to Macmillan. F.O 3-6-1955.

(٤٥) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان لسنة ١٩٥٥، وثيقة رقم ١٨، صفحة٤١-٤٢.

أيلول ١٩٥٥ عن صفقة الأسلحة المصرية-التشكية[٤٦] وكان الأردنيون أكثر العرب تأثراً بأخبار هذه الصفقة، إذ بعث مجلس النواب الأردني ببرقية تأييد الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر.[٤٧]

وقد شكلت صفقة الاسلحة شارة البدء التي دفعت أعضاء حلف بغداد للتحرك نحو الأردن، واستئناف المحاولات لاستمالته للحلف التي كانت قد توقفت احتجاجاً على موقف أبو الهدى من حلف بغداد، والتي عبر عنه خلال مؤتمره الصحفي يوم ٩ شباط ١٩٥٥، وقد تبلورت المحاولات لضم الأردن إلى حلف بغداد، من خلال المباحثات الأردنية-التركية والاتصالات الأردنية-العراقية، وبعثة الجنرال تمبلر.

أ- المباحثات الأردنية-التركية:

جاءت أولى المحاولات الرامية إلى ضم الأردن إلى حلف بغداد من تركيا، فبعد قيام حلف بغداد وما رافقه من تطورات سياسية أدت بدورها إلى عزلة العراق عن المجموعة العربية، سعى نوري السعيد وانتوني ايدن إلى ضم الأردن إلى الحلف، حيث تولى الرئيس التركي (جلال بايار) هذه المهمة، فقد وصل إلى عمان يرافقه وزير خارجيته فطين زورلو في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٥٥ في زيارة رسمية للاردن، وكانت هذه الزيارة رداً للزيارات المتكررة التي كان قد قام بها لتركيا الملك عبد الله، ثم الملك حسين من بعده، وفي هذه الزيارة حاول بايار أن يخفف من مخاوف الأردنيين من الحلف، كما حاول أن يوضح للأردن المساعدة التي يمكن أن

---

(٤٦) بعد الغارة الاسرائيلية على منطقة غزة في شهر شباط ١٩٥٥ شعر عبد الناصر بحاجته الماسة الى الاسلحة. فحاول الحصول عليها من الدول الغربية، فاشترطت عليه بريطانيا الانضمام الى حلف بغداد، وترددت الولايات المتحدة لفترة قصيرة ثم قررت تزويد مصر بالاسلحة شريطة تزويد اسرائيل بالكمية نفسها من الاسلحة، عندها فضل عبد الناصر ان يتجه إلى المعسكر الاشتراكي. فوقع اتفاقية تجارية مع الصين الشعبية في شهر آب ١٩٥٥ وفي ٢٧ ايلول عقد صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. حول ذلك انظر: علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٢٦.

(٤٧) الجريدة الرسمية للملكة الاردنية، ع ٢٧٣، تاريخ ٢٧ تشرين ثاني ١٩٥٥.

يقدمها حلف بغداد للدفاع عن الأردن والحقوق الفلسطينية، كما بين له في عدم السماح لاسرائيل بدخول الحلف إلا بالموافقة العربية على ذلك.(٤٨) وفي خطاب له أثناء زيارته لاحدى الوحدات العسكرية الأردنية في مدينة القدس قال: (يجب ان لا يعجب الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب في القدس جنباً الى جنب مع الجيش العربي).(٤٩) وبالرغم من ان الزيارة، وكما أعلن عنها كانت للمجاملة، إلا أن الرئيس التركي عقد خلال زيارته التي استمرت خمسة أيام محادثات متواصلة مع الملك حسين حول انضمام الأردن الى حلف بغداد واختتمت هذه المحادثات باجتماع موسع عقد يوم الاثنين السابع من تشرين الثاني ١٩٥٥ في القصر الملكي في الشونة (في وادي الاردن) انتهى بمغادرة الوفد التركي دون التوقيع على أي اتفاق.(٥٠)

وقد مثل الأردن في هذا الاجتماع الملك حسين، ورئيس الوزراء سعيد المفتي، ووزير البلاط فوزي الملقي، ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني، ورئيس أركان الجيش الفريق غلوب، أما الجانب التركي فقد كان يمثله الرئيس جلال بايار ووزير خارجيته.(٥١)

وخلال المحادثات قرر الملك حسين الاستفادة من التلهف التركي لضمان انضمام الاردن الى حلف بغداد، حيث أبدى رغبته في الانضمام الى الحلف، لكنه قال: "لقد استمعت الى حديث فخامتكم. إن ما عرضتموه يشجع الأردن كثيراً على الانضمام إلى حلف بغداد، غير أن للأردن وضعاً غريباً قائماً على الخوف الدائم من عدو قوي

---

(٤٨) F.O. 371/115653. From Duke, Amman to Shuckburgh, F.O. 10-11-1955;
Michael B. Oren, "Awinter of Discontent: Britains Crisis In Jordan December 1955-March 1956, International Journal Of Middle East Studes, Vol. 22, No.2, May, 1990, P.175.

(٤٩) Glubb, General, Jon Bagot, Asoldier With The Arabs, Hodder And Stoughton, London, 1957, P.391;
منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦١٢ وهزاع المجالي : مذكراتي، ص: ١٦٥-١٦٦.

(٥٠) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الاردنية، ع ٦٦٤٤، ١٦ شباط ١٩٨٦.

(٥١) المرجع نفسه؛
F.O.371/115653, Memorandum On Jordan And Bagdad Pact, Glubb. To F.O 9-11-1955.

وشرس، كما أننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ فلسطيني عاطل عن العمل، كل هذا يجعل الأردن بحاجة إلى المال لتنفيذ مشاريع التنيمة."[٥٢]

فاجابه الرئيس التركي: "إن تركيا تعاني أزمات اقتصادية دقيقة، وهي ليس بوسعها ان تساعد حكومتكم بشيء من ذلك، وإن كانت تقدر حقيقة موقف بلادكم. ولكن بإمكانكم أن تطلبوا زيادة مخصصاتكم من الحكومة البريطانية، وأن تركيا بدورها ستقوم بمساعدتكم لدى الحكومة البريطانية، وتطلب منها الموافقة على زيادة مخصصاتكم.[٥٣] واستطرد الاتراك في شرح وجهة نظرهم، وهي أن الأردن سيزداد قوة إذا ما أصبح شريكاً في تحالف يضم أصلاً بريطانيا وتركيا وايران والعراق وباكستان، وربما يضم امريكا في المستقبل القريب، وإذا ما أصبح الأردن عضواً في التحالف فإنه لن يضطر بعد ذلك إلى طلب المساعدة من بريطانيا وحدها، ولكن المجلس الكامل للتحالف سيناقش حاجاته، كما ان بريطانيا وامريكا ستجدان أن من الأسهل كثيراً تقوية الأردن إذا كان عضوا في حلف بغداد الذي يقصد منه الدفاع ضد الاتحاد السوفيتي."[٥٤]

وذهب الاتراك إلى حد القول: إنه بمجرد التوقيع على الحلف، فإن الجيش العربي يستطيع أن يرسل بعثة عسكرية إلى أنقرة لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حال تعرض الأردن لعمل عدواني من قبل اسرائيل. ورغم ذلك كان الملك حسين مصمماً على عدم التوقيع على أي شيء دون الحصول على أكبر ثمن ممكن من الأسلحة والطائرات."[٥٥]

وبهذا القدر من تبادل وجهات النظر انتهت المباحثات الاردنية-التركية

---

(٥٢) Glubb.J.B A soldier with the Arabs, p. 392;

(٥٣) Glubb.J.B A soldier with the Arabs, PP. 392-393; F.O.371/115653, Memorandum On Jordan And Bagdad Pact, Glubb. To F.O. 9-11-1955;

ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الاوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢، ص ٢١٢ وسارمز له فيما بعد النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الاوسط.

(٥٤) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الاردنية، ع ٦٦٤٤، ١٦ شباط ١٩٨٦.

(٥٥) المرجع نفسه.

بموافقة الأردن المبدأية به على الانضمام للحلف، ولكن دون التوقيع على الاتفاقية.[٥٦]

وكان السفير البريطاني في عمان، والفريق غلوب قد أبلغا الحكومة البريطانية استعداد الحكومة الأردنية للانضمام الى حلف بغداد، قبل المباحثات الأردنية-التركية، كما جاء في مذكرة سرية بعث بها الفريق غلوب، الى وزارة الخارجية البريطانية في تشرين الثاني ١٩٥٥، مبيناً أهمية اشراك الأردن في حلف بغداد، فالأردن في الوقت الحاضر يحتل بالرغم من صغره، مكانة كبيرة الاهمية، وإذا ما انضم الى حلف بغداد فإن ذلك قد يشجع لبنان على مقاومة الهيمنة المصرية، وإذا ما تم تحويل لبنان فإن سوريا قد تجد نفسها في نهاية الأمر معزولة.[٥٧] من جهة أخرى، فاذا لم ينضم الاردن، أو إذا هو انحاز الى الجانب المصري فان العراق سيميل إلى التخلي عن العرب، وبالتالي هجرهم، وسوف يصعد علاقاته مع دول حلف بغداد، وينزوي في عزله بالنسبة للدول العربية، ومثل هذا التطور سيدفع بالأردن ولبنان ثانية الى التعاون مع مصر، ويؤدي تدريجياً الى خلق كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية (بالاتفاق مع روسيا السوفيتية).[٥٨]

وقد ذكر المستر ايدن في مذكراته، أن الوقت قد حان للعمل، ولكن بريطانيا انتظرت قليلاً بسبب ردود الفعل الداخلية المكنة التي اختمرت بفعل الدعاية المصرية، والأموال السعودية، ولمواجهة هذا الخطر، طلب ايدن من وزير خارجيته إعداد اتفاقية تتضمن الفوائد التي سيجنيها الاردن من انضمامه الى حلف بغداد.[٥٩] وفي الاجتماع الافتتاحي للدول الموقعة على الميثاق التركي-العراقي في بغداد في تشرين الثاني عام ١٩٥٥، دعا المستر ماكيملان (Mr. MacMillan) وزير الخارجية البريطانية التي فتح الباب لانضمام بعض الدول العربية الى الحلف، واقترح ان

---

(٥٦) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص: ٢٨٤.

(٥٧) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الاردنية، ع ٦٦٥٤، ٢٦ شباط ١٩٨٦.

(٥٨) المرجع نفسه، ع ٦٦٤٤، ١٦ شباط ١٩٨٦.

(٥٩) مذكرات انتوني ايدن: ترجمة خيري حماد، ج٢، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١، ص: ١٢١-١٢٢، وسارمز له فيما بعد مذكرات ايدن.

يبدأ بالاردن.[60]

بالمقابل كانت الحكومة البريطانية، قد درست موضوع تقديم طائرات مقاتلة للاردن، حيث وافقت على إعطائه عشر طائرات من نوع فامباير (Vampire) كهدية مجانية، وذلك قبل الدخول في مفاوضات الانضمام الى الحلف وقد قبلها الملك حسين بكل الفرح والسرور.[61]

وبتاريخ ١٩٥٥/١١/١٦ بادرت الحكومة الأردنية بتقديم مذكرة رسمية الى السفير البريطاني في عمان تطلعه فيها على فحوى المحادثات الاردنية-التركية، ومطالب الاردن وشروطه للانضمام الى حلف بغداد، وفيما يلي هذه الشروط.

١- المحافظة على الضمان الجماعي العربي، بحيث يتمكن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

٢- تأييد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين ودفع العدوان عن الأردن اياً كان مصدره.

٣- اعتبار القوى الأردنية حداً ادنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ- فرقة مشاة، ب- فرقة مصفحة، جـ- مدفعية ثقيلة، د- لواء مظليين،

هـ- مجموعة كوماندوز، و- قوة جوية من قاذفات ومقاتلات وتامين ما يلزم من اجـــل استلام القواعد اللازمة لها تدريجياً، ز- قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة.

٤- النظر بعين الاعتبار الى الوضع في الداخل والخارج وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئة الجو المناسب.[62]

وفي اليوم نفسه اجتمع رئيس الوزراء بسفراء تركيا، والعراق، والولايات المتحدة وأعلمهم بالخطوة الأردنية، وشرح لهم وجهة نظر حكومته، وأعرب عن أمله

(٦٠) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٣١.
(٦١) مذكرات ايدن، المرجع السابق، ص: ١٢٤.
(٦٢) انظر المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص: ٤-٥، الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية ص: ٤٣-٤٥، وسليمان الموسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، جريدة الرأي، ع ٧٩٣٠، ٢٢ نيسان ١٩٩٢، وسارمز له فيما بعد سليمان الموسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث.

في أن تؤيد حكوماتهم انضمام الأردن الى الميثاق التركي-العراقي.[٦٣]

وبعث الملك حسين رسالة شخصية الى الرئيس جمال عبد الناصر أعرب فيها عن رغبة حكومتة في الانضمام الى حلف بغداد، كما ضمنها نسخة من المذكرة الرسمية التي سلمتها الحكومة الأردنية للسفير البريطاني في عمان، وذلك لاطلاعه عليها، وقد سلم هذه الرسالة الى الفريق عبد الحكيم عامر، القائد العام للجيش المصري، الذي كان انذاك في زيارة رسمية للاردن، وكان الفريق عامر قد أعرب عن ترحيبه بالخطوة الأردنية ومباركتها عندما اطلع على فحوى المذكرة السالفة الذكر.[٦٤]

أما الاسباب التي دعت المسؤلين الأردنيين لانضمام الأردن الى حلف بغداد فتتلخص فيما يلي:-

١- الحاجة الى تعديل المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨.

٢- زيادة القوات المسلحة الأردنية عدداً وعدة، والحصول على أسلحة حديثة وطائرات مقاتلة، وأموال ثابتة لتمويل هذه القوات.

٣- مساعدات اقتصادية كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.

٤- التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني خلال أربعة أعوام.[٦٥]

ثالثاً- الاتصالات الأردنية-العراقية

جاءت المحاولات العراقية لضم الأردن إلى حلف بغداد في الاجتماع الذي عقد في بغداد يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥، بين رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ورئيس وزراء العراق نوري السعيد من جهة والسيد فرحان شبيلات وزير الأردن المفوض في العراق من جهة اخرى، الذين حملاه رسالة الى الملك حسين تبين أن الأردن إذا اشترك في الميثاق، فان تركيا والعراق سيساعدانه بالأسلحة والمعونة

(٦٣) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٣٢.

(٦٤) هزاع المجالي: مذكراتي،ص: ١٦٩-١٧٠.

(٦٥) المرجع نفسه، ص: ١٦٨-١٦٩.

الاقتصادية مضافاً الى المساعدات البريطانية.[٦٦]

كما قام العراق بالاتصال بالحكومة الاردنية مقترحاً إرسال وفد الى بغداد للتباحث معه حول امكانية تقديم العراق المساعدة الاقتصادية للأردن، وعلى إثر ذلك غادر وفد أردني عمان يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٥ متوجهاً الى بغداد، ضم هزاع المجالي وزير الداخلية، ووزير الاقتصاد نعيم عبد الهادي، للحصول على قرض مالي لتمويل بعض المشاريع الأردنية، واشترط العراقيون لحصول الأردن على القرض دخوله في حلف بغداد، إلا أن رئيس الوفد رفض أن يقترن القرض المالي بأي شروط سياسية، ويذكر رئيس الوفد الأردني أن الحكومة العراقية كانت تردد بأنها لا تستطيع أن تبعثر أموال العراق، وتقرضها للغير.[٦٧]

وعندما تهيأ الوفد الأردني لقطع محادثاته، والعودة الى عمان، طلب العراقيون عقد اجتماع آخر مع الوفد الأردني، أسفر عن إصدار بيان مشترك تضمن الاتفاق بين الجانبين على ما يلي:-

١- يتعهد العراق بدفع حصته البالغة (٦٢٥،٠٠٠) دينار في تمويل مشروع البوتاس الأردني وفق ما اتفق عليه في مجلس وزراء المال والاقتصاد العربي وذلك عند تاليف الشركة وطرح اسهمها.

٢- يتعهد العراق بدفع مليون دينار سلفة لتمويل مشروع السوبر فوسفات الاردني.

٣- يتشاور الطرفان في الخطوات اللازمة من أجل إيجاد المال اللازم لتمويل المشاريع الأردنية الاقتصادية.

٤- تتخذ الحكومة العراقية الخطوات اللازمة لفتح فرعي المصرفين: الصناعي والزراعي في الأردن باقرب فرصة ممكنة.

٥- يتبرع العراق بمبلغ مئة الف دينار للحرس الوطني.[٦٨]

---

(٦٦) انظر ما سبق ذكره في ص: ٧٧.

(٦٧) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٦٧-١٦٩.

(٦٨) عبد الرزاق الحسيني: "حلف بغداد ١٩٥٥ لماذا؟"، مجلة آفاق عربية ع ٦، ص: ٤٢-٤٣

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الإتفاق جاء إستمراراً للإتفاق الذي عقد بين الحكومتين عام ١٩٥٣ حيث قام وفد أردني برئاسة حكمت المصري وزير الزراعة في حكومة فوزي الملقي بزيارة إلى بغداد في ٢١ أيلول ١٩٥٣، وذلك للتباحث في جدول الأعمال الذي تم الإتفاق عليه أثناء الزيارة التي قام بها الملك فيصل للأردن، والتي جاءت رداً على الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى بغداد في ١٧ حزيران ١٩٥٣، حيث أجرى الوفد الأردني مباحثات مع الحكومة العراقية بشأن المساعدات المالية للأردن وقد توصل الجانبان إلى عقد إتفاق في ٢٩ أيلول أوضحه قرار مجلس الوزراء العراقي الذي جاء فيه" ... أسفرت المفاوضات عن عقد إتفاقية تجارية بين البلدين كما قررت حكومة العراق إتخاذ الإجراءات لفتح فروع لكل من البنك الصناعي والبنك الزراعي العراقيين في عمان، ورغبة في استكمال الدراسة اتفق الجانبان على إبقاء المحادثات مفتوحة في موضوع القرض والمساهمة في المشروعات الإقتصادية الأردنية الكبيرة كالبوتاس، كما قدمت الحكومة العراقية مساعدة للقرى الأمامية في الأردن بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار يدخل ضمنها مبلغ ٨٥,٠٠٠ دينار حصة العراق التي قررتها جامعة الدول العربية في هذا الباب.[٦٩]

ومهما يكن فقد وافق الأردن على الإنضمام إلى الميثاق، وسر الوفد الرسمي الأردني للعروض العراقية، وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الأردني في بغداد أوعزت الحكومة البريطانية إلى الجنرال جيرالد تمبلر (Gerald Templer) رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية بالتوجه إلى عمان على رأس وفد بريطاني لمفاوضة الحكومة الأردنية حول الحلف، حيث تم الإتصال بالوفد الأردني في بغداد وطلب منهم العودة فوراً للإشتراك في المحادثات مع الوفد البريطاني، وبالفعل عاد الوفد إلى عمان مساء يوم الخميس ٨ كانون الأول ١٩٥٥.

(٦٩) عبد الرزاق الحسيني: تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص:٦١.

بعد تسلم الحكومة البريطانية المذكرة الرسمية، التي قدمتها الحكومة الأردنية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥ إلى السفير البريطاني في عمان، رأى وزير الخارجية البريطانية مكميلان الموجود في الشرق الأوسط في تلك الفترة، أن يطير السير جيرالد تمبلر رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية، على رأس وفد رسمي إلى عمان للبحث في مطالب الأردن التي جاءت في تلك المذكرة، وفي أمر إنضمام الأردن إلى حلف بغداد.[٧٠] وجاء هذا الإختيار "نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على إنضمام الأردن للحلف".[٧١]

وصل تمبلر يرافقه مايكل روز (Mr. Michael Rose) رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية إلى عمان في ٦ كانون الأول ١٩٥٥، حيث انضم إليهما السفير البريطاني هناك.[٧٢] وقد وقع إختيار الحكومة البريطانية على تمبلر كما يبدو لأن معظم الطلبات الأردنية تتعلق بالمساعدات العسكرية، إضافة إلى أنه كان على معرفة جيدة بالملك حسين، ومعظم المسؤولين الأردنيين.[٧٣] وحين وصوله إلى عمان أستقبله الملك حسين، واستعرض معه الفوائد التي سيحصل عليه الأردن إذا انضم إلى حلف بغداد.[٧٤]

وكانت الحكومة البريطانية قد زودت تمبلر بتعليمات خاصة تقضي بضرورة إقناع الأردن بالإنضمام إلى حلف بغداد، وقد أرفق في طي هذه التعليمات ما يلي: "إن الهدف من بعثتكم هو إقناع الأردن بالإنضمام إلى حلف بغداد، وسوف تجري المفاوضات لمساعدة سفير

---

(٧٠) مذكرات ايدن، ج٢، ص:١٢٤؛ علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٣٤.

(٧١) F.O. 371/115655. From F.O to Amman. 2-12-1955.

(٧٢) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥/١٢/١٥، وثيقة رقم ٦٩، ص:١١٦.

(٧٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٣٤.

(٧٤) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٤٥.

حكومة صاحبة الجلالة نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، ويجب أن تسعى إلى الحصول على التزام من الأردنيين في بيان علني قبل أن تغادر الأردن. فاذا ما فعلوا ذلك فإن حكومة جلالة الملكة راغبة في الوقت نفسه في نشر "أو السماح للحكومة الأردنية بنشر" الخطوات التي هي على استعداد لاتخاذها لدى انضمام الأردن للحلف من أجل زيادة قوة الجيش العربي الأردني، وإعادة النظر في المعاهدة البريطانية-الأردنية لعام ١٩٤٨.(٧٥)

وقد كان الوفد البريطاني يحمل مشروع اتفاقية أردنية-بريطانية أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في شهر تشرين الثاني، ودامت المفاوضات الأردنية-البريطانية أربعة أيام دون الوصول الى مقترحات محددة، ويرى هزاع المجالي أن حكومة سعيد المفتي ارتكبت أخطاء كان أولها أنها طلبت من تمبلر أن يتداول موضوع الميثاق مع الوزراء جميعاً لاقناعهم بالفوائد التي سيجنيها الأردن من ورائه، بينما كان من الأولى بها ان تعين وفداً يقوم بمفاوضة الوفد البريطاني في جو هادئ ودون فتح الباب أمام المزايدات الكلامية التي أدت الى انتفاء صفة السرية عن المفاوضات، وانتقلت تفاصيلها الى الشارع، وانتشرت الشائعات حول التنازلات الأردنية ومخاطر الانضمام للحلف.(٧٦)

وقدم تمبلر في ١١ كانون الأول مذكرة الى الحكومة الأردنية تضمنت رد حكومته على المطالب والشروط الأردنية وهي:

"تتعهد الحكومة البريطانية بتجهيز الوحدات التالية من الجيش العربي.

١- زيادة عدد قوات الجيش العربي نسبة ٦٥٪ كما هو عليه الآن.

٢- تجهيز الجيش الأردني بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة بقيمة ستة ملايين ونصف المليون دينار أردني.

(٧٥) حول التعليمات الصادرة لتمبلر انظر

F.O. 371/115639. From Treasury, F.O. to Middle East Office, Cairo 5-12-1955;

الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الاردنية، ع ٦٦٤٧، ١٩ شباط ١٩٨٦.

(٧٦) علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٣٤؛ سليمان موسى: اعلام من الاردن، ص: ٢٥.

٣- التعاون في بناء وصيانة القوة الجوية الأردنية.

٤- نجدة بريطانيا للأردن في حالة تعرضه لخطر خارجي.

٥- الغاء معاهدة ١٩٤٨ الأردنية-البريطانية، على ان تحل محلها اتفاقية خاصة شبيهة بالاتفاقية العراقية-البريطانية، الملحقة بميثاق بغداد.(٧٧)

وتضمنت المذكرة أيضاً مطالبة الحكومة الأردنية، بالإعلان عن موقفها بصراحة ووضوح، فإما القبول وإما اتباع سياسة حياد مبنية على اعتقاد خاطئ، وهي سياسة ستفتح أبواب الشرق الأوسط كله للتغلغل السوفيتي، كما سيفتح جميع أقطاره ومن جملتها الأردن، الى انتشار الشيوعية، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى قلب أنظمة الحكم القائمة حاليا، ان الأردن سيغامر إذا ما اتبع هذه السياسة بأمنه الخارجي والداخلي. ليس ذلك حسب بل انه سيغامر بمصير نظام الحكم الحالي فيه وبوجوده كله.(٧٨)

كما شرح الجنرال تمبلر خلال لقائه بأعضاء الوزارة الأردنية يوم الأحد ١١ كانون الأول، في السفارة البريطانية في عمان العرض الذي يحمله، ثم أعاد عليهم طرح الخيارين اللذين كان يرى أنه لا ثالث لهما: فإما الدخول في ميثاق بغداد، او المغامرة بمصير البلاد . وقد ألحّ الجنرال على ضرورة التوصل الى قرار عاجل ، وكان الجواب (من قبل وزراء الضفة الغربية): إنه لا يمكن اتخاذ قرار سريع في موضوع خطير كهذا، وإنه لا بد للحكومة الأردنية أن تستطلع آراء الدول العربية الأخرى التي تقف على خطوط الهدنة مع اسرائيل.(٧٩)

---

(٧٧) هزاع المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص: ٧-٨ ؛

Michel B. Oren.0p.cit.p.176.

(٧٨) علي ابو نوار: حين تلاشت العرب مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨-١٩٦٤)، ط١، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠، ص: ١٦١ وسارمز له فيما بعد: علي ابو نوار، حين تلاشت العرب ؛

Micheal B. oren, OP. Cit, p.176.

(٧٩) F.O. 371/115656. From Duke, Amman to I. Kirkpatrick, F.O. 11-12-1955;

سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، سعيد المفتي دراسة في السياسة الاردنية جريدة الرأي، ع ٧٩٤٠، ٢ أيار ١٩٩٢ وسارمز له فيما بعد صفحات من تاريخ الاردن الحديث، جريدة الرأي.

أما بالنسبة للعرض البريطاني الذي جاء في مذكرة تمبلر فقد جاء بعيداً عن تحقيق المطالب الاردنية، الواردة في مذكرة ١٦ تشرين الثاني، التي اعتبرتها الحكومة الأردنية الحد الأدنى الضروري للدفاع عن البلاد. وإذا كانت المذكرة البريطانية قد أكدت الغاء معاهدة ١٩٤٨ فقد تضمنت إبدالها باتفاقية خاصة مماثلة للاتفاقية العراقية-البريطانية.[٨٠]

وكان أحد المطالب الاساسية التي تقدم بها الجانب الأردني أن تؤيد بريطانيا الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين. إلا أن الحكومة البريطانية في مذكرتها الجوابية لم تشر من بعيد او قريب الى هذا الموضوع. وكل ما تعهدت به هو ان تنجد الأردن حالاً في حالة هجوم مسلح، وتزوده بالمشورة في حالة اعتداء على وشك الوقوع يهدده، ولم يختلف هذا التعهد في شيء عن التعهد الوارد في معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، ذلك التعهد الذي لم يحل دون استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الأردنية، واقتصر دور بريطانيا على الاحتجاج اللفظي، لذا كان الأردنيون يرون ضرورة الحصول على تعهد جديد يختلف عن نوع التعهد الذي نصت عليه معاهدة ١٩٤٨، وكان مثل هذا التعهد ضروريا للتخفيف من مخاوف الفلسطينين من جهة، ويسوّغ القرار الأردني بالانضمام الى حلف بغداد أمام الدول العربية من جهة أخرى.[٨١] لقد قامت الحكومة الأردنية بدراسة المذكرة البريطانية، وتقدمت في ١٢ كانون الأول بمذكرة، أوضحت فيها شروطها للانضمام الى الحلف ومنها استبدال معاهدة ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تتضمن التعاون في الدفاع عن الاردن، وتقديم مساعدة مالية بريطانية من أجل نفقات القوات الأردنية، وتأمين مستلزماتها، ويتفق على حد ادنى لها، وتتعهد الحكومة البريطانية بان تجند الأردن حالاً في حال وقوع هجوم مسلح عليها، وان تتشاور حكومتا صاحبي الجلالة في حال احتمال وقوع خطر أو أعمال عدوانية تهدد

---

(٨٠) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢٣٦؛ صفحات من تاريخ الاردن الحديث، جريدة الرأي، ٣ أيار ١٩٩٢.

(٨١) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٣٦.

حكومة صاحب الجلالة الاردنية دون المساس بالتزامات الأردن مع ميثاق الضمان الجماعي العربي.[٨٢] وبدا كل شيء جاهزاً لانضمام الأردن للحلف، الا أنه فجاة ظهر انشقاق في مجلس الوزراء الأردني، حيث أقدم أربعة وزراء من الضفة الغربية على تقديم استقالاتهم في ١٣ كانون الأول ١٩٥٥.[٨٣] إذ اقنع نعيم عبد الهادي الوزير في حكومة سعيد المفتي، زملاءه من وزراء الضفة الغربية، بأن انضمام الأردن الى حلف بغداد سيضر بالقضية الفلسطينية، وطلب إليهم تقديم استقالاتهم من أجل اعاقة هذا الانضمام وإفشال المفاوضات الجارية.[٨٤] ولتسويغ هذه الاستقالة من قبل الوزراء الأربعة، فقد أثاروا نقطة تتعلق بوجوب عرض الرد الأردني على الحكومة المصرية، قبل تقديمه للوفد البريطاني، على أساس أن القضية الفلسطينية لا تعني الأردن وحده بل تعني الدول العربية جميعها، وكان رأي بقية الوزراء أنه لا مانع من عرض الاتفاقية الأردنية-البريطانية، لا على مصر حسب بل على أكثر الدول العربية، ولكن على أن يكون هذا العرض المقترح بعد تقديم الرد إلى الجانب البريطاني والموافقة عليه من قبلهم.[٨٥]

وبعد أن سمع الجانب البريطاني ما حصل من خلافات داخل الوزارة الأردنية قام الجنرال تمبلر، من جانبه بمبادرة شخصية، اذ وجه رسالة الى سعيد المفتي في ١٢ كانون الأول ١٩٥٥، في محاولة منه لحل الأزمة الوزارية بطمأنة الوزراء الفلسطينين، حيث ضمن رسالته ما يلي: "لقد اتضح لي وللسفير بصورة قوية خلال

---

(٨٢) F.O. 371/11657, from Duke, Amman to F.O. 13-12, 1955;
الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية ص: ٤٦-٤٩؛ المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص:٩-١٠.

(٨٣) الوزراء الاربعة الذين قدموا استقالاتهم هم: عزمي النشاشيبي، ونعيم عبد الهادي، وسمعان داود، وعلي حسنا. حول ذلك انظر هزاع المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص: ١١؛ د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٩، ص: ١١٧. حيث اشارت الوثيقة ايضاً الى ان الوزراء الفلسطينيون هددوا بالاغتيال وذلك برسالة سرية اذا ما وافقوا على انضمام الاردن الى حلف بغداد.

(٨٤) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٧٠؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٣٦.

(٨٥) هزاع المجالي: قصة مباحثات تمبلر، ص: ١١.

الأربع والعشرين ساعة الماضية بأن أحد مزعجاتكم الرئيسة هو خوف بعض وزرائكم بان الانضمام الى ميثاق بغداد سيضعف بطريقة ما، وضع الأردن بالنسبة الى الحل النهائي لقضية فلسطين، إنني مفوض بالنيابة عن حكومة جلالتها البريطانية بأن أعلمكم بأنه بالنسبة إلى حكومتي، فان انضمام الأردن الى حلف بغداد سوف لا يؤثر ولا بشكل من الأشكال على وضع الأردن بالنسبة الى الحل النهائي لقضية فلسطين، ان تأكيداً بهذا المعنى يمكن ان يضم اذا رغبتم الى مشروع الاتفاقية التي ارسلتها اليكم الليلة الماضية.[86] الا أن مبادرة تمبلر باءت بالفشل، ولم يفلح في اقناع الوزراء الفلسطينيين الأربعة للعدول عن الاستقالة، حيث قدموها في ١٣ كانون الأول ١٩٥٥[87]

واصل تمبلر مساعيه لتحقيق مهمته، حيث لم يفقد الأمل في محاولته لضم الأردن الى الحلف، فقد قام في اليوم نفسه بزيارة سعيد المفتي في منزله للضغط عليه من أجل حمل مجلس النواب على الموافقة على ضم الاردن الى حلف بغداد، إلا أن المفتي أخبره أن مجلس النواب يستحيل ان يوافق على ضم الأردن لهذا الحلف. فرد تمبلر قائلاً: إن غلوب أكد أن ثمانية وعشرين نائباً من الأربعين على الاقل سيوافقون على ذلك. ولكن المفتي أجابه: بانك لن تجد اثنين يصوتان بالموافقة في هذا الجو المحموم، وبعدها استقبل الملك حسين رئيس وزرائه، وتمبلر للبت في الامر، بعد أن فشل تمبلر في تأمين الحصول على موافقة مجلس الوزراء والنواب، وأخذ رئيس الوزراء يبين للملك موقف الرأي العام الأردني من الحلف، وطلب ضرورة تأجيل البحث في الموضوع، كما أخذ ينتقد تمبلر قائلاً: "بانه يضغط عليه بعجرفة" ولكن تمبلر رفض التأجيل وطلب موافقة مبدئية حول الموضوع ولم يبت الملك حسين

---

(٨٦) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥/١٢/١٥، وثيقة رقم ٦٩، صفحة ١١٧؛ سليمان موسى: صفحات من تاريخ الاردن الحديث، جريدة الرأي ع ٧٩٤٠، ٣ أيار ١٩٩٢.

(٨٧) Naseer, Aruari, Jordan, A study in Political Development, (1921-1965). Martinus Nijhoff The Hague 1972. p. 123;

سمير التنداوي: الى اين يتجه الاردن، الدار المصرية للطباعة، د.ت، ص: ٥٥، وسارمز له فيما بعد التنداوي: الى اين يتجه الاردن.

بالأمر، وترك الأمر بين يدي الحكومة وغادر تمبلر والألم باد على وجهه.[88]

وكان سعيد المفتي يحمل إستقالة الوزراء الأربعة التي قدموها له يوم ١٣ كانون الأول حيث وضع الأمر بين يدي الملك حسين، قائلاً: إن هذه الإستقالة تعني أنه لم يبقى في مجلس الوزراء نصاب قانوني، وعاد إلى دار الرئاسة وبعد قليل جاء السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي يحمل رسالتين واحدة لسعيد المفتي وفيها قبول إستقالته، والثانية لهزاع المجالي وفيها تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة،[89] حيث كان من مؤيدي إنضمام الأردن لحلف بغداد، هذا وقد خلفت إستقالة حكومة المفتي أزمة وزارية كانت الأولى من نوعها منذ قيام وحدة الضفتين. وكانت ذات دلالة هامة في تاريخ الأردن.

وقد رأى هزاع المجالي أن الحكمة تقتضي بأن لا يبقى الجنرال تمبلر في الأردن، وأن بقاءه لن يكون عاملاً مساعداً في الوقت الذي سيتم فيه تشكيل الحكومة الجديدة، وعلى الأثر غادر تمبلر عمان عائداً إلى بلاده، دون تحقيق مهمته في ضم الأردن إلى حلف بغداد.[90]

وبالرغم من إخفاق تمبلر في مهمته، إلا أن مكميلان بعث إليه ببرقية هنأه فيها على " نجاحه العظيم" على أساس أنه "ستأتي الآن حكومة جديدة تحبذ قضيتنا بحزم".[91]

إلا أن تشكيل الحكومة الجديدة أثار موجة واسعة من المظاهرات والإضطرابات شملت جميع أنحاء الأردن. وهو التعبير عن ردة الفعل الشعبي الأردني تجاه محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، وهو ما سنفصله فيما بعد.

---

(٨٨) د.ك.و ملفة رقم ٢٧١٩/٢١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥/١٢/١٥، وثيقة رقم ٦٨، صفحة ١١٧-١١٨؛ سليمان موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، جريدة الرأي، ع٧٩٤٢، ٧ أيار ١٩٩٢.

(٨٩) The Middle East Journal, Washington, Vol. 10, No. 2, Spring 1956, p. 186'

سليمان موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، جريدة الرأي عدد ٧٩٤٢، ٧ أيار ١٩٩٢.

(٩٠) مذكرات ايدن، ج٢، ص:١٢٥.

(٩١) سليمان موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، جريدة الرأي عدد٧٩٤٢، ٧ أيار ١٩٩٢.

الموقف الشعبي ودوره في إحباط محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد

لقد مثل الموقف الشعبي في الأردن التوجهات السياسية السائدة في الأردن آنذاك، والمتمثلة بالأحزاب السياسية التي لعبت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الأردنية، لقد أخذت هذه الأحزاب بالظهور بعد صدور دستور عام ١٩٥٢، حيث أقر مجلس الأمة الأردني في الأول من كانون الأول ١٩٥٣ طبقاً لسياسة حكومة فوزي الملقي بإطلاق الحريات العامة، قانوناً يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية باسم (قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٣).(٩٢) والذي أصبح نافذ المفعول في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤.(٩٣)

مثلت الأحزاب السياسية الأردنية وقتذاك أربع إتجاهات هي: القومية، والإسلامية، والقطرية، والماركسية. حيث مثل الإتجاه القومي الأحزاب التالية: حزب النهضة العربية، والحزب الحر، وحركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الإشتراكي، والحزب العربي الدستوري، أما الإتجاه الإسلامي فقد مثله حزب الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، ومثل الإتجاه القطري حزب الأمة، وحزب الإتجاه الوطني، في حين مثل الإتجاه الماركسي كل من الحزب الشيوعي، والجبهة الوطنية.(٩٤) وبالرغم من تشعب الأهداف وتعدد مصادر الأفكار التي اعتنقتها هذه الأحزاب، إلا أنها كانت مجتمعة على رفض حلف بغداد.(٩٥)

وقد عبرت مختلف الأحزاب الأردنية عن رفضها لحلف بغداد، وذلك من خلال أول ردة فعل شعبي تجاه المحاولات التي بذلت من قبل دول حلف بغداد، للضغط على

---

(٩٢) د.ك.و ملفة رقم ٢١١/٢٧١٥، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٣، وثيقة رقم ٢٥، صفحة ٤٢.

(٩٣) جريدة فلسطين، العدد ١١٦-٨٦٦٤، ٧ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٩٤) Agil Hyder Hasan Abid, Jordan, apolitical study from 1948-1957, Asia publishing House, Bombay, 1965, p. 200.

(٩٥) لقد كان للدول العربية المحيطة بالأردن دوراً "مؤثراً" في دعم الأحزاب السياسية والحركة الوطنية الأردنية في تصديها لحلف بغداد وانضمام الأردن إليه، وهذا ما سنعمل على توضيحه فيما بعد.

الأردن للدخول في الحلف، والتي كان أولها من قبل الرئيس التركي جلال بايار الذي زار الأردن في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٥٥، من أجل البحث في موضوع ضم الأردن الى حلف بغداد،[٩٦] حيث عبرت الجماهير الأردنية عن رفضها للزيارة وأهدافها بالإضراب، وإغلاق المحلات التجارية، والسير في مظاهرة صامتة احتجاجاً على وجود بايار، والإدانة له ولحكومته لمواقفها المعادية للقضايا العربية، وذلك استجابة لدعوة اصدرها اثنا عشر سياسياً يمثلون مختلف الاحزاب السياسية الأردنية.[٩٧] في حين حذر حزب البعث الاشتراكي في الأردن الحكومة، يوم وصل بايار من مغبة الدخول في أية مباحثات تستهدف جر الأردن الى حلف بغداد، لما في ذلك من معاداة للسياسة العربية التحررية أو كسر للطوق العربي المضروب حول اسرائيل.[٩٨] أما جماعة الاخوان المسلمين فقد دعوا في منشورهم الشعب الى الاضراب، والمحافظة على الأمن، وأكدوا أن هدف الزيارة هو، "حبك مؤامرة الأحلاف مع الدول الاجنبية"[٩٩]

وامام تعاظم الرفض الشعبي بزيارة بايار، حاولت كل من الحكومة الأردنية وبايار امتصاص بعض النقمة الشعبية ففي حين أعلنت الحكومة أن الزيارة كانت للمجاملة ورداً للزيارات التي قام بها الملك عبد الله، ومن بعده الملك حسين الى تركيا، أعلن بايار منذ زيارته للقدس يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥. "انه لا يستبعد ان

---

(٩٦) سمير التنداوي: المصدر السابق، ص: ٥٤.

(٩٧) وهم، فائق عنبتاوي وحكمت المصري وقدري طوقان وعبد القادر الصالح ونايف المصري ومحمد العبد وفريد حافظ غنام ودكتور صلاح عنبتاوي وشافع سعد الدين وعادل الشكعة وحمدي عبد المجيد وحسين الخفش. انظر د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥ وثيقة رقم ٩١، صفحة ١٥٠؛ سمير التنداوي المصدر السابق، ص: ٥٤؛ و كان القائم بأعمال المفوضية العراقية في عمان في تقرير سري بعثه الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٤ قد حذر حكومته من المواقف المعادية التي قد يقابل بها رئيس الجمهورية التركية والاجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة الأردنية أنظر د.ن.و/ ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ وثيقة رقم ١٧٦، صفحة ١٠٩.

(٩٨) د.ك.و ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان ١٩٥٥ وثيقة رقم ٨٩، صفحة ١٤٦-١٤٧.

(٩٩) للاطلاع على نص المنشور انظر: ملحق رقم (٨).

يأتي اليوم الذي يقاتل فيه الجنود الاتراك الى جانب الجيش العربي".[100]

كما صرح هزاع المجالي وزير الداخلية، أن الأردن سيحصل في حالة دخول حلف بغداد على الكثير من المساعدات العسكرية والاقتصادية[101]، وبرغم معارضة الرأي العام فقد اسرعت الحكومة الأردنية بإعداد مذكرة رفعتها إلى الحكومة البريطانية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، حددت فيها مطالبها مقابل موافقتها على دخول حلف بغداد، كما اسلفت الاشارة الى ذلك سابقاً.[102]

وقد كانت هذه المذكرة السبب في إيعاز الحكومة البريطانية الى رئيس أركان جيوشها الجنرال تمبلر بالتوجه الى عمان وإجراء محادثات مع المسؤولين الأردنيين حول إمكانية ضم الأردن الى حلف بغداد، وقد اندفعت في الوقت ذاته التظاهرات الجماهيرية ضد دخول الأردن حلف بغداد، والتي بلغت قمتها بعد ان وطئت أقدام الجنرال تمبلر الأراضي الأردنية، وقد اتخذت الانتفاضة الجماهيرية هذه المرة شكل الانتفاضة العامة في كافة مدن المملكة بضفتيه الشرقية والغربية.[103]

في العاشر من كانون الأول ١٩٥٥، وبعد يومين من المظاهرات في عمان وغيرها من مدن الضفتين الشرقية والغربية، كتب تمبلر الى حكومته معرباً عن شعوره بالاحباط، وعن عدم استطاعته الحصول على انضمام أردني كلي، ولكنها كانت موافقة سرية على التعاون مع الحلف، كما كتب عن رئيس الوزراء سعيد المفتي واصفاً إياه بالضعف والخوف.[104] مما يعني أنه لن يقوم بالانضمام الى حلف بغداد، وسيبقى مماطلاً في ذلك ، وفي الثاني عشر من كانون الأول قامت الطائرات

---

(١٠٠) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦١٣،

Gulbb. J.B. A solder With Arabs, p. 391.

(١٠١) سمير التنداوي: المصدر السابق، ص: ٦٧.

(١٠٢) راجع ص: ٨٣.

(١٠٣) خالدة بلال صالح: دور العراق والاردن في السياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب بجامعة الموصل، تشرين اول ١٩٩١، ص: ٢٢٧، وسارمز لها فيما بعد خالدة بلال: دور العراق والاردن في السياسة العربية.

(١٠٤) F.O. 371/115656, From Templer, Amman, to Kirkptrick F.O.10 -12-1955.

الاسرائيلية بالاغارة على مرتفعات الجولان السورية، مما كان له الاثر الكبير في ازدياد المعارضة الشعبية في مدن وقرى الضفة الغربية للحلف والسياسة البريطانية في الشرق الاوسط، حيث انعكست هذه المعارضة على الوزراء الفلسطينيين داخل حكومة سعيد المفتي، فقد قام هؤلاء الوزراء وبشكل مفاجئ بتقديم استقالاتهم في الثالث عشر من كانون الأول عام ١٩٥٥، استجابة لضغط الاحزاب الوطنية وخوفاً من الاغتيال الذي هددوا به اذا ما وافقوا على انضمام الأردن الى حلف بغداد، وقد نتج عن هذه الاستقالة ان فقدت الحكومة نصابها القانوني مما ادى الى استقالتها، وبالتالي الى فشل الجنرال تمبلر في مهمته.(١٠٥)

في ١٤ كانون الأول ١٩٥٥ استدعى الملك حسين هزاع المجالي لتاليف الوزارة الجديدة،(١٠٦) وقد واجه المجالي مشكلة مشاركة الوزارة الفلسطينيين من الضفة الغربية، وكانت هناك اتفاقية غير مكتوبة منذ عام ١٩٥٠ تنص على ان نصف أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا من الضفة الغربية والباقي من الضفة الشرقية، ومن هنا نلاحظ أنه من السهل اختيار وزراء من الضفة الشرقية ولكن من الصعب جداً الاتيان بوزراء من الضفة الغربية، والسبب يعود الى ما جلبته استقالة الوزراء الأربعة على اي شخصية ان تقبل الدخول في الوزارة الجديدة.(١٠٧)

بدأ المجالي مساعيه لتاليف الوزارة بمشاورات مع عدد من الشخصيات في البلاد، وكان يستدعيهم لمكتبه، ويحاول اقناعهم ويحاورهم حول الدخول في حلف بغداد، ففي لقائه مع وفد محافظة نابلس تحدث معهم وقال: "انتم كلكم اخواني واصدقائي، وأعرفكم وتعرفونني، أنا يا إخواني قبلت تاليف الوزارة وبكل صراحة كما عهدتموني لا أخفي شيئاً أريد عمله، سأعمل على ادخال الاردن في

---

(١٠٥) Micheal B-orea, Op. Cit, pp.176-172.

(١٠٦) The Middle East Journal, Washington, Vol. 10, No.2 Spring,1956,p. 186.

(١٠٧) Glubb. J.B, Asoldier with the Arabs, p. 397.

حلف بغداد ...... "[108]فأجابه الحاضرون بأن حلف بغداد يكبل الأردن بقيود الاستعمار من جديد، ويورط الأردن في عداء مع الاتحاد السوفيتي بدون سبب او مبرر.[109] ومهما يكن من أمر فقد قدم المجالي يوم ١٥ كانون الأول ١٩٥٥ اسماء وزارته وأعلن تصميم وزارته على ضم الاردن الى حلف بغداد.[110]

وفي اليوم الأول من تشكيله للوزارة عقد هزاع المجالي اجتماعاً مع النواب في منزل توفيق القطان، شرح لهم سياسته.[111] ثم قابل الملك حسين يوم ١٥ كانون الأول وعرض عليه خطوط سياسته بالتفصيل.[112]

أثار تشكيل الوزارة الجديدة موجة واسعة من المظاهرات والاضطرابات التي تخللتها أعمال العنف في جميع أنحاء الأردن، استمرت حتى استقالتها في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥.[113] ففي يوم التشكيل استعد الشعب لمواجهة الموقف، فاتحدت الإضراب وتكتلت، واجتمع ممثلوا الاحزاب السياسية الاردنية في نابلس، وأعدت برنامجا يبدأ بالاضراب، ثم المظاهرات في الطرق والشوارع ثم الثورة، وكان هدف البرنامج الاطاحة بوزارة هزاع المجالي التي وصفوها باسم "وزارة الحلف" ولكن بعد مقابلة عشرين منهم للملك والطلب إليه بإقالة وزارة المجالي، طلب منهم الملك بحث الأمر مع وزير البلاط فوزي الملقي ففعلوا ذلك، مما ترتب على ذلك فشلهم في تحقيق هدفهم، الامر الذي ادى الى قيام اضراب عام في نابلس وعمان اغلقت فيه المحلات التجارية، ومن ثم قامت المظاهرات، وأكبرها في عمان بعد صلاة الجمعة.[114] تنادي

---

(١٠٨) نجيب الاحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص: ٦٢٢، وسارمز له فيما بعد نجيب الاحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص: ٦٢٣؛ التنداوي: الى اين يتجه الأردن، ص: ٥٦.

(١١٠) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩٥٥، وثيقة رقم ٧١ ص: ١٢٠، وللإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة، انظر: ملحق رقم (٣).

(١١١) ناصر الدين النشاشيبي: ماذا جرى في الشرق الاوسط، ص: ٢٠٦؛ التنداوي: المصدر السابق، ص: ٥٦.

(١١٢) التنداوي: المصدر نفسه، ص: ٥٦.

(١١٣) Glubb, J.B. A soldier, with the Arabs, pp. 390 - 400.

(١١٤) التنداوي: الى اين يتجه الاردن، ص: ٥٦.

بسقوط الوزارة، وأرسل المفتي الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين برقية من القاهرة الى الملك حسين ورئيس الوزراء في الاردن يحذرهما بأن هناك محاولات من الاستعمار وأعوانه لإجبار الأردن على دخول حلف بغداد. وتجمهر الطلبة الأردنيون في القاهرة أمام السفارة الأردنية، وظهرت في اليوم نفسه عناوين ضخمة في الصحف التي نشرت في القدس تحمل الموضوع نفسه وتشرح حاله.(١١٥)

ولم يسبق في تاريخ الأردن المعاصر أن هب الشعب بأجمعه من أبناء الضفتين كما هب لمقاومة دخول حلف بغداد، فخرجت البلاد من أقصاها الى أقصاها بعد أن صرح المجالي لمندوب وكالة رويتر تصريحا تحدى فيه الجماهير الساخطة، إذ أيد الدخول في حلف بغداد واستئناف المفاوضات(١١٦) فعمت المظاهرات كل المدن والقرى الاردنية.(١١٧)

وبدأت شوارع أريحا وجنين وعمان وغيرها من المدن تشهد التظاهرات، وحينما خرج السفير البريطاني من اجتماع مع رئيس الوزراء بعد أن طمأنه على استقرار الحالة في البلاد وهدوئها، استقبلته الجماهير بالحجارة والهتاف الهادر الصاخب ، وتعرضت السيارة التي كان يستقلها الى هجوم من المتظاهرين أسفر عن تكسير زجاج السيارة ولم يصب أحد من ركاب السيارة بأذى،(١١٨) وعلى الفور سارعت السفارة بالاتصال برعاياها تحذرهم من الخروج في تلك الظروف.(١١٩)

وكان للطلاب دور بارز في المظاهرات، ويعلل غلوب ذلك بقوله "عندما يتلقى المدرسون الاشارة من السياسيين كانوا يدفعون الى الشوارع طلاباً وطالبات، ثانويين وابتدائيين، صغارا وكبارا وفي بعض الاحيان كان المدرسون يكتبون

---

(١١٥) التنداوي: المصدر السابق، ص: ٥٦.

(١١٦) حول تصريح المجالي انظر.

F.O. 371/15640, from Duke, Amman to Kirkpatrick, F.O. 19-12-1955;

جريدة الدفاع، ع ٦٠٣٤، الاحد ١٨ كانون الاول ١٩٥٥.

(١١٧) نجيب الاحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص: ٦٣٤؛التنداوي، المصدر السابق، ص: ٥٧.

(١١٨) F.O. 371/115639, from Ducke, Amman to F.O. 19-12-1955.

(١١٩) التنداوي : المصدر السابق، ص: ٥٨.

شعارات على قصاصات ورق ليهتف بها الطلاب ... لقد كان من الصعب ان تفرق الشرطة جموعاً ... بأعمار تتراوح بين العشر والاثني عشرة سنة.[120] وهذا ما يؤكد نمو الوعي الوطني وتصاعد حركة المعارضة ضد حلف بغداد من جهة، ومدى تأثير الأحزاب السياسية على الحركة الطلابية من جهة أخرى.

وفي مظاهرات القدس رمى المتظاهرون قنصليات بريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة بالحجارة، وقتلت "رجاء أبو عماشة" من قبل رجال القنصلية البريطانية عندما حاولت انزال العلم البريطاني عنها، وقتل أيضاً في تلك المظاهرات الطالب يعقوب نجيب حسن يوسف.[121] كما جرت مظاهرات في بيت لحم واريحا اشتبك فيها المتظاهرون مع الشرطة بالحجارة. وفي الخليل هاجم اللاجئون مخازن المواد الغذائية كما قامت ثلاث معسكرات للاجئين، ثائرة ضد رئيس البلدية الشيخ محمد علي الجعبري الذي وافق على الاشتراك في الوزارة.[122] وفي طولكرم هاجم المتظاهرون سيارة عسكرية، اما في مدينة اربد فقد أعلنت يوم الجمعة الإضراب وهو اليوم الاول لتشكيل وزارة هزاع المجالي، وقام الطلاب والطالبات طوال الأيام الأربعة التالية بمظاهرات صاخبة هتفوا فيها بسقوط الوزارة ورفض الاحلاف، وقد اشترك الاهلون رجالاً ونساء في المظاهرات التي خطب فيها السيدان شفيق ارشيدات، وفرح اسحق، وقد اضرم المتظاهرون النار في أربع سيارات ومدحلة تابعة للنقطة الرابعة، وحدث تراشق بالحجارة ونتج عنه اصابة عدد من الطلاب بجروح، وتحطيم زجاج واجهات المحلات في الشوارع، وزجاج الشبابيك، وأبواب المدارس، واستمرت المظاهرات ولم تهدأ الحالة الا بعد اعلان نبأ استقالة الوزارة.[123] كما ظهرت في اربد في تلك الفترة حركة تنادي بالانضمام الى سوريا وذلك احتجاجاً على موقف الحكومة.[124] والقى المتظاهرون في نابلس الحجارة على

(١٢٠) Glubb, J.B.A Soldier with the Arabs, pp. 397- 399.

(١٢١) جريدة الدفاع، ع ٦٠٣٦، ٢١ كانون الأول ١٩٥٥.

(١٢٢) التنداوي:الى اين يتجه الأردن، ص: ٥٧.

(١٢٣) جريدة الدفاع، ع ٦٠٣٦، ٢١ كانون الاول ١٩٥٥.

(١٢٤) F.O 371/11568, from Duke, Amman to F.O. 19-12-1955.

جنود الجيش الأردني. وشهدت السلط أعمال عنف جرح فيها أحد عشر متظاهرا، بينما قتل المتظاهرون في الزرقاء ضابطاً بريطانياً هو الكولونيل لويد (Colonel Lloyd)، اما في عجلون فقد احرق المتظاهرون مدرسة تابعة لمشروع النقطة الرابعة، كما شبت النيران في مستشفى المدينة.[١٢٥]

وفي ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، عقد مؤتمر في رام الله، اتخذت فيه عدة مقررات اهمها مطالبة الحكومة الأردنية بعدم دخول الاحلاف الاجنبية، وقد وقع عليها سبعون سياسياً يمثلون رؤساء البلديات، وبعض النواب وممثلين عن الاحزاب والاتجاهات السياسية في نابلس وجنين وطولكرم.[١٢٦] وعقد في اليوم نفسه اجتماع عام في القدس استعرض فيه المجتمعون الموقف وقرروا ارسال وفد يمثلهم الى عمان للتباحث مع الحكومة لتثنيها عن دخول الحلف، ووصل الوفد في اليوم التالي وقابل رئيس الوزراء وطالبه باصدار تصريح يؤكد فيه عدم الدخول في الحلف فامتنع المجالي قائلاً: "انهم لم يقرروا شيئاً وان الموضوع في دور المباحثات والمفاوضات". وفي اليوم نفسه شهدت مدينة الكرك مظاهرة طلابية قادها الطبيب الشيوعي يعقوب زيادين، الذي نفته الحكومة من رام الله وفرضت عليه الاقامة الجبرية في الكرك، ولكن الشرطة فرقت المظاهرة واعتقلت الطبيب.[١٢٧]

اما موقف الحكومة الأردنية من هذه التطورات فقد اتسم بمطالبتها تمبلر مغادرة الأردن حالا، كي يتاح لها العمل في جو هادئ؛[١٢٨] كما اجتمع مجلس الوزراء في مساء ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، واصدر في الليلة ذاتها وزير الداخلية عباس ميرزا أمرا يمنع التجمعات والمظاهرات، كما أعلن في الليلة ذاتها وزير المعارف عمر صالح

---

(١٢٥) علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢٢٨-٢٢٩.

(١٢٦) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٤، صفحة ١١٠-١١١.

(١٢٧) د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية عمان، ١٩٥٥/١٢/١٩، وثيقة رقم ٦٢، صفحة ١٠٥-١٠٨.

(١٢٨) عبد الرزاق الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، ص: ٢٤٤.

البرغوثي عن تعطيل الدراسة الى اشعار آخر بحجة الحرص على سلامة الطلبة.[١٢٩]

ومن جهة اخرى اتصل رئيس الوزراء هزاع المجالي بالسفير المصري في عمان يومي ١٧، ١٨ كانون الاول ١٩٥٥ وأبلغه عن تدخل اذاعة "صوت العرب" في الشؤون الداخلية للأردن، كما لفت رئيس الوزراء نظر السفير الى نشاطات ملحقه العسكري، وعن وجود ثلاثة ضباط مصريين في عمان، جاءوا بحجة مراقبة الاخوان المسلمين المصريين في الأردن، ولكنهم تدخلوا في شؤون الأردن الداخلية، ولهذا طلب رئيس الوزراء مغادرتهم البلاد حالا.[١٣٠]

وبرغم ذلك لم تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف السياسي في البلاد إذ أثار إعلان وزير المعارف بتعطيل الدراسة للطلاب والطالبات فخرجوا في صباح يوم الاحد ١٨ كانون الأول ١٩٥٥ في عمان وتجولوا على أصحاب المحلات التجارية وطالبوهم بإغلاقها فامتثل أكثرهم خوفا، وقاموا بمظاهرة سلمية، ثم عادوا ظهراً ومعهم معظم السياسيين بمظاهرة أكبر، وتراشقوا مع الشرطة بالحجارة فاطلقت عليهم النار وتفرقوا، ووقع بعض الجرحى، وبعدها نزل الجيش الى المدينة وتمكن من فرض سيطرته على الموقف فيها وفي المدن الاخرى، ثم اذاع الملك حسين كلمة مسجلة من دار الاذاعة شرح فيه موقف حكومته من قضية فلسطين، وطالب فيها الشعب بالهدوء والخلود الى السكينة، وإنصراف كل منهم الى شؤونه.[١٣١] ورغم النداء الملكي، الا أن الأعصاب بقيت متوترة جداً، ففي صباح الاثنين ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ خرجت مظاهرة كبرى في عمان توجهت الى دار رئاسة الوزراء، وأخذ المتظاهرون يهتفون بهتافات عدائية ضد رئيس الوزراء، كما رشق المتظاهرون المصرف العثماني والبريطاني بالحجارة، وبعدها فرق الجيش هذه المظاهرة، وشهدت عمان مظاهرات صغيرة، وأراد البعض منهم الوصول الى المفوضيات الأجنبية فمنعهم

(١٢٩) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩/ ١٢/ ١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، صفحة ١٠٦.

(١٣٠) المرجع نفسه.

(١٣١) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩/ ١٢/ ١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، صفحة١٠٦-١٠٧.

الجيش وأطلق الرصاص، وقد دامت المظاهرات حوالي أربع ساعات متتالية، تمكن الجيش في النهاية من تفريقها.[132] وفي أريحا هاجم المتظاهرون وكالة الغوث الدولية،[133] كما هاجموا القنصلية التركية في القدس.[134]

وأمام تصاعد الحركة الوطنية ضد محاولات ضم الأردن الى حلف بغداد من جهة، والرغبة في السيطرة على الموقف السياسي في البلاد من جهة أخرى، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ لمعالجة الموقف اقترح فيه رئيس الوزراء ان يرجوا الملك في اصدار ارادة ملكية بتعيين رئيس الوزراء حاكماً عسكرياً في البلاد. وخشية تأزم الموقف أكثر رفض ثلاثة وزراء هم عباس ميرزا وعارف العارف وخليل بدران، الموافقة على اقتراح رئيس الوزراء.[135] وقدموا استقالتهم، مما اضطر هزاع المجالي الى تقديم استقالة حكومته في اليوم نفسه، واقترح على الملك حل المجلس النيابي، واجراء انتخابات جديدة، ليتاح للشعب الأردني ان يعبر عن رأيه في مسألة الانضمام الى الحلف، فقام الملك بحل مجلس النواب في اليوم نفسه الذي قبل فيه استقالة الوزارة المجالية.[136]

وهكذا تمكنت الجماهير الاردنية، بقيادة الاحزاب السياسية من اسقاط حكومة المجالي، بعد أن فشلت في الصمود امام الضغط الجماهيري، والدليل على ذلك أنها كانت أقصر الحكومات، إذ لم تستمر سوى خمسة أيام مليئة بالاضطرابات والمظاهرات.

وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٥٥ كلف الملك حسين ابراهيم هاشم، رئيس مجلس

---

(١٣٢) د.ك.و. ملف رقم ٢١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩ /١٢ /١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، صفحة ١٠٧.

(١٣٣) المصدر نفسه.

(١٣٤) د.ك.و. ملف رقم ٢١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩ /١٢ /١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، صفحة ١٠٧.

(١٣٥) د.ك.و. ملف رقم ٢١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥، وثيقة رقم ٥٥، صفحة ٩٧.

(١٣٦) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص: ٥١-٥٢ ؛
The Middle East Journal, Washington, Vol. 10, No.2 Spring 1956, p. 186.

الاعيان بتشكيل حكومة انتقالية، مهمتها الاساسية الاعداد للانتخابات النيابية التي كان من المفروض ان تجري في بحر الاشهر الاربعة التالية، وأعلن رئيس الوزراء في اليوم التالي، بأن حكومته انتقالية وليس من مهامها معالجة المسائل السياسية الهامة أو ربط البلاد بمعاهدات أو أحلاف أجنبية جديدة.(١٣٧)

وبعد اعلان تشكيل الحكومة الجديدة، أعلن ابراهيم هاشم رئيس الوزراء الجديد عن اطلاق سراح المعتقلين، وسحب القوات العسكرية من الشوارع(١٣٨). وبعد ذلك بدقائق ارتفعت الابواب الحديدية للدكاكين وبدأت الحركة التجارية واستعادت البلاد نشاطها.(١٣٩)

إلا أن عدداً من النواب في المجلس المنحل اعترض على حل المجلس ولم يعتبره دستورياً، وقدم هؤلاء اعتراضاً الى الملك حسين، فأحاله بدوره الى المجلس العالي لتفسير الدستور، وقد قضى هذا المجلس بأن الإرادة الملكية بحل المجلس في ١٩ كانون الأول ١٩٥٥ غير دستورية لأن وزير الداخلية لم يوقع على طلب الحل(١٤٠) وعندئذٍ عاد المجلس السابق لمزاولة أعماله، ولمّا كانت مهمة حكومة ابراهيم هاشم الأساسية هي اجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد ولم يتم ذلك، قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، بعد ان قضت في الحكم مدة

---

(١٢٧) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩٥٥، وثيقة رقم ٧٧، صفحة ١٢٨، وللإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة، انظر: ملحق رقم (٣)؛

Glubb, J.B. A soldier with the Arabs, pp. 397-411.

(١٣٨) F.O. 371/115659, Pravda News paper. New Goverment In Jordan, F.O. 22- 12- 1955.

(١٣٩) سمير التنداوي: الى اين يتجه الأردن، ص :٦١.

(١٤٠) للتفاصيل انظر: احمد حرب بشير اللصاصمة، الحياة النيابية في المملكة الاردنية الهاشمية من عام ١٩٢٩-١٩٦٧، رسالة ماجستير قدمت الى معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ١٩٨٥، ص: ٢١٥-٢١٧ وسارمز له فيما بعد اللصاصمة، الحياة النيابية في الاردن؛

F.O. 371/115641, from Ducke, Amman to F.O. 27-12- 1955

(١٧) يوما.[١٤١]

وفي اليوم التالي عهد الملك حسين الى سمير الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة، بحيث يهدف منهاجها الى تمكين سيادة القانون ومضاعفة الجهود والاهتمام بالشؤون العسكرية عامة،والعمل على تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد كما جاء في كتاب التكليف.[١٤٢] الا ان رئيس الوزراء اضاف مهاماً أخرى لحكومته وهي عزم حكومته على احلال النظام في المملكة والضرب على أيدي مدبري الفتنة، واعتقال من ثبت انهم شجعوا المظاهرات وحرضوا عليها ووجهوها، ثم دعا مجلس الامة لمواصلة اجتماعاته.[١٤٣]

فما كان من الاحزاب السياسية الا الدعوة لعقد اجتماع عام لممثلي الاحزاب في مقر الحزب الوطني الاشتراكي في عمان وفيه قرروا تشكيل جبهة وطنية اطلقوا عليها اسم "المؤتمر الوطني العام" واتخذ عدة مقررات منها:

١- استنكار حلف بغداد وجميع الاحلاف الاجنبية والحيلولة دون جر الاردن اليها.

٢- اقامة علاقات وثيقة مع الاقطار العربية ورفض الصلح مع اسرائيل والعمل على استرداد الجزء المغتصب من فلسطين.

٣- استفتاء الشعب واطلاق الحريات العامة كالصحافة والنشر والاجتماعات والتنظيم الحزبي والنقابي، ودعوة كافة المواطنين للعمل من اجل تحقيق

---

(١٤١) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٠، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٦٤، صفحة ١١٦.

(١٤٢) منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٢٢، وللإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة، أنظر: ملحق (٢).

(١٤٣) لنشوفسكي: الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ص: ١٩١؛

Lenczowski, The middle East In World Affairs, OP. Cit, P.463;

منيب الماضي وسليمان الموسى: المصدر السابق، ص: ٦٢٢.

هذه المقررات.[144]

ولم يقتصر نشاط اعضاء المؤتمر الوطني العام على هذه المقررات فقط، بل عملوا على تعبئة الجماهير للقيام بمظاهرات شهدتها مدن عمان والقدس وأريحا ورام الله ونابلس واربد والسلط والزرقاء وباقي المدن الاخرى، وكانت الجماهير تهتف ضد حلف بغداد، ولكن بعض المظاهرات لم تخل من أعمال العنف، ففي عمان أحرق المتظاهرون عدداً من دوائر الحكومة، منها مبنى وزارة الزراعة ودوائر البيطرة، وعندما جاءت سيارة اطفاء لإخماد بعض النيران أحرقها المتظاهرون كذلك، كما أحرقت بعض السيارات الأهلية وحدث اعتداء على فندقي فيلادلفيا والكونتننتال، وهاجم المتظاهرون أيضاً مركز النقطة الرابعة ووكالة الغوث الدولية.[145]

وهكذا استمرت المظاهرات الشعبية المناوئة لحلف بغداد، الأمر الذي أحرج حكومة الرفاعي، وخشية افلات زمام الامور من يديها اجتمع مجلس الوزراء في ٩ كانون الثاني ١٩٥٦، وأعلن فرض منع التجول ليلاً في جميع أنحاء المملكة حتى إشعار آخر[146] كما خولت الحكومة وضع سلطات الأمن بيد قيادة الجيش العربي الأردني، التي خولت اجراء اعتقالات وفصل بعض الموظفين الذين يحملون مبادئ "هدامة" وفعلاً أقدمت قيادة الجيش على اعتقال ٣٠٠ شخص.[147] الامر الذي زاد الانتفاضة قوة واتساعاً، مما دفع رئيس الوزراء سمير الرفاعي ان يطلب من الحكومة البريطانية عن طريق القائم بالاعمال البريطاني في عمان، ارسال كتيبتين من الجنود البريطانيين الى الأردن لتعزيز الجيش العربي الأردني في مواجهة الانتفاضة، كما طلب الرفاعي من الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لارسال

(١٤٤) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٥، صفحة ١٦٦.

(١٤٥) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢، تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٦/٢/٣ عن شهر كانون الثاني ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٤، صفحة ١١٢.

(١٤٦) المرجع نفسه، صفحة ١١٣.

(١٤٧) المرجع نفسه، صفحة ١١٤-١١٥.

الجنود البريطانيين الى الأردن لتعزيز الجيش العربي الأردني في مواجهة الانتفاضة، كما طلب الرفاعي من الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لارسال قوات عراقية الى الأردن للغرض ذاته، وتمكنت الحكومة البريطانية من اقناع الحكومة العراقية بذلك.(١٤٨)

ومن أجل فرض سطوتها، فرضت حكومة الرفاعي نظام الأحكام العرفية، حيث فرض الحظر العملي على انتشار الاخبار والسفر من الأردن وإليه.(١٤٩) كما قامت بعض قطاعات الجيش بجولات تفتيشية في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين للتفتيش عن السلاح، واعتقال عدد من قادة الاحزاب السياسية.(١٥٠) بينما أخذت الأحزاب السياسية توزع المنشورات المناوئة لسياسة الحكومة أو تدعوا الشعب لمناوئة الاحلاف وقبول المعونة العربية.(١٥١)

وأمام ضغط الرأي العام الأردني وجد رئيس الوزراء الرفاعي نفسه مجبرا ان يعلن من خلال البيان الوزاري الذي القاه امام مجلس الأمة، انه ليس من سياستنا أن ندخل او نرتبط باية احلاف جديدة، واننا سنعمل على تمكين التساند والتماسك العربي، وأن القضية الفلسطينية تحظى باهتمام حكومته باعتبارها قضية الأردن الاولى.(١٥٢)

أما الملك حسين فقد تعهد في رسالة وجهها الى الشعب الأردني في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦ بمتابعة النضال من أجل إعادة اللاجئين الى بلادهم، وأن الحكومة سوف لا تتخذ اي اجراء غير حكيم، واشار الى ما قدمته الاسرة الهاشمية من تضحيات في

---

(١٤٨) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٠٢.

(١٤٩) لنشوفسكي: الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ص: ١٩١؛

Lenczowski, The Middle East in World Affairs O.p. Cit. p.463

(١٥٠) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٧٥.

(١٥١) ولمزيد من الإطلاع على نص بعض المنشورات، انظر: ملحق رقم (٩) أ + ب.

(١٥٢) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٥، صفحة ١١٥؛ الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٥٨؛ ومنيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٢٢.

سبيل القضية الفلسطينية، كما شكر الحكومة والجيش على اعادتها الهدوء الى البلاد، في اليوم نفسه، وعلى الرغم من تصميم الملك حسين على ضم الأردن الى حلف بغداد لما سيعود على الأردن من فوائد كثيرة جراء انضمامه اليه[١٥٣] وانطلاقاً من السياسة المرنة التي يتمتع بها الملك حسين، وعدم التعصب في الرأي، وتمشياً مع رغبة الرأي العام الأردني، لم يجد صعوبة في التخلي عن رغبته[١٥٤] حيث اعرب للسفير البريطاني في عمان عن رغبته في ارجاء الدخول في الحلف الى موعد لاحق اكثر ملاءمة وقال: "اذا استعجلنا الامر افسدنا كل شيء" وقد وافقته الحكومة البريطانية على ذلك.[١٥٥]

وفي ضوء هذه التطورات أدرك الوطنيون الأردنيون مدى الفشل البريطاني في ضم الأردن الى حلف بغداد، وكذلك النجاح الذي حققته الجماهير الأردنية ويعود ذلك الى عاملين اساسيين هما: عامل داخلي وآخر خارجي، وقد تمثل العامل الداخلي الاساسي في تمكن الاحزاب السياسية الأردنية من تعبئة تلك الجماهير وقيادتها للقيام بالإضرابات والمظاهرات، للتعبير عن رفضها لمحاولات ضم الأردن الى حلف بغداد، أما العامل الخارجي فيتمثل في الدول العربية المناوئة والرافضة لحلف بغداد

---

(١٥٣) كان الملك حسين يأمل مشاركة الأردن في اجتماع محادثات الخطط العسكرية الذي سيعقد في بغداد في مطلع عام ١٩٥٦، وبلغ من تصميمه على الانضمام للحلف اذ عرض على تمبلر والسفير البريطاني، بان يوقع هو بنفسه على رسالة النواب التي طلبتها الحكومة البريطانية من الحكومة الأردنية، والتي تتضمن اعلان الحكومة الأردنية عن نيتها الدخول في حلف بغداد حالما تتغلب على مصاعبها الداخلية.

حول ذلك انظر ارشيد فالح عيسى العبداللات: العلاقات الاردنية-العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨) رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التاريخ بكلية الاداب بجامعة اليرموك، اربد ١٩٩٣، ص: ١١٩، وسارمز له فيما بعد ارشيد العبداللات: العلاقات الاردنية-العراقية؛

F.O. 371/115657, from Duke, Amman to F.O. 13-12-1955; F.O. Report by Tmpler ,toMacMillan,F.O.16-12-1955; Peter Snow: Hussein Abiography, Barrie and ,Jenkins London, 1972, p 77.

(١٥٤) Lenczowski, The Middle East in World Affairs, op.Cit, p. 562;

ارشيد العبداللات: العلاقات الأردنية-العراقية، ص: ١١٩.

(١٥٥) العصاصمة: الحياة النيابية في الأردن، ص: ٢٢٠.

ودورها في اثارة الرأي العام بوساطة الاشاعات عن حلف بغداد وتحريض الشعب على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة والحلف والمتمثلة في كل من مصر، وسوريا، والسعودية.[١٥٦] وهذا ما سنبينه فيما بعد.

ب- الموقف العربي المضاد لحلف بغداد

بينما كان الأردن يتعرض لضغط كبير من قبل دول حلف بغداد بشكل عام ومن الحكومة البريطانية بشكل خاص للانضمام للحلف، كان هناك بالمقابل ضغط مماثل باتجاه دفع الأردن للانضمام الى "الميثاق العربي للوحدة" الذي وضعته كل من مصر وسوريا في آذار ١٩٥٥ ليضم جميع الدول العربية الرافضة لحلف بغداد.[١٥٧]

وهكذا تشكل محور للدول العربية الرافضة والمناوئة لهذا الحلف تمثل في كل من مصر، سوريا، والسعودية، وتقاربت أهداف هذه الدول في الوقوف أمام انضمام الأردن الى حلف بغداد ومنعه من تحقيق ذلك. فقد وقفت مصر ضد دخول الأردن حلف بغداد، الذي روج له العراق وأصبح عضواً فيه، وذلك للمنافسة القائمة بين مصر والعراق أنذاك على زعامة الوطن العربي من جهة وازدياد حالة المد القومي في مصر التي كانت ترفض فكرة ربط العرب بالأحلاف الغربية من جهة أخرى.[١٥٨]

من هنا اعتمدت مصر على استغلال الظروف السياسية جميعها لتحطيم ما تهدف إليه بريطانيا، فهي من جهة تمكنت من استغلال الخلاف بين آل سعود والهاشميين في جذب الملك سعود إلى جانبها في هذه المرحلة، وكانت دمشق طرفاً

(١٥٦) في مجال التصدي لحلف بغداد، وقعت مصر وسوريا في ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٥ (ميثاق الدفاع المشترك) وفي ٢٧ تشرين الاول من العام ذاته وقعت السعودية ميثاق مماثلا مع مصر، انظر:

The Middle East Journal, vol. 9, No.1, Winter, 1955, pp. 77-79.

(١٥٧) فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية، قسم الدراسات الدولية، بغداد، تشرين الثاني ١٩٨٨، ص: ١٠٤، وسارمز له فيما بعد فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الاردنية.

(١٥٨) المرجع نفسه، والصفحة.

ثانياً متحرراً يقف بجانب القاهرة، مما اكسب المعارضة قوة وصلابة.[159]

ومن جهة ثانية فقد كان استخدام مصر للدعاية بكافة أجهزة الاعلام وعلى رأسها الاذاعة خاصة (صوت العرب) لنقل آرائها ومعتقداتها الى الملايين في الوطن العربي لمعارضة الخطط البريطانية، ونشر آراء مصر وموقفها من الأحلاف، مما أدى إلى لفت أنظار الشعب العربي الى خطورة الأحلاف الغربية.[160] حيث كان لهذه الاذاعة تأثيرها الواضح خلال الزيارة التي قام بها المبعوث البريطاني الجنرال تمبلر للأردن، من أجل إجراء محادثات مع المسؤولين الأردنيين بشأن انضمام الأردن الى حلف بغداد، فقد بدأت هذه الاذاعة هجماتها على الأردن ومليكه لأنها رأت فيهم "صنائع للغرب"[161] كذلك التحريض واثارة الرأي العام بوساطة الاشاعات عن حلف بغداد، حيث أشاعت أن الدخول في حلف بغداد سوف يؤدي الى وضع القضية الفلسطينية على الرف، وأن اسرائيل سوف تصبح عضواً في الحلف.[162] إضافة الى النشاط الكبير الذي بذله موظفو السفارة المصرية في عمان في تحريض الشعب على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة وحلف بغداد، وذلك عن طريق بذل الأموال الطائلة على تلك المظاهرات، حيث ذكر الملك حسين للسفير البريطاني أن الحكومة المصرية أنفقت على المظاهرات ضد حلف بغداد مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه.[163] هذا بالاضافة الى قيام موظفو السفارة المصرية في عمان بتشجيع الأردنيين على التسلل إلى

---

(١٥٩) صلاح الدين اسماعيل الشيخلي: العلاقات العراقية – المصرية، ص: ١٦٧.

(١٦٠) المرجع نفسه والصفحة.

(١٦١) امين عواد مهنا بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ط١ الدار العربية، عمان، ١٩٨٩، ص: ١٠٠، وسارمز له فيما بعد امين بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الاردن.

(١٦٢) F.O. 371/121461, from Duke, Amman to Lloyd, F.O. 27-7-1956

ومما زاد من حدة الامور تصريح انتوني ايدن الذي ادلى به في مجلس العموم البريطاني، ١٩٥٥/٣/٣٠ حين قال: "... لأول مرة تنظر دولة عربية باتجاه غير تجاه اسرائيل". انظر التفاصيل: ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٤؛ ارشيد العبداللات المرجع السابق، ص: ١٢٠.

(١٦٣) F.O. 371/115659, from Duke, Amman to F. O. 22-12-1955.

اسرائيل وشن الهجمات عبر الحدود مسببين بذلك المتاعب للحكومة الأردنية.[164]

وكان لزيارة انور السادات عضو مجلس قيادة الثورة المصري في ١٦ كانون الأول ١٩٥٥، بصفته سكرتيراً عاماً للمؤتمر الاسلامي، الى عمان اثناء تواجد تمبلر فيها. عاملاً مؤثراً في افشال مهمة تمبلر الداعية لضم الأردن الى حلف بغداد، وذلك عن طريق استقطاب الرأي العام الأردني ضد هذه المهمة.[165] كما تشير الوثائق الى أن أنور السادات كان يحمل معه مبالغ مالية قام بتوزيعها، وانه أعطى من هذه الأموال لثلاثة وزراء فلسطينين من الأربعة الذين استقالوا من وزارة سعيد المفتي على ذمة السفير العراقي في عمان.[166] الأمر الذي دفع وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد (Sluyn Lloyd) الى توجيه رسالة شديدة اللهجة الى الرئيس جمال عبد الناصر، عن طريق السفير البريطاني في القاهرة بين فيها أن مستقبل العلاقات المصرية البريطانية يتوقف على انهاء مصر لعدائها الشديد لبريطانيا خاصة وأن أجهزة الاعلام المصرية ما انفكت تدعو الشعب الأردني الى الثورة على حليفته بريطانيا.[167] فرد عبد الناصر بواسطة السفير البريطاني في القاهرة أن الدعاية ضد بريطانيا والأردن سوف تتوقف فورا.[168]

اما بالنسبة لسوريا التي كانت هي الاخرى متأثرة بحالة المد القومي والاحزاب والحركات السياسية القومية (مثل حزب البعث العربي الاشتراكي)، فقد كانت ترى في حلف بغداد خطوة لزيادة النفوذ الغربي في المنطقة من خلال ربط الدول العربية بمحور التحالفات الدولية التي لا تخدم بالتالي إلا المصالح الغربية، هذا بالاضافة الى أن انضمام الأردن الى حلف بغداد بدعم من بريطانيا يتناقض

---

(١٦٤) امين بني حسن: التحديث والاستقرار السياسي في الاردن، ص: ١٠٠ ؛

Snow, Op. Cit. p.73.

(١٦٥) Lenczowski, The Middle East in World Affairs, Op.Cit. p.385.

(١٦٦) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٥٦، صفحة: ٤٧.

(١٦٧) مذكرات ايدن، ج٢، ص: ١٢٨.

(١٦٨) المصدر نفسه، ص: ١٢٩.

وسياسة سوريا الداعية الى الحياد وعدم الانحياز الى أية كتلة أو تحالف دولي شأنها في ذلك شأن مصر.(١٦٩)

وقد كان للسعودية من الدوافع ما يكفي لمعارضة دخول الأردن حلف بغداد بما لا يقل عن دوافع مصر وسوريا فهي من جهة حليفة مصر في ميثاق دفاع مشترك (كما ذكرنا من قبل) ومن جهة اخرى لا يمكنها السكوت او الاذعان لأي تقارب بين العراق والأردن، وذلك نابع من المخاوف من رغبات الاسرة الهاشمية الحاكمة في الاردن والعراق، والمتمثلة في احتمال اتجاه الهاشميين لاسترداد حقوقهم في شبه الجزيرة العربية اذا ما تحالفوا وقوي سلطانهم ونفوذهم يضاف الى ذلك الخلاف السعودي-البريطاني حول واحة البريمي.(١٧٠)

وهكذا تظافرت أهداف مصر وسوريا والسعودية للتصدي الى انضمام الأردن الى حلف بغداد، وتباينت أدوار كل من هذه الدول للحيلولة دون دخول الأردن هذا الحلف، فتدخلت سوريا ومصر لتحريض الشعب الأردني على الانتفاضة والتصدي لهذا القرار، وذلك من خلال الهجوم الاعلامي الموجه ضد الأردن عن طريق الحملات الصحفية والاذاعية.(١٧١)

اما العربية السعودية حليفة مصر في معركتها ضد حلف بغداد فقد لعبت دوراً رئيساً في إفشال المحاولة البريطانية لضم الأردن الى حلف بغداد، وذلك بتقديم الدعم المالي للمعارضة الأردنية عن طريق انصارها داخل الأردن، من الصيارفة الذين يحملون الجنسية السعودية، لتوظيفها للقيام بالمظاهرات، من أجل اضعاف الحكومة وثنيها عن دخول حلف بغداد(١٧٢) ووصل بها الأمر الى حد التدخل العسكري في الأردن، وذلك بحشد عدد من وحدات الجيش السعودي على الحدود الأردنية-السعودية في منطقتي (الجوف والكاف) فما كان من بريطانيا إلا أن أنذرت الحكومة السعودية

(١٦٩) Glubb.J.B. Asoldier with the Arabs, pp. 378-380.

(١٧٠) منسي شرموط محمد: العلاقات العراقية-السعودية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٣، ص: ٧-١٠ وسارمز له فيما بعد منسي محمد، العلاقات العراقية-السعودية.

(١٧١) فؤاد فائق سعيد.السياسة الخارجية الأردنية، ص: ١٠٥.

(١٧٢) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩، تقارير المفوضية العراقية في عمان،١٩٥٥، وثيقة رقم ٥، صفحة: ٩٨.

بأن أي اعتداء على الأردن يترتب عليه تدخل عسكري بريطاني عملاً بالالتزامات المترتبة على المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، فما كان من السعودية أمام هذا التهديد إلا أن سحبت قواتها المرابطة على الحدود مع الأردن.(١٧٣) ومن الجدير بالذكر أن العلاقات السعودية البريطانية في هذه الفترة كانت متردية بسبب الخلاف حول واحة البريمي.(١٧٤)

وهكذا اكدت كل من هذه الدول دورها المطلوب لمنع الأردن من دخول حلف بغداد، وقد ساعد في ذلك الاضرابات والمظاهرات واعمال العنف التي قام بها ابناء الشعب الأردني بتوجيه وقيادة الاحزاب السياسية الرافضة لفكرة الحلف والحركة الوطنية.(١٧٥) والتي ادت الى تفاقم الوضع الداخلي، وطلب الأردن الاستعانة بوحدات عسكرية من الجيش البريطاني لتعزيز قوات الجيش الأردني في السيطرة على الموقف،(١٧٦) ولم تهدأ الحال الا بعد ان تشكلت حكومة جديدة، واعلان الوعد بعدم انضمام الأردن الى الحلف المذكور.

وبهذا لم ينضم الأردن لحلف بغداد بالرغم من أن أراء الملك حسين السياسية في ذلك الوقت كانت متطابقة مع الحلف الموجه ضد خطر مبادئ الشيوعية على الامة العربية والاسلامية،(١٧٧) والتي عدها والصهيونية دخيلتين على المعتقدات العربية والاسلامية، وعلى المنطقة، ومستوردتين من مبادئ صيغت في الخارج حيث يقول: "لقد أدركت بأنه اذا انضم الأردن الى الحلف فان العالم الحر سيحقق نصراً معنوياً كبيراً ولقد شعرت بأننا اذا دخلنا الحلف فاننا سنحصل على مزيد من السلاح

(١٧٣) مذكرات ايدن، ج٢، ص: ١٢٨؛ اللصاصمة، الحياة النيابية في الأردن، ص: ٢١٨.

(١٧٤) حول قضية البريمي انظر الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الأردنية، ع ٢٦،٦٦٨٢ اذار ١٩٨٦.

(١٧٥) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٥١-٥٢.

(١٧٦) مذكرات ايدن: ج٢، ص: ١٢٧.

(١٧٧) خطب العرش:(١٩٢٩-١٩٧٢)، د.ن، عمان، د.ت،خطاب ١٩٦٦/٦/١٤. وانظر ايضاً خطاب ١٩٦٥/١٠/٤، وسارمز له فيما بعد، خطب العرش.

والمساعدات الاقتصادية[178] وجاء عدم انضمام الأردن للحلف مغايراً لرغبة الحكومة الأردنية أنذاك التي كانت تعادي الشيوعية بشقيها السوفيتي والصيني، ويمكن اجمال أسباب رفض الأردن الانضمام الى حلف بغداد فيما يلي:-

أ- لم يكن حلف بغداد الموجه ضد الشيوعية، والمناصر للغرب مقبولاً لدى الرأي العام او حتى البرلمان، اضافة الى ان مؤيدي الحلف لم يستندوا الى احزاب منظمة او قاعدة شعبية تؤيدهم.[179]

ب- حصر الساسة الأردنيين اهتمامهم بالمشكلة الفلسطينية بصورة خاصة دون غيرها من القضايا الاخرى.[180]

جـ- اثارة الرأي العام بوساطة الاشاعات عن حلف بغداد عن طريق محطتي الاذاعة المصريتين التين اشاعتا أن الدخول في حلف بغداد سوف يؤدي الى وضع القضية الفلسطينية على الرف، وان اسرائيل سوف تصبح عضواً في الحلف. اضافة الى النشاط الكبير الذي بذلته السفارة المصرية والقائم بالأعمال السعودي في عمان، في تحريض الشعب على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة وحلف بغداد.

د- عدم تهيئة الرأي العام الأردني، وموقف الصحافة الأردنية غير المؤيد للانضمام للحلف.[181]

وهكذا فقد كان لفشل محاولة الجنرال تمبلر في ضم الأردن الى حلف بغداد، بداية نهاية علاقة بريطانيا الخاصة مع الأردن، ونهاية تولي الجنرال غلوب منصب القائد العام للجيش الأردني، وهزيمة النفوذ البريطاني في الأردن، بانهاء المعاهدة الأردنية البريطانية بعد ذلك كما سنرى فيما بعد.[182]

---

(١٧٨) سعد ابو دية: العلاقات العربية التركية (النموذج الاردني)، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، ١٩٨٨ ص:٤٤ وسارمز له فيما بعد سعد ابو دية: العلاقات العربية التركية.

(١٧٩) F.O. 371/115654 Memorandum by Duke, Amman to F.O. 22-11-1955.

(١٨٠) F.O. 371/115656, from Duke, Amman to F.O. 11-12-1955.

(١٨١) ارشيد العبداللات: العلاقات الأردنية-العراقية، ص: ١٢٠.

(١٨٢) الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦، جريدة الدستور الأردنية، ع ٦٦٤٧، ١٩ شباط ١٩٨٦.

الفصل الثالث

إنهيار التحالف الأردني-البريطاني

١- تعريب قيادة الجيش العربي الأردني.

٢- انتخابات ١٩٥٦.

٣- إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية.

بعد أن فشلت دول حلف بغداد، والعناصر الموالية لها في البلاد في ضم الأردن إلى حلف بغداد، وإدراك الوطنيين مدى الفشل الذي منيت به بريطانيا في هذا الاتجاه، طالبت الحركة الوطنية الاردنية، بإلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية وتقويض النفوذ البريطاني في البلاد. وأدرك الملك حسين كذلك أن الأحزاب ستركز هجومها في هذه المرحلة على القيادة البريطانية للجيش العربي الأردني، لذلك فقد وجه الملك حسين همه إلى قضية تعريب الجيش العربي الأردني.[١]

ومما تجدر الاشارة إليه أن الجيش العربي الأردني منذ تأسيسه، شغل الضباط البريطانيون فيه المناصب القيادية العليا، وكان رئيس الأركان الفريق جون باجوت غلوب (John Bagot Glubb) قد دخل صفوف الجيش الأردني عام ١٩٣٠ برتبة رائد كخبير في شؤون البادية، وتولى قيادة أول قوة للبادية أنشئت في البلاد لمراقبة الحدود الجنوبية والشرقية. ورقي بعد عام من دخوله الجيش الى رتبة زعيم، وتولى منصب رئاسة الأركان للجيش بعد تسعة أعوام، إثر استقالة الزعيم بك باشا (Peak Pacha) أول رئيس للأركان العامة للجيش، ومنذئذ أصبح الزعيم "غلوب" المسؤول الأول عن الأمن في الأردن، وطول فترة الانتداب البريطاني على شرقي الأردن، كان "غلوب" والمعتمد البريطاني في عمان الممثلين للنفوذ البريطاني في الأردن.وعندما حصلت الأردن على استقلالها، بقي غلوب في منصبه، إلا أنه بقي في أعين الأردنيين رمزاً للسيطرة البريطانية.[٢]

ولم يقتنع غلوب في السيطرة على الجيش، بل تعداه الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد ، خاصة في الانتخابات النيابية، وتوسيع نطاق نفوذه الى الحكومة والادارة، وكان قانون الانتخابات النيابية يسمح للجيش بالاقتراع في ثكناته، مما

(١) صالح الشرع: مذكرات جندي، ج١، ط١، مكتبة المحتسب ، عمان، ١٩٨٥، ص: ٨١ وسارمز له فيما بعد الشرع: مذكرات جندي.

(٢) علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٤٣.

جعل مصير المرشحين للانتخابات بين يدي غلوب، فكان يوعز الى الضباط بالاقتراع لمصلحة النواب الذين يختارهم، وكان نتائج الاقتراع تصل إليه، فيبلغها بدوره الى الحكومة.(٣)

ولم يكن الملك حسين منذ تسلم سلطاته الدستورية (٢ /٥ /١٩٥٣) مرتاحاً الى القيادة البريطانية للجيش العربي الأردني التي وصفها بأنها كانت صخرة عاتية،(٤) وعلى رأس هذه القيادة "جون باجوت غلوب" الذي عرف عنه الشعب في الأردن، وعرف عنه العرب والعالم أجمع أنه الدعامة الكبرى التي يستند اليها النفوذ الاستعماري ليس في الأردن وحده حسب، بل وبقية أرجاء الوطن العربي وبلدان الشرق الأوسط.(٥)

وكان الملك حسين يشعر بالحرج لكون رئيس أركان جيشه أجنبيا، ويزعجه أن تذكر الدعايات في الخارج والداخل، أن "غلوب" هو السيد المطلق في الأردن، أو الحاكم الفعلي والدكتاتور المطلق في الأردن،(٦) حتى إنه في أحد الأيام وقعت عين الملك حسين على جريدة الستريتيد (Illustrated) البريطانية الاسبوعية الصادرة في نهاية شباط ١٩٥٦ وفيها مقال يشير الى ان الحاكم الحقيقي في الأردن هو غلوب (ملك الأردن غير المتوج) وليس الملك حسين مما أدى إلى استياء الملك، هذا فضلا عن أن الحكومة البريطانية نفسها لم تظهر أي رد فعل على ما نشرته الجريدة، علما بأنها كانت تتجه في سياستها منذ مدة طويلة إلى المحافظة على التحالف مع الأردن.(٧)

---

(٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية – البريطانية، ص: ٢٤٤؛ أوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٢٧.

(٤) الشرع: مذكرات جندي، ص: ٨١.

(٥) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٨٧ – ٨٨.

(٦) المجالي: مذكراتي، ص: ١٨٤.

(٧) راندولف تشرشل: سقوط انتوني ايدن، ترجمة خيري حماد، منشورات دار مكتبة الحياة، د.م، د.ت، ص: ٢٤٣–٢٤٤، وسارمز له فيما بعد راندلوف تشرشل: سقوط ايدن؛ ارسكين تشايلدز: الحقيقة عن العالم العربي، تعريب خيري حماد، بيروت ١٩٦١، ص: ١١٨، وسارمز له فيما بعد تشايلدز: الحقيقة عن العالم العربي.

بالرغم من أن المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، لم تشترط أن يكون رئيس أركان الجيش العربي الأردني بريطانياً، إلا أن بريطانيا، كما كان واضحا، كانت تعتبر وجود غلوب ضمانة لمصالحها، وتأخذ بتوصياته من أجل زيادة معونتها للأردن او تزويد الجيش العربي بالعتاد.

وقد ظهر منذ بداية تشرين الأول ١٩٥٥، نخبة من الضباط في الجيش العربي الأردني شعروا في أنفسهم القدرة على تحرير الأردن من النفوذ الأجنبي والمتمثل بالقيادة البريطانية للجيش العربي الأردني، وذلك من خلال انجاز نفس المهمة الثورية التي نفذها الضباط الاحرار في مصر، غير ان هدفهم لم يكن الملك حسين بل "غلوب"، الذي يمثل رمزا لدولة أجنبية تسيطر على الجيش العربي الأردني، وعلى الحياة السياسية والاقتصادية في الأردن، وانتابهم شعور مستمر بالامتهان طالما استمر ممثل بريطانيا بالسيطرة على الجيش العربي الأردني.[٨]

وقد كان لاحداث مصر عام ١٩٥٢ ودور الضباط الأحرار فيها تاثير كبير على الأردنيين لا سيما الضباط منهم، نظرا لعلاقة بعضهم بالضباط الأحرار في مصر، من هنا فان الضباط الأردنيين سوف لا يجدون ما يمنعهم في القيام بمثل هذا العمل في الأردن. لا سيما وان الدافع لذلك هي قضية الفريق غلوب، التي تعتبر الدافع الرئيس لإثارة عاطفة الجماهير في هذا الاتجاه، وخاصة بعد حرب فلسطين التي حمل قسطا من المسؤولية عن نكبتها، اضافة الى تكرار الاعتداءات الاسرائيلية على الحدود الأردنية بين عامي ١٩٥١-١٩٥٦ والتي قامت على أثرها المظاهرات الحاشدة التي تدين غلوب والضباط البريطانيين بالتخاذل والتآمر وذلك كما حدث في (قبية ونحالين).[٩]

من هنا اخذ الملك حسين يتصل بالشباب الوطني وازدادت لديه الرغبة في تعريب قيادة الجيش العربي الأردني، وذلك من خلال ترحيبه بأفكار المعارضة خاصة

---

(٨) Benjamin, Shwadran, Jordan, Astate of Tension, Council For Middle East Affairs Press,New Yourk, 1959, p. 318.

(٩) علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٤٤.

افكار الضباط الأردنيين المعارضين للسياسة البريطانية، حيث نشأت بينه وبين أحد الضباط الشباب علاقة ودية بين عامي ١٩٥٣و ١٩٥٥، وهذا الضابط هو الرئيس علي أبو نوار الذي كان يشغل في تلك الفترة منصب الملحق العسكري في باريس، حيث قام أبو نوار بنقل تطلعات الضباط الأردنيين ووجهات نظرهم، ورغبتهم في تقويض النفوذ البريطاني في البلاد، وكان الملك حسين يدرك جيداً ان الفريق غلوب يهيمن على الحياة السياسية والعامة، ويسيطر على الوزارات والدوائر الحكومية الخارجة عن نطاق وظيفته العسكرية،[١٠] وأن وضعه يجعل رؤساء الحكومات الأردنية والوزراء على اتصال دائم به، أو بالسفارة البريطانية لاطلاعها على كل صغيرة وكبيرة.[١١]

وبدأ الخلاف بين الملك حسين وقائد جيشه في ذلك العام، حيث ظهر التوتر جلياً في الاجتماع العسكري الذي دعا إليه الملك في ٩ نيسان ١٩٥٥، وحضره رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى، ووزير الدفاع أنور نسيبة، ووزير العدلية انسطاس حنانيا، ورياض المفلح، وسليمان طوقان، وبهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، ومحمد السعدي كبير مرافقي الملك، وعواد محمد الخالدي، وعدد آخر من كبار الضباط الانجليز والعرب، إضافة الى رئيس الأركان الفريق غلوب.

وكان الاجتماع خاصاً لبحث الشؤون العسكرية، وألقى الملك في هذا الاجتماع كلمة تناول فيها الوضع العسكري وحالة الجيش العربي الأردني، وقال: " ان هذه المناسبة التي نجتمع فيها لنتدارس ما يجب عمله استعداداً لليوم الذي قد لا يكون بعيداً ... حيث تخوض هذه البلاد غمار حرب جديدة مع اسرائيل ... اذ لا يكفينا ان نكون في حال عسكرية أفضل فيها من بعض الجيوش العربية، بل يتوجب علينا أن نبحث عن نقاط الضعف ونسعى لإزالتها" ثم ذكر بعض النقاط التي أدت في الماضي،

(١٠) اوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٣٧؛ الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية: مهنتي كملك، احاديث ملكية، ترجمة غالب عارف طوقان، نشرها فريدون صاحب جم، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٧،ص: ١٠٨ وسارمز له فيما بعد الحسين: مهنتي كملك.

(١١) علي أبو نوار: حيث تلاشت العرب، ص: ١٤٦-١٤٧؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٤٤.

وستظل تؤدي إلى الفشل، إذا لم يتم تداركها والنقاط هي:-

١- "ان عدداً كبيراً من الضباط في الجيش والحرس الوطني بشكل خاص، لا تتوافر فيهم الشروط من مستوى تعليمي واتساع مدارك، بل إن أكثرهم وصل الى مركزه بحكم أقدميته، ولم تراع في الموضوع الكفاءة والقدرة، كما لم تترك الفرصة للكثيرين من شبابنا للتدرج، وفي هذا أسجل باننا لا نسعى إلى خلق القادة الاكفاء... بل نحطم العناصر القليلة التي يمكنها أن تصل الى المستوى المطلوب، وقد يقول بعضهم إن لدى هؤلاء القلة روحاً ثائرة، إلا انه من غير الممكن أبدا أن يقال إن ولاء شبابنا هؤلاء هو لغير بلادهم. وبالنسبة للولاء ... فانني اؤمن بان الولاء الشخصي هو عين الخطأ، فالشخص قد يخطئ وقد ينحرف عن طريقه في الخدمة العامة ولكن الولاء يجب ان يكون للبلاد وللقضية العامة وليس لأشخاص معنيين، ولا مانع من أن يكون الولاء لهؤلاء ما داموا يعملون لخير الأمة وصالحها.

"ونستطيع ان نستخدم قادة الوية من شبابنا خريجي الأركان البريطانية، ومن الصنف الذي ذهب الى هناك عن جدارة وأحرز نتائج جدموفقة، وأنا أضمن بانهم لن يقلوا في مستواهم من نواحي العمل عن قادة الالوية الحاليين".

٢- إن جهاز القيادة في الجيش العربي يضطلع كثيراً بأدوار ليست من اختصاصه أو نطاق عمله في شئ، وهو يحتاج إلى تغيير وتنقيح واعادة تنظيم فالجهاز الذي كان صالحاً لقيادة لواء في الماضي لم يعد صالحاً بد القيادة الجيش في حالته الراهنة .... فيجب أن يكون ، اتصال قيادة الطيران بوزارة الدفاع مباشرة .... والشرطة والدرك والمباحث يجب أن تكون مسؤولة أمام وزارة الداخلية حتى تؤدي الهدف المطلوب في حين تعمل استخبارات الجيش على جمع المعلومات عن أحوال العدو وخططه ومابعده ... وللعسكري عمله، وللسياسي سياسته ... وواحدهم مضافا إليه الآخر يؤدي الى الفوضى.

٣- "عند قيامنا بوضع أية خطة عسكرية يجب أن نتوخى سلامة البلاد وليس فقط صد العدوان وإنما الاحتفاظ بالأمن والطمأنينة اللذين هما من حق كل مواطن أردني".

٤- لا يمكن لأحد أن ينكر بأن هناك اسرافا في موازنة الجيش، فكلما زادت الموازنة عملنا على رفع رواتب الضباط والأفراد حتى عادلنا في سنوات ما يتقاضاه الضابط او الجندي في احدى الدول الكبرى ... بينما أهملناالحرس الوطني ... ثم إننا في الوقت الذي يمكننا الحصول فيه على شئ من هذه الجهة أو تلك بسعر زهيد لا نفعل ذلك، وانما نبتاعه من الحليفة باضعاف ثمنه.

٥- "إن وضعنا الآن في داخل البلاد لا يتفق مع واقعنا ... وهو أننا في حالة حرب مع اليهود، فالذخائر غير كافية ومستودعاتها يمكن تدميرها بوساطة قسم من فريق المظليين اليهود، وكذلك الوقود. فواجبنا أن نسعى إلى زيادة الذخائروتخزينها في اماكن سرية مختلفة في الضفتين لوقت الحاجة، مع السعي لانشاء مصنع للذخائر على غرار ما يقيمه اخواننا في الجوار".

٦- أما بالنسبة للمستقبل، "فإننا في أمس الحاجة إلى سلاح طيران قوي يصد عنا العاديات، ويحمي خطوط مواصلاتنا، ومراكزنا الحيوية، ويقصف مواقع الأعداء ومراكزهم".

٧- "بالنسبة للجيش فإن الضرورة تقضي بأن نشكل مبدئياً كتيبة من الفدائيين ويستحسن أن يكون معظم أفرادها من الموثوقين من أبناء القسم السليب".

٨- "يتوجب علينا أيضاً تقوية قلم الاستخبارات العسكرية ليقوم بمهمته في جمع المعلومات عن العدو".

٩- "يجب أن توضع الخطط قبل فوات الأوان لاستبدال أسلحة الجيش بالحديث من الأسلحة".

١٠- يجب علينا أيضاً أن نسعى لوضع الدفاع المدني في حيز التنفيذ بحيث ننظم صفوف الشعب ويعرف كل انسان ما يجب عليه عمله إذا قامت الحرب تحاشياً للفوضى".(١٢) و

شكل موقف الملك حسين في الاجتماع العسكري من جهة وما تضمنته رسالته

(١٢) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٦٢-٦٧.

الآنفة الذكر في تشرين الثاني ١٩٥٥ للرئيس جمال عبد الناصر من رغبته في التخلص من القيادة البريطانية في الجيش العربي الأردني من جهة أخرى انتصاراً للحركة الوطنية الأردنية، وتشجيعاً للضباط الأحرار على الاشتراك في الحياة السياسية في الأردن، فقاموا بتوزيع منشورات قبل كانون الثاني ١٩٥٦ موقعة لأول مرة باسم "هيئة الضباط الأحرار في الجيش العربي الأردني". وفي كانون الثاني ١٩٥٦ وزع الضباط الأحرار منشوراً استنكروا فيه الأساليب التي ارتكبت ضد الأردنيين الذين عارضوا ضم الأردن الى الأحلاف العسكرية، كما استنكروا الزيارات التي قام بها غلوب الى معسكرات الجيش لاقناعها بفوائد الانضمام الى حلف بغداد، وأشار المنشور أيضاً الى مهمة تمبلر في الأردن والمعونة المالية البريطانية مؤكداً أنها تذهب الى الضباط البريطانيين أنفسهم الذين يتقاضون رواتب مرتفعة، كما أكد الضباط الأحرار في منشورهم هذا على عزمهم التخلص من غلوب ورئيس الاستخبارات العسكرية باتريك كوجهل (Patrick Coghil)، وطالبوا الملك حسين برفض الأحلاف الأجنبية وقبول المعونة العربية، وتعريب الجيش العربي الأردني.[١٣] كما وزع منشور أخر باسم الضباط وضباط الصف الأحرار للجيش العربي الأردني. طالب الملك حسين والوطنيين بتوحيد صفوفهم للتخلص من الفريق غلوب وباقي الضباط البريطانيين.[١٤]

وأمام هذه الضغوط من قبل الضباط الاحرار وجد الملك حسين نفسه أمام اختيار صعب، إما أن يعفي الفريق غلوب، وبقية الضباط البريطانيين من مناصبهم في الجيش أو أن ينتظر تطورات مفاجئة، إلا أن الملك حسين اختار التخلي عن غلوب

---

(١٣) Peter Young: Bedouin Commander with the Arab Legion, 1953-1956. William Kimber, London ,1956, pp.173-174;

عباس مراد: الدور السياسي للجيش الاردني (١٩٢١-١٩٧٣) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث بيروت، ١٩٧٣، ص: ٧٨-٧٩ وسأرمز له فيما بعد عباس مراد: الدور السياسي للجيش الاردني.

(١٤) للإطلاع على نص المنشور، انظر: ملحق رقم (١٢).

والضباط البريطانيين.[15]

حرص الملك حسين قبل ذلك على أن يستوضح رأي غلوب في بعض الأمور الهامة فاستدعاه للمقابلة في ٢٩ شباط ١٩٥٦، وسأله عن خططه بشأن تعريب الجيش، فرد غلوب عليه: إن هذه المسألة ليست بالسهولة التي قد تبدو لأول وهلة، كما انها لا يمكن ان تتم قبل عام ١٩٨٥ شريطة ان يبقى رئيس الأركان بريطانياً، وسأله الملك ايضاً عن احتياطي الذخائر لدى الجيش فأجابه غلوب: إن الاختياطي قليل. أما السؤال الثالث فكان يدور حول فصل الشرطة والدرك عن الجيش، وكان الجواب: إن هذا يتعارض مع الصالح العام.[16]

وأمام موقف غلوب هذا، وإنسجاماً مع رغبة الضباط الأحرار الذين طالبو الملك حسين برفض الأحلاف الأجنبية وقبول المعونة البريطانية، وتعريب الجيش العربي الأردني. أصدر الملك حسين في الأول من آذار ١٩٥٦ أمره الى مجلس الوزراء بعقد جلسة طارئة لإصدار قراراً بإعفاء غلوب وثلاثة من كبار الضباط البريطانيين في القيادة العامة للجيش من مناصبهم[17] وتكليف الزعيم راضي عناب بتولي منصب رئاسة اركان الجيش.[18]

وبعد قرار مجلس الوزراء طلب سمير الرفاعي رئيس الوزراء من وزير الدفاع الأردني (فلاح المدادحة) الذي أخطر بأمر الملك إستدعاء غلوب لمقابلته، ووصل غلوب إلى مكتب رئيس الوزراء ليجده في إنتظاره مع وزير الدفاع، حيث فوجئ غلوب برئيس الوزراء يقول له: (إن علي أن أبلغك امراً لم أكن اعتقد انه سيحدث في يوم

---

(١٥) علي محافظة العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٤٧.

(١٦) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٧٨-٧٩؛اوراق سليد بيكو: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤٢؛ الحسين: مهنتي كملك، ص :١٠٩.

(١٧) للإطلاع على نص قرار مجلس الوزراء بناءاً على الرغبة الملكية، انظر: ملحق (١٠).

(١٨) قرار مجلس الوزراء، انظرنفس الملحق السابق. ومن الجدير بالملاحظة أن فكرة إبعاد القادة البريطانيين من قيادة الجيش كان قد بحثها رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى أثناء زيارته إلى لندن، كانون ثاني ١٩٥٥، انظر د.ك.و. ملفة رقم ٢٧١٨ /٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ٩ /١ /١٩٥٥، وثيقة رقم ٨٣، صفحة ١٩١- ١٩٢.

من الأيام. ولم أكن أريد أن أكون الشخص الذي يقوم به، ولكن أمام أمر صريح من جلالة الملك الذي كان هنا قبل نصف ساعة وأصدره الي)[19] ثم قرأ سمير الرفاعي الأمر الملكي وصعق غلوب، وبعد لحظة من الصمت سأل غلوب فيما اذا كانت هذه هي أوامر الملك حقاً. ولم يكن لدى سمير الرفاعي أي جواب على أسئلة غلوب، ومن هنا انتقل سمير الرفاعي الى النقطة الثانية، وهي أن على غلوب أن يغادر عمان قبل حلول مساء ذلك اليوم. وأن هناك طائرة خاصة سوف تكون في انتظاره تنقله خارج الأردن الى حيث يشاء، ولوهلة فقد غلوب أعصابه، فقال لرئيس الوزراء بحدة: (إنني لست كلبا مصاباً بمرض الكلب حتى تتخلصوا مني بهذا الاسلوب)[20] وسأل غلوب عما اذا كان في استطاعته مقابلة الملك ليسمع منه شخصياً ولكي يقوم بالتظلم أمامه، ولكن محاولاته في مقابلة الملك باءت بالفشل، ولكن بعد اتصالات قام بها رئيس الوزراء استطاع ان يمهل رحيل غلوب عن الأردن حتى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي[21] وبعد ذلك استدعى الرفاعي اللواء راضي عناب وأبلغه قرار اسناد رئاسة أركان الجيش العربي إليه، كما استدعى أيضاً السفير البريطاني تشارلز ديوك(Charles Duke) وأبلغه قرار مجلس الوزراء، ولكن السفير طلب مقابلة الملك حسين لمعرفة الدوافع لهذا القرار فأجابه الملك : بانه يرغب في الحفاظ على العلاقات الودية مع بريطانيا[22] .

---

(١٩) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص: ٤٠٩، "مقابلة مطولة أجراها هيكل مع سمير الرفاعي" وسارمز له فيما بعد محمد حسنين هيكل: ملفات السويس.

(٢٠) المرجع نفسه والصفحة.

(٢١) المرجع نفسه والصفحة.

(٢٢) عباس مراد: الدور السياسي للجيش العربي الاردني، ص: ٨٢ ؛ جورج لنشوفسكي الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ص: ١٩٢-١٩٣؛

Lenczowski, Op.Cit. P. 462.

إلا أن السفير البريطاني طلب من الملك، ورجاه إعادة النظر في قراره، ثم قابله مرة ثانية وهو يحمل رسالة من رئيس الوزراء البريطاني انتوني ايدن طالبا التريث في تنفيذ القرار، ولكن الملك كان قد حزم أمره وعزم أن لا يرجع عن قراره، وعندئذ غادر الفريق غلوب عمان الى لندن في يوم الجمعة الثاني من آذار عام ١٩٥٦.(٢٣)

هذا وقد أثار هذا الاجراء ردود فعل سريعة في لندن، فقد وصف العديد من أعضاء مجلس العموم البريطاني ومن بينهم غيتسكل (Gaitskell) زعيم المعارضة البرلمانية طرد غلوب بانه ضربة للهيبة البريطانية ولحلف بغداد على حد سواء.(٢٤)

كما كتب بيترسنو (Peter Snow) في هذا العدد قائلاً: "إن اجراء الملك يوم الأول من آذار كان ضربة سياسية بارعة، فلم يقض على علاقاته مع البريطانيين، وإن كان قد هزها هزة عنيفة لفترة من الوقت، إلا أنه أكسب الملك شعبية وهيبة في الوطن العربي، وهو أمر لا يقل أهمية بين صفوف جيشه.(٢٥) كذلك تحدث انتوني ناتنيج (Anthony Nutting) وزير الدولة للشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني حول أحداث الأردن فقال: "إن الفريق غلوب والضباط الانجليز الاخرين الذين أقيلوا معه كانوا يستحقون في الأردن معاملة أفضل من المعاملة غير اللائقة التي عوملوا بها"، واستند في ذلك على الدعم البريطاني المالي للأردن وقال: إن هناك أيضاً مبالغ كبيرة من الأموال البريطانية داخلة في صلب الموضوع، وقد قدمت بريطانيا الى الأردن خلال السنوات التسع الماضية، إعانات مالية تربو على الستين مليون جنيه.(٢٦) ورغم ذلك حرصت الحكومة الأردنية على التقليل من أهمية الطرد، حيث صرح حسين فخري الخالدي وزير الخارجية بأن انهاء خدمات الفريق غلوب أمر

---

(٢٣) منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٢١-٦٢٢.

(٢٤) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٤٩.

(٢٥) Snow, Op. Cit.p.61.

(٢٦) خالدة بلال: دور العراق والاردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، ص: ٢٤٦ ؛

P.J.Vatikitis, Politics and the Military in Jordan, Astudy of the arab legion, 1921-1257, First Published, by Frank cass and CO-LTD- London, 1967, p. 124.

يخص الحكومة الأردنية وغلوب فقط.[٢٧]

من هنا شعرت الحكومة البريطانية انه قد أسيء إليها، لذا طلبت سحب جميع ضباطها من الجيش العربي الأردني، فكان هذا الطلب مفاجأة للحكومة الأردنية، وبعد أن هدأت العاصفة، طلبت الحكومة الأردنية من الحكومة البريطانية إعادة النظر في طلبها هذا ورجتها التحلي بضبط الأعصاب، فكان جواب المستر ايدن الموجه الى السفير البريطاني في عمان دليلا على مدى التوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين حيث قال: "أرجو ابلاغ رئيس وزراء الأردن أن قراري قد اتخذ بعد أربعة ايام من الدراسة وأنه للاسباب التي وردت سابقاً يجب التمسك به، أما بخصوص اشارته الى ضرورة التحلي بضبط الاعصاب والاتزان، فباستطاعتك ان تؤكد له بانني استغرب ان أتلقى مثل هذه النصائح من جانب الأردن بعد أحداث الأول من اذار".[٢٨]

فما كان من الحكومة الأردنية الا أن دعت في الثالث من آذار ١٩٥٦ مجلس الامة الى اجتماع طارئ، وألقت بياناً أكدت فيه حرصها على التمسك بالمعاهدة الأردنية-البريطانية، واحترامها للصداقة التقليدية التي تربط البلدين، وأوضحت الحكومة ان الاستغناء عن خدمات غلوب ليس إلا عمل اداري محض باعتبار "ان الرجل لم يكن سوى موظف أردني بموجب عقد خاص بينه وبين الحكومة، وأن تنحيته لا يمكن أن تؤثر في الصداقة القائمة بين البلدين" هذا وقد أيد مجلس الأمة بالإجماع على ذلك القرار، ثم أصدر مجلس النواب الأردني بياناً هنأ فيه الملك حسين



(٢٧) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٥، صفحة ٩.

(٢٨) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٤٨.

على قراره التاريخي، وأكد على تضامن الأمة مع سياسته.[٢٩]

وفي اليوم نفسه الذي دُعي فيه مجلس الأمة للاجتماع، أصدرت الحكومة الأردنية بياناً رسمياً تضمن الأسباب التي دفعت الملك حسين إلى عزل الفريق غلوب من منصبه وهي:

١- ما لاحظه الملك حسين من عدم تقيد الفريق غلوب بالنظام منذ اعتلائه العرش.

٢- عدم رضى الشباب في الجيش عن القيادة البريطانية.

٣- المعلومات غير الدقيقة التي كان ينقلها الى الملك بخصوص كمية الذخائر لدى الجيش.

٤- تحمل غلوب مسؤولية السرقات التي كانت تحدث في مخازن الجيش.

٥- الخلاف على الإصلاحات الواجب اجراؤها في الجيش وحول الاستراتيجية العسكرية.

٦- جولات غلوب في أنحاء البلاد.

٧- الخلاف حول وجود القوات العسكرية، وتحركاتها، وانسحابها من الضفة الغربية.

٨- دور غلوب في هزيمة عام ١٩٤٨ في فلسطين.

---

(٢٩) "يا صاحب الجلالة يشرفنا نحن نواب الأمة أن نتقدم الى مقام جلالتكم بالولاء والإخلاص لله ولجلالتكم وللوطن، إن نواب الامة يتقدمون بشكركم العظيم للقرار التاريخي الحكيم الذي أصدره جلالتكم باعفاء الفريق غلوب من قيادة الجيش العربي الأردني ليصبح جيشاً عربياً متحرراً من القيود الأجنبية ... إننا نحن نواب الأمة نكبر فيكم الروح المعنوية العالية والتصميم الأكيد، والقرار الحكيم الذي ابتهجت له الأمة في شتى بقاعها، مؤمنة بسداد خطاكم وحكمة قيادتكم الهاشمية المظفرة، اننا نبايع جلالتكم على المضي خلف رايتكم وقيادتكم الداعية الصادقة الهادفة الى رفعة الامة وبلوغ مقاصدها" حول ذلك انظر ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الامة الرابع، الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الرابع، ١٩٥٦/٣/٣، ص: ٢١٤.

٩- الخطر المتمثل في وجوده بالنسبة للجيش والبلاد والوطن.[٣٠]

وكان الملك حسين قد شرح في مذكراته الاسباب التي دعته الى طرد الفريق غلوب قائلاً "لقد كان السبب الرئيس في عزله يقوم على عدم التفاهم بيننا وعلى خلافنا حول مسالتين جوهريتين، دور الضباط العرب في جيشنا، واستراتيجيتنا الدفاعية".[٣١] وكان الملك يأخذ على غلوب أنه لا يتجاوب مع رغبته في تهيئة ضباط أردنيين أو عرب لتولي مراكز القيادة في الجيش بدلا من الضباط البريطانيين، حيث بين أنه لا يستطيع تعيين قائد أردني لسلاح المهندسين قبل سنة ١٩٨٥.[٣٢]

ولعل غلوب كان يتعمد تأخير هذا اليوم ليضمن للضباط البريطانيين البقاء أطول مدة ممكنة في مراكز القيادة.[٣٣] ويبدو أن هذا السبب كان وراء رفض غلوب ترقية بعض الضباط الاردنيين، أما بخصوص الاستراتيجية الدفاعية فان استراتيجية الدفاع التي التزم بها الأردن كانت كارثة، وكان من رأي الملك حسين أنه لا بد ان يرد الأردن بالقوة على غارات الاسرائيليين على القرى العربية. وأن الامم المتحدة كانت تدين الاسرائيليين، ولكن هذا لم يوقفهم، وكان الجنود الأردنيون يتعرضون للسخرية، ونشأت فجوة بين الجيش والشعب[٣٤] ، ولم يقتنع (غلوب) لكل ما حاول أن يشرحه له الملك حسين، وردا على نداءات الملك كانت النصيحة التي قدمها هي الحذر والصبر، وكانت خطته بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية إذا حدث هجوم اسرائيلي حتى تصل تعزيزات للقيام بهجوم مضاد، وهذا لم يكن مقبولاً

---

(٣٠) اوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤١؛ Aqil, Abidi, Jordan, apolitical study, (1948-1957), Asia publishing House, Bombay, 1965, p 134.

(٣١) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص: ١٠٨.

(٣٢) اوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤٢؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس "مقابلة مع سمير الرفاعي"، ص: ٤١٠.

(٣٣) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٨٤.

(٣٤) رياض احمد بندقجي: الأردن في عهد كلوب، مطابع الصفدي، عمان، د.ت، ص: ٤٣، وسيشار له فيما بعد، رياض بندقجي: الأردن في عهد كلوب.

لدى الملك حسين حيث يقول إنه لو بقي (غلوب) على رأس الجيش الاردني لمدة عام واحد أكثر من ذلك لكانت تلك نهاية الأردن.[٣٥]

وقد أثار قرار الملك حسين ردود فعل ايجابية وقوية على الصعيد الداخلي، حيث عدَّ القرار خطوة مباركة وجبارة، ورحب به الأردنيون بحرارة، فما أن أعلن خبر إعفاء الفريق غلوب من منصبه حتى اتجه ممثلون عن جميع فئات الشعب إلى القصر الملكي لتسجيل أسمائهم في سجل التشريفات ولتقديم التهنئة للملك، وشهدت البلاد على إثرها مظاهرات طلابية سلمية اشتركت فيها الأحزاب السياسية في الأردن، وأخذت تهتف ضد حلف بغداد والاستعمار، كما هتفت بحياة الملك حسين، وقد وصلت إحدى المظاهرات الطلابية الى قصر بسمان وهي تهتف للملك فقابلهم وخطب فيهم بحماس وحياهم بكلمات شكر.[٣٦]

وفي يوم ١٩٥٦/٣/٤ اشتدت المظاهرات التي نظمتها أحزاب: البعث، والشيوعي والاخوان المسلمين، والقوميين العرب وانطلقت في أنحاء البلاد فرحا، وكانت تهتف بهتافات عدائية ضد الاستعمار وأطلقت فيها بعض العيارات النارية في الهواء، وهاجم المتظاهرون بعض السيارات الأجنبية، مما دفع الديوان الملكي الى اصدار بيان يشكر فيه أبناء الشعب على تهانيهم، ويهنيهم بفرحتهم، ويطلب إليهم الإخلاد إلى السكينة والعودة إلى أعمالهم.[٣٧]

---

(٣٥) اورق سليد بيكر: مؤسسة ال البيت: مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق، رقم ٤٢؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس "مقابلة مع سمير الرفاعي"، ص: ٤١٠-٤١١؛ رياض بندقجي: الأردن في عهد كلوب، ص: ٤٠.

(٣٦) حول ذلك انظر

F.O. 371/121466. Telegram From Duke, Amman to F.O- 4-3-1956;

د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ١١، صفحة ١٢-١٣.

(٣٧) F.O. 371/121466. Telegram From Duke, Amman to F.O- 4-3-1956;

د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٠، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ١١، صفحة ١٢-١٣.

أما الصحف الأردنية فقد صدرت في الأيام الثلاثة التالية ليوم الإعفاء بعناوين بارزة تظهر أخبار إعفاء غلوب، والمظاهرات ثم تعايقات وافتتاحيات تشيد بمواقف الملك حسين وتهنئته وشكره على قراره التاريخي، وتذكر وقع الخبر في البلاد العربية وفرحتها.[٣٨]

كما وزعت منشورات بتوقيع (القوميين العرب) في ٥ آذار ١٩٥٦، حملت عناوين كبيرة منها، "طرد غلوب خطوة اولى نحو تحرير الأردن"، "تطهير الجيش التام"، "جلاء قوات الاستعمار، قبول المساعدة العربية، مطالب اساسية لن يتخلى عنها الشعب العربي في الأردن"، وكانت هذه المنشورات تختتم بعبارات "عاشت الأمة العربية، عاش نضال أبنائها الأحرار في سبيل الوحدة والثأر والتحرر".[٣٩]

أمّا في البلاد العربية، فقد كانت ردود الفعل على هذا القرار ايجابية وفورية، وخاصة في مصر والسعودية وسوريا، فقد اجتمع الرئيس عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي، والملك سعود بن عبد العزيز في ٦ آذار ١٩٥٦ وأوفدوا في التاسع منه رئيس وزراء سوريا السيد (سعيد الغزي) الى عمان حاملاً رسالة خاصة الى الملك حسين، وصدر في القاهرة بيان مشترك عن الرؤساء الثلاثة في ١٢ آذار يؤكد اتفاقهم على تأييد الأردن تأييداً مطلقاً، ومساعدته في مقاومة كل ضغط أجنبي أو عدوان اسرائيلي، ولكن الملك حسين قام في ١٤ آذار بالإجتماع بالملك فيصل الثاني ملك العراق في إحدى المحطات الحدودية الصحراوية بين الأردن والعراق (H3) تأكيداً منه على الإستمرار بالاحتفاظ بعلاقة قوية مع العراق.[٤٠]

ولكن رؤساء الأقطار العربية الثلاثة بعثوا في ١٧ آذار ١٩٥٦ برسالة أخرى الى الملك حسين دعوه فيها الى المشاركة في أعمال مؤتمر القاهرة، ودراسة موضوع المعونة المالية العربية التي ستحل محل المعونة البريطانية، فأجاب الملك حسين في

---

(٣٨) جريدة الدفاع، ع ٦،٠٩٦، ٦آذار ١٩٥٦؛ جريدة الجهاد ع ٨،١ ، ٦ آذار ١٩٥٦؛ وجريدة فلسطين، ع ١٥٢٢-٩٥٢٢، ٦آذار ١٩٥٦.

(٣٩) انظر: ملحق رقم (١١).

(٤٠) Raphael, Patai, The Kingdom of Jordan, princeton, University Press, Princeton 1958, p 61.

رسالته على عزم الأردن أن يكون صديقاً وفياً لكافة الاقطار العربية، وأن الأردن سينهج سياسة حيادية ولن ينضم إلى إي حلف، وكان وراء هذا الموقف دوافع عديدة منها رغبة الملك في تهدئة خواطر البريطانيين بعد عزل غلوب، وتأكيده على استمرار العلاقات الأردنية-البريطانية، وكذلك رفضه المعونة العربية كتعويض عن المساعدة البريطانية، وذلك لقناعته بعدم صدق العرض الذي تقدمت به الدول العربية خاصة وان رؤساء هذه الدول لم ينفكوا عن اظهار عدائهم انظام الحكم في الأردن، ولم يترددوا في مهاجمة الاسرة الهاشمية ونعتها بخيانة القضية العربية والارتباط بالاستعمار الغربي.[41]

هذا مع العلم أن الرأي العام في الأردن كان ميالاً في غالبيته للتقارب مع مصر وكتلتها.وانطلاقاً من سياسة الحسين المتوازنة بالنسبة للصراع المصري-العراقي

وتساهل بريطانيا مع الأردن بعد عزل غلوب، أقدم الملك حسين على التفاهم مع الكتلة المصرية، فزار سوريا في العاشر من نيسان ١٩٥٦ زيارة رسمية،[42] بدعوة من شكري القوتلي، حيث صدر في نهاية هذه الزيارة بيان مشترك أكد على أهمية التنسيق والتعاون بين البلدين في كل المجالات، واعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن أراضيها، كما أكد البيان اتفاق البلدين على عدم الانضمام للأحلاف الأجنبية وعلى رأسها حلف بغداد،[43] وتلت هذه الخطوة اتصالات ثنائية بين البلدين انتهت بانشاء قيادة عسكرية مشتركة في ٢٢ آب ١٩٥٦.[44]

وفي ٢٠ أيار ١٩٥٦ قدمت حكومة سمير الرفاعي استقالتها، وبعد ذلك بيومين

---

(٤١) اوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت: مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٤١؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص: ٢٥١.

(٤٢) علي محافظة: العلاقات الأردنية - البريطانية، ص: ٢٥١.

(٤٣) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة "محكمة الشعب"، ج٤، ص: ١٢٨؛ علي محافظة: العلاقات الأردنية - البريطانية، ص: ٢٥١.

(٤٤) The Middle East Journal, Washington, Vol. 10, No. 3, Summer 1956, p. 289;

علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٥١-٢٥٢.

تشكلت حكومة جديدة برئاسة سعيد المفتي، التي اعلنت حل مجلس النواب يوم ٢٦ حزيران ١٩٥٦، بعد صدور الارادة الملكية بذلك، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ابراهيم هاشم مهمتها اجراء الانتخابات النيابية وذلك كما جاء في كتاب التكليف وكانت هذه المهمة قد كلفت بها بعد استقالة وزارة هزاع المجالي، ولكنها استقالت في ١٩٥٦/١/٧ لأن قرار حل المجلس لم يكن دستورياً كما أسلفت وقد حدد موعد الانتخابات في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٦.(٤٥) وهذا ما سيكون موضوع حديثنا في الصفحات القادمة.

٢- انتخابات ١٩٥٦.

بعد استقالة حكومة سمير الرفاعي، كلف الملك حسين سعيد المفتي بتشكيل حكومة جديدة في ٢١ أيار ١٩٥٦، وفي اليوم التالي رفع المفتي أسماء حكومته إلى الملك.(٤٦) وقد رفضت الاحزاب السياسية الأردنية المعارضة الاشتراك في الحكومة الجديدة، وطالبت بحل مجلس النواب وقبول المعونة المالية العربية للاشتراك في حكومة المفتي.(٤٧)

كانت أول خطوة أقدمت عليها حكومة المفتي اجراء تغييرات واسعة في قيادة الجيش، فقد قدم اللواء راضي عناب رئيس الاركان طلباً بإحالته على التقاعد، فأجيب طلبه، وجرى تعيين المقدم علي أبو نوار رئيساً للأركان بعد ترقيته الى رتبة لواء في ٢٤ أيار ١٩٥٦. كما عين علي الحياري نائباً لرئيس الأركان.(٤٨) ورفعت في

---

(٤٥) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٢٥-٦٢٦.

(٤٦) للاطلاع على اسماء اعضاء الوزارة، انظر: ملحق رقم (٣).

(٤٧) The Middle East Journal, Washington, Vol. 10, NO. 3, Summer 1956, p. 288.

(٤٨) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص. ٦٢٤،

Patai:The Kingdom of Jordan, p. 61.

الوقت نفسه عدداً من الضباط الأردنيين إلى رتبة أعلى من رتبهم[49] فكانت هذه الترفيعات في صفوف الجيش بمثابة نصر للعناصر المعادية للغرب والموالية لمصر.[50]

ونتيجة لعدم مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية المعارضة في حكومة المفتي، فقد بحث الملك حسين ورئيس وزرائه في ١٨ حزيران ١٩٥٦ برنامج الحكومة الجديدة مع سليمان النابلسي سكرتير الحزب الوطني الاشتراكي وعبد الله الريماوي سكرتير حزب البعث العربي الاشتراكي، اللذان طلبا خلال الاجتماع ما يلي:-

١- عدم الدخول في المفاوضات لتعديل المعاهدة-الأردنية-البريطانية، قبل تعديل قانون الانتخابات وإجراء الانتخابات.

٢- عدم الدخول في حلف بغداد او أي حلف أجنبي.

٣- ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المجاورة لما فيه خير الأردن والامة العربية.[51]

ولكن رئيس الوزراء أجاب على طلبات سكرتيري الحزبين في الوقت نفسه بقوله: "إنني لا أقدم على القيام بالانتخابات الجديدة ولا على تعديل المعاهدة، ولا أدخل في الأحلاف الثنائية ولا في حلف بغداد، بل كل ما أعمله هو التقدم الى المجلس النيابي بقانون الانتخابات الجديد، ثم ترك الحكم لغيري.[52]

ولكنه اعلن، رغم ذلك في ٢١ حزيران ١٩٥٦ منهاجاً واسعاً لحكومته تضمن عزم الحكومة على اطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية في البلاد، واصلاح النظام المالي، ونظام تسليح الجيش، وضرورة قيام التعاون مع الحكومات العربية، وعدم الدخول في الأحلاف الأجنبية، كما أشار المنهاج إلى تأكيد الحكومة على إعادة النظر في المعاهدة الأردنية-البريطانية، وأدى هذا الانفتاح الى صدور عدد من الصحف في البلاد، حيث صدرت صحيفة (العمال) لسان حال اتحاد نقابات العمال الأردنيين،

---

(٤٩) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ١٨٨.

(٥٠) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٥٢.

(٥١) د.ك..و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٢، تقارير السفارة العراقية في عمان،١٩٥٦، وثيقة رقم ٢٣، صفحة ٧٥.

(٥٢) المرجع نفسه.

وصحيفة (اليقظة) لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي، وصحيفة (صوت الجماهير) لسان حال الحزب الشيوعي الأردني.(٥٣)

استغلت بعض الكتل والأحزاب السياسية مرونة الحكومة القائمة، لتحقيق غايتها في حجب الثقة عن الحكومة في مجلس النواب، فكتلة سمير الرفاعي مناوئة للمفتي تساندها السعودية ورئيس مجلس النواب السابق احمد الطراونة ومصطفى خليفة وزير الصحة السابق الذي ذهب الى مصر بعد استقالة حكومة الرفاعي الاخيرة، لإجراء اتصالات مع الأوساط السياسية في القاهرة .

اما بالنسبة للأحزاب الأردنية كالبعث والوطني الاشتراكي والعربي الدستوري والشيوعي فقد طالبت بضرورة تضمين المنهاج الوزاري مطالب أساسية منها: قبول المعونة العربية، والغاء المعاهدة-البريطانية، وتوثيق الروابط السياسية مع الدول العربية وفي مقدمتها مصر وإلا فإنها ستدعو لحجب الثقة عن الوزارة.(٥٤) وفي ٢٦ حزيران ١٩٥٦ أصدر الملك حسين إرادته بحل مجلس النواب، أي قبل انعقاد الجلسة المخصصة لطرح الثقة بيوم واحد،(٥٥) بعد أن غدا حل المجلس مطلباً تنادي به جميع الأحزاب السياسية في البلاد منذ عزل غلوب، وخصوصاً بعد صدور العديد من الصحف التي أشرنا إليها، والتي أخذت تنشر المقالات المختلفة والعديدة المطالبة بحل المجلس الذي كان مدار نقد الناقدين وسخط الساخطين وذلك للظروف التي تمت فيها انتخابات هذا المجلس عام ١٩٥٤، حيث ساد الاعتقاد بين الناس أن حكومة أبو الهدى التي أجرت تلك الانتخابات، قد تدخلت فيها تدخلاً مباشراً وساعدت أنصارها ومؤيديها على النجاح، لذلك رحب الرأي العام بحل المجلس، وبالفرصة المتاحة لهم للدخول في انتخابات جديدة حرة نزيهة، يعبرون فيها عن اتجاهاتهم ورغباتهم.(٥٦)

---

(٥٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص: ٢٥٢.

(٥٤) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٢، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٢٣ صفحة ٧٦.

(٥٥) F.O. 371/121468. From Duke, Amman, to F.O. 27-6-1956.

(٥٦) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٢٤-٦٢٥.

وطبقاً للتقاليد الدستورية استقالت حكومة المفتي بعد حل المجلس مباشرة، لتفسح المجال أمام حكومة انتقالية جديدة تتولى اجراء الانتخابات النيابية الجديدة.[٥٧]

عهد الملك حسين في الأول من تموز ١٩٥٦ للسيد ابراهيم هاشم بتاليف حكومة انتقالية، مهمتها اجراء إنتخابات نيابية حرة نزيهة في موعدها المحدد في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦.[٥٨] وهي الفترة الدستورية اللازمة لاجراء الانتخابات والتي حددها الدستور باربعة اشهر.[٥٩]

وأصدرت حكومة ابراهيم هاشم قانونا في ١٤ تموز ١٩٥٦ يقضي بفصل الشرطة والدرك عن الجيش والحاقها بوزارة الداخلية. وقد نص القانون على تاسيس مديرية للأمن العام تكون مسؤولة عن رجال الشرطة والدرك.[٦٠] وعين الزعيم بهجت طبارة مديراً للامن العام.[٦١]

ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، أخذت الاحزاب السياسية تتاهب وتتكتل لدخول الانتخابات، وتراقب تسجيل الناخبين بدقة في مناطقها، ومما زاد من حرية الأحزاب وبشر بنزاهة الانتخابات قرار الحكومة باستبعاد أفراد الجيش للمرة الأولى من المشاركة في الانتخابات، وقد سبق أن استغلت حكومة أبو الهدى هذا الحق لصالحها في انتخابات ١٩٥٤، كما سبقت الاشارة الى ذلك، والسماح باشتراك جميع الاحزاب السياسية العلنية منها والمحظورة، على اختلاف اتجاهاتها وميولها، وكذلك المستقلين.[٦٢]

---

(٥٧) علي ابو نوار: حين تلاشت العرب، ص: ٢٥٠.

(٥٨) للاطلاع على اسماء اعضاء الوزارة، انظر: ملحق رقم (٢).

(٥٩) منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص: ٦٣٥.

(٦٠) للإطلاع على نص القانون، انظر، د.ك.و. ملفة رقم ٢٧٢٢/٢١١ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٢، صفحة ٧؛ منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٣٥.

(٦١) منيب الماضي وسليمان الموسى: المرجع نفسه والصفحة.

(٦٢) د.ك.و. ملفة رقم ٢٧٢٢/٢١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٢١، صفحة ٦٧؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٥٣.

من هنا يمكن القول إنه قد تهيأ لانتخابات عام ١٩٥٦، جو مناسب لانتخابات حرة، نزيهة لم تشهد لها البلاد مثيلاً من قبل.(٦٣) اشتركت في هذه الانتخابات سبعة أحزاب سياسية، ثلاثة منها معترف بها رسميا وهي الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب العربي الدستوري، بينما الأحزاب الأربعة الأخرى تعمل سراً دون ترخيص من الحكومة، ولكن سمح لها بالاشتراك في الانتخابات ، وهي جماعة الاخوان المسلمين ، وحزب التحرير ، وحركة القوميين العرب، والجبهة الوطنية التي كانت واجهة للحزب الشيوعي.(٦٤)

وقد منح المرشحون الحرية الكاملة لطرح برامجهم على أسس حزبية، كما خففت الحكومة الانتقالية من القيود السياسية، بحيث سمحت بعقد الاجتماعات لإجراء المناظرات والمناقشات الحرة حول مختلف القضايا تمهيداً للانتخابات.(٦٥)

ويمكن اجمال القضايا الرئيسة التي طرحتها الاحزاب في برامجها الانتخابية بما يلي:-

١- الغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨.

٢- الغاء المعونة البريطانية والاستعاضة عنها بالمعونة العربية.

٣- نبذ الأحلاف الأجنبية والعمل على إخراج العراق من حلف بغداد وإقامة علاقة اوثق مع الأقطار العربية.(٦٦)

---

(٦٣) Aruri, Jordan, Austudy in Political development, p. 13.

(٦٤) Gorge, Harris, Jordan, its people, its Society, its culture, Harf Press, New Haven, 1958, p. 77.

(٦٥) Aruri, OP.Cit. p .134.

(٦٦) Harris, Op. Cit, pp. 77-78;

د.ك.و. ملف رقم ٢٧٢٢/٢١١ تقارير السفارة العراقية في عمان،١٩٥٦، وثيقة رقم ١٤، صفحة ٢٨.

ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب الأردنية لم توفق في وضع خطة موحدة للترشيح فقد أعلن حزب الجبهة الوطنية عن رغبته في تنظيم قوائم موحدة تضم الأحزاب الأخرى، الا أن بعض الأحزاب لم توافق على ذلك ورغم الاجتماعات العديدة التي عقدتها الاحزاب السبعة في القدس ونابلس وعمان، إلا أنها لم تتفق على خطة موحدة، وطلب حزب البعث، والوطني الاشتراكي أن يقدم كل حزب مرشحيه بقائمة منفردة،[٦٧] ويبدو انهما – نظراً لشعبيتيهما- توقعا الفوز بأكثرية المقاعد الانتخابية وبالتالي تشكيل الحكومة، وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين قبيل الانتخابات النيابية في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦ حوالي (٤٠٥) آلاف ناخب، لانتخاب (٤٠) نائباً، من بين (١١٤) مرشحاً.[٦٨] ويعطي قانون الانتخابات لكل أردني من الذكور بلغ الثامنة عشرة فما فوق، لم يفقد حقوقه المدنية بسبب حكم محكمة أو لديه خلل عقلي، وليس من أقارب الملك بدرجات معينة، الحق في المشاركة في الانتخابات، ويتطلب الفوز حصول المرشح على أغلبية الأصوات عدا العضوين اللذين يمثلان البدو في مجلس النواب، حيث يختارها مجلس مكون من عشرة رؤساء عشائر. وهناك عدد ثابت من المقاعد في مجلس النواب محجوزة للأقليات العرقية والدينية الرئيسة، فهناك مقعدان للشراكسة وسبعة مقاعد للمسيحيين من الضفتين.[٦٩]

جرت الانتخابات في ٢١ تشرين الأول ١٩٥٦، وكانت انتخابات اعترف الجميع بنزاهتها، ووقوف السلطات الرسمية منها موقف الحياد التام، وقد جاءت نتائج الانتخابات تبعث على الدهشة، فقد أحرز الحزب الوطني الاشتراكي تسعة مقاعد في المجلس النيابي، والأخوان المسلمين أربعة مقاعد، والجبهة الوطنية أربعة مقاعد، والبعث العربي مقعدين والتحرير الاسلامي مقعداً واحداً، والحزب العربي

---

(٦٧) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٢ تقارير السفارة العراقية في عمان،١٩٥٦، وثيقة رقم ١٤،صفحة ٣٨.

(٦٨) جريدة الزمان العراقية، ع: ٥٧٦٤، ١٣ تشرين الاول ١٩٥٦.

(٦٩) Harris,Op. Cit, p. 83.

الدستوري ثلاثة مقاعد، والمستقلون سبعة عشر مقعداً.[٧٠] بعد ظهور النتائج انتهت مهمة حكومة ابراهيم هاشم الانتقالية، فقدم استقالة حكومته للملك في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٦ فقبلها.[٧١]

وكلف الملك حسين سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي بتشكيل الحكومة الجديدة، وذلك معتمداً على نتائج الانتخابات التي حصل فيها الحزب الوطني الاشتراكي على عدد من المقاعد لم يتوفر لأي حزب آخر. وفي ٢٩ تشرين الأول قدم النابلسي أسماء أعضاء حكومته الى الملك، وقد ضمت ستة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي هم: "سليمان النابلسي رئيساً، وعبد الحليم النمر، وصالح المعشر، ونعيم عبد الهادي، وشفيق ارشيدات، وأنور الخطيب" وثلاثة مستقلين هم: "صالح المجالي، وسمعان داود، وصلاح طوقان" أما الاثنان الباقيان فهما عبد الله الريماوي عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وعبد القادر الصالح عن الجبهة الوطنية، وقد اطلق على هذه الحكومة الائتلافية اسم "الحكومة الوطنية".[٧٢]

بعد ذلك تقدمت الحكومة الجديدة ببيانها الوزاري أمام مجلس الأمة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ حيث أعلن رئيس الوزراء الجديد سليمان النابلسي عن عزم حكومته على انهاء معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، وجلاء القوات البريطانية عن الاراضي الأردنية والغاء قواعدها، وكذلك قبول المعونة العربية ورفض أي شكل من أشكال الاحلاف العسكرية،[٧٣] محدثاً بذلك مرحلة جديدة من مراحل انهيار النفوذ البريطاني في الأردن، بعد إعفاء الفريق غلوب وتعريب الجيش العربي الاردني، وهذا ما سيشكل موضوع حديثنا التالي.

(٧٠) F.O. 371/121469, from Duke, Amman, No. 1521, to F.O. 23-10-1956;
F.O. 371/21469, From Duke, Amman, No. 1522, to F.O. 23-10-1956;
Abidi, Jordan, apolitical study, p. 144.

(٧١) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٣ تقارير السفارة العراقية في عمان،١٩٥٦، وثيقة رقم ١٨، صفحة ١٢.

(٧٢) نجيب الاحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص: ٦٣٩، وللإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة، انظر: ملحق رقم (٣).

(٧٣) د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٤، تقارير السفارة العراقية في عمان، وثيقة رقم ١، صفحة ٢٧-٢٨؛ ملحق الجريدة الرسمية الأردنية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب، ٢٧ /١٧ /١٩٥٦، ص: ٣-٤.

٢- إنهاء المعاهدة الاردنية - البريطانية:

مثل إعفاء غلوب وتعريب الجيش العربي الأردني المرحلة الوسطى من مراحل إنهيار التحالف الأردني - البريطاني، في حين مثل رفض الأردن الإنضمام الى حلف بغداد مرحلتة الأولى، والعدوان الثلاثي على مصر وإنهاء المعاهده الأردنية - البريطانية مرحلة الإنهيار الأخيرة.[٧٤]

ففي أواخر عام ١٩٥٤ طالب الأردن بتعديل المعاهدة الاردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، إلا أن بريطانيا أجلت الإجابة انتظاراً لما ستسفر عنه المفاوضات التي سبقت قيام حلف بغداد.[٧٥]

وهكذا ظلت مسالة تعديل المعاهدة تشغل اهتمام الأردنيين. وكانت المعارضة وجميع الأحزاب السياسية الأردنية تطالب منذ سنوات بإلغائها والتخلص من النفوذ البريطاني، غير أن الاتجاه الى تعديل المعاهدة ظل الاتجاه الغالب عند الاردنيين، الى حين اجراء الانتخابات النيابية في تشرين الأول ١٩٥٦، فقد جاء على لسان سعيد المفتي رئيس الحكومة في ٢٢ أيار، في مقابلة صحفية مع جريدة الديلي تلغراف (Duily Telegraph) البريطانية أن الاردن لا يزال يرغب في تعديل المعاهدة وفق الشروط التالية:-

١- أن تأخذ المعونة البريطانية شكل ايجار للقواعد البريطانية في الاردن.

٢- أن يدفع هذا الايجار سنوياً وأن يكون محدداً وثابتاً.[٧٦]

والحقيقة أن المعونة المالية البريطانية كانت لحمة للتحالف الاردني-البريطاني كما أن حالة الأردن الاقتصادية المتردية وطول حدوده مع اسرائيل، تجعلان هذا التحالف ضرورة حيوية، فقد كان الاردن بحاجة الى معونة مالية خارجية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن وجود مليون لاجئ فلسطيني على أرضه،

---

(٧٤) نجيب الاحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص: ٦٤٣.

(٧٥) انظر ما سبق ذكره، ص: ١٢١، هامش ١٨.

(٧٦) علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٦٣.

وللمحافظة على جيشه وحدوده، لأن اسرائيل بإمكاناتها العسكرية والاقتصادية المتفوقة، كانت تشكل خطراً دائماً على الاردن، لذا كان من الضروري أن يكون للاردن حليف قوي يحول بين اسرائيل وبين الهجوم عليه.[٧٧]

وكان زعماء الدول العربية المعارضة لحلف بغداد، مصر، وسوريا، والسعودية يعرفون هذا الجانب الضعيف في العلاقات الأردنية-البريطانية، فعرضوا على الاردن في ٦ أذار ١٩٥٦ تقديم معونة مالية عربية تقدر (٣٦) مليون دولار (١٢ مليون دينار أردني) تحل محلّ المعونة البريطانية البالغة ٣٢.٦ مليون دولار، ولمدة عشر سنوات، على ان يرتبط الأردن بها عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وأن يعلن فوراً انهاء معاهدة التحالف مع بريطانيا.[٧٨] كان ذلك مجرد عمل مؤقت لمنع الاردن من الانضمام لحلف بغداد.[٧٩] وهذا ما أكده الملك حسين في رده على هذا العرض حيث أشار الى عجز هذه الدول عن الاستمرار في دفع المعونة التي وعدت بها لأن اثنين منها مصر وسوريا في وضع اقتصادي سيئ. والأكثر من ذلك خشية الملك من حلول النفوذ السوفيتي محل النفوذ البريطاني في البلاد وبخاصة بعد أن قدم الاتحاد السوفيتي هو الاخر عرضاً لتقديم المعونة المالية والعسكرية.[٨٠]

على أثر تطور الأحداث في المنطقة وقيام الدول الثلاثه فرنسا، وبريطانيا، واسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، فقد أجمع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت يومي ١٣، ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، فأشترط الأردن لقطع العلاقات مع بريطانيا مساهمة الدول العربية بمعونة مالية للأردن تحل محل المعونة البريطانية، معرباً

---

(٧٧) علي محافظة : العلاقات الاردنية – البريطانية، ص: ٢٦٣.

(٧٨) Patia, Op. Cit. p. 63.

(٧٩) Snow:Op. Cit. p. 74.

(٨٠) F.O. 371/121469, from British Embassy, no 240, Amman, to, F.O. 16-8-1956.

وانظر ايضاً علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص :٢٦٥.

بذلك من رغبته في انهاء التحالف الأردني مع بريطانيا.(٨١)

بعد ذلك أعلن رئيس الوزراء سليمان النابلسي من خلال بيانه الوزاري الذي تقدم به لمجلس النواب عزم حكومته على انهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية، وجلاء القوات البريطانية عن الاراضي الاردنية، وإلغاء قواعدها و قبول المعونة العربية وقال: " تعلن الحكومة أنها قررت من حيث المبدأ قبول المعونة المالية العربية من مصر وسوريا والسعودية كبديل للاعانة البريطانية للجيش والحرس الوطني، وانها ستتخذ الخطوات الايجابية من أجل تحقيق ذلك، وأنها ستبادر بالتفاهم مع الشقيقات التي عرضت المعونة العربية لاتخاذ جميع الخطوات والاجراءات الدبلوماسية والدولية والمالية والاقتصادية التي تكفل تحقيق عزمها على انهاء المعاهدة الاردنية-البريطانية".(٨٢)

وعند مناقشة البيان الوزاري من قبل مجلس النواب تحدث عدد من أعضاء المجلس، حيث أكدوا خلال كلماتهم دعم الحكومة في سياستها للتخلص من المعاهدة البريطانية وإلغائها وإزالة كل أثر من آثارها، والتي جاءت تعبيراً صادقاً عن رغبة الشعب وأمانيه كما رحبوا بقبول المعونة العربية غير المشروطة من قبل الحكومة والتي تعتبر خطوة على طريق الوحدة العربية، وقد اقر مجلس النواب ما جاء في

(٨١) أعلن الملك حسين في ١٧ آذار ١٩٥٧ عن ترحيبه بالمعونة العربية وعن استعداده لتنسيق التعاون العسكري مع الدول العربية الثلاث. مع أنه كان على قناعة تامة بأن المعونة العربية في هذا الوقت بالذات وفي عهد حكومة سليمان النابلسي، خاصة ستؤدي بفعل نشاط الاحزاب السياسية الموالية لمصر إلى نتائج خطيرة على مستقبل البلاد. لذا أخذ الملك ينظر بعين الريبة والشك الى كل خطوة تقدم عليها حكومة النابلسي في هذا الاتجاه، بعد ان عدت نفسها الممثلة الحقيقية لإرادة الشعب الاردني، حول ذلك أنظر الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ١٢٥- ١٣٠؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية - البريطانية، ص: ٢٦١- ٢٦٥.

(٨٢) ملحق الجريدة الرسمية الاردنية، مذكرات مجلس الامة الخامس، الجلسة السابعة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب، تاريخ ٢٧/١١/١٩٥٦، ص: ٣-٤.

البيان.[83]

اما الاحزاب السياسية الأردنية فقد أيدت الملك حسين وحكومة النابلسي على عزمها على انهاء المعاهدة، وقد اعلن الحزب الشيوعي عن ذلك في بيانه له يوم ١٧ كانون الأول ١٩٥٦.[84] كما وجه ممثلو الحزب الوطني الاشتراكي، وحزب البعث الاشتراكي وجماعة الاخوان المسلمين وحزب الجبهة الوطنية وحركة القوميين العرب بمناسبة مرور عام على انتفاضة الأردن ضد حلف بغداد، دعوة الى كافة المواطنين لحضور المهرجانات الخطابية التي ستقام في جميع المدن بهذه المناسبة،[85] وفي عمان نظم مهرجاناً شعبياً يوم ٢١ كانون أول ١٩٥٦ في قاعة سينما البتراء.[86]

حيث اتخذ في هذا المهرجان القرارات التالية:-

١- تحية للملك حسين على تخليصه البلاد من الطاغية غلوب، والسير بالاردن بالاتجاه العربي الصحيح القائم على أساس التحرر والوحدة.

٢- تأييد الشعب العراق في نضاله ضد حلف بغداد، واستنكار ما يقوم به نوري السعيد ضد أحرار العراق.

٣- اعتبار حكومة نوري السعيد غير شرعية وخارجة عن ارادة الشعب. ودعوة عامة الحكومات في الدول العربية المتحررة الى قطع العلاقات السياسية معها.

---

(٨٣) حول مناقشات البيان والتصويت على البيان انظر ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الامة الخامس الجلسة السابعة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧ ،ص:١٢-٥٠.

(٨٤) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٤ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٦، وثيقة رقم ٢٢، صفحة ٨٩.

(٨٥) للاطلاع على نص بيان الدعوة،انظر: ملحق رقم (١٣).

(٨٦) نظم المهرجان سعيد العزة وعبد الرحمن فرعون من الحزب الوطني الاشتراكي وعبد الله نعواس وسليمان الحديدي من حزب البعث العربي الاشتراكي، ومحمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام للاخوان المسلمين في الاردن وعبد الرحمن شقير وعيسى مدانات من حزب الجبهة الوطنية، والدكتور جورج حبش من حركة القوميين العرب، والانسة فريدة غنما ممثلة عن اتحاد المرأة العربية، وغازي السعودي ممثلاً عن الطلبة، وتولى عبد الرحمن شقير امين حزب الجبهة الوطنية مهمة (عريف الحفل) انظر د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٦٩، صفحة ١١٨.

٤- مطالبة الملك فيصل الثاني باقالة نوري السعيد ومحاكمته على الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب العراقي والانسحاب فوراً من حلف بغداد.[87]

اما بريطانيا فقد ازدادت لديها الرغبة في التحلل من هذا الالتزام الذي ارتبطت به تجاه الأردن، على اثر اعفاء غلوب من منصبه، لأنها أدركت أن وجودها في الأردن قد فقد غاياته وأغراضه الأساسية، وأن المعاهدة التي كانت تضمن لبريطانيا، استمرار البقاء في الأردن والتحكم في مصيره، قد اصبحت مجرد حمل ثقيل يلقي على كاهل بريطانيا تبعة مد الأردن بمعونة سنوية تقدر بحوالي (١٢) مليون جنيه استرليني.[88]

وهكذا نتيجة للتوجهات السابقة، سواء على الصعيد المحلي أو البريطاني تجاه المعاهدة الأردنية-البريطانية، وادراكاً من الملك حسين الذي تبين له أن الرأي العام في الأردن يتجه إلى الغاء المعاهدة، وأن بريطانيا تنوي التحلل من دفع المعونة المالية بالعمل على انهاء المعاهدة، والعرض الذي تقدمت به الدول العربية والذي ما يزال قائماً، قام الملك حسين بزيارة الى المملكة العربية السعودية والاجتماع بالملك سعود في المدينة المنورة يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧، لجعل موضوع المعونة العربية حقيقة واقعة، وقد تم الاتفاق في هذه الزيارة على ان يجتمع الملك حسين والملك سعود والرئيس القوتلي والرئيس جمال عبد الناصر في القاهرة يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، وهو اليوم الذي يكون الملك سعود قد توقف هناك وهو في طريقه الى الولايات المتحدة في زيارة رسمية.[89]

قرر الملك حسين طرح موضوع المعونة العربية على مؤتمر القمة الرباعي المنوي عقده في القاهرة يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧، وفي اليوم المعين اجتمع الملك حسين

---

(٨٧) للاطلاع على مقررات مهرجان عمان الشعبي انظر د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٧٠، صفحة ١٣٠-١٣١.

(٨٨) الحسين بن طلال : مجموعة وثائق رسمية، ص: ١٣١.

(٨٩) منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص: ٦٤٩؛ جريدة الدفاع ع ١٨،٦٣٦٢ كانون الثاني ١٩٥٧.

والملك سعود والرئيس جمال عبد الناصر والسيد صبري العسلي رئيس وزراء سوريا، لأن الرئيس السوري شكري القوتلي كان في زيارة الى الاتحاد السوفيتي، وتم الإجتماع واسفر عن توقيع اتفاقية اطلق عليها اسم (اتفاقية التضامن العربي) التي نصت على تقديم المعونة المالية العربية للأردن لتحل محل المعونة البريطانية.[٩٠] وبموجبها التزمت السعودية ومصر وسوريا بدفع مبلغ (٥ر١٢) مليون جنيه مصري او ما يعادلها سنوياً للأردن، ولمدة عشر سنوات، على ان يقسم هذا المبلغ بين الدول العربية الثلاث ، فتدفع مصر خمسة ملايين جنيه وتدفع السعودية خمسة ملايين جنيه وتدفع سوريا مليونين ونصف المليون جنيه.[٩١]

وقد قوبلت الاتفاقية بموجة من الارتياح والفرح من قبل الرأي العام الأردني، واخذت الفئات الشعبية تتبادل التهاني فيما بينها، وعند مناقشة هذه الاتفاقية من قبل مجلس النواب الأردني في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧، تحدث عدد من اعضاء المجلس وأكدوا أن يوم توقيع الاتفاقية جدير بأن يعد "يوماً تاريخياً" في حياة كفاح الأردن ورغبته في التحرر، ومما قاله النائب الدكتور حافظ عبد النبي "إننا نقدر لاخواننا في أجزاء الوطن العربي موقفهم من الأردن". وقال النائب جودت المحيسن "ان القافلة العربية الجبارة تسير وستسحق كل من يقف في طريقها ... انني أشكر جميع الذين ساهموا في تحقيق هذا المطلب الوطني الهام"[٩٢] بينما أبدى بعض السياسين الأردنيين عدم الارتياح منها، لاعتقادهم أن المعونة العربية من مصر وسوريا لن تستمر لفقرهما، سيما وان الأردن بلد فقير لا يمكن تحقيق استقراره الاقتصادي دون معونة خارجية دائمة بحكم موارده المحدودة، ولهذا كان الأردن يعتمد دائماً على المعونة البريطانية التي تشكل ٧٥٪ من ميزانيته، كل ذلك قد يجر الأردن

---

(٩٠) لواء محمد كمال عبد الحميد: الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، ط ٤، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص: ٣٠٦ وسارمز له فيما بعد محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي.

(٩١) حول نص إتفاقية التضامن العربي، انظر: ملحق رقم (١٥).

(٩٢) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الامة الخامس، الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٢، ص: ١-١٢.

الى الافلاس التام اذا لم تصل تلك المعونة العربية المتفق عليها بصورة منتظمة ودائمة، وهذا ما أشار له رئيس الوزراء سليمان النابلسي في البيان الذي القاه في مجلس النواب يوم ١٩٥٧/١/٢٢.(٩٣)

وبعد توقيع إتفاقية التضامن العربي وجدت بريطانيا مبرراً لانهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، حيث كانت بريطانيا راغبة في ذلك كما رأينا منذ عزل الفريق غلوب، وما تبعه من أحداث كأزمة السويس، إلا أنها حرصت على أن لا تكون البادئة بطلب انهائها. وبقيت تتحين الفرص المواتية لتحقيق ذلك، عن طريق موقف يتخذه الجانب الأردني من المعاهدة، الأمر الذي يعفي بريطانيا من الوقوف موقف المتنصل من العهود، المتنكر للمواثيق، التي تبعث الريبة وعدم الثقة في

---

(٩٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الامة الخامس، الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٢٢، ص: ٢-٣. أدلى رئيس الوزراء سليمان النابلسي ببيان حول اتفاقية التضامن العربي يوم ١٩٥٧/١/٢٢ قال فيه: "لقد أشاع المرجفون والانهزاميون وضعاف الايمان بانفسهم وامتهم، وأذناب الاستعمار وأعداء التحرر الذين صدمتهم الاتفاقية وأخرجتهم عن صوابهم، أشاعوا كثيراً من التعليقات والأقاويل، وشككوا في جدوى هذه الاتفاقية ما دام لم يذكر فيها نوع العملات الأجنبية. ولهذا أقول إن الكتب المتبادلة الملحقة بهذه الاتفاقية تقضي بأن تنال ما قيمته خمس ملايين جنيه من الدولارات اي حوالي (١٤) مليون دولار، وان تشتري كل ما تحتاجه من الأسواق الخارجية باعتمادات تفتح ضمن الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الدول الأجنبية والدول العربية الشقيقة. أيها النواب المحترمون الآن وقد اصبح في أيدينا مال عربي، وتحقق بذلك استقلال جيشنا وقواتنا المسلحة عن كل عون أجنبي ... وبذلك تفتح صفحة جديدة مشرقة في تاريخ هذا البلد ما كان ليحققها لولا وحدة الصف في محيط الشعب ولولا هذا التجاوب الرائع بين الملك وشعبه وهذا التعاون الكريم بين المجلس والحكومة".

وكان توفيق أبو الهدى خلال مباحثاته في لندن في كانون الثاني ١٩٥٥، قد بحث إمكانية تقديم الدول العربية دعماً مالياً للأردن خاصة الدول النفطية. حول ذلك انظر: د.ك.ملفة رقم ٢٧١٨ ٣١٧ تقارير المفوضية العراقية، عمان، ١٩٥٥، وثيقة رقم ٨٤، صفحة ١٩٦-١٩٨.

نفوس حلفائها في المنطقة.[94]

وأخيراً جاءت المبادرة من جانب الأردن في ٢٧ تشرين الثاني، بعد موافقة مجلس النواب على ما جاء في البيان الوزاري الذي تقدم به سليمان النابلسي والمتضمن نية الحكومة المتجه نحو انهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨.[95] فانتهزت بريطانيا الفرصة وطلبت من الحكومة الأردنية بمذكرة مستعجلة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٧ الدخول في مفاوضات عاجلة لبحث مستقبل المعاهدة البريطانية، وطلبت أيضاً تحديد موعد لذلك، مشيرة في مقدمة المذكرة الى بيان حكومة سليمان النابلسي السالف الذكر، معتبرة اياه مبررا لطلبها.[96]

وما ان وقعت اتفاقية التضامن العربي في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ حتى اسرعت الحكومة البريطانية الى إرسال مذكرة أخرى في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٧ الى الحكومة الأردنية-طلبت فيها الاسراع في الدخول في مفاوضات بين الجانبين لانهاء المعاهدة.[97] وفي اليوم نفسه أعلن النابلسي أمام مجلس النواب بانه قد اتصل بالجهات البريطانية المختصة لفتح باب التفاوض لانهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية واجلاء قواعدها العسكرية من الأردن، وأن الحكومة البريطانية قد استجابت لهذا الطلب وان المفاوضات بهذا الشأن ستبدأ في الشهر القادم.[98]

على هذا الأساس تم تشكيل وفد يمثل الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي وعضوية صلاح طوقان وزير المالية، وسمعان داود وزير الانشاء والتعمير،

---

(٩٤) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ١٣١-١٣٢؛
السير تشارلز جونستون السفير البريطاني في عمان: الاردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة والاعلام، المؤسسة الصحفية الاردنية، عمان، د.ت، ص: ٥٤، وسأرمز له فيما بعد تشارلز جونستون: الاردن على الحافة، علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٦٧.

(٩٥) السير تشارلز جونستون: الاردن على الحافة، ص: ٥٥.

(٩٦) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص: ٢٦٧.

(٩٧) الحسين بن طلال: المرجع نفسه، ص: ١٤٨؛ تشارلز جونستون: المرجع السابق، ص: ٥٦؛
Vatikiotis, Op. Cit. p.126.

(٩٨) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٦٧-٢٦٨.

وعبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وعبد القادر صالح وزير الزراعة، ونعيم عبد الهادي وزير الاقتصاد، وامير اللواء الركن علي أبو نوار رئيس اركان الجيش، ومن جانبها شكلت الحكومة البريطانية وفداً برئاسة شارلز جونستون (Charles Johnston) السفير البريطاني في عمان.[99]

بدأت المفاوضات في رئاسة الوزارء الاردنية في عمان يوم ٤ شباط ١٩٥٧، وعقد الاجتماع الأول بين الوفدين الأردني برئاسة سليمان النابلسي والبريطاني برئاسة السفير البريطاني في عمان، وبعد تبادل الخطابات الودية وكلمات الترحيب بين الوفدين، أعلن الوفد الأردني على لسان رئيس الوفد سليمان النابلسي قائلاً: "ان حكومته قابلت بتقدير عظيم الاستعداد الذي أبدته الحكومة البريطانية، واستجابتها السريعة لرغبة الشعب الأردني في انهاء هذه المعاهدة، وجلاء القوات البريطانية، وتصفية القواعد العسكرية في الأردن مع معداتها، وأن اهم وأسرع ما تصبو اليه هذه المحادثات هو تحقيق هذين الهدفين".[100] بعد ذلك تم تشكيل اللجان المختصة لدراسة المسائل المالية والعسكرية المتعلقة بانهاء المعاهدة وسحب القوات البريطانية من الأردن.[101]

وقد تم الإتفاق بين الطرفين على الغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية بينما بقيت هناك بعض الامور بين الطرفين، وهي المدة التي يجب ان تتخلى فيها القوات البريطانية عن المطارات الحربية في الأردن، إذ إن الجانب الأردني طلب أن تكون هذه المدة شهراً واحداً غير ان الجانب البريطاني لم يوافق بحجة ان هذه المدة غير كافية لاخلاء مثل هذه المطارات.[102]

وهكذا استمرت المفاوضات الأولية عشرة أيام انتهت بالتوقيع على الاتفاقية الخاصة بانهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وصدر بيان مشترك في ١٣ شباط ١٩٥٧

(٩٩) علي ابو نوار: حين تلاشت العرب، ص: ٢٩٢؛ د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٦ تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٧، وثيقة رقم ٤٠، صفحة ١٠١.

(١٠٠) تشالز جونستون: الأردن على الحافة، ص: ٥٩-٦٠.

(١٠١) علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٦٨.

(١٠٢) خالدة بلال: دور العراق والاردن في السياسة العربية ١٩٤١-١٩٥٨، ص: ٢٥٥.

تضمن النقاط الأساسية التي وردت في الاتفاقية الخاصة المتعلقة بانهاء المعاهدة في مدة لا تتجاوز بعد تبادل المذكرات الاول من نيسان ١٩٥٧، وجلاء (القوات البريطانية المرابطة في الأردن خلال ستة اشهر من تاريخ انهاء المعاهدة، مع تقديم الحكومة الأردنية التسهيلات اللازمة لجلاء القوات البريطانية عن الأردن، ونقل ممتلكاتها الى خارج البلاد، وموافقة الحكومة الأردنية على دفع اربعة ملايين وربع المليون دينار للحكومة البريطانية ثمناً للمنشآت والمعدات البريطانية في الأردن.

كذلك تضمن البيان انشاء لجان مشتركة لدراسة المسائل المتعلقة بانهاء المعاهدة، وجلاء القوات البريطانية، على أن تقدم اللجان المشتركة تقاريرها الى وفدي البلدين في أقرب وقت ممكن، وقبل العشرين من شباط عام ١٩٥٨، على ابعد تقدير، وفي ضوء هذه التقارير يعد الوفدان المذكرات اللازمة لتقديمها الى حكومتيهما،، وتابعت الحكومتان المفاوضات حتى الثالث عشر من آذار ١٩٥٧، حين وقعت في عمان الاتفاقية الخاصة بانهاء معاهدة ١٩٤٨.(١٠٣)

تضمنت المذكرة الأولى المقدمة من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني سليمان النابلسي الى سفير بريطانيا في عمان تشارلز جونستون النقاط التالية:-

١- انهاء معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية الموقعة في ١٥ آذار ١٩٤٨ مع ملحقاتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها عند ابلاغ الحكومة البريطانية بذلك اي بعد موافقة مجلس الأمة الأردني، على أن يكون موعد تبادل المذكرات في ١٣ آذار ١٩٥٧.

٢- يبدأ اجلاء القوات البريطانية الموجودة في أراضي المملكة الأردنيةالهاشمية لأغراض معاهدة ١٩٤٨ باسرع وقت ممكن في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انهاء المعاهدة.

٣- تقدم حكومة الأردن للحكومة البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية.

---

(١٠٣) تشارلز جونستون: الاردن على الحافة، ص: ٦٢؛ علي محافظة: العلاقات الاردنية-البريطانية، ص: ٢٦٨.

٤- الاجراءات اللازمة لنقل ملكية القواعد العسكرية البريطانية وبعض المخازن والتجهيزات التابعة للقوات البريطانية الى الحكومة الأردنية.

وقد عُدت هذه المذكرة تسوية نهائية تامة لجميع ادعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة.١٩٤٨.

اما الملحق لهذه المذكرة فقد نص على تفاصيل لتسوية المسائل المالية، والاقتصادية الناجمة عن أنهاء المعاهدة، بموجبه تدفع الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية مبلغ ٤،٢٥٠،٠٠٠ جنيه استرليني كما يلي:

أ- دفعة مقدارها ١،٢٥٠،٠٠٠ جُنيه استرليني تدفع في الأول من أيار ١٩٥٧.

ب-يدفع الرصيد البالغ ثلاثة ملايين جنيه على ستة أقساط متساوية مقدار كل منها خمسمائة الف جنيه استرليني في أول أيار من كل سنة ابتداء من عام ١٩٥٨، وانتهاء بعام ١٩٦٣.

جـ- تحتفظ الحكومة البريطانية بمبلغ ٢٤٠،٠٠٠ جنيه استرليني، وهي الدفعة الاخيرة المستحقة من المعونة المالية البريطانية للأردن، لتسوية المبالغ التالية:-

١- الدفعات المستحقة على الحكومة الأردنية والتي ستدفعها الحكومة البريطانية، الى وزارتي الحربية والطيران ووكلاء التاج البريطاني تسديداً لتجهيزات اشترتها الحكومة الأردنية.

٢- المبالغ المستحقة على الحكومة الأردنية للموظفين البريطانيين الذين خدموا في السابق في القوات الأردنية بموجب شروط الخدمة السارية المفعول أو عن طريق التعويض نتيجة لإنهاء تلك الخدمة المفاجئ.[١٠٤]

وفي ١٣ أذار ١٩٥٧ صدر في عمان قانون انهاء المعاهدة البريطانية-الأردنية لعام ١٩٤٨، وذلك بعد أن صادق عليه مجلس الأمة الأردني في جلسة خاصة عقدت في

(١٠٤) الجريدة الرسمية الأردنية ، تاريخ ١٧ أذار ١٩٥٧، ص: ٢٧٣-٢٧٩.

اليوم نفسه لمناقشة اتفاقية انهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية.[١٠٥] وفي اثناء انعقاد هذه الجلسة التاريخية كان الملك حسين يوجه الى شعبه وابناء امته خطاباً بهذه المناسبة، جاء فيه "الآن يحق للاردن ان يرفع رأسه عالياً بين الملأ حراً طليقاً، وقد ملك زمام امره واصبح سيد نفسه".[١٠٦]

استقبل الشعب الأردني نبأ انهاء المعاهدة بحماس بالغ، وشهدت البلاد في ١٤ آذار ١٩٥٧، احتفالات رسمية وشعبية، وأقيم بهذه المناسبة في عمان عرض عسكري حضره الملك حسين ألقى فيه كلمة جاء فيها "لقد اخترنا الخطوة الأولى التي ستقود شعبنا الى الوحدة والحرية".[١٠٧]

كما عبر سليمان النابلسي رئيس الوزراء عن عواطف الشعب الحقيقية فقال: "هذه اسعد لحظات حياتي فباستطاعة الاردن ان يلحق بالقافلة العربية نحو المجد ووحدة الامة العربية".[١٠٨]

وسارت في اليوم نفسه المظاهرات في الأردن هاتفة بحياة الملك والحكومة، كما أقيمت في المدن الأردنية المهرجانات والاستعراضات العسكرية التي شاركت فيها وحدات من الجيش، والشرطة، والفرق الكشفية والطلاب. وفي اربد اشتركت فرقة موسيقى الجيش السوري مع فرقة موسيقى الجيش العربي الأردني، كما شاركت المرأة الأردنية أيضاً في هذه المهرجانات التي القيت فيها الخطب الوطنية، وفي الليل طافت فرق الجيش، وحملة المشاعل في الشوارع، وأطلقت الألعاب النارية،

---

(١٠٥) حول مناقشة اتفاقية انهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية انظر: ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الامة الخامس، الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى تاريخ ١٣/٣/١٩٥٧، ص:١-١١.

(١٠٦) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق أردنية، ص: ١٥٢-١٥٥؛ وهكذا كانت قاعدة المفرق الأردنية العسكرية آخر قاعدة عسكرية تسلمت للاردن في ٣١ أيار ١٩٥٧، كما جلت القوات البريطانية عن العقبة في ٦ تموز ١٩٥٧، حول ذلك انظر علي محافظة: العلاقات الأردنية - البريطانية، ص: ٢٦٩.

(١٠٧) جريدة الدفاع، ع ٦٤٠٩، ١٥ آذار ١٩٥٧.

(١٠٨) المرجع نفسه.

وشارك في الاحتفالات الحكام الاداريون في الالوية، وقادة الجيش، ورجال الشرطة والتربية والتعليم.[109]

وفي اليوم نفسه وزع حزب البعث الاشتراكي منشوراً بارك فيه الأردن بانهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وكان البعثيون يتظاهرون متكتلين ويهتفون بشعارات تبرز دورهم في انهاء المعاهدة، كما سار الشيوعيون، ومعهم لافتاتهم، يتظاهرون متكتلين، ويهتفون بشعاراتهم ومبادئهم.[110] اما الحزب الوطني الاشتراكي، فقد أعلن سكرتيره رئيس الوزراء سليمان النابلسي: "بان ما حققته سيزيد الرغبة في الانتماء الى الحزب الوطني الاشتراكي، ويؤمل أن يزداد عدد نواب الحزب في المجلس النيابي".[111] وصرح بهذه المناسبة المراقب العام للاخوان المسلمين في الأردن محمد عبد الرحمن خليفة في المجلس النيابي بأن "انهاء المعاهدة كان املاً يداعب النفوس فاصبح حقيقة ماثلة بفضل الله وكرمه".[112]

وفي ٢٧ آذار ١٩٥٧ نظمت ثلاثة أحزاب سياسية، وهي الحزب الوطني الاشتراكي، وحزب البعث الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، احتفالات في البلاد القيت فيها الخطب تأييداً للملك حسين وحكومته في انهاء المعاهدة، وقد شارك أعضاء الاخوان المسلمين أيضاً في هذه الاحتفالات. وفي اليوم التالي أصدر الديوان الملكي بياناً شكر فيه أبناء الشعب الأردني على موقفهم، وأصدرت الحكومة عفواً عاماً عن السجناء، استثني منه السجناء المحكومين بتهمة التجسس لحساب اسرائيل.[113]

---

(١٠٩) جريدة الدفاع، ع ٦٤٠٩، ١٥ آذار ١٩٥٧؛ جريدة الأخبار العراقية، ع ٤٦٠٢، ١٥ آذار ١٩٥٧ (احتفالات الاردن بانهاء المعاهدة، عيد قومي رائع يمضيه الاردن يوم امس بمناسبة انتهاء المعاهدة هذه العناوين الرئيسية التي تصدرت الصحف).

(١١٠) هزاع المجالي: مذكراتي، ص: ٢١٠.

(١١١) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٤، صفحة ٩.

(١١٢) جريدة الكفاح الاسلامي، ع ١٣، ١٥ آذار ١٩٥٧.

(١١٣) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٧ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٨٠ صفحة ٦٢٢؛ جريدة الدفاع، ع ٦٤٢٠، ٢٨ آذار ١٩٥٧.

وهكذا استطاع الأردن أن يحقق بانهاء المعاهدة انجازاً عظيما على صعيد السيادة القومية، وتخلص من ارتباط ظل بشده إلى عربة السياسة البريطانية سبعة وثلاثين عاما (١٩٢٠-١٩٥٧)، أما بريطانيا فقد تخلصت من التزام مالي ضخم لم يعد له مبرر بعد ان تخلص الأردن من ارتباطه السياسي والعسكري معها، وتخلصت كذلك من التزامها بالدفاع عن الأردن اذا ما تعرض للعدوان.[١١٤]

واذا كان الأردن قد تحرر بانهاء المعاهدة من كل نفوذ أجنبي وتخلص من كل وجود عسكري على أراضيه فانه لم يتحرر من المصاعب الاقتصادية والمالية التي كان يواجهها والتي عجزت الدول العربية المتحررة عن حلها.

هذا الوضع الاقتصادي والمالي هو الذي دفع الملك حسين الى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية ومالية جديدة. حيث جاء هذا التوجه مناسباً مع الطرح الأمريكي الجديدة كواحد من نتائج حرب السويس ليحل محل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة، لملء الفراغ وهو ما عرف بمبدأ "ايزنهاور" الذي ظهر الى الوجود منذ كانون الثاني ١٩٥٧ حيث اعلنت حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن عزمها تقديم المساعدات الى جميع دول الشرق الأوسط التي تواجه او تخشى مواجهة التدخل او الخطر الشيوعي،[١١٥] وقد رأى الملك حسين في العرض الامريكي الفرصة المواتية لتخليص بلاده من مصاعبها الاقتصادية والمالية وذلك بقبول مبدأ ايزنهاور. وهذا ما سنفصله في الفصل الرابع.

---

(١١٤) سليمان الموسى: أعلام من الاردن، ص: ٥٧.

(١١٥) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص: ٢٧١-٢٧٢.

الفصل الرابع

الأردن ومشروع ايزنهاور

١- بداية الوجود الأمريكي في الأردن.

٢- أصول وأهداف مشروع ايزنهاور.

٣- الموقف الرسمي الأردني من مشروع ايزنهاور.

٤- الموقف الشعبي والحزبي الأردني من مشروع ايزنهاور.

٥- الموقف العربي من قبول الأردن لمشروع ايزنهاور.

١- بداية الوجود الأمريكي في الأردن:

لقد سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذا البحث الى أن من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية بوراثة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية عام ١٩٤٧. حيث بدأت بتوسيع نفوذها لمواجهةخطر الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وذلك منذ اعلان بريطانيا عجزها عن الإستمرار في تلبية الطلبات التركية، واليونانية العسكرية، والإقتصادية المتكررة، وقد كانت منطقة الشرق الأوسط تشغل بال المسؤولين الأمريكيين حتى قبل إعلان بريطانيا رسمياً عن عزمها قطع المعونة عن الدولتين، حيث كانت الولايات المتحدة تبحث عن وسائل تمكنها من التدخل في هذه المنطقة، وتثبيت أقدامها فيها بعد إدراكها لاهمية وخطورة هذه المنطقة الحساسة من العالم. وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي، وامتلاكها للثروات الطائلة، وبخاصة النفط، وإلى امكانياتها البشرية، والاقتصادية، وكونها سوقاً كبير لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية المختلفة اليها[1]. وتحقيقاً لهذه الرغبة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملت على التغلغل في بلدان الشرق الأوسط، من خلال تأييدها لمطالب الاستقلال، الذي كانت الشعوب العربية تسعى الى الحصول عليه والدفاع عنه، والوقوف في وجه المستعمر الغربي، الذي حرص على بقاء الدول العربية مرتبطة بدوله دون غيرها من دول العالم ومعسكراته المتصارعة[2].

من هنا، حرصت الولايات المتحدة في علاقاتها مع أقطار الوطن العربي (وكماأسلفنا الاشارة) بعد الحرب العالمية الثانية على اظهار تأييدها لمطالب الاستقلال العربية، وتمكين الدول العربية المستقلة من بناء مجتمعاتها على أسس

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول بداية الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية انظر الفصل الأول من هذه الرسالة ص:٢٥-٢٨.

(٢) رأفت الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، ص: ١٥٢-١٥٣.

جديدة تعويضاً للتخلف الذي عاشته هذه المجتمعات تحت الإحتلال الأجنبي، الأمر الذي سيبعد الخطر الشيوعي المتربص بالمنطقة. ولما كانت الأقطار العربية في حاجة فعلية للمساعدة الإقتصادية والفنية لبناء مجتمعاتها على اسس جديدة، فقد رحبت بالعرض الأمريكي(٣).

هذا وقد تمثلت تلك المساعدات بقروض بنك الانشاء والتعمير، ومشروعات النقطة الرابعة، التي من خلالها عملت الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها السياسية، بالتأثير في اقطار هذه المنطقة اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، حيث أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) عام ١٩٤٩، - كخطوة تالية لمشروع مارشال لتلبية الاحتياجات الأوروبية عام ١٩٤٧-، عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة والمعروف باسم "النقطة الرابعة"، وجاء اعلان الرئيس الأمريكي على النحو التالي: "اننا نحب أن نخطو الى وضع برنامج جديد لجعل تقدمنا العلمي، وتقدمنا الصناعي، في خدمة وتنمية البلاد المتخلفة في العالم، وان يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة في العالم في جهودها الذاتية لإنتاج مزيد من الطعام، ومزيد من الملابس، ومزيد من وسائل المعيشة، ومزيد من الأجهزة التكنولوجية، وكل ذلك للتخفيف من أعباء هذه الشعوب(٤).

وكانت الولايات المتحدة تأمل من وراء مشروع النقطة الرابعة الى استقرارالأوضاع السياسية في المنطقة، والى ان يشعر المواطنون العرب بجميل

(٣) رأفت الشيخ: امريكا والعلاقات الدولية، ص: ١٥٣.

(٤) النقطة الرابعة "Point Four":- برنامج المساعدات الفنية الأمريكية في الخمسينات، لبعض الدول المتخلفة التي تدور سياسياً في فلك الولايات المتحدة، وتعود التسمية الى خطاب الرئيس ترومان في مطلع عام ١٩٤٩ حيث جاء في النقطة الرابعة منه أن على الدول الغنية أن تتحمل مسؤولياتها في مساعدة الدول الفقيرة. وقد تطور البرنامج بحيث شمل القروض والهبات العينية والمساعدات المالية تحت "برنامج الأمن المتبادل" ويهدف الى تعزيز النفوذ الأمريكي في الدول التي يشملها البرنامج. حول ذلك انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج٦، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٠، ص:٦٠٨؛

فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص:٣٠٢؛

رأفت الشيخ: أمريكيا والعلاقات الدولية، ص:١٥٢.

الولايات المتحدة، فتنقد الشيوعية العالمية ويفقد الاتحاد السوفييتي تأثيرهما في المنطقة العربية، وينتج عن ذلك تقلص التهديد الموجه ضد أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية[5]. وبذلك تكون الولايات المتحدة الدولة الأولى التي تستخدم المساعدات الاقتصادية كأداة دبلوماسية في الحرب الباردة[6].

ومن اجل تنفيذ مشروع النقطه الرابعة قامت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١ بعقد إتفاقيات ثنائية مع كل من مصر، ولبنان، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وليبيا والعراق، الى جانب كل من تركيا، وايران من دول الشرق الأوسط[7].

وقد جاءت هذه الإتفاقيات، بغية إكمال المشاريع الزراعية، والمنجمية (تطوير المناجم) وبناء الطرق، وإنشاء المرافق الصحية، والمعاهد العلمية، وخزانات المياه[8].

أما بالنسبة -للأردن كواحدة من دول الشرق الأوسط، التي حظيت بإهتمام الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، ونفذت فيها مشروعات النقطة الرابعة -، فقد أقيمت العلاقات بين البلدين، ومرت هذه العلاقات بثلاثة مراحل.

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإعتراف باستقلال الأردن ما بين عام ١٩٤٦-١٩٤٩، حيث تميزت العلاقات في هذه الفترة بالفتور، على الرغم من ان الملك عبد الله كان قد أعلن الحرب على ألمانيا بجانب الحلفاء، الا أن التوجه الأمريكي في تلك الفترة كان متأثراً بعدة عوامل، من أهمها: التأثر بالعناصر الصهيونية التي كانت تطالب بابقاء الأردن مفتوحاً للهجرة اليهودية والاستعمار[9]. ولذلك لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال الأردن عام ١٩٤٦، وبقيت على ذلك حتى ٣١ كانون الثاني

---

(٥) رأفت الشيخ: المرجع نفسه، ص:١٥٤.

(٦) توماس .أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص:٤٢٤.

(٧) رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص:١٥٤.

(٨) توماس . أ . بريسون: المرجع السابق، ص:٤٣٤.

(٩) Mohammed Faddah, OP. Cit, p.413.

١٩٤٩[١٠]. أي بعد مرور ثلاث سنوات على استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

أما المرحلة الثانية من العلاقات الأردنية-الأمريكية، وتغطي المدة الممتدة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٦ وهي فترة تطبيق مشاريع النقطة الرابعة في الأردن، حيث ظهرت في هذه الفترة الإهتمام بالأردن، وذلك بسبب أهميتها الإستراتيجية، وموقعها الجغرافي المتميز بين البحر المتوسط وخليج العقبة، كما انها الدولة العربية الوحيدة، التي ترتبط بحدود مشتركة مع اكبر عدد من البلاد العربية الاخرى، وإرتباطها في اطول حدود مشتركة مع إسرائيل، هذا، فضلاً عن احتوائه على معظم الأماكن المقدسة، ووجود حوالي مليون فلسطيني في ضفتيه[١١]. مما زاد في حاجة الأردن الماسة الى المعونة المالية، لمواجهة الصعوبات الإقتصادية الناشئة عن وجود مليون لاجئ فلسطيني على أراضيه، وللمحافظة على جيشه وحدوده. لأن اسرائيل بإمكاناتها الإقتصادية الضخمة، وقواتها العسكرية المتفوقة، تشكل خطراً دائماً على الأردن[١٢]. لذلك، أصبحت المعونة المالية بالنسبة للأردن في تلك الفترة تشكل أمراً ضرورياً للمحافظة على إستقراره وإستقلاله.

بدأ الأردن سياسة التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، -اقتصادياً- بعد توقيعه اتفاقية النقطة الرابعة معها، للتعاون الفني في ٢٧ شباط ١٩٥١[١٣]. وكما يبدو، فأن هدف الأردن من هذه الخطوة إبعاد النفوذ البريطاني، بتعاونه مع دولة عظمى هي الولايات المتحدة، التي خرجت بعد الحرب العالمية الثانية كأقوى دولة في العالم، في وقت لم تكن فيه سطوتها وهيمنتها قد اتضحت بعد، ومنذ ذلك التاريخ، بدأ نشاط هذه المنظمة في الأراضي الأردنية، حيث دعا برنامج النقطة الرابعة في

---

(١٠) د.ك.و.ملفة رقم ٢١١/٢٧.٧ تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٤٩-١٩٥٠، وثيقة رقم ١٢، صفحة ٩٣.

(١١) وديع أمين: "تطور الحركة الوطنية في الأردن" مجلة الطليعة، ع٥، القاهرة، أيار١٩٦٧، ص:٨٣، وسأرمز له فيما بعد وديع أمين: مجلة الطليعة ع٥. وانظر أيضاً

Mahmmad Faddal, OP. Cit. p.414.

(١٢) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٦٣.

(١٣) الجريدة الرسمية الأردنية، ع١٠٦٢، ٢٢ نيسان ١٩٥١، ص:٤١-٤٢.

الأردن الى بناء صوامع الحبوب، ومشاريع الري[14].

وقد عقد اتفاق تعاوني في ١٩٥١/٥/٣٠، ضمن الإتفاق العام للتعاون الفني الذي وقعته الحكومتان في ٢٧ شباط ١٩٥١، لإنعاش موارد المياه، حيث ينفذ في الأردن برنامج تعاوني لإنعاش وتحسين موارد المياه، وتدريب الموظفين الأردنيين على مثل هذه الأعمال، حتى تصبح لديهم الخبرة اللازمة لإنعاش موارد المياه في الأردن[15].

كما عقد ايضاً اتفاقية ثانية للمساعدات الاقتصادية بين الحكومتين، في ٢٠ كانون الأول ١٩٥١، وذلك تبعاً للإتفاقية العامة للتعاون الفني، التي وقعت في ٢٧ شباط ١٩٥١، والتي بموجبها، ستقوم الحكومة الأمريكية، بتقديم السلع والخدمات الى الحكومة الأردنية، وذلك حسب طلبها وموافقة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[16].

وفي ١٢ شباط ١٩٥٢ عقدت اتفاقية ثالثة، تبعاً للإتفاقية العامة لتحسين موارد المياه والزراعة، وللمساهمة في حقول التعليم، والصحة، والصناعة والتحسين العام، وصيانة الطرق، والخدمات الحكومية، في حقول النمو الاقتصادي الاخرى[17].

وبموجب هذه الاتفاقية، باشرت النقطة الرابعة في تنفيذ العديد من المشاريع منها انشاء مخازن لتخزين القمح والحبوب الأخرى، وخزان نهر اليرموك، حيث تعتبر هذه من أهم المشاريع التي قدمتها الحكومة، والتي أولتها إدارة النقطة الرابعة كل الإهتمام، كما قامت النقطة الربعة بتنفيذ مشروع مدرسة خضوريا الزراعية (طولكرم)، واختيار مواقع لكليات المعلمين الريفية (جوارة وبيت حنينا)، وإضافة الصفوف التجارية، وكذلك اختيار موقع المختبر الصحي في عمان، تمهيدا لتنفيذ هذا المشروع وغير ذلك من المشاريع[18].

أما بالنسبة لأهداف البرنامج التعاوني الفني (النقطة الرابعة) في الأردن،

(١٤) توماس . أ . بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص:٤٣٥.

(١٥) الجريدة الرسمية الأردنية، ع١٠٧٢، تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٥١، ص:١١٨-١١٩.

(١٦) الجريدة الرسمية الأردنية، ع١٠٩١، تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٥١، ص:٤٢٩-٤٣١.

(١٧) الجريدة الرسمية الأردنية، ع.١١٠، تاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص:٥٧-٦٣.

(١٨) جريدة الجزيرة الأردنية، ع١٨٨٢، ١٥ حزيران ١٩٥٢.

فهي كما يلي:

١-تقوية وتنمية روح التفاهم، وحسن النية بين شعبي المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة، وتأمين تقديم طرق الحياة الديمقراطية.

٢-تسهيل التحسين الاقتصادي في الأردن، عن طريق التعاون بين الحكومتين.

٣- ألحث والعمل على تنمية تبادل المعرفة والخبرة الفنية في الحقول المشار إليها في الإتفاقية(١٩).

هذا، وقد بلغت نسبة الأموال المخصصة لتنفيذ مشروعات النقطة الرابعة الخاصة بالأردن -والتي قدمتها الحكومة الأمريكية في سنة ١٩٥٢ وحدها - حوالي ٢.٧٨٠.٠٠٠ دولار، بينما مجموع الأموال التي قدمتها الحكومة الأردنية لنفس المشروعات في تلك السنة، حوالي ٢٢٩.٣١ دينار أردني(٢٠).

وأوضح البيان الصادر عن إدارة المعونة الفنية بوازرة الخارجية الأمريكية في سنة ١٩٥٣، ان نسبة الأموال المخصصة لتنفيذ مشروعات النقطة الرابعة الخاصة بالأردن في سنة ١٩٥٣ وحدها تبلغ ٦.٤٥٦.٠٠٠ دولار. بينما يبلغ مجموع الأموال المحلية (الأردنية) ٥٣١.٠٠٠ دولار فقط(٢١).

مما تقدم، يتبين لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد تمكنت من تحقيق غاياتها في دخول منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال المساعدات الإقتصادية والفنية، التي استخدمتها كأول دولة في مجال الحرب الباردة. ودخول الأردن كواحدة من دول الشرق الأوسط بإسم المعونة والمساعدات، والنهوض بالبلاد ورفع مستوى المعيشة، وذلك ضمن مشروعات النقطة الرابعة، التي تمثل امتداداً لسلسة المشاريع الدفاعية الغربية في صورها وأشكالها المختلفة، التي نفذت في المنطقة، والتي كانت في ذلك الوقت، مقدمة لضم الأردن وغيرها من الأقطار العربية للمشاريع الدفاعية الغربية،

---

(١٩) الجريدة الرسمية الأردنية، ع.١١٠٠، ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص:٥٧-٦٣.

(٢٠) الجريدة الرسمية الأردنية، ع.١١٠٠، ٢٣ شباط ١٩٥٢، ص:٥٧-٦٣.

(٢١) وديع أمين: مجلة الطليعة، ع٥، ص:٨٤.

التي ستطرح فيما بعد، لمواجهة المد الشيوعي مثل مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، وحلف بغداد، وكان آخرها مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧[٢٢].

هذا، وقد شكلت المساعدات الأمريكية من خلال برنامج النقطة الرابعة، الى جانب المساعدات البريطانية – والتي كان الأردن يعتمد عليها بالدرجة الأولى، وذلك بموجب المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨– دوراً ثانوياً، ما لبثت "أمريكا" أن أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في دعم الأردن، وذلك عندما أخذت مكان بريطانيا في هذا المجال، بعد إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية عام ١٩٥٧[٢٣]. وهذا ما يشكل بداية المرحلة الثالثة من العلاقات الأردنية-الأمريكية وهي مرحلة قبول الأردن لمشروع أيزنهاور.

٢- أصول وأهداف مشروع أيزنهاور

منذ اللحظة الأولى لتأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، – كرد فعل على تراجع الدول الغربية عن تمويل مشروع السد العالي–، وجدت حكومتا بريطانيا وفرنسا أنهما معنيتان مباشرة، بالتأميم، أكثر من أية دولة في العالم، كون المساهمين البريطانيين والفرنسيين، يملكون غالبية الأسهم في الشركة المذكورة. لذلك، قررتا القيام بعمل عسكري ضد مصر، والإطاحة بحكم عبد الناصر[٢٤]. وبدأت الدولتان القيام بالإستعدادات اللازمة، ورسم الخطط لذلك، وبادرت تلك الدول الى تسليح اسرائيل، وتنسيق الخطط معها، وتم الإتفاق على أن تقوم إسرائيل بهجوم مفاجئ على سيناء يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، فتسارع الدولتان بغزو منطقة القناة، بحجة التدخل لوقف الحرب بين مصر وإسرائيل، وتأمين الملاحة الدولية في

---

(٢٢) وديع أمين: المرجع نفسه والصفحة.

(٢٣) Mohammad Faddah, OP. Cit.p.414.

(٢٤) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص ٢٥٤.

قناة السويس[25]. لكن المؤامرة الثلاثية، فشلت بسبب صمود الشعب المصري وجيشه، ومؤازرة الدول العربية لمصر، كذلك تصميم الإتحاد السوفيتي وأمريكيا على وقف العدوان، حيث وجهت الحكومة السوفيتية إنذاراً الى فرنسا وبريطانيا وإسرائيل وهددهما باستخدام الأسلحة التدميرية الحديثة، بما في ذلك الصواريخ[26].

وقد خلقت هذه الإنذارات السوفيتية ذعراً حقيقياً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك، فقد اتخذت واشنطن عدة تدابير عسكرية وقائية، وضغطت على لندن وباريس، وأرغمتهما على وقف العمليات العسكرية فاستجابت بريطانيا، وتلتها فرنسا وإسرائيل. وانتهت حملة السويس في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦[27]، معلنة بذلك فشل العدوان الثلاثي على مصر، والذي أدى بدوره الى إنحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، والتأثير في تبدل الأوضاع، وتغير مراكز النفوذ في المنطقة العربية والشرق الأوسط كله، حيث تعززت مكانة مصر بقيادة عبد الناصر، ونشأت بينه وبين الإتحاد السوفيتي علاقات متطورة نتيجة لموقفه الى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي، مما أدى الى اتساع دائرة التعاون مع الإتحاد السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط.

من هنا بدأت خشية الولايات المتحدة الأمريكية من انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي، وما سيترتب عليه من إضرار بالمصالح الغربية في المنطقة، وازدياد النفوذ السوفيتي[28].

لذلك فقد بدأت الدبلوماسية الأمريكية السعي بقوة للحلول محل البريطانيين والفرنسيين في المنطقة وملئ "الفراغ" المزعوم الذي تركوه[29]. مشكلين بذلك ايذاناً ببدئ السياسة الأمريكية للإستفراد بالمنطقة والهيمنة عليها، فأعلنت في ٣ كانون الأول ١٩٥٦، تصميمها على ما أسمته بـ "إحلال السلام وإعادة الإستقرار في منطقة

(٢٥) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص:٦٠٥.

(٢٦) علي محافظة: المرجع السابق، ص: ٢٦٠-٢٦١.

(٢٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٤٤.

(٢٨) فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص: ٣٩٠.

(٢٩) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧١.

الشرق الأوسط[٣٠]. لكن الحقيقة وراء ذلك كله - وكما بينا - هو إحلال نفوذها وهيمنتها على المنطقة، بعد خروج بريطانيا وفرنسا منها. وقد قبلت كلاً من بريطانيا وفرنسا هذه الخطة على مضض، بينما رفضتها كلاً من مصر وسوريا بشدة وأعلنتا أنه لا يوجد هناك فراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد خروج بريطانيا وفرنسا، لأن العرب قد ملؤا هذا الفراغ[٣١].

وتحولت منطقة الشرق الأوسط - نتيجة لهذه الأمور خلال الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٥٧ وأواسط عام ١٩٥٨- إلى صراع دبلوماسي كاد أن يصل الى حافة الحرب بين كل من الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة[٣٢].

وعلى الرغم من معارضة الغرب لأي تدخل أجنبي في شؤون الشرق الأوسط، فقد تقدم الرئيس الأمريكي أيزنهاور- في خطاب له أمام الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧- بمشروع طالب فيه تخويله صلاحية تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط وأعلن فيه "أن الفراغ الحالي في الشرق الأوسط، لا بد أن يتم إشغاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن يتم ذلك من قبل الإتحاد السوفيتي، وقد جاء في هذا المشروع -الذي عرف بمبدأ أيزنهاور- ما يلي:-

١- تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية، لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الإستقلال السياسي لأي دولة أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، اذا ما طلبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي إعتداء عسكري سافر، قد تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

٢- تفويض الحكومة الأمريكية في تقديم برامج المساعدة العسكرية لأي دولة أو أي مجموعة من دول المنطقة، إذا ما أبدت إستعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الإقتصادي اللازم لهذه الدول، دعماً لقوتها الإقتصادية، وحفاظاً على

---

(٣٠) عوني السبعاوي: العلاقات العراقية-التركية، ص:١٩٠.

(٣١) المرجع نفسه والصفحة.

(٣٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٤٦.

إستقلالها الوطني[٣٣].

كما طلب الرئيس ايزنهاور في خطابه من الكونغرس الأمريكي اعتماد ٢٠٠ مليون دولار، من أجل مساعدة شعوب الشرق الأوسط إقتصادياً وعسكرياً[٣٤]. هذا، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على المشروع، بعد مرور ثلاثة أشهر من المناقشات، ودخل حيز التطبيق الفعلي في ٩ آذار ١٩٥٧[٣٥]. مشكلاً بذلك آخر حلقة في سلسلة الأحلاف الدفاعية الغربية، لكبح جماح التوسع الروسي في المنطقة، وقد سارعت الولايات المتحدة لتطبيق المشروع عبر شكلين إثنين، أولهما، تقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية للدول التي تتعاون معها ضد الشيوعية، وثانيهما محاولة عزل مصر[٣٦].

ومما تقدم، نرى أن مبدأ أيزنهاور هدف إلى ربط المنطقة العربية بالسياسة الأمريكية تحت شعار "سد الفراغ"، وكأن المنطقة العربية فارغة من السكان والقوى المحلية، وكأنه قرار الهي يقضي بأن تخضع على الدوام هذه المنطقة لنفوذ قوة خارجية[٣٧].

وتكمن أهمية هذا المشروع -كما أوضحها الرئيس الأمريكي- في موقع الشرق الأوسط، الذي يمثل الجسر الذي يوصل ما بين أوروبا وآسيا من ناحية، وإفريقيا من ناحية أخرى، واحتواء أرضه على ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى

---

(٣٣) إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية "المفاهيم والحقائق الأساسية" مؤسسة الأبحاث العربية، (د.م)، (د.ت)، ص:٣٥٢-٣٥٣. وسارمز له فيما بعد إسماعيل مقلد والإستراتيجية السياسية الدولية. وللمزيد من التفاصيل حول نص الخطاب الذي القاه ايزنهاور امام الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، انظر: ملحق رقم (١٤).

(٣٤) John, Campball, OP. Cit, p.122.

(٣٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٥٢.

(٣٦) خالدة بلال: دور العراق والأردن في السياسة العربية، ص:٢٧٦.

(٣٧) عبد المجيد عبد الحميد: العلاقات الأردنية-السورية منذ إستقلال البلدين عام ١٩٤٦ولغاية عام ١٩٧٦، مجلة المؤرخ العربي، ع٧، بغداد، ١٩٨٨، ص:٢١٤، وسارمز له فيما بعد عبد المجيد الحميد، مجلة المؤرخ العربي، ع ٧.

الآن[٣٨].

أيدت بعض الدول العربية مبدأ أيزنهاور، وكان الأردن من بين هذه الدول، حيث كان من أكثر دول المنطقة إهتماماً بالسياسة الأمريكية الجديدة، بعد أن أصبح التحالف الأردني-البريطاني أمراً غير مرغوب فيه من قبل الطرفين[٣٩]. وحاجة الأردن الى تنظيم إقتصادي يأخذ بيده الى الإزدهار، لذلك، وجد الأردن في العرض الأمريكي الفرصة المناسبة للتخلص من المصاعب المالية والإقتصادية، فآثر الإستفادة من مبدأ أيزنهاور، معلناً بذلك، بداية المرحلة الثالثة من العلاقات الأردنية الأمريكية.

الموقف الرسمي الأردني من مشروع أيزنهاور

كانت إتفاقية التضامن العربي التي وقعت في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ والتي تعهدت مصر وسوريا والسعودية بموجبها منح الأردن ما يعادل المعونة البريطانية، وهو مبلغ سنوي قدرة اثنا عشر مليوناً ونصف المليون من الجنيهات المصرية عاملاً مشجعا للحكومة الأردنية لإنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية. إلا أن السياسة الأردنية بعد إنهيار التحالف الأردني-البريطاني في ١٣ آذار ١٩٥٧، بدأت بالتراجع عن التعاون مع المحور المصري، لأن الحكومة الأردنية رغم تحررها من التبعية البريطانية، فإنها لم تستطع التحرر من المصاعب الإقتصادية والمالية التي كانت تواجهها، والتي عجزت إتفاقية التضامن العربي عن حلها[٤٠].

هذا الوضع الإقتصادي والمالي، هو الذي دفع الملك حسين الى البحث عن حلفاء جدد وموارد إقتصادية ومالية جديدة.

في هذه الأثناء نشطت الدبلوماسية الأمريكية باتجاه المنطقة لملئ الفراغ الذي

---

(٣٨) د. عبد العزيز رفاعي، عبد العال إبراهيم: دراسات في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د. ت)، ص: ١٥٠ وسأرمز له فيما بعد عبد العزيز رفاعي: دراسات في الشرق الأوسط.

(٣٩) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص: ٢٧١.

(٤٠) المرجع نفسه والصفحة.

تركته بريطانيا وفرنسا بعد رحيلهم عن قناة السويس، فمنذ كانون الثاني ١٩٥٧، ظهر مبدأ أيزنهاور الذي تقدم به -وكما أسلفنا- في خطاب له أمام الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، والذي كان يرمي الى تقديم المساعدة الى جميع دول الشرق الأوسط التي تواجه خطر التدخل الشيوعي، لذلك، فقد آثر الملك حسين الإستفادة من مبدأ أيزنهاور، حيث اعتقد أنه سيوفر له فرصة كبيرة لتخليص الأردن من المصاعب الإقتصادية والمالية، بينما قاومت حكومته ذلك بشدة، حيث أعلن عبد الله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة النابلسي في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٧، في مؤتمر صحفي معارضة حكومته ورفضها لنظرية الفراغ، وأعلن تمسك الحكومة بسياسة الحياد الإيجابي، ورفضها لأية مساعدة إقتصادية تنطوي على أهداف سياسية، أو تحمل معها نفوذاً أجنبياً تمس بسيادة الأردن[٤١]. وأكد ذلك رئيس مجلس النواب حكمت المصري بقوله: "إن حلف بغداد، ومشروع أيزنهاور، هما توأمين يكمل أحدهما الآخر"[٤٢]. وقد رفض مجلس النواب مشروع ايزنهاور بالبيان التالي:-

١- أن حكومة الولايات المتحدة، تعتبر المشروع جزء من مشروع كبير يهدف إلى استعادة النفوذ الغربي في الشرق الأوسط، وقد وضع المشروع من أجل أن يحل محل حلف بغداد.

٢- أن هدف الولايات المتحدة هو خلق الإنقسام في العالم العربي، وأن يتوددوا الى القادة العرب الذين يعارضون الوطنية، على أمل أن يعزلوا مصر وأصدقائها.

٣- إن الأردن الذي دخل في مناقشات من أجل إنهاء المعاهدة مع بريطانيا لا ينوي أن يبيع نفسه للمزاودين، بالرغم من محدودية مصادره[٤٣].

في الوقت نفسه، أبلغ الملك حسين في ٧ كانون الثاني ١٩٥٧ لدى استقباله السفير الأمريكي في عمان ليستر مالوري (Lester Mallory) تأييده المتحفظ لمبدأ

---

(٤١) د.ك.و. ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧ وثيقة رقم ٤٥، صفحة ٨.

(٤٢) Mohmmad faddah, OP. Cit, p.431.

(٤٣) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الخامس، تاريخ ١٩٥٧/١/٦، ص:٢.

أيزنهاور، فالعرب لن يسمحوا لأجنبي بملئ الفراغ، لأن اي فراغ يحدث يملأ بهم وحدهم، ولن يجد الأجنبي في وطننا مكاناً أو فراغاً يحتله، فكل خطوة تخطوها ندعمها بقوتنا، ونملأها بأنفسنا، وأن العرب يرحبون بكل مساعدة أو عون لدعم إقتصادهم وإنعاش مرافقهم ومشاريعهم، وبناء قواهم العسكرية لضمان سيادتهم، شريطة أن لا يكون هذا العون أو المساعدة متعارضاً مع سيادتهم، أو يعرقل جهودهم لتحقيق إستقلالهم ووحدتهم[٤٤].

أما رئيس الوزراء سليمان النابلسي، فقد أكد أن الأردن لن يستبدل النفوذ البريطاني بنفوذ دولة أجنبية أخرى، كما أعرب عن أمله في أن تقدم الولايات المتحدة للأردن معونة غير مشروطة، كذلك، أعلن أن بلاده ستسعى للحصول على أسلحة جديدة ويفضل أن تكون من مصدر غربي[٤٥].

وتابع الملك حسين جهوده في سبيل الحصول على المعونة الأمريكية إستناداً الى إتفاقية النقطة الرابعة، لذلك، فقد تقدمت حكومة النابلسي في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧، بطلب معونة مالية مقدارها ثلاثون ألف دولار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٤٦]. وفي ٢٦ شباط ١٩٥٧، قررت الحكومة الأردنية، -وبالرغم من توقيع إتفاقية التضامن العربي -، قبول المعونة الإقتصادية التي نص عليها مبدأ أيزنهاور، شريطة أن لا تتضمن اي هدف سياسي يمس بسيادة الأردن الوطنية وحريته واستقلاله، وأن لا تؤثر على القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين[٤٧].

هذا، ويبدوا أن إتجاه الملك حسين للمعسكر الغربي، "بعد إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، وقبوله للمساعدات الأمريكية المتمثلة (بمدأ أيزنهاور)"، لم يكن نابعاً من رغبته في تحسين أوضاع مملكته الإقتصادية فحسب، بل للحد من نشاط الشوعيين المتزايد، والدليل على ذلك، قيامه بتوجيه رسالة في ٢ شباط ١٩٥٧ الى

(٤٤) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/٥٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، ١٩٥٧/١/١٢، وثيقة رقم ٣٢، صفحة ٦٢.

(٤٥) خالدة بلال: دور العراق والأردن في السياسة العربية،ص:٣٧٨.

(٤٦) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٢.

(٤٧) جريدة الجهاد المقدسية: ع١١٠٤، ٢٧ شباط ١٩٥٧.

رئيس وزرائه سليمان النابلسي، محذراً إياه من التسلل الشيوعي، وطالباً منه إتخاذ خطوات فعّالة لمواجهة هذا التسلل[48]. وبعد ذلك بأربعة أيام، وفي ٦ شباط ١٩٥٧، قامت الشرطة الأردنية بجمع المنشورات والكتب الشيوعية، ومنعت عرض الأفلام السينمائية السوفيتية[49].

وفي الوقت الذي كان فيه الملك حسين حريصاً على محاربة الشيوعية والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على معوناتها الإقتصادية والمالية، كان رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة يتجهون نحو الإتحاد السوفيتي والدول العربية الموقعة على إتفاقية التضامن العربي، مما ترتب على ذلك إزدياد شقة الخلاف بين الملك حسين وحكومته، حيث تعتبر الرسالة التي وجهها الملك حسين الى رئيس حكومته، بداية الخلاف بين الطرفين . واشتد الخلاف بعد إعلان النابلسي في ٦ آذار ١٩٥٧، بأنه: "لا يوجد أي خطر شيوعي في الأردن وسوريا ومصر، كما يدعي اولئك الذين يريدون مثل هذه الدعاية الخادعة"[50]. وهذا يعني اتخاذ موقف مضاد لموقف الملك، مما يدخله في مواجهة معه، وقد أيد النابلسي في موقفه هذا بعض الأحزاب، كحزب البعث، والجبهة الوطنية، إضافة الى حزبه الوطني الإشتراكي[51].

ومع تصاعد حدة الخلاف بين الملك حسين وحكومته، أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثه الخاص المستر ريتشاردز (Mr. Rechards) عضو الكونغرس السابق، على رأس وفد أمريكي الى دول الشرق الأوسط، لتوضيح ما جاء في المشروع الأمريكي. ولم يدخل الأردن وسوريا ومصر ضمن الدول التي سيزورها الوفد الأمريكي، إلا أن سليمان النابلسي- تحت ضغط من الملك -اضطر الى أن يعلن في ٢٦ آذار ١٩٥٧، بأن حكومته "لا تمانع في إستقبال المستر ريتشارز موفد الرئيس أيزنهاور، ولا نجد حرجاً في الإصغاء الى اي كان في عرض وجهة نظره، ما دامت

---

(٤٨) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:١٧٧-١٨٠.

(٤٩) The Middle East Journal, Washington, Vol. II, No.2, spring 1957, p.182.

(٥٠) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٣.

(٥١) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/٢٧٢٧، تقارير السفارة العراقية في عمان ١٩٥٧، وثيقة رقم ٩٥، صفحة:١٥٧.

مواقفنا وآمالنا واضحة وصريحة". وقال ايضاً: "سنستمر في رفض نظرية الفراغ في وطننا العربي، واننا نرى أنه لاحق لأية دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول"[52]. وفي خطاب له في نابلس يوم ٦ نيسان ١٩٥٧، حول هذه الزيارة قال النابلسي: "إذا طلب منا ريتشارد التوقيع على بيان بإننا اتفقنا على محاربة الشيوعية، على أن يدفع لنا مائة مليون دولار، فسأقول له لا، لأنني إذا أردت الحرب، فسأحارب بحسابي وليس بحسابه، ولن أكون مأجوراً لأحد"[53].

دفعت تصريحات النابلسي هذه الموفد الأمريكي الى عدم القيام بزيارة الأردن لأن موقف الحكومة الأردنية يدل بوضوح على عدم رغبتها في الدخول في مفاوضات صريحة وجدية حول مبدأ أيزنهاور[54]، كما دفعت هذه التصريحات الحكومة الأمريكية الى قطع معوناتها الإقتصادية عن الأردن، مما وضع الملك حسين في موقف سياسي ومالي صعب، وانعكس تأييده لمبدأ أيزنهاور على سياسته إزاء مصر وسوريا المناوئتين للمبدأ والصديقتين للإتحاد السوفيتي، ومما زاد في حدة الخلاف، عزم حكومته على مد أواصر الثقة والتعاون مع الإتحاد السوفيتي، وتكليف أمير اللواء علي أبو نوار، رئيس أركان الجيش الأردني، بمهمة الإتصال الأول. فزار أبو نوار السفير السوفيتي في دمشق، وعرض عليه طلب المعونة الأردنية، وعند عودته الى عمان، قدم تقريراً إلى النابلسي تضمن موافقة الإتحاد السوفيتي على إقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن، كما بين، أنه على استعداد لتقديم معونة عسكرية على شكل شحنات أسلحة تكفي لتجهيز فرقتين عسكريتين مقابل سعر رمزي[55]. وبناءاً على طلب السفير السوفيتي بتشكيل وفد رسمي أردني للتفاوض معه، أوفد النابلسي شفيق إرشيدات وزير العدل والتربية والتعليم الى دمشق، فاتفق مع السفير

---

(٥٢) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٣.

(٥٣) صوان الجاسر ونعمان ابو باسم: الأردن ومؤامرات الإستعمار، ص:٤٧.

(٥٤) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٣.

(٥٥) المرجع نفسه، ص: ٢٧٣-٢٧٤؛

Survey of International Affairs for 1956-1958. edited, 1962. Oxford University Press, London, p.171.

السوفيتي على تقديم معونة عسكرية سوفيتية الى الأردن خالية من أية شروط مسبقة[٥٦].

بعد عودة شفيق إرشيدات من دمشق، أوفد الملك حسين رئيس ديوانه بهجت التلهوني الى السعودية وسوريا ومصر، حاملاً رسائل خاصة من الملك حسين الى قادة تلك الدول، دون إطلاع الحكومة على فحوى تلك الرسائل، والتي كانت تعبر عن رأي الملك في عدم مهاجمة مشروع أيزنهاور، والدعوة الى عقد اجتماع رباعي للموافقة على مقابلة المبعوث الأمريكي ريتشاردز، وبحث الخطة التي يتوجب اتباعها فيما بعد، تجاه الأخطار المحيقة بالعرب، وقد اعترضت حكومة النابلسي على هذا التصرف من قبل الملك، والذي اعتبرته مخالفة دستورية، مما أدى الى تأزم الخلاف بين الملك وحكومته، ودفع الحكومة الى تحدي الملك وإصدر قراراً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي، وعن نيتها في إقامة علاقات مماثلة مع الصين الشعبية[٥٧].

هذا، وقد شكل توجه الحكومة نحو إقامة علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي، استياءاً كبيراً لدى الملك حسين، الذي لم يكن يحبذ أي تقارب مع الإتحاد السوفيتي، مما دفعه، الى إتهام الحكومة بالشيوعية أمام جمع من كبار رجال الجيش ورجال العشائر الأردنية، الذين أموا القصر الملكي، حيث اجتمع ما يزيد على ٢٦ رئيساً من رؤساء العشائر، وقد تحدث في هذا الإجتماع النائبين السابقين الشيخ محمد منور الحديد، والشيخ محمد أبو الغنم، وأعربوا عن نبذهم للشيوعية، وتأييدهم للملك، والإنصياع لإرادته، ولم يتخلف أحد من الشيوخ عن إبداء الرأي الموافق، وعدم التحمس الى ما كان يستهدفه الملك، ومما قاله الشيوخ:"إن جنود الجيش العربي هم أبناؤنا، وليس من أحد يجرؤ على مخالفة ما تقوله، وقولنا من إرادة جلالتك"[٥٨] واشتد الخلاف بين الملك والحكومة، وكاد الصدام بينهما أن يخرج عن

---

(٥٦) علي محافظة: المرجع السابق، ص:٢٧٤.

(٥٧) مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦؛ مرفق رقم ٧٠، أوراق سليد بيكر.

(٥٨) المرجع نفسه، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٨٠.

نطاق السيطرة عليه، وأصبحت المسألة "من يتحرك أولاً"(٥٩).

وأخذت الأحداث تتوالى بسرعة، ففي مساء يوم ٨ نيسان ١٩٥٧، قامت الكتيبة الأولى من السلاح المدرع، يقودها الرئيس نذير رشيد بمناورة أطلق عليها اسم مناورة "هاشم"، قيل أن القصد منها إحصاء السيارات المدنية الداخلة الى عمان والخارجة منها، وعندما علم الملك بأمر المناورة، وتطويق عمان من سائر أطرافها وإقامة الحواجز على جميع الطرق المؤدية إليها، استدعى رئيس الوزراء ورئيس الأركان، وقائد الفرقة "اللواء علي الحياري"، واستوضح منهم عن هذا الأمر، فكان جواب النابلسي بأنه يعتقد أن تطويق عمان إنما هو محاولة للضغط عليه لتقديم إستقالته من منصبه، وأما الحياري وأبو نوار، فقد أجابا، بأن المناورة عادية يقصد بها تفقد السيارات، ولم يقتنع الملك بهذه الأجوبة، فأمر أبو نوار والحياري أن يقدما جواباً مقنعاً عن حقيقة المناورة،ومضى يومان دون أن يتلقى الملك الجواب المنتظر(٦٠).

وفي ٩ نيسان ١٩٥٧، اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإحالة عدد من كبار الموظفين على التقاعد، من بينهم بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، وعبد المنعم الرفاعي، سفير الأردن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومحمد أمين الشنقيطي قاضي القضاة، واللواء بهجت طبارة مدير الأمن العام(٦١)، ولكن الملك اعترض على هذا الإجراء، وكان قد طلب من رئيس الوزراء بحضور عدد من الوزراء عدم التسرع في إخراج اي موظف، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى تدعو الى الإستغناء عنه، شريطة إستخلافه بمن يفوقه قدرة وكفاءة وأخلاصاً(٦٢).

---

(٥٩) Peter Snow, OP. Cit. p.103.

(٦٠) A. de. L. Rush: Ruling Families of Arabia Jordan. The Royal Family of Al. Hashim, vol.2. Archive Edetion, England by Redwood Press, Ltd. 1991 p.422;

الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:١٩٨-١٩٩.

(٦١) Abidi: OP. Cit. P.158;

سيد علي العدروسي: الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩، ترجمة عبد العزيز سليمان المعايطة (الجمعية العلمية الملكية)، عمان، ١٩٨٣، ص:٢٠٧ وسأرمز له فيما بعد العدروسي: الجيش العربي الهاشمي.

(٦٢) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢٠٠-٢٠١.

ويبدوا أن هذا الإجراء من قبل حكومة النابلسي، كان يشكل جزءاً من خطة الحكومة الرامية إلى تحدي الملك، وإجباره على تغيير سياسته وجعلها متفقة مع رغبة الحكومة وبعض الضباط الاحرار، في إقامة علاقات مع الإتحاد السوفيتي. ورأي الملك حسين ان زمام الأمور يكاد يفلت، وأن استمرار الوزارة في الحكم سيؤدي إلى حدوث المزيد من القلق والفوضى والإضطراب، مما يعرض أمن البلاد وسلامتها للخطر، وحيال هذه التطورات الداخلية الخطيرة، طلب الملك الى الحكومة أن تستقيل، حيث أوفد في ١٠ نيسان ١٩٥٧ رئيس ديوانه بهجت التلهوني الى رئيس الوزراء سليمان النابلسي، ليبلغه شفوياً الإرادة الملكية بإقالة الوزارة فوراً، وكان التلهوني يحمل معه كتاب الإقالة موقعاً من الملك، لتبليغه إلى النابلسي إذا ما تمنع عن الإنصياع الى ما بلغ به شفوياً، وتقديم إستقالة الحكومة، ولم يلبث النابلسي أن قدم إستقالته بعد ساعة من تبليغه الإرادة الملكية[٦٣]. وقد صيغ كتاب الإستقالة بما يفهم منه أن الوزارة أقيلت، فقد جاء فيه ما يلي "لقد أبلغني بعد ظهر اليوم معالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي، رغبة جلالتكم بأن أقدم إستقالة الحكومة، فتنفيذاً لطلب جلالتكم أتشرف بتقديم هذه الإستقالة"[٦٤].

وعلى الفور، عهد الملك إلى الدكتور حسين فخري الخالدي، بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد كان الخالدي معروفاً بعدائه لإتجاهات الحكومة النابلسية، وتحبيذه للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية[٦٥]. إلا أن إندلاع المظاهرات، في أعقاب إستقالة النابلسي حالت دون تمكن الخالدي من تشكيل حكومته، والإعتذار عن القيام بهذه المهمة[٦٦]، مشكلاً بذلك بداية الأزمة الوزارية التي تعد من أخطر الأزمات الوزارية التي شهدها الأردن منذ تاسيسه.

أما الملك حسين، فقد كلف عبد الحليم النمر من الحزب الوطني الإشتراكي،

---

(٦٣) د.ك.و. ملفة رقم ٢١١/٢٧٢٧، تقارير السفارة العراقية في عمان،١٩٥٧، وثيقة رقم ٦٥، صفحة :٩٨.

(٦٤) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٦٨.

(٦٥) The Middle East Journal, Vol. II, No.3. summer 1957, p.297.

(٦٦) Abidi, OP. Cit. p.161.

ووزير الداخلية والدفاع في حكومة النابلسي المستقيلة، أن يشكل حكومة جديدة، إلا أن النمر أخفق في مهمته أيضاً، إضافة إلى عدم إقتناع الملك بآرائه[٦٧] وعندئذ توجه الملك إلى سعيد المفتي، رئيس مجلس الأعيان لتشكيل الحكومة الجديدة، وكان المفتي -وقبل تكليفه بدقائق- قد تلقى مكالمة هاتفية من السيد علي أبو نوار رئيس أركان الجيش، يرجوه فيها الحضور إلى منزله في معسكر العبدلي لأسباب هامة، وكان في إستقباله لدى وصوله- في غرفة خاصة-، الألوية الثلاثة علي أبو نوار وعلي الحياري، ومحمد المعايطة، فقد طلب منه أبو نوار بحضور الحياري والمعايطة التخلي عن مهمته، وأن الجيش لن يتعاون معه في الحكم، كما طلب منه أن يبلغ الملك بأن الحالة في الجيش جد خطيرة، وأن تشكيل الوزارة، يجب أن يتم برئاسة عبد الحليم النمر، ويذاع نبأ التشكيل في الساعة التاسعة مساء، وإلا، فإنه وزميليه العسكريين لا يتحملون النتائج[٦٨]. وعندما بلغ الملك بذلك وافق وعاد إلى النمر ثانية وكلفه بتشكيل الحكومة الجديدة، وقد تمكن عبد الحليم النمر من تشكيل الحكومة، ولكن في ساعة متأخرة من الليل[٦٩].

إلا أن الأزمة لم تحل، بل تفاقمت، حيث حاول بعض الضباط ممن يسمون أنفسهم بالضباط الأحرار في الجيش العربي الأردني[٧٠]. القيام بعملية إنقلابية في معسكرات الجيش في الزرقاء، حيث تغيرت الصورة بالكامل، فقد تلقى الملك حسين رسالة مؤرخة بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٥٧ موقعة من عدد من ضباط الجيش تحمل له انباء خطيرة عن وجود حركة في صفوف الجيش، وأن هناك قوات تتحرك نحو القصر الملكي، وفي هذه الأثناء وردت إشارة هاتفية تنبئ بوجود إشتباكات في معسكرات الجيش في منطقة "خو بالزرقاء"، وأن الجنود يهتفون بحياة الملك، ويصرون على رؤيته للتأكد من سلامته، وبناء على ذلك، قرر الملك حسين القيام بخطوة خطيرة بتوجهه بصحبة رئيس الأركان إلى الزرقاء،

---

(٦٧) Aruri, OP. Cit. p.141.

(٦٨) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢٠٤-٢٠٥.

(٦٩) للإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة أنظر ملحق الوزارات رقم

(٧٠) للإطلاع على أسماء الضباط الأحرار أنظر: عباس مراد: الدور السياسي للجيش الأردني، ص:٩٣.

فاستقبله الجنود يهتفون بحياته، وينادون بقتل علي أبو نوار، وضباطه الأحرار بخيانتهم، وعندئذ، طلب الملك من أبو نوار العودة إلى القصر الملكي خوفاً على حياته، بينما واصل الملك تفقده كتائب الجيش، وطلب منهم العودة إلى وحداتهم، فاستجابت لذلك، وفشلت المؤامرة، وساد الهدوء، وأعلن الحسين عن إخماد الثورة والعودة إلى القصر الملكي في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي[٧١].

بعد فشل المؤامرة، تم القاء القبض على جميع قادة الوحدات الثائرين، بما فيهم علي أبو نوار الذي أعفي من منصبه، وسمح له فيما بعد بمغادرة البلاد إلى سوريا، وتعيين اللواء علي الحياري محله والذي لم يستمر في عمله طويلاً حيث ذهب في ١٨ نيسان بحجة التنسيق مع السوريين على الحدود الشمالية ولم يعد، وأعلن فيما بعد أنه إلتجأ الى سوريا أيضاً[٧٢].

وفي مساء يوم ١٥ نيسان ١٩٥٧، طلب الملك حسين من رئيس ديوانه، الدعوة إلى عقد إجتماع يحضره رؤساء الوزارات السابقين، وبعضاً من الوزراء وأعضاء مجلس الأمة، وجاء هؤلاء إلى القصر الملكي، وجاء معهم عدد من قيادات الأحزاب الأردنية، وبعض الشخصيات البارزة كي يباحثهم في الوضع العام. وقد كلف الملك في الإجتماع المذكور حسين فخري الخالدي بتشكيل الحكومة التي ضمت رؤساء وزارات سابقين من ضمنهم سليمان النابلسي وزيراً للخارجية والمواصلات، وقد حضيت هذه الحكومة بموافقة ومشاركة الحاضرين[٧٣].

وهكذا، انتهت أخطر أزمة وزارية شهدها الأردن منذ تأسيسه، بالمقابل، بقي النفوذ الحزبي يتمتع بنشاطه داخل البلاد، وقد قامت الحكومة باعتقال عدد من رجال الأحزاب، وعدد من الضباط الذين شاركوا في العملية الإنقلابية، مما ترتب على ذلك

(٧١) لمزيد من التفاصيل عن أحداث الزرقاء أنظر: الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢٠٦-٢١٤ وانظر أيضاً

Rush, OP. Cit. pp.428-438;

منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٦٩-٦٧٢.

(٧٢) Rush, OP. Cit. pp.424-425.

(٧٣) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢١٨-٢١٩.

تزايد عدد الضباط الفارين من البلاد إلى دمشق والقاهرة، وكذلك مغادرة وزيرين من حكومة النابلسي السابقة -هما شفيق إرشيدات وعبد الله الريماوي- للبلاد، وكذلك فرار أو إختفاء العديد من أعضاء الأحزاب من البعثيين والشوعيين والوطنيين الإشتراكيين الى كل من دمشق والقاهرة، وهذا ما يوحي تورط العاصمتين في تلك المحاولة[74].

هذا، ونتيجة لممارسات الحكومة الجديدة تجاه الأحزاب السياسية الأردنية -والتي لا تزال تتمتع بنفوذها داخل البلاد-، سارعت هذه الأحزاب إلى سحب التأييد الذي منحته للخالدي، ومطالبته بالإستقالة، والدعوة إلى الإضراب فلم يجد الخالدي بدأ من تقديم استقالته، حيث قدمها يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧، وقد جاء في كتاب الإستقالة قول الخالدي: "أقدمت وزملائي على تحمل أعباء الحكم في هذه الظروف الدقيقة الحاسمة في تاريخ هذا البلد الصابر المجاهد، علماً منا بأن أكثرية الأحزاب والهيئات ورجالات البلد المسؤولين يؤيدوننا داخل المجلس النيابي وخارجه، ولقد تبين لي ولزملائي هذا اليوم، أن جميع هذه الأحزاب والهيئات قد سحبت تأييدها، ولم يبقى أمامي إلا أن أتقدم باستقالتي"[75].

في هذا الموقف المنذر بأشد الأخطار، لم يجد الملك بدأ من قبول إستقالة الخالدي، والعمل على القضاء على الفتنة في مهدها، فقام في اليوم نفسه باستدعاء إبراهيم هاشم، وعهد إليه بتشكيل وزارة جديدة تعالج الموقف بما تقتضيه، وجاء في كتاب التكليف قول الملك " تعلمون دولتكم، أن بلادنا العزيزة تجتاز في هذه الأيام ظرفاً عصيباً، من جراء الأعمال التي قامت بها فئات لا تقدر مسؤولياتها نحو بلادها ومواطنيها، مما يهدد السلامة العامة، ويشيع الفوضى والإضطراب، ويعرض سلامة البلاد لأشد الأخطار، لهذا فإننا نأمل من دولتكم إتخاذ جميع الإجراءات التي تكفل صيانة الوطن العربي من الخطر، وحماية أهله من العبث والفساد"[76]. وقد شكل

---

(٧٤) د.ك.و. ملف رقم ٣١١/٢٧٢٩ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٢، صفحة:١٤٦.

(٧٥) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢٢٥.

(٧٦) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٧٧.

صيانة الوطن العربي من الخطر، وحماية أهله من العبث والفساد"[٧٦]. وقد شكل إبراهيم هاشم حكومته في اليوم نفسه[٧٧].

كانت المهمة الأولى لهذه الوزارة، إعادة الهدوء والإستقرار الى البلاد، فقد أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وفرضت نظام منع التجول في بعض المدن، وأصدرت قراراً بحل الأحزاب، فلم يلبث أن استتب الأمن والنظام بفضل هذه التدابير[٧٨].

هذا وفي أعقاب تشكيل حكومة إبراهيم هاشم، وتمكنها من القضاء على الفتنة، أصبح الأردن في أمس الحاجة إلى المساعدات المالية العاجلة، لسد العجز المالي والإقتصادي الناجم عن توقف المساعدات المالية البريطانية، بسبب إنهاء المعاهدة الأردنية -البريطانية في أواخر آذار ١٩٥٧، وكذلك تخلف دول التضامن العربي عن الإيفاء بالتزاماتها المالية التي كانت قد تعهدت بها مقابل إنهاء الأردن لمعاهدته مع بريطانيا، الأمر الذي دفع بسمير الرفاعي وزير الخارجية الأردني، إلى أن يتقدم في ٢٩ نيسان ١٩٥٧ بطلب الى السفير الأمريكي في عمان للحصول على المساعدات المالية، كما أعلن ايضاً عن إستعداده لدعوة ريتشاردز لزيارة الأردن وبحث مشروع أيزنهاور. هذا وقد أعلنت الحكومة الأمريكية عن موافقتها على ذلك، وقدمت للأردن منحة مقدارها عشرة ملايين دولار، وذلك لتنمية إقتصاد البلاد، وصيانة الإستقرار السياسي فيها، حيث تم التوقيع على الإتفاقية بين الحكومتين يوم ٢٧ أيار ١٩٥٧[٧٩]وقد أصبحت هذه المنحة تقدم للأردن سنوياً، ولم تكن هذه المعونة الوحيدة للأردن، فقد تبعتها قروض ومعونات أخرى، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الرئيس للأردن بعد إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية[٨٠]. بينما كانت الحكومتان المصرية والسورية -وكما سبقت الإشارة إلى ذلك- لم تقم بتسديد القسط المترتب عليها دفعة للأردن ، وذلك بموجب إتفاقية التضامن العربي والمتفق عليها بين مصر

---

(٧٦) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٧٧.

(٧٧) للإطلاع على أسماء أعضاء الوزارة أنظر ملحق الوزارات رقم٣، ص: ٢٣٤.

(٧٨) الحسين بن طلال: مجموعة وثائق رسمية، ص:٢٢٧.

(٧٩) د.ك.و. ملف رقم ٢١١/٢٧٢٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧ وثيقة رقم ٢٣،صفحة:٨٦.

(٨٠) Survery of International Affairs for 1956-1958. OP. Cit. p.173.
Aruri: OP. Cit. p.145.

وسوريا والسعودية، حيث كان من المقرر دفع القسط الأول من هذه المعونة في الأول من نيسان ١٩٥٧، وذلك في أعقاب إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، مما ترتب على ذلك أزمة حادة لم ينقذ البلاد منها إلا مبادرة الملك سعود بدفع مليونين ونصف المليون دينار، وهو القسط الأول من حصة السعودية المقررة ضمن الإتفاق[٨١]. إضافة إلى ذلك، فقد قامت هذه الدول أيضاً، بالتدخل بالشؤون الداخلية للأردن، والعمل على إشاعة الفوضى والإضطراب، والمشاركة في العملية الإنقلابية في ١٣ نيسان ١٩٥٧، وهذا ما سنبينه فيما بعد.

ثانياً: الموقف الشعبي والحزبي الأردني من مشروع أيزنهاور:

لعبت الأحزاب والقوى الشعبية الأردنية دوراً هاماً في تحديد علاقة الأردن ببريطانيا، وذلك من خلال رفضها وتصديها لمحاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥-١٩٥٦ من جهة، ودورها في إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن حصلت هذه القوى في تشرين أول عام ١٩٥٦، على تمثيل دستوري بسبب نجاحهم في الإنتخابات العامة، والتي تشكلت على أثرها حكومة إئتلافية من الأحزاب اليسارية (حزب الوطني الإشتراكي، وحزب البعث العربي الإشتراكي والحزب الشيوعي الأردني)[٨٢].

لقد آمنت هذه الحكومة الأردنية (المتمثلة بوزارة سليمان النابلسي والأحزاب السياسية التي تدعمها) بجدوى التحالف مع الدول العربية المتحررة، والتعاون الإقتصادي معها، لهذا فقد بادرت الحكومة الأردنية في محاولة منها للتقرب والتنسيق مع سياسة الدول العربية (مثل سوريا ومصر) الخارجية إلى تحسين العلاقات مع الإتحاد السوفيتي، للإعتماد على مساعداته بدلاً من المساعدات الغربية، والتي كانت مطروحة آنذاك بصيغة (مبدأ أيزنهاور، الأمريكي)، الأمر الذي أثار

---

(٨١) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٨٢.

(٨٢) فؤاد فائق سعيد: السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، ص:٩٨.

غضب الملك حسين، الذي رحب بالمساعدات الأمريكية والقبول بمبدأ أيزنهاور، والرفض لأي تقارب مع الإتحاد السوفيتي. هذا، وقد جاء موقف الحكومة الرافض لمبدأ أيزنهاور متطابقاً مع الموقف الحزبي والشعبي، وذلك (كما أسلفنا) نتيجة لتركيبة الحكومة الإئتلافية، والتي ضمت إلى جانب رئيس الوزراء عدد من الوزراء الحزبيين والتي كانت مواقفهم إنعكاساً لمواقف أحزابهم وقواعدهم الشعبية، من هنا، فمن الصعب الفصل ما بين الموقفين الرافض للمبدأ المذكور.

ومن المواقف الحزبية والشعبية الرافضة لهذا المبدأ، ما جاء في أعقاب المقابلة التي تمت ما بين الملك حسين والسفير الأمريكي في عمان، والتي سبقت الإشارة إليها، حيث نشرت وسائل الإعلام تفاصيل هذه المقابلة، مما أثار حزب الجبهة الوطنية، حيث قام النائبان يعقوب زيادين وفائق وراد بإرسال برقية إحتجاجية إلى الملك حسين، حذروه فيها من الإستعمار الأمريكي الذي يسعى إلى الحلول محل الإستعمار البريطاني-الفرنسي[٨٣]. مما اضطر الملك في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧ إلى الإجابة على هذه البرقية، حيث أكد فيها قبوله لأية معونة غير مشروطة، وأن أي فراغ يحدث في هذه المنطقة يمتلئ بالعرب أنفسهم، كما بين أن الخطر الحقيقي يكمن في المذاهب المادية والمبادئ التي تغاير تعاليمنا الدينية، وتختلف مع دساتيرنا السماوية وأهدافنا التي من أجلها نسعى وإليها نسير[٨٤].

في الوقت نفسه أرسل خمسة أعضاء في الجبهة الوطنية الأردنية "إتحاد الأحزاب والكتل الشيوعية" وهم عبد الرحمن شقير، ويحي حمودة، وفائق وارد، ويعقوب زيادين، وعيسى مدانات، ببرقية الى المستر مالوري السفير الأمريكي في عمان، تضمنت إستنكارهم لمشروع أيزنهاور، الخاص بالشرق الأوسط لمخالفته الصريحة لميثاق الأمم المتحدة، ومقررات مؤتمر باندونغ وروح العصر، ورغبات

---

(٨٣) حول نص البرقية المرفوعة من النائبين أنظر: د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧/١/١٢، وثيقة رقم ٣٢، صفحة :٦٣.

(٨٤) حول نص البرقية الجوابية انظر. د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧/١/١٢، وثيقة رقم ٣٢، صفحة :٦٤.

شعوبنا العربية في السلم والإستقلال الوطني والسيادة القومية[85].

وأصدر حزب التحرير بياناً كشف فيه عن الحماية والأحلاف الإستعمارية، التي يريد أيزنهاور فرضها على العالم الإسلامي، ووصف الحزب بيان أيزنهاور بأنه عباره عن مشروع دفاع، يضع الشرقين الأدنى والأوسط تحت حماية الولايات المتحدة، والعنوان الذي يجب أن يتوضع له هو "أيزنهاور رئيس جمهورية أمريكيا يعلن فرض الحماية الأمريكية على العالم الإسلامي" وهو أخطر بيان سياسي وضع عن الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن[86].

بينما وصف الحزب الوطني الإشتراكي المبدأ بأنه "قد وضع بحجة الدفاع عن هذه المنطقة، ضد الشيوعية بغية صد الهجوم الشيوعي الذي قد يقوم به الإتحاد السوفيتي، ولكننا نرى أن سياسة الإتحاد السوفيتي الآن لا تدل على أنه يسلك هذا السبيل، وهجومه على هذه البلدان أمر يبدو بعيد الإحتمال جداً"[87].

أما الإخوان المسلمون، فقد أصدروا بياناً أكدوا فيه أن مبدأ أيزنهاور فكرة إستعمارية لدعم إسرائيل وبعث إستعمار الغرب من جديد، وإبقاء البلاد العربية دويلات ممزقة وضعيفة، لا تستطيع مقاومة العدو الغاصب سواء أكان إستعماراً أو صهيونية أو شيوعية، إذ أنه يفرض بقاء الكبيانات الفقيرة على ما هي عليه مما يسميه إستقلالاً داخلياً[88].

كما أيدت بعض الأحزاب كحزب البعث والجبهة الوطنية، إضافة الى الحزب الوطني الإشتراكي سليمان النابلسي رئيس الوزراء[89] في موقفه من الرسالة الملكية التي وجهها له الملك حسين في ٢ شباط ١٩٥٧ محذراً إياه من الخطر الشيوعي في الأردن، والتي سبقت الإشارة إليها، حيث أعلن النابلسي عن: عدم وجود أي خطر

---

(٨٥) د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٥، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧/١/٦، وثيقة رقم ٢٤، صفحة:٦٦-٦٨.

(٨٦) منشورات حزب التحرير، ملف النشرات السياسي، ق١، ١٩٥٣-١٩٦٩، ص:٩٤.

(٨٧) مجلة الميثاق، ع١٤٠٤، ١٤ اذار ١٩٥٧، مجلة الحزب الوطني الإشتراكي، ص:٨.

(٨٨) جريدة الكفاح الإسلامي، ع١٧، ١٢ نيسان ١٩٥٧.

(٨٩) د.ك.و. ملفه رقم ٣١١/٢٧٢٧ تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ١٩٥، صفحة ١٥٧.

شيوعي في الأردن وسوريا ومصر كما يدعي اولئك الذين يريدون مثل هذه الدعاية الخادعة"[٩٠] وفي هذه الأثناء كان مؤيدو اليسار يتظاهرون في المدن الكبيرة ضد الولايات المتحدة[٩١].

هذا، وقد سارعت الأحزاب السياسية المناوئة للسياسة الأمريكية، بعد توقيع إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧، إلى عقد اجتماعاً بحثت فيه الموقف الداخلي والخارجي في هذه المرحلة، حيث انتهت إلى الإتفاق على المبادئ الستة التالية:-

١-تطهير الجهاز الإداري للدولة من أعوان الإستعمار وحلف بغداد.

٢- رفض مبدأ أيزنهاور، ومقاومة النشاط الأمريكي في الأردن.

٣- المحافظة على دستورية الحكم.

٤- تحقيق الوحدة مع مصر وسوريا.

٥- السير في السياسة التحررية العربية، والإلتزام بسياسة الحياد الإيجابي إلى جانب مصر وسوريا.

٦- أداء الأقطار العربية المتحررة لواجباتها تجاه معارك التحرر الوطني في البلدان العربية التي لم تستكمل تحررها كالمغرب العربي والجنوب العربي[٩٢].

لقد أظهرت الأحزاب والقوى الشعبية قدراً كافياً من التماسك وعدم التنازل عن مطالبها، ورفضت التعاون، -وكما أسلفنا الإشارة إلى ذلك -في تشكيل حكومة جديدة برئاسة فخري الخالدي، وقامت على أثر إقالة وزارة النابلسي بتنظيم المظاهرات في معظم المدن الأردنية إحتجاجاً على ذلك، وقد بدأت هذه المظاهرات جماهير من الطلبة، حشدتها أحزاب البعث، والحزب الوطني الإشتراكي، والجبهة الوطنية، وسلحتها بشعارات ضد الملك، والتدخل الغربي في الأردن، وحالت دون

(٩٠) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٢.

(٩١) أوراق سليد بيكر: موسسة آل البيت، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق رقم ٨.

(٩٢) عباس مراد: الدور السياسي للجيش الأردني، ص:٨٨-٨٩.

تمكين الخالدي من تشكيل حكومته، والإعتذار عن القيام بهذه المهمة[٩٣]. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الأحزاب قد هدفت من المظاهرات، التي قامت بها -وكما جاء في المنشورات التي قامت بتوزيعها- إلى خلق أزمة وزارية في الأردن، والضغط على الملك حسين من أجل إعادة حكومة النابلسي إلى الحكم[٩٤].

واشتد الخلاف بين القصر والقوى الحزبية والشعبية في أعقاب استقالة وزارة النابلسي، ولم يتمكن الملك من الحصول على تنازلات سياسية من طرف الأحزاب، التي اصرت على موقفها، ولم تنجح محاولات الملك في تشكيل حكومة جديدة، وبدت الأزمة وكأنها تدور في دائرة مغلقة، وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها عندما أعلن -وكما أسلفنا- عن إكتشاف مؤامرة إنقلابية في ١٣ نيسان، قامت بها بعض الوحدات العسكرية في الزرقاء، حيث تم إحباط هذه المحاولة، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور فخري الخالدي يوم ١٥ نيسان ١٩٥٧، حيث قامت هذه الحكومة -وكما أسلفنا- بإعتقال عدد من رجال الأحزاب، وعدد من الضباط الذين شاركوا في العملية الإنقلابية، ثم قامت هذه الحكومة بعد ذلك بتشكيل هيئة للتحقيق في مؤامرة الإنقلاب، مما دفع الأحزاب الأردنية إلى عقد مؤتمر في نابلس أطلق عليه اسم "مؤتمر نابلس" في ٢٢ نيسان ١٩٥٧، حضره ثلاثة وعشرون نائباً من أعضاء مجلس النواب (الأربعين)، بالإضافة إلى عدد من الحزبيين وأعضاء اللجان التوجيهية، وقد أصدر المؤتمرون وثيقة قدموها إلى الحكومة، وكانت تحمل المطالب التالية:-

١- رفض مشروع أيزنهاور، ومحاربة جميع المؤامرات الإستعمارية التي تهدف الى الإنحراف بالأردن عن طريق القومية العربية المتحررة.

٢- التمسك بسياسة الحياد الإيجابي، ومحاربة جميع المؤامرات الإستعماريةالتي تهدف إلى إخراج الأردن من هذه السياسة.

٣- مطالبة جميع السلطات في الأردن بإحترام الدستور نصاً وروحاً واحترام الحريات العامة لجميع المواطنين، وإلغاء هيئة التحقيق في حوادث الزرقاء.

---

(٩٣) The Middle East Journal, Vol.11, No.3 summer, 1957, p.297.

(٩٤) Abidi, OP. Cit. p.161.

٤- المحافظة على وحدة الشعب والجيش.

٥- تطهير جهاز الدولة من جميع عناصر التآمر والخيانة والفساد.

٦- شجب واستنكار جميع المحاولات التي ترمي الى تفكيك الجيش وإضعافه وجعله أداة في يد الأعداء، وإلغاء جميع الإجراءات والإعتقالات التي اتخذت ضد الضباط الوطنيين، وإعادتهم إلى مراكزهم حالاً.

٧- يدعو المؤتمرالشعب إلى القيام بإضراب عام ومظاهرات عامة طوال يوم الأربعاء ٢٤ نيسان ١٩٥٧.

٨- إستقالة حكومة الخالدي وإعادة حكومة النابلسي.

٩- طرد السفير الأمريكي لستر مالوري والملحق العسكري العقيد جيمس سوين (James Sweeny) [٩٥].

وفي اليوم التالي للمؤتمر، جاء إلى عمان وفد برئاسة السيد حكمت المصري أحد الأعضاء البارزين في الحزب الوطني الإشتراكي، فقابل رئيس الوزراء، وأبلغه مقررات المؤتمر التي تقضي بسحب تأييد الأحزاب له، ودعوتهم إياه إلى التخلي عن الحكم، وحاول رئيس الوزراء أن يثني هؤلاء عن عزمهم، وبين لهم الأخطار التي تهدد سلامة البلاد إذا هم استمروا في سلوك هذا السبيل، واتصل بالأعضاء البارزين في الحزب الوطني الإشتراكي يطلب منهم أن يعدوا بياناً بعدم موافقتهم على الإضرابات والتظاهر، لكي يتمكن هو من الإستمرار في الحكم ومعالجة الموقف، ولكن الحزب المذكور لم يستجب لطلب الرئيس[٩٦]. الأمر الذي أثار المؤتمرين فأعلنوا يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧ الإضراب العام والمظاهرات في معظم المدن الأردنية، وقد أغلقت المحلات التجارية أبوابها في عمان، وقامت جموع المتظاهرين بقذف الحجارة وإطلاق الرصاص، وتوقف السير في وسط المدينة، وأغلقت الشوارع، وأقيمت الحواجز

(٩٥) Aruri, OP. Cit. p.143;

د. عبد الرحمن شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر، كتاب الأردن الجديد، سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية، رقم١، مطابع الدستور التجارية عمان ١٩٩١، ص:١٢٩-١٣٠. وسنرمز له فيما بعد عبد الرحمن شقير، رحلة العمر.

(٩٦) منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٧٥.

بالحجارة في الشارع الرئيسي، وقد كان المتظاهرون يرددون النداءات المعادية لأمريكا ولخطة ايزنهاور، كما ردد المتظاهرون الشعارات المؤيدة لأبي نوار، هذا وقد وقفت بعض الوحدات الصغيرة من الجيش ترابط أمام المباني الهامة، كما قامت قوات الشرطة بالتصدي لهذه المظاهرات والعمل على تفريقها[٩٧]. ونتيجة للضغط الذي تعرض له النابلسي من حزبه، قدم النابلسي استقالته من حكومة الخالدي، الذي لم يجد فيما بعد بداً من الإستقالة يوم ٢٣ نيسان ١٩٥٧ أمام الضغط الشعبي والحزبي الذي سحب الثقة منه ومن حكومته، ومطالبته بالإستقالة، -كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل-، الأمر الذي دعا الملك حسين إلى قبول الإستقالة، وتكليف إبراهيم هاشم يوم ٢٤ نيسان ١٩٥٧ بتشكيل الحكومة الجديدة، والطلب إليها العمل على إعادة الأمن والنظام إلى البلاد، حيث شكل هذا الطلب المهمة الأولى لهذه الحكومة، التي أعلنت الأحكام العرفية وحلت الأحزاب وعملت على إعادة الأمن والنظام.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في اعقاب مؤتمر نابلس، واندلاع المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، أعلنت الحكومة الأمريكية- وعلى لسان وزير خارجيتها جون فوستر دلاس- عن مساندتها ودعمها للملك حسين، الذي يحظى بثقة كبيرة لدى الحكومة الأمريكية، وأضاف، إن الولايات المتحدة ستتدخل عسكرياً عند الحاجة للحفاظ على إستقلال الأردن وسيادته[٩٨]. وقد حدثت تظاهرات معادية لهذا التصريح الذي اعتبرته الأحزاب والقوى الشعبية تدخلاً في شؤون الأردن الداخلية، حيث قامت قوات الشرطة بتفريق هذه المظاهرة بسرعة[٩٩].

أما الرئيس أيزنهاور، فقد اعتبر في تصريح له يوم ٢٥ نيسان ١٩٥٧ استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمراً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وحذر الدول المجاورة من التدخل في الشؤون الداخلية للأردن، وتطبيقاً لمبدأ أيزنهاور الذي

---

(٩٧) أوراق سليد بيكر: مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق اكسفورد، ملف رقم ١٦، مرفق ٨٧؛ تشارلز جونستون: الأردن على الحافة، ص ٧٧.

(٩٨) Aiuri, OP. Cit, p.144.

(٩٩) خالدة بلال: دور العراق والأردن في السياسة العربية، ص: ٣٨.

تضمن المحافظة على استقلال وحرية أي دولة من دول الشرق الأوسط، حيث يعتبر ذلك من إهتمامات الولايات المتحدة والسلام العالمي، أمر الرئيس أيزنهاور في نفس اليوم الأسطول السادس الأمريكي بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط(١٠٠)، بعد إعلان الملك حسين عن تهديد الإستقلال الأردن من قبل الشيوعية العالمية(١٠١). وكذلك تدخل بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا في الشؤون الداخلية للأردن، وهذا ما سنبينه فيما بعد.

٤ – الموقف العربي من قبول الأردن لمشروع أيزنهاور:

على غرار حلف بغداد كان هناك أنصار، ومعارضون للمشروع الجديد، فقد انحصرت المعارضة فقط بدولتي مصر وسوريا، حيث عبرتا بوضوح من محطات إذاعتهما عن معارضتهما الشديدة للسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، إضافة إلى معارضتهما للسياسة الأردنية المؤيدة لهذه السياسة، حيث أبرزتا الخلاف بين الملك حسين ورئيس وزرائه(١٠٢). كما عبر عبد الناصر عن معارضته للمشروع الجديد بقوله "إننا لن نقبل المشروع الغربي الذي يقول أن هناك فراغاً في الشرقين الأدنى والأوسط .... إننا سنملأ هذا الفراغ، بل لقد ملأناه فعلاً"(١٠٣)وقال أيضاً: "إنه حلف عسكري جديد، فهو بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفض عام ١٩٥١، وهو أيضاً تكملة لحلف بغداد، يقصد منها أن تبعث فيه النبض وتعيد إليه الحياة"(١٠٤). هذا مع العلم أن الحكومة المصرية، قد آثرت الصمت في البداية، وعدم

---

(١٠٠) مشيل ابو نيدس: فرق تخسر، ثورة العرب (١٩٥٥-١٩٥٨)، ط١، ترجمة: خيري حماد منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص: ٢٦٣-٢٦٤، وسارمز له فيما بعد أبو نيدس: فرق تخسر.
Abidi, OP. Cit, p.165; Survey of inter National Affairs for 1956-1958. OP. Cit, p173.

(١٠١) Aruri, OP. Cit, p.144.

(١٠٢) أوراق سليد بيكر، مؤسسة آل البيت، مجموعة وثائق أكسفورد، ملف رقم ١٦، مدقق رقم ٨٠.

(١٠٣) فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص:٢٩٤.

(١٠٤) المرجع نفسه والصفحة.

إعلان رفضها، ومعاداتها له، حرصاً منها على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على إسرائيل لسحب قواتها من سيناء بعد العدوان الثلاثي، وعندما شعرت مصر بأن الولايات المتحدة قررت عزلها نتيجة لسياستها الحيادية، وعدم رغبتها في الإرتباط بالأحلاف، وأنه لا فائدة ترتجي من محاولة إشراك مصر في أي سياسة في المنطقة، عندها أعلنت مصر عن رفضها لمبدأ أيزنهاور(١٠٥).

ففي خطاب للرئيس عبد الناصر في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٧ أعلن قائلاً "في يوم ٥ كانون الثاني أعلن مبدأ أيزنهاور، ويتضمن المبدأ تقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية، ولكننا لم نقبل مبدأ أيزنهاور، لأنه يتضمن قيوداً سياسية تجعلنا نرتبط بالسياسة التي ترسمها وزارة الخارجية الأمريكية(١٠٦).

أما رئيس وزراء سوريا صبري العسلي، فقد اعتبر المشروع بأنه "دعوة إلى الخروج على مبدأ الحياد الإيجابي، وإعلان الحرب الباردة في الشرق الأوسط"(١٠٧). وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٥٧ أصدرت الحكومة السورية بياناً أبدت فيه رفضها لنظرية "الفراغ"، ومعارضتها لفكرة أن المصالح الإقتصادية تعطي أية دولة حق التدخل في المنطقة، كما أنكرت وجود أي تهديد شيوعي مباشر للوطن العربي، وأكدت أن الإمبريالية والصهيونية هما الخطران الرئيسيان اللذان يهددان العرب"(١٠٨).

في المقابل، أعلنت الحكومة اللبنانية في ١٦ آذار ١٩٥٧ تأييدها للمشروع وموافقتها عليه، وتلتها الحكومة العراقية، التي سارعت مستوحية سياستها من حلف بغداد الى تأييد المشروع والموافقة عليه(١٠٩).

أما السعودية، فقد اتخذت موقفاً مزدوجاً، وجهه الأول تضامنها مع الدول العربية في معاهدة التضامن العربي "مصر، سوريا، الأردن، السعودية"، حيث نددوا

(١٠٥) The Middle East, Journal, Washington, Vol. II, No.2 Spring, 1975. p.152.

(١٠٦) عبد العزيز الرفاعي: دراسات في الشرق الأوسط، ص:١٥١.

(١٠٧) فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص:٢٩٥.

(١٠٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٦٥.

(١٠٩) عبد العزيز الرفاعي: دراسات في الشرق الأوسط، ص:١٥١.

بالمشروع وأعلنت هذه الدول أنها ترفض جعل بلادها منطقة نفوذ لأي دولة وإنها عازمة على عدم السماح لأي دولة، أمريكا وروسيا من الدخول إلى الشرق الأوسط، وأن الدول العربية لا تؤمن بوجود فراغ لأن القومية العربية قد ملأت الفراغ الذي خلفه الإستعمار. وأعلنوا الحياد في الحرب الباردة، وعدم إنحياز الدول الأربع إلى أي كان في النزاعات المختلفة بين الشرق والغرب(١١٠).

أما الوجه الثاني من الموقف السعودي، فقد وضح بعد سفر الملك سعود إلى واشنطن، إثر الدعوة التي تلقاها من الرئيس أيزنهاور لزيارة واشنطن في نهاية كانون الثاني ١٩٥٧، حيث حمله القادة العرب المجتمعون في القاهرة إحتجاجهم على السياسة الأمريكية، وعلى مبدأ أيزنهاور. وبعد مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين، وتصريحاته عن مشروع أيزنهاور، ظهر الوجه الثاني من الموقف السعودي وهو قبول مبدأ أيزنهاور(١١١). فقد خرج العاهل السعودي من مقابلته لأيزنهاور، وقال في معرض تعليقه على المبدأ المذكور حول الشرق الأوسط، أن هذا المشروع حسن ويستحق النظر والتقرير، وقال "إنه سيتحدث مع زعماء العرب الآخرين بشأن هذا المبدأ، عند عودته إلى الشرق الأوسط" وأضاف "أنه يتأمل خيراً من معونة أمريكا الحربية لبلاده"(١١٢).

ومن الجدير بالذكر، أن دعوة الملك سعود لزيارة واشنطن من قبل الرئيس أيزنهاور لم تأتي من فراغ، بل جاءت كمحاولة من القادة الأمريكان لجعل سعود منافساً لعبد الناصر في زعامة العرب. وذلك باستغلال وجود الأماكن المقدسة في بلاده، وطرح فكرة "المؤتمر الإسلامي" وذلك إستغلالاً للدين في السياسة وجعله أداة لمقاومة الشيوعية، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي، وتخوف الأسرة الحاكمة من التأثير المصري المتزايد في المنطقة(١١٣).

---

(١١٠) جريدة فلسطين: بدون عدد، تاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠.

(١١١) فكرت نامق: المرجع السابق، ص:٢٩٥.

(١١٢) جريدة الدفاع: ع.٨،٦٣٨ شباط ١٩٥٧؛ فكرت نامق: المرجع السابق، ص:٢٩٥-٢٩٦.

(١١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص:١٥٧.

وكما أسلفنا الإشارة، وعلى أثر تمرد بعض الوحدات العسكرية، أعلنت الحكومة الأمريكية رغبتها في مساعدة الملك حسين، وتقديم منحة مالية بمبلغ عشرة ملايين دولار، عوضاً للأردن عن المساعدة المصرية السورية اللتين سبق وأن اتفقتا مع السعودية على تقديمها للأردن، والتي قطعت من جُانبها بسبب التقارب الأردني-الأمريكي[114]. كما تلقى الأردن أيضاً الدعم من الملك سعود والذي كانت زيارته إلى واشنطن دليل على قبوله مشروع أيزنهاور[115]. ففي رسالة بعثها إ(لى الملك حسين) يوم ٣٠ آذار ١٩٥٧ أعرب الملك سعود عن دعمه للحسين قائلاً: "يجب أن نتعاون لمقاومة جميع المبادئ التي تتعارض مع ديننا وعاداتنا وتقاليدنا، وسوف تجدني دائماً إلى جانبك بنفسي وبجنودي وبفلوسي وببلدي نعمل من أجل إنتصار الإسلام والمسلمين"[116].

وهكذا فإن الجهود الأمريكية قد نجحت في إبعاد كل من الأردن والسعودية عن محور مصر، وبالتالي، تزايد عدد الدول المؤيدة للغرب في المنطقة، ولم تعد العراق وحدها هي التي تنادي بذلك، وتدعمت العلاقات بين الأردن والسعودية على حساب العلاقات بين السعودية ومصر. كما قام الملك سعود بزيارة العراق في ١١ أيار ١٩٥٧، في محاولة لإيجاد مصالحة بين البلدين، بعد الخلافات التي استمرت عشرات السنين، وتحولت السعودية الى قطب رئيسي لموازنة السياسة المصرية المعادية للغرب في المنطقة، وظهرت ملامح إنقسام بين الدول العربية بقيادة مصر والدول المعارضة لها بقيادة السعودية والعراق[117].

---

(١١٤) مشيل أبو نيدس: فرق تخسر، ص:٢٦٦.

(١١٥) والدليل على قبول الملك سعود لمشروع أيزنهاور وحصوله على معونة عسكرية بقيمة ٥٠ مليون دولار وإعادة تأجير قاعدة الظهران الجوية للولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى. حول ذلك أنظر

Mohmmad Faddah. OP. Cit, p.431.

(١١٦) Ibid. p.431.

(١١٧) د. غسان سلامة: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت ،١٩٨٠، ص:٦٥، وسأرمز له فيما بعد غسان سلامة، السياية الخارجية السعودية.

من هنا نستطيع القول، أن التقارب الأمريكي-الأردني، جاء كرد فعل على التقارب السوفيتي مع بعض الدول العربية- مصر وسوريا التي كانت تتعاطف مع المعارضة الداخلية في الأردن وتدعمها، إضافة إلى ذلك معتقدات الملك حسين وقناعته الشخصية خلال هذه الفترة والتي لعبت دوراً مؤثراً في عدم التقارب مع الدول العربية التي كانت تؤيد سياسة مصر مثل سوريا، ذلك، لأنه كان يرى في العلاقات السوفيتية المصرية خطراً يهدد كيان الأمة العربية بأسرها، والأردن من ضمنها حين يقول "لا أستطيع أن أكون إلا معارضاً للشيوعية، فهي تنكر الدين وهي إذن تنكر المبادئ التي تقوم عليها الأمة العربية"[118] كما حددت أيضاً معتقدات الملك الشخصية طبيعة العلاقات بين الأردن والإتحاد السوفيتي فهو حين يقول "عدوينا الأكثر خطورة هما الشيوعية والصهيونية"[119].

أثار التوجه الأردني الجديد نقمة سوريا ومصر، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما وبين الأردن، تمثلت بمحاولة التدخل العسكري السوري والحملات الإعلامية المصرية ضد الأردن.

فقد قام اللواء المدرع السوري، الذي كان تحت القيادة العليا للواء المصري عبد الحكيم عامر في منطقة إربد -والذي بعثته سوريا منذ حرب السويس تنفيذاً لإتفاقية الدفاع المشترك التي وقعت في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦ [120]-. بالتحرك بحجة المناورة، وتطويق مدينة إربد وجميع المناطق والقرى المحيطة بها تطويقاً كاملاً وعزل المنطقة عن بقية البلاد. وذلك مساء يومي ١٣-١٤ نيسان ١٩٥٧[121]. وفي ١٤ نيسان،

---

(١١٨) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص:٩٢.

(١١٩) المرجع نفسه، ص:٩١.

(١٢٠) وقعت هذه الإتفاقية في عمان بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٦، بين الأردن وسوريا ومصر حيث وقعها على الجانب السوري اللواء توفيق نظام الدين رئيس أركان الجيش السوري أما الجانب الأردني فقد وقعها وزير الدفاع عبد الحليم النمر أما عن الجانب المصري فقد وقعها اللواء عبد الحكيم عامر الرئيس الجديد لهيئة القيادة الأردنية- السورية- المصرية المشتركة. لمزيد من التفاصيل أنظر: منيب الماضي وسليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص:٦٤٦.

(١٢١) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص:١٤١؛ تشارلز جونستون: الأردن على الحافة، ص:٧٥.

تحركت بعض القوات السورية نحو الزرقاء، بينما تحركت منهم قوات أخرى الى جرش وصويلح، كما قامت هذه القوات بالإستيلاء على مركز المخابرات الأردني-السوري الذي يعتبر عصب الإتصال بين "القيادة المشتركة"، كما وزعت القوات السورية السلاح على بعض الأشخاص(١٢٢).

ومما لا شك فيه أن هدف هذه الحركة كان حماية المتآمرين ضد الملك حسين، وقد أوقفت هذه المناورة بأسرع وقت ممكن، حيث تم الإتصال بالرئيس القوتلي الذي لم يكن لا هو ولا القائد العام لجيشه، على علم بهذه المناورة العسكرية، وكانا يجهلان من أمر بإجرائها(١٢٣).

وقد ظهر بعدئذ، أن هذه التحركات، كان قد نظمها المقدم عبد الحميد السراج، الذي كان يومذاك رئيساً للمكتب الثاني (للمخابرات السورية) في دمشق والذي كان على إتفاق مع المتآمرين، بدون الحصول على موافقة الحكومة السورية(١٢٤). بعد فترة قصيرة، اتصل القوتلي ليقول بأن كل ما حدث هو سوء تفاهم فقط، وأن القوات السورية كانت جميعها وبدون تحفظ تحت امرة الملك حسين، ولسوف تسحب كلها عندما يرغب الملك بذلك(١٢٥). وكان الملك حسين قد أرسل إلى القوات السورية المرابطة في الأردن ملاحظة جافة جداً، محذراً إياهم من النشاطات الغير سليمة والتي يقومون بها في الأردن، وقد كان قصد الملك كما يبدو أنه إذا لم يتم تصحيح هذه النشاطات عليكم الإنسحاب من الأردن وهذا ما لم يتم حتى الآن(١٢٦).

هذا، وبالرغم من المعلومات الأكيدة المتوفرة حول النشاط المشبوه للقوات السورية في الأردن، إلا أن الملك حسين تحرك ببطئ بشأن الإنسحاب السوري عن الأردن، حيث عزا السفير العراقي في عمان هذا التصرف من قبل الملك حسين إلى نصيحة الملك سعود والتي يمكن أن تكون صحيحة، والتي قصد منها أن الملك سعود

(١٢٢) تشارلز جونستون: المرجع نفسه والصفحة.

(١٢٣) الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص:١٤١.

(١٢٤) تشارلز جونستون: الأردن على الحافة، ص: ٧٦.

(١٢٥) Rush: Vol. 2, OP. Cit, p.413.

(١٢٦) Ibid. p.418.

والملك حسين يكرهان أن تكون لهم المبادرة في كسر التضامن العربي[127].وأخيراً عاد السوريون إلى ثكناتهم وبهذا انتهت الأزمة.

وفي أثناء حادث الزرقاء، ووقوع القتلى والجرحى في صفوف الجيش، قام مدير العمليات الحربية في القيادة العسكرية المشتركة في عمان "محمد يسري قنصوة المصري الجنسية" بنشاط واسع خلال هذه الفترة العصيبة التي مرت بها الأردن فقد أرسل البرقيات والتقارير السرية إلى مصر يصف فيها الحوادث[128]. كما شوهد في اليوم الذي وقعت به أحداث "خو الزرقاء" "أحمد سعيد" المذيع في إذاعة صوت العرب في عمان ومعه بعض الصحفيين المصريين المشكوك في إخلاصهم[129].كما نشطت الإتصالات بين وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين، وعبد الرحمن شقير أحد أعضاء الجبهة الوطنية مما أثارت الريب والشبهات[130].

هذا، ولم يقف النشاط المصري خلال هذه الفترة عند هذا الحد، فقد أعلنت الحكومة الأردنية أن الملحق العسكري المصري في عمان العقيد فؤاد هلال كان يحرض الأردنيين على إغتيال بعض الشخصيات الأردنية[131]. كما قامت إذاعتي القاهرة ودمشق بالتنديد بموقف الملك حسين، واتهمته بأنه عميل لأمريكا في المنطقة العربية، واستجابت العناصر الموالية لمصر في الأردن، فازدادت أعمال العنف والفوضى وازدادت الأمور تعقيداً، فاتهم الملك حسين عبد الناصر وسوريا بأنهما المدبران للمؤامرة بالإشتراك مع روسيا للإطاحة بالملكيات في الأردن والعراق، والسعودية[132].

ساءت العلاقات الأردنية المصرية أكثر، واتخذت موقفاً عدائياً ضد الأردن، وامتنعت عن دفع المعونة المالية المترتبة عليها بموجب إتفاقية التضامن العربي. كما

---

(١٢٧) Ibid. p.419.

(١٢٨) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/٢٧٢٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٣، ص:١٤٦.

(١٢٩) Rush, OP. Cit, p.412.

(١٣٠) د.ك.و. ملفه رقم ٢١١/١٦٢٨، تقارير السفارة العراقية في عمان، ١٩٥٧ وثيقة رقم ٢٣، ص:١٤٦.

(١٣١) Raphael Patia, OP. Cit. pp.68-69.

(١٣٢) جريدة الهدى: عدد ٤٦، نيويورك ٢٧/٥/١٩٥٧.

أعلنت سوريا أيضاً في -١٥ حزيران ١٩٥٧- بأنها ستسحب مساعداتها المالية للأردن[١٣٣]. بينما أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم منحة للأردن مقدارها خمسة ملايين دولار، لتعوض بها المعونة السورية، إضافة إلى عشرة ملايين أخرى، كانت قد قدمتها للأردن في نيسان وقد بينا ذلك من قبل. وبعد أسبوع، قام الملك حسين بزيارة إلى بغداد واتفق مع الملك فيصل الثاني رسمياً على التعاون العسكري، ومجابهة أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلديهما[١٣٤]. مما أثار مصر وسوريا واتهمت الحكومة الأردنية بأنها تقوم بدور التمهيد لقبول مشروع أيزنهاور، وعزل الأردن عن مصر وسوريا وتقريبه من الدول العربية السائرة في ركب الإستعمار. كما اتهمت الحكومة فعلاً بتوتير العلاقات بين الأردن من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى[١٣٥].

وقد رد على هذا الهجوم من قبل مصر وسوريا وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي قائلاً "بأن الدعاية التي توجهها مصر وسوريا ضد الأردن، هي خطر على رفاهية الدول العربية كلها" وأضاف "بأن الخلافات الحاضرة مع مصر وسوريا ستنتهي، لكن موقف البلدين من الأردن يضر بالوحدة العربية" وأشار إلى رفض مصر وسوريا دفع ما تعهدتا به من مساعدة "وأن ذلك سيلحق الضرر بمكانتهما في نظر العالم"[١٣٦] كما أكد الرفاعي، للشعب الأردني أنه ليس هناك اي شروط أو قيود للمساعدة الأمريكية، وقال "إن المحادثات التي تتعلق بالمعونة الأمريكية هي جارية الآن، وأكد أن المعونة الأمريكية للأردن لم تتطلب مدربين أمريكيين"[١٣٧].

وقد بررت مصر وسوريا موقفهما بالإمتناع عن دفع المعونة العربية للأردن، لأنها ستنفق في صالح الإستعمار وإسرائيل، وأخذ راديو "صوت العرب" بشن الهجوم على الملك حسين شخصياً ويتهم القصر بالتآمر على الشعب، ونشر

(١٣٣) Raphael Patia, OP. Cit, p71.

(١٣٤) Ibid. p.71.

(١٣٥) سمير التنداوي: إلى أين يتجه الأردن، ص:١٠٢.

(١٣٦) جريدة الهدى: عدد ٨٧، نيويورك، ١٩٥٧/٧/٨.

(١٣٧) المرجع نفسه: عدد ٨٨، نيويورك، ١٩٥٧/٧/٩.

الإشاعات، وأن الوزارة الأردنية ستستقيل، وفي ١٠ حزيرات طلبت الحكومة الأردنية رسمياً سحب الملحق العسكري المصري في عمان، والقنصل العام في القدس، واتهمتهما بالتحريض على إغتيال الملك، وردت الحكومة المصرية على هذا الطلب بالطلب من السفير الأردني مغادرة القاهرة، فما كان من الحكومة الأردنية إلا أن قررت إغلاق السفارة الأردنية في القاهرة إعتباراً من منتصف حزيران ١٩٥٧[١٣٨].

ومما تجدر الإشارة، إليه أن الحكومة الأردنية كانت قد طلبت في ٢٣ أيار ١٩٥٧ من القوات السورية المرابطة في شمال الأردن مغادرة الأراضي الأردنية[١٣٩].

هذا، وقد قامت مصر بشن هجوم عنيف ضد الأردن إثر طرد ملحقيها العسكريين اللذيين قاموا بإثارة الفتنة، وتشجيع الضباط الأحرار ودعمهم من أجل القيام بمحاولة لقلب نظام الحكم في الأردن، فكانت محاولة الزرقاء الإنقلابية[١٤٠].

وفي صيف عام ١٩٥٧، استمر التوتر قائماً بين الأردن ومصر، وذلك نتيجة الحملات الدعائية التي كانت تشنها الصحافة المصرية ضد الأردن، من هنا، قامت الحكومة الأردنية في تموز عام ١٩٥٧ بفرض الحظر على جميع الصحف والمجلات المصرية، ومنعها من دخول الأردن[١٤١]. فتأكد عبد الناصر من إخفاق الحملة الإعلامية وعدم تحقيق النتيجة المرجوة، وهو جذب الأردن إلى جانبه، أو الإطاحة بنظام الحكم فيها، فأمر أجهزة الإعلام بالكف عن ذلك[١٤٢].

وهكذا، فإذا كان إنهاء معاهدة التحالف الأردني-البريطاني (١٣/آذار/١٩٥٧) تمثل نهاية التحالف الأردني- البريطاني، فإن إقالة حكومة سليمان النابلسي، تمثل بداية التعاون الأردني-الأمريكي[١٤٣]. مع التأكيد على أن التعاون الجديد غير مشروط،

---

(١٣٨) المرجع نفسه، عدد ٧١، نيويورك، ١٩٥٧/٦/١٥.

(١٣٩) جريدة الأخبار العراقية، ع٤٦٦٢، ١٩٥٧/٥/٢٩.

(١٤٠) جريدة الهدى: ع١٧٤، نيويورك، ١٩٥٧/١١/١٨.

(١٤١) Replael Patiam OP. Cit, p.70.

(١٤٢) Ibid, p.71 .

(١٤٣) علي محافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، ص:٢٧٤.

كما هو واضح في بيانات الحكومات الأردنية المتعاقبة[144].

ومن جهة أخرى، نستطيع القول إن الضغوط الخارجية المتمثلة بالموقفين المصري والسوري لم تستطع في هذه المرحلة من تغيير أو تحديد السياسة الأردنية الخارجية.

(١٤٤) اللصاصمة: الحياة النيابية في الأردن، ص:٢٧٢.

تأثر الموقف الأردني تجاه المشاريع الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط في أثناء فترة الدراسة (١٩٥٠-١٩٥٧) بمجموعة من العوامل ساهمت في تحديد الموقف الأردني من تلك المشاريع والتي يمكن إجمالها بالآتي:-

١- العلاقة الأردنية-البريطانية، وحرص الأردن على التعاون مع بريطانيا، واستغلال هذه العلاقة في تحقيق طموحاته في الوحدة مع سوريا والعراق وخاصة في عهد الملك عبد الله.

٢- موقع الأردن الجغرافي على واجهه طولها ٦٥٠كم مع إسرائيل، مع ضعف موارد الأردن المالية، وحاجة الأردن لمثل هذه الموارد لتأمين احتياجاته الدفاعية والأمنية ضد العدوان الإسرائيلي، وكذلك للقيام بالمشاريع التنموية اللازمة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المهجرين الفلسطينيين خصوصاً بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠. كل هذا أوجب على الأردن تكوين علاقه متوازنة مع كافة الأطراف عربية كانت أم دولية.

٣- كان لنمو الحركة الوطنية في الفترة التي أعقبت وحدة الضفتين أثرها في تحديد السياسة الأردنية الخارجية على المستويين العربي والدولي، خاصة في المدة ما بين (١٩٥٥-١٩٥٧).

٤-كان للتنافس الإقليمي بين مصر وأقطار المشرق العربي، والخلافات العائلية بين (الهاشميين والسعوديين) أثرها في علاقات الأردن العربية والدولية، حيث كانت مصر تعارض أي قوة عربية منافسة في المنطقة وعلى الأخص العراق، وكذلك السعودية ومعارضتها لقيام أي إتحاد أو وحدة عربية برئاسة الهاشميين في المنطقة.

٥- كان للتنافس بين المعسكرين الغربي برئاسة الولايات المتحدة الامريكية والشرقي برئاسة الاتحاد السوفيتي اثر في سياسة الأردن الخارجية وبخاصة في عهد حكومة النابلسي، حيث استخدمت الولايات المتحدة الامريكية ذلك كغطاء للتدخل في المنطقة وخاصة بعد رسالة الملك حسين الى النابلسي في ١٩٥٧/٢/٢ حول الخطر الشيوعي.

ثبت ا 'در والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:-

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية. (F.O. Decuments)

ب- مجموعة وثائق أكسفورد المودعة في مؤسسة آل البيت (عمان).

ثانيا: الوثائق العربية غير المنشورة:-

أ- وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق بغداد (د.ك.و).

ب- مذكرات مجلس الوزراء الأردني.

ثالثاً: الوثائق الأجنبية المنشورة والمترجمة:-

رابعاً: الوثائق العربية المنشورة.

خامساً: محاضر رسمية، مذكرات مجلس الأمة الأردني (ملحق الجريدة الرسمية).

سادساً: مذكرات وتراجم باللغة العربية.

سابعاً: دراسات وأبحاث أجنبية منشورة. Articales

ثامناً: دراسات وأبحاث عربية منشورة.

تاسعاً: الصحف.

عاشراً: الكتب الأجنبية . Books

حادي عشر: المصادر والمراجع العربية.

ثاني عشر: الكتب الأجنبية المترجمة.

ثالث عشر: الرسائل الجامعية العربية والأجنبية.

رابع عشر: الموسوعات العربية.

أولاً الوثائق الأجنبية غير المنشورة:-

أ- وثائق وزارة الخارجية البريطانية. Foreign Office Decuments

مجموعة F.O 371

١- مجلدات عام ١٩٥٥: 115638, 115639, 115640, 115641, 115653, 115654, 115655, 115656, 115657, 115658, 115659.

٢- مجلدات عام ١٩٥٦. 121461, 121466, 121468, 121469

ب- مجموعة وثائق أكسفورد المودعة في مؤسسة آل البيت (عمان).

١- ملف رقم ١٦:- أوراق سليد بيكر مراسل الصنداي تايمز في الشرق الأوسط، ومحرر الشؤون الخارجية في الديلي تلغراف، مذكرات زياراته للأردن ١٩٥٤-١٩٦١ - مرفق رقم: ٣٧، ٤١، ٤٢، ٧٠، ٨٠، ٨٧.

ثانياً: الوثائق العربية غير المنشورة:-

أ- وثائق البلاط الملكي العراقي والمحفوظة لدى دار الكتب والوثائق ببغداد. (د.ك.و).

١- ملفة رقم ٢٧.٦ / ٣١١ تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٤٨.

٢- ملفة رقم ٣١١/٢٧.٧ تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٤٩-١٩٥٥.

٣- ملفة رقم ٣١١/٢٧.٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان لعام ١٩٥١-١٩٥٢.

٤- ملفة رقم ٣١١/٢٧١٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٢.

٥- ملفة رقم ٤١١/٢٧١٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٢-١٩٥٣.

٦- ملفة رقم ٣١١/٢٧١٥ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٣.

٧- ملفة رقم ٣١١/٢٧١٨ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٥.

٨- ملفة رقم ٣١١/٢٧١٩ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٥.

٩- ملفة رقم ٣١/٢٧٢٠ تقارير المفوضية العراقية في عمان.لعام ١٩٥٦.

١٠- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢١ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٦.

١١- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٢ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٦.

١٢- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٣ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام١٩٥٦.

١٣- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٤ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٦.

١٤- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٥ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

١٥- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٦ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

١٦- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٧ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

١٧- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٨ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

١٨- ملفة رقم ٣١١/٢٧٢٩ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

١٩- ملفة رقم ٣١١/٢٧٣٣ تقارير السفارة العراقية في عمان. لعام ١٩٥٧.

٢٠- ملفة رقم ٣١١/٤٦٨٤ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٤٩.

٢١- ملفة رقم ٣١١/٤٩١٢ تقارير المفوضية العراقية في عمان. لعام ١٩٥٥.

ب- مذكرات مجلس الوزراء الأردني:-

١- قرار رقم ١٩٨، تاريخ ١٩٥٦/٣/١.

ثالثا : الوثائق الأجنبية المنشورة والمترجمة:-

١- Rush. A.de.L: Ruling families of Arabia-Jordan, The Royal Family of Al Hashim Vol.2 (England-Archive Edition 1991.

٢- Hurewitze,J: Doplomacy in the Near East and Middle East (adecumentory record 1914-1956) Van. Nostrand CO, New York, 1956 .

٣- مؤيد إبراهيم الونداوي: العراق في التقاريرالسنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

٤- ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.

٥- الوثائق البريطانية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦ إعداد مركز الخليج للبحوث والدراسات الإستراتيجية، لندن، تحليل وتعليق أنتوني نانتج، جريدة الدستور، شباط ١٩٨٦.

رابعا: الوثائق العربية المنشورة:-

١- الجامعة العربية: "الرد على البيان الثلاثي المشترك" مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، السنة ٣،ج٣، ١٩٥٠.

٢- الجريدة الرسمية الأردنية للسنوات ١٩٥١/ ١٩٥٢/ ١٩٥٥/١٩٥٧.

٣- حزب التحرير: منشورات حزب التحرير، ملف النشرات السياسية، ق١، (١٩٥٣-١٩٦٩) (د.م).

٤- الحسين بن طلال: "مجموعة وثائق رسمية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧" (د.ن)، عمان، ١٩٥٧.

٥- خطب العرش (١٩٢٩-١٩٧٢)، (د.ن) عمان، (د.ت).

٦- علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص (١٩١٦-١٩٤٦)، ج٢، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠.

٧- الكتاب الأبيض الأردني: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٤٧.

٨- المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣-١٩٨٧)، دراسة توثيقية، إعداد: يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٩- نوري السعيد: إستقلال العرب ووحدتهم (مذكرة في القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين رامية إلى حل نهائي، مربوط بها نصوص الوثائق المتعلقة بالقضية)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٣.

١٠-الوثائق الأردنية: الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٣)، ع١٠، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٣.

١١-وزارة الدفاع العراقية: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.

خامساً: محاضر رسمية مذكرات مجلس الأمة الأردني (ملحق الجريدة الرسمية):-

١- الجلسة الثانية عشرة بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣.

٢- الجلسة السابعة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٧.

٣- الجلسة الثانية عشرة بتاريخ ١٩٥٧/١/٦.

٤- الجلسة الرابعة عشرة بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٢.

٥- الجلسة الأولى بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٣.

سادساً: مذكرات وتراجم باللغة العربية:-

١- التل، عبد الله: مذكرات عبد الله التل، كارثة فلسطين، ج١ دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩.

٢- الحسين، الملك عبد الله بن: مذكرات الملك عبد الله، إعداد أمين

أبو الشعر، ط٤، المطبعة الهاشمية، عمان، ١٩٦٥.

٣- الحسين، الملك عبد الله بن: مذكرات الملك عبد الله، منشورات مجلة الرائد، عمان، ١٩٤٧.

٤- الحسين، الملك عبد الله بن، الآثار الكاملة، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٥- الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية: مهنتي كملك، ترجمة غالب عارف طوقان، نشرها فرويد صاحب جم، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨٧.

٦- الشرع، صالح: مذكرات جندي، ج١، ط١، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٥.

٧- شقير، عبد الرحمن: من قاصيون إلى ربة عمون، رحلة العمر، كتاب الأردن الجديد، سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية، رقم١، مطابع الدستور التجارية، عمان، ١٩٩١.

٨- العظم، خالد: مذكرات خالد العظم، ج٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٩- المجالي، هزاع هذا بيان للناس، قصة مباحثات تمبلر، (د.ن)، عمان، ١٩٥٥.

١٠-المجالي، هزاع: مذكراتي، (د.ن)،عمان، ١٩٦٠.

١١-نوار،علي أبو: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية (١٩٤٨-١٩٦٤)، ط١، دار الساقي، لندن، ١٩٩٠.

سابعا: دراسات وأبحاث أجنبية منشورة Articals

1 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 1, No.3, July, 1947.

2 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 1, No. 3,October, 1947.

3 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 2, No. 2, April, 1948.

4- The Middle East Journal, Washington, Vol. 5, No. 3, Summer, 1951.

5 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 6, No 2, Spring, 1952.

6 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 9, No 1, Winter, 1955.

7 - The Middle East Journal, Washington, Vol.9, No 2, Spring, 1955.

8 - The Middle East Journal, Washington, Vol.10, No. 3, Summer, 1956.

9 - The Middle East Journal, Washington, Vol. 11, No. 2, Spring, 1957.

10- The Middle East Journal, Washington, Vol. 11, No. 2, Summer, 1957.

11- Oren, Miched B. Awinter of Discon Tent: Britains Crisis in Jordan, December 1955-March 1956 International Journal of Middle East Studies: Vol. 22, No, 2, 1990.

12- Survey of International Affairs for 1956-1958. edited 1962, Oxford University Press, London.

13- W. Jame Span, "Middle East Defense Anew Approach" The Middle East Journal, Vol. 8, No.3, Summer, 1954.

ثامناً: دراسات وأبحاث عربية منشورة.

١- أحمد عبد الرحيم مصطفى "مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية" حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة الثالثة والعشرون، ١٩٨٤.

٢- جميل جبوري: "نشأة فكرة الجامعة العربية"، مجلة شؤون عربية، ع٢٥، تونس، ١٩٨٣.

٣- جميل جبوري: "قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي"، مجلة شؤون عربية، ع٢٧، تونس، ١٩٨٤.

٤- علي محافظة: "نظرة جديدة في موقف بريطانيا من مشروع سوريا الكبرى "مجلة كلية الآداب الجامعة الأردنية، مج٢، ع٢، ١٩٧٢.

٥- عبد المجيد عبد الحميد: " العلاقات الأردنية-السورية منذ إستقلال البلدين عام ١٩٤٦ ولغاية عام ١٩٧٦" مجلة المؤرخ العربي، ع٧، بغداد، ١٩٨٨.

٦- غانم محمد صالح: "مشروع الهلال الخصيب"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، ع.٤، ٤١، ١٩٨١.

٧- ممدوح الروسان: "العراق ومشروع الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٤" مجلة آفاق عربية، بغداد، ع.١، ١٩٧٩.

٨- وديع أمين: تطور الحركة الوطنية في الأردن، مجلة الطليعة، ع٥، القاهرة، ١٩٦٧.

تاسعا: الصحف :-

أ- الصحف الأردنية.

١- الأردن، سنة ١٩٥٣.

٢- الجزيرة، سنة ١٩٤٥، ١٩٥٥.

٣- الجهاد، سنة ١٩٥٦، ١٩٥٧.

٤- الحوادث، سنة ١٩٥٣.

٥- الدستور، سنة ١٩٨٦.

٦- الدفاع، سنة ١٩٥١، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧.

٧- الرأي، سنة ١٩٩٢.

٨- فلسطين، سنة ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦.

٩- الكفاح الإسلامي سنة ١٩٥٧.

١٠-الميثاق، سنة ١٩٥٧.

ب- الصحف العراقية.

١- الزمان، سنة ١٩٥٠، ١٩٥١.

٢- الأخبار، سنة ١٩٥٧.

جـ- الصحف الأخرى.

١- ألف باء (دمشق): ١٩٥٠، ١٩٥٥.

٢- الهدى (نيويورك): ١٩٥٧.

عاشراً: الكتب الأجنبية:-

Books

1 - Abidi, Aqil, Jordan, Apolitical Study (1948-1957), Asia Publishing House, Bombay, 1965.

2 - Aruri, Naseer, Jordan Astudy In Political development (1921-1921), Martinus Nijhoff, The Hague, 1972.

3 - Compbell, John, Defenes of The Middle East, problems of American Policy. New York, Start Food Press, 1961.

4 - Galman, Waldemar, Iraq under jeneral Nuri, The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1964.

5 - Glubb, J.B "Asoldier with The Arabs, Hodder and Stoughton,London,1957.

6 - Harris, George, Jordan, its people, its Society, its culture, Harf Press, New Haven, 1958.

7 - Kirk, George, The Middle East (1945-1950), survey of International Affairs, Oxford University Press, London, 1954.

8 - Lenczowski, George, The Middle East in world Affairs, cornell University Press, New Yourk, 1962.

9 - Porath, Yehoshua, In Search of Arab Unity (1930-1945), Frank Cass Company Limited, London, 1986.

10 - Patai, Rophael, The Kingdom of Jordan, Princeton Uneversity Press, Princeton, 1958.

11 - Seal, patrik, The Struggle for Syria, Oxford University Press, London, 1965.

12 - Shwadran, Benjamin, Jordan, Astate of tension, Council for Middle East Affairs, Press, New York, 1956.

13 - Snow, Peter, Hussein, Abiography, Barrie and Jenkins, London, 1972.

14 - Vatikiotis, P. J. Politics and Militry In Jordan, Astudy of The Arab Legion, (1921-1957), First published, by Frank Cass and CO. LTD. London, 1957.

15 - Young, Peter, Bedouin Commander with The Arab Legion (1953-1956), William Kinber, London, 1956.

حادي عشر: المصادر والمراجع العربية:

١- أبو دية، سعد: العلاقات العربية التركية (النموذج الأردني) منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٨.

٢- الأحمد، نجيب: فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.

٣- البشري، طارق: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥-١٩٥٢)،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.

٤- البراوي، راشد، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، دراسات في السياسة الإستعمارية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١.

٥- بحيري، مروان: الحلف الأطلسي والشرق الأوسط، أوراق مؤسسةالدراسات الفلسطينية، ورقة رقم ١٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢.

٦- برج، محمد عبد الرحمن: قناة السويس، أهميتها الإستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية (١٩١٤-١٩٥٦)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

٧- بني حسن، أمين مهنا: التحديث والإستقرار السياسي في الأردن، ط١، الدار العربية، عمان، ١٩٨٩.

٨- بندقجي، رياض أحمد: الأردن في عهد كلوب، مطابع الصفدي، عمان، (د.ت).

٩- التنداوي، سمير: إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية للطباعة، القاهرة، (د.ت).

١٠- الجاسر وأبو باسم، صفوان ونعمان: الأردن ومؤامرات الإستعمار،

ط۱، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.
١١- الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
١٢- الحكيم، سامي: الضمان الجماعي العربي، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.
١٣- حميدي، جعفر عباس: التطورات السياسية في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٥.
١٤- خلة، كامل محمود: التطور السياسي لشرق الأردن (١٩٢١-١٩٤٨)، ط١، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، الجماهيرية الليبية، طرابلس، ١٩٨٣.
١٥- دروزة، محمد عزة: الوحدة العربية، المكتب التجاري للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٧.
١٦- دوارة، فؤاد: سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨.
١٧- الرافعي، عبد الرحمن: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٧٥.
١٨- رفاعي وإبراهيم، عبد العزيز وعبد العال: دراسات في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ت).
١٩- الروسان، ممدوح: العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨)،ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
٢٠- السبعاوي وآخرون، عوني عبد الرحمن: تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
٢١- السبعاوي، عوني: العلاقات العراقية التركية (١٩٣٢-١٩٥٨)،

مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٢٢- سلامة، غسان: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة العلاقات الدولية، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.
٢٣- الشيخ، رأفت غنيمي: أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.
٢٤- صالح، غانم محمد: العراق والوحدة العربية بين (١٩٢٩-١٩٥٨)، الفكر والممارسة، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٠.
٢٥- الصايغ، أنيس: الهاشميون وقضية فلسطين، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٦.
٢٦- صفوة، نجدة: العراق في مذكرات الدلوماسيين الأجانب، مطبعة منير، بغداد، ١٩٨٤.
٢٧- طربين، أحمد: الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر، (١٨٠٠-١٩٥٨)، (د.ت)، دمشق، ١٩٧٠.
٢٨- عبد الحميد، اللواء محمد كمال: الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
٢٩- عبد الفتاح، فكرت نامق: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
٣٠- عبد الهادي، عوني: أوراق خاصة، إعداد خيرية قاسمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٤.
٣١- عز الدين، نجلاء: العالم العربي، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢.
٣٢- العقاد، صلاح، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت).

٣٣- علي، علي محمد: إسرائيل والشرق الأوسط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٥.

٣٤- الماضي والموسى، منيب وسليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠-١٩٥٩، ط٢، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨.

٣٥- محافظة، علي: العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٣٦- محافظة، علي: تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة، ط١، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، عمان، ١٩٧٣.

٣٧- مراد وآخرون، خليل علي: تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٣٨- مراد، عباس: الدور السياسي للجيش الأردني (١٩٢١-١٩٧٣)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣.

٣٩- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، ع٤، المجلس الثقافي والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧.

٤٠- مقلد، إسماعيل صبري: الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، (د.م)-(د.ت).

٤١- ملكون، جبران: جلالة الملك عبدالله المعظم واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٤٧.

٤٢- موسى، سليمان: إمارة شرقي الأردن، نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦)، ط١، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٩٠.

٤٣- موسى، سليمان: أعلام من الأردن، هزاع المجالي، سليمان النابلسي، وصفي التل، دار الشعب، عمان، ١٩٨٦.

٤٤- موسى، سليمان: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء عن الوثائق البريطانية (١٩٤٦-١٩٥٢)، ط١، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ١٩٩٢.

٤٥- الناصري، طارق: عبد الإله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩-١٩٥٨)، حياته ودوره السياسي، ج٢، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠.

٤٦- النشاشيبي، ناصر: ماذا جرى في الشرق الأوسط، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٢.

٤٧- النعيمي، أحمد نوري: السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥.

٤٨- نوفل، سيد: العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، الكتاب الأول، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٤٩- هيكل، محمد حسنين: ملفات السويس، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٥٠- يحي، جلال: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠.

ثاني عشر: الكتب الأجنبية المترجمة :-

١- أبو نيدس، ميشل: فرق تخسر، ثورة العرب (١٩٥٥-١٩٥٨)، ط١، ترجمة خيري حماد، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.

٢- ايدن، أنتوني: مذكرات أنتوني ايدن، ترجمة خيري حماد، ج٢، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١.

٣- بريسون، توماس .أ. : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤-١٩٧٥)، ترجمة .دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٥.

٤- تشرشل، راندولف، سقوط أنتوني إيدن، ترجمة خيري حماد، منشورات دار مكتبة الحياة، (د.م)، (د.ت).

٥- تشيلدرز، ازسكين، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).

٦- تشيلدرز، ارسكين، الحقيقة عن العالم العربي، ترجمة خيري حماد، (د.ن)، بيروت، ١٩٦١.

٧- توري، جوردن.هـ: السياسة السورية والعسكريون (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٩.

٨- جونستون، السير تشارلز: الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، وزارة الثقافة والإعلام، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان،(د.ت).

٩- دروزيل، ج.ب: التاريخ الدبلوماسي، ترجمة نور الدين حاطوم، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨.

١٠- سيل، باتريك : الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية (١٩٤٥-١٩٥٨)، ترجمة سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠.

١١- العدروسي، سيد علي: الجيش العربي الهاشمي (١٩٠٨-١٩٧٩)، ترجمة عبد العزيز سليمان المعايطة، الجمعية العلمية الملكية،عمان، ١٩٨٣.

١٢- غلمن، ولدمار: عراق نوري السعيد، إنطباعاتي عن نوري السعيد، (١٩٤٥-١٩٥٨)، ط١، مطابع الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥.

١٣- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج٢، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة المتنبي، بغداد، ١٩٦٥.

١٤- ليندتيال، الفرد: هكذا يضيع الشرق الأوسط، ترجمة دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٥٧.

ثالث عشر: الرسائل الجامعية العربية والأجنبية :-

١- أحمد خليف عيسى العفيفي: مشروع سورية الكبرى، (١٩٢١-١٩٥١) رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١.

٢- احمود حرب بشير اللصاصمة: الحياة النيابية في المملكة الأردنية الهاشمية، (١٩٢٩-١٩٦٧) رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، ١٩٨٥.

٣- ارشيد فالح عيسى العبد اللات: العلاقات الأردنية-العراقية (١٩٤٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ملقدمة إلى قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٣.

٤- خالدة بلال صالح: دور العراق والأردن في السياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩١.

٥- صلاح الدين إسماعيل الشيخلي: العلاقات العراقية-المصرية (بين عامي ١٩٥٢-١٩٦١)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠.

٦- عبد الله كاظم عبد: دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٧- عطية دخيل عباس الطائي: العراق ومشاريع الوحدة العربية، (١٩٣٢-١٩٥٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات الإشتراكية، جامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٣.

٨- فؤاد فائق سعيد: السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى معهد الدراسات القومية والإشتراكية، قسم الدراسات الدولية، بغداد، ١٩٨٨.

٩- منسي شرموط محمد: العلاقات العراقية-السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

١٠- Faddah, Mhammad, The Middle East International (Astudy of Jordan, Foreign Policy) asia puplishing house , 1974.

رابع عشر: الموسوعات العربية :-

١- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج٦، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

٢- مصطفى الدباغ: بلادنا فلسطين، ج١، ق١، ط٢، مطبوعات رابطة الجامعيين، محافظة الخليل، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٣.

الملاحق

ملحق رقم (١) :- معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية المبرمة في ٢٢ /٣/ ١٩٤٦م.

ملحق رقم (٢) :- معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية والملحق العسكري التابع لها ١٥ /٣/ ١٩٤٨م.

ملحق رقم (٣) :- أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات الأردنية ١٩٥٠- ١٩٥٧.

ملحق رقم (٤) :- البيان الثلاثي المشترك الصادر في ٢٥ أيار ١٩٥٠.

ملحق رقم (٥) :- مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، مذكرة تفسيرية الى الدول العربية وإسرائيل.

ملحق رقم (٦) :- الكتابان المتبادلان بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس الوزارة التركية بشأن فلسطين ٢٤ شباط ١٩٥٥.

ملحق رقم (٧) :- نص البلاغ الرسمي لمجلس ميثاق بغداد ، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥.

ملحق رقم (٨) :- منشور الاخوان المسلمون حول زيارة بايار للأردن في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥.

ملحق رقم (٩) :- نص المنشوران اللذان وزعا ضد السياسة البريطانية في الأردن عام ١٩٥٥.

-أ- منشور موقع باسم منظمة الفدائيين العرب ضد سياسة الحكومة البريطانية، وغلوب، كانون اول ١٩٥٥.

-ب- منشور القوميون العرب الذي وزع بمناسبة ثلاثة اسابيع على قدوم تمبلر الى الأردن، كانون اول ١٩٥٥.

ملحق رقم (١٠) :-نص قرار مجلس الوزراء الأردني رقم (١٩٨) بشأن إعفاء الجنرال غلوب، وثلاثة من كبار الضباط البريطانيين في

القيادة العامة للجيش الأردني، وتكليف الزعيم راضي عناب بتولي منصب رئيس أركان الجيش ١ /٣ /١٩٥٦.

ملحق رقم (١١) :- منشور القوميون العرب الذي وزع بمناسبة طرد غلوب ٥ أذار ١٩٥٦.

ملحق رقم (١٢) :- منشور الضباط وضباط الصف الأحرار في الجيش العربي الأردني رقم (٤١) المطالب بطرد بقية الضباط البريطانيين من الجيش العربي الأردني، ٢٢ /٣ /١٩٥٦.

ملحق رقم (١٣) :- بيان إلى الشعب الأردني بمناسبة مرور عام على إنتفاضة الأردن ضد حلف بغداد والدعوة الى حضور المهرجان الشعبي الذي سيقام في سينما البتراء في عمان، ٢١ كانون اول ١٩٥٦.

ملحق رقم (١٤) :- نص الرسالة التي القاها ايزنهاور أمام الكونغرس الأمريكي في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧.

ملحق رقم (١٥) :- نص إتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية، وسوريا ومصر ١٩ /١ /١٩٥٧.

ملحق رقم (١) :-

معاهدة التحالف الاردنية - البريطانية المبرمة في

١٩٤٦/٣/٢٢

(الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية، ملحق للعدد ٨٦٥، ١٧ حزيران ١٩٤٦)

نحن عبدالله بن الحسين امير شرق الاردن

لما كان قد عقد بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات الحرة البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند معاهدة صداقة وتحالف ووقع عليها في لندن في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار ١٩٤٦ بالنيابة عنا من قبل معتمدنا المفوض صاحب الفخامة رئيس الوزراء ابراهيم باشا هاشم ومن قبل المعتمدين المفوضين من قبل صاحب الجلالة البريطانية اللذين فوضنا في حينه لهذا الغرض وهما الرايت اونرابل ارنست بيفن، عضو البرلمان ووزير الخارجية، وارثر كريتش جونز، عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزير المستعمرات. وهذا نص معاهدة الصداقة والتحالف بحرفيتها:

المعاهدة بين شرق الأردن والمملكة المتحدة

حضرة صاحب السمو امير شرق الاردن وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية الحرة وراء البحار وامبراطور الهند.

لما كان قد أخذ بعين الاعتبار بان حكومة المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد صرحت رسميا في الهيئة العامة لمنظمة الامم المتحدة بأنها عازمة على الاعتراف بوضع شرق الاردن دولة مستقلة ذات سيادة.

ولما كانا راغبين في تعيين الصلات التي تقوم بينهما في المستقبل بصفة كونهما سيدي دولتين مستقلتين على قواعد الحرية التامة والمساواة والاستقلال وفي توثيق وادامة أواصر الصداقة وحسن التفاهم القائمة بينهما.

فقد قررا عقد معاهدة صداقة وتحالف من اجل هذا الغرض وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهم:

حضرة صاحب السمو أمير شرق الاردن :

ابراهيم باشا هاشم حامل وسام النهضة المرصع ووسام الاستقلال من الدرجة الاولى ووسام الامبراطورية البريطانية من درجة كوماندور، رئيس وزراء شرق الاردن ووزير الدفاع .

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات الحرة البريطانية (الذي سيشار اليه فيما بعد بصاحب الجلالة الملك) عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية : الرايت اونرابل ارنست بيفن عضو البرلمان ووزير جلالته للشؤون الخارجية وارثر كريتش جونز، عضو البرلمان والوكيل البرلماني لوزير المستعمرات .

الذين بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة فقد اتفقوا على ما يلي :

المادة الاولى

يعترف حضرة صاحب الجلالة الملك بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالا تاما وبصاحب السمو الأمير سيدا عليها . ويسود سلام وصداقة دائمان بين صاحب السمو أمير شرق الاردن وصاحب الجلالة الملك . ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا بصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف او قد يسفر عن مضايقات للفريق الاخر .

المادة الثانية

يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الاخر ممثل سياسي يعتمد وفقا للاصول المرعية .

المادة الثالثة

من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في شرق الاردن وايضا ـ بشرط مراعاة احكام المادة الخامسة ادناه ـ مسؤولية الدفاع عن شرق الاردن ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب السمو أمير شرق الاردن .

المادة الرابعة

اذا نشأ نزاع مع دولة ثالثة وكان استمراره مما قد يهدد دوام السلم والأمن الدوليين فيجب على الفريقين الساميين المتعاقدين قبل كل شيء ان يتشاورا مع بعضهما البعض للبحث عن حل بالوسائل السلمية كما جاء في نص المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الامم المتحدة.

المادة الخامسة

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في عمل عدائي - على الرغم من احكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة - كنتيجة لهجوم مسلح يقوم به فريق ثالث فعلى الفريق السامي المتعاقد الاخر بشرط دائما مراعاة احكام المادة الثانية عشرة من هذه المعاهدة ان يتقدم فورا لمساعدته كاجراء للدفاع عن النفس الاجماعي . وفي حالة خطر اشتباك عدائي مداهم يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان فورا بالتشاور مع بعضهما البعض حول الاجراءات الضرورية للدفاع .

المادة السادسة

تسهيلا للقيام بالالتزامات المشتركة المنصوص عليها في المادة الخامسة اعلاه قد اتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على النصوص الموضوعة في ملحق هذه المعاهدة .

المادة السابعة

يبذل صاحب الجلالة الملك كل جهد ليحصل لحكومة صاحب السمو الأمير على خدمات أي خبراء أو موظفين من ذوي المؤهلات الفنية قد تحتاج اليهم شرق الاردن .

المادة الثامنة

١ . ان جميع الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة الملك فيما يتعلق بشرق الاردن وفيما يتعلق باية وثيقة دولية لم تنته قانونيا يجب ان تترتب على صاحب السمو امير شرق الاردن وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يتخذا فورا الخطوات اللازمة لتامين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب السمو الأمير.

٢ . كل معاهدة دولية عامة أو ميثاق أو اتفاق طبقه صاحب الجلالة الملك بصفته منتدبا (أو حكومته في المملكة المتحدة بصفتها منتدبة) على شرق الاردن يظل مرعيا من قبل صاحب السمو الأمير الى أن يصبح صاحب السمو الأمير (او حكومته) فريقا متعاقدا مستقلا أو تنتهي قانونيا الوثيقة المبحوث عنها فيما يتعلق بشرق الاردن.

المادة التاسعة

١ . يشرع الفريقان الساميان المتعاقدان في عقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالما يمكن ذلك.

٢ . الى ان تعقد الاتفاقية المشار اليها في الفقرة الاولى أو الى ان تنتهي سنتان من تاريخ توقيع هذه المعاهدة - اي من الامرين يأتي اولا - يحتفظ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين فيما له علاقة برعايا وتجارة الفريق الاخر بالحالة السائدة وقت توقيع هذه المعاهدة على شرط أن لا يعامل أي من الفريقين الساميين المتعاقدين رعايا أو تجارة الفريق الآخر في أي حال من الاحوال معاملة دون ما يعامل رعايا وتجارة أحب قطر اجنبي له.

٣ . تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة على المستعمرات وبلدان ما وراء البحار ومحميات جلالة الملك والبلدان التي تديرها حكومة جلالته في المملكة المتحدة بالانتداب والوصاية.

٤ . يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على ان احكام الفقرة الثانية من هذه المادة بشأن معاملة أحب قطر اجنبي لن تتناول:

١ . الامتيازات الجمركية الخاصة التي في وقت توقيع هذه المعاهدة كان صاحب السمو الأمير قد عامل بها البضائع المنتجة والمصنوعة في أي بلد كان باكمله في سنة ١٩١٤ من ضمن تركيا الاسيوية أو البلاد العربية شرط ان لا تمنح هكذا امتيازات الى أي قطر اجنبي آخر أو،

٢ . الامتيازات الجمركية الممنوحة من قبل احد الفريقين الساميين المتعاقدين الى قطر ثالث عملا باتحاد جمركي تم أو يتم عقده فيما بعد.

المادة العاشرة

من المتفق عليه بين الفريقين الساميين المتعاقدين بان الامتيازات التجارية الممنوحة فيما له علاقة بارض شرق الاردن قبل توقيع هذه المعاهدة تظل مستمرة في مفعولها للمدة المعينة في متونها.

المادة الحادية عشرة

حالما يبدأ بتنفيذ هذه المعاهدة ينتهي مفعول الاتفاقية المعقودة بين صاحب السمو الأمير وصاحب الجلالة الملك المؤرخة في العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ والمعدلة فيما بعد باتفاقيتين اخريين مؤرختين في الثاني من شهر حزيران سنة ١٩٣٤ والتاسع عشر من شهر تموز سنة ١٩٤١.

المادة الثانية عشرة

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي الى الاخلال او يخل بأي حال من الاحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقا لميثاق الامم المتحدة أو وفقا لاية اتفاقيات وعهود ومعاهدات دولية أخرى عدا ما قد ينتج عن احكام المادتين الثامنة والحادية عشرة.

المادة الثالثة عشرة

اذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة يرجع في الخلاف الى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على شكل أخر للتسوية.

المادة الرابعة عشرة

تبرم هذه المعاهدة وتنفذ حالما يتم تبادل وثائق الابرام في اقرب وقت يمكن.

تظل هذه المعاهدة نافذة لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ بدء تنفيذها. وبعد ذلك تظل نافذة المفعول لغاية مرور سنة واحدة على الإخطار بانتهائها، ذلك الإخطار الذي يتقدم به احد الفريقين الساميين المتعاقدين الى الاخر بواسطة الطرق الدبلوماسية.

وشهادة بما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المذكورون اعلاه هذه المعاهدة وختموها بأختامهم.

كتبت هذه المعاهدة في لندن في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار في نسختين باللغتين العربية والانكليزية، ويكون للنصين العربي والانكليزي عين المقام من الاعتبار.

الملحق

المادة الاولى

يجوز لصاحب الجلالة الملك اقامة قوات مسلحة في شرق الاردن في الاماكن المقيمة فيها عند توقيع هذه المعاهدة وفي اماكن اخرى يتفق عليها. ويقدم صاحب السمو الأمير جميع التسهيلات الضرورية لايواء هذه القوات وصيانتها وخزن ذخائرها ومعداتها بما في ذلك تأجير أي ارض تلزم ويستملك اي حق خاص على هكذا ارض اذا وجد ذلك ضروريا.

المادة الثانية

يمنح صاحب السمو أمير شرق الاردن في جميع الاوقات تسهيلات لحركة قوات صاحب الجلالة الملك وتدريبها ولنقل الوقود والاسلحة والذخيرة والمواد الاخرى اللازمة لهذه القوات بطرق الجو والبر والسكك الحديدية والماء وخطوط الانابيب وبواسطة موانيء شرق الاردن.

المادة الثالثة

يكون لقوات صاحب الجلالة الملك المسلحة الحق في استعمال انظمتها الخاصة بمخابرات الاشارة بما في ذلك اللاسلكي.

المادة الرابعة

يقوم صاحب السمو أمير شرق الاردن بكل ما يلزم بعد المشورة مع حكومة المملكة المتحدة بحراسة وصيانة وتحسين الموانيء وخطوط المواصلات في داخل شرق الاردن وغيرها الضرورية لحرية حركة قوات جلالته المسلحة وصيانتها. ويطلب سموه مساعدة جلالته عندما تمس الحاجة في سبيل هذا الغرض.

المادة الخامسة

يعوض صاحب الجلالة الملك لصاحب السمو الأمير جميع النفقات التي تتكبدها حكومة سموه فيما يتعلق بتقديم التسهيلات المذكورة بالمواد الاولى والثانية والرابعة من هذا الملحق ويقوم باصلاح اي ضرر ينشأ عن اعمال افراد قوات جلالته المسلحة أو يدفع تعويض عنها باستثناء الضرر الناجم عن العمليات الحربية المتخذة بموجب المادة الخامسة من هذه المعاهدة كنتيجة لهجوم موجه الى شرق الاردن.

المادة السادسة

الى ان يعقد اتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين لتعيين بصورة مفصلة الحصانة القضائية والمالية لافراد قوات جلالة الملك في شرق الاردن يظل هؤلاء متمتعين بالحصانة المعطاة لهم في الوقت الحاضر.

المادة السابعة

لا يطلب من صاحب الجلالة الملك دفع اية ضريبة اردنية عن الاموال غير المنقولة المؤجرة له أو التي يمتلكها او عن أمواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد أو تصدر من قبل جلالته أو بالنيابة عنه.

المادة الثامنة

يقدم صاحب الجلالة الملك مساعدة مالية الى صاحب السمو الأمير لتسديد تكاليف الاقسام الحربية في قوات سموه اللازمة لتحقيق الاغراض المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة. ويتفق الفريقان الساميان المتعاقدان في كل سنة على قوة هذه الاقسام. ويمكن صاحب السمو الأمير ممثل جلالته في شرق الاردن من التأكد من ان المساعدة المبحوث عنها تنفق في سبيل الغرض الذي من اجله قد اعطيت.

المادة التاسعة

بالنظر للرغبة في تجانس التدريب والاساليب بين الجيشين الاردني والبريطاني:

١ . يقدم صاحب الجلالة الملك الضباط البريطانيين الذين تلزم خدماتهم لضمان كفاءة الاقسام الحربية من قوات سمو الأمير.

٢ . يقوم صاحب الجلالة الملك:

أ . بتقديم جميع التسهيلات الممكنة الى صاحب السمو أمير شرق الاردن من اجل اعطاء دروس حربية وجوية الى الضباط الاردنيين في مدارس التعليم المعدة لقوات جلالته.

ب . وبتقديم الاسلحة والذخيرة والتجهيزات والطائرات والمواد الحربية الاخرى الى قوات صاحب السمو أمير شرق الاردن.

٣ . يقوم صاحب السمو الأمير:

أ . بدفع تكاليف التعليم والتجهيزات المشار اليها في الفقرة الثانية.

ب . وبالتأكد من ان اسلحة قواته وتجهيزاته الضرورية لا تختلف في نوعها عن تلك التي تستعملها قوات جلالة الملك.

جـ . وبارسال من يمكن ارساله الى الخارج من افراد قواته قصد التدريب الى المدارس الحربية والكليات ومراكز التدريب المعدة لقوات جلالته.

المادة العاشرة

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان لدى طلب احدهما بالتشاور مع بعضهما البعض في اي وقت للنظر فيما اذا كان من المرغوب فيه ان يدخلا بالاتفاق اي تعديل في نصوص هذا الملحق يكون القصد منه جعل فعاليته أوفى من اجل اغراضه.

ولما كنا لدى اطلاعنا على معاهدة الصداقة والتحالف المذكورة والنظر فيها قد وافقنا عليها من قبلنا وايدناها كلا ومادة مادة وفقرة فقرة، فاننا بموجب هذه الوثيقة نعلن موافقتنا على هذه المعاهدة وقبولنا وتأييدنا وابرامنا لها بالاضافة عن ذاتنا وبالنيابة عن ورثائنا واخلافنا متعهدين وواعدين بالقيام باخلاص وامانة بكل ما ذكر وورد فيها من المواد وبمراعاتها. وكذلك نتعهد ونعد بأننا بقدر ما هو في استطاعتنا لن نسمح قط بمخالفة هذه المواد أو أية منها من قبل اي كان أو بالتجاوز عليها بأية طريقة كانت.

وثقة بصحة المعاهدة وتصديقنا على توقيع معتمدنا المفوض قد امرنا بختم هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا الهاشمية.

حرر في قصرنا رغدان في اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٥ الموافق اليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٤٦.

المصدر:- علي محافظة: الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص، ١٩١٦-١٩٤٦، ج٢، ط١، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٠، ص: ٦٩٠-٦٩٩.

ملحق رقم (٢) :-

النص الكامل لمعاهدة التحالف الاردنية البريطانية

والملحق العسكري التابع لها

صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار .

مدفوعين باصدق الرغبة لتمكين الصداقة والعلاقات الودية القائمة بينهما وتثبيت هذه العلاقات على أمتن ملائمة للتفاهم من جهة هذه الصداقة .

ولرغبتهما في عقد معاهدة تحالف جديدة لهذه الغاية ولطوية ما يمكن كل منهما من المساهمة فيه وعن طريق التعاون والمساعدة المتبادلة في سبيل صيانة السلم والامن الدوليين وفقا لاحكام وميثاق الامم المتحدة .

فقد عينا مندوبين مفوضين عنهما وهم :-

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

فخامة توفيق باشا ابو الهدى - حامل وسامي النهضة المرصع والاستقلال من الدرجة الاولى رئيس الوزراء .

ومعالي فوزي باشا الملقي حامل وسام الاستقلال من الدرجة الثانية وزير الشؤون الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار .

(المشار اليه هنا وفيما يلي بصاحب الجلالة البريطانية) نيابة عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده .

صاحب السعادة السير الك سيد كركبرايد - حامل وسامي القديسين ميخائيل وجورج من رتبة رفيق وضابط في الامبراطورية البريطانية وحامل وسام الصليب الحربي = المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة البريطانية في عمان .

اللذين بعد ان عرضوا اوراق اعتمادهم الكاملة ووجدوها صحيحة فقد اتفقوا على ما يلي :-

المادة الاولى

يسود سلم وصداقة دائما بين صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية .

ويستمر تحالف وثيق بين الفريقين الساميين المتعاقدين توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان لا يتخذ تجاه البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية

اذا نشأ نزاع بين اي من الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة ونجم عنه وضع قد يؤدي الى

المادة الثالثة

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثانية في هذه المعاهدة فعلى الفريق السامي المتعاقد الآخر ان يبادر فورا الى مساعدته كاجراء للدفاع الاجتماعي بشرط التقيد دائما باحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

وفي حالة خطر اشتباك مداهم يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بالتشاور مع بعضهما حول الاجراءات الضرورية للدفاع .

المادة الرابعة

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي الى الاخلال او يخل بأي حال من الاحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب على اي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقا لميثاق الامم المتحدة او وفقا لاية اتفاقيات متوالية مرعية وعهود او معاهدات .

المادة الخامسة

ان المعاهدة الحاضرة التي يكون الملحق جزءا متمما لها تحل محل معاهدة التحالف الموقعة في لندن في ٢٢ اذار سنة ١٩٤٦ ميلادية مع ملحقها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية او غيرها مما تبودل في عام ١٩٤٦ متعلقا بذلك على شرط ان تستمر المادة (٩) من المعاهدة المذكورة المتعلقة بالتجارة والمؤسسات التجارية نافذة المفعول وفقا للنصوص والتعديلات الواردة في الرسائل المتبادلة في هذا اليوم .

المادة السادسة

اذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة فيحال على محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الفريقان على شكل اخر للتسوية .

المادة السابعة

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الابرام الذي سيتم في لندن بأسرع ما يمكن وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفي اي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة سيقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بناء على طلب اي منهما بالمفاوضة من اجل تعديلها على اساس ضمان استمرار التعاون بين الفريقين الساميين المتعاقدين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفض مدة الخمس عشرة سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للامن وفقا للمادة (٤٣) من ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء هذه المدة .

واذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة فتظل نافذة المفعول الى حين انقضاء سنة واحدة بعد ان يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر بالطرق الدبلوماسية اخطارا بالانتهاء .

وشهادة بما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المذكورون اعلاه هذه المعاهدة وختموها باختامهم .

كتبت هذه المعاهدة في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين باللغتين العربية والانكليزية ويكون للنصين العربي والانكليزي مثل النفاذ من الاعتبار ٠

التواقيـــــع

توفيق ابو الهدى ، فوزي الملقـــي

أ ٠ كركبرايـــد

الملحـــق

المادة الاولى

أ ـ يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بانه من المصلحة المشتركة لكليهما ان يكون كل منهما في وضع يمكنه من القيام بالتزاماته وفق المادة الثالثة من المعاهـــدة ٠

ب ـ في حالة اشتباك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب او تعرضه لتهديد حالـــي يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق الاخر لجلب ما يلزم من قواه المسلحة باجمعهـــا الى اراضيه او الاراضي التي يتصرف بها ويقدم كل فريق للاخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استعمال وسائط النقل وخطوط المواصلات بالشروط المالية التي يتفق عليها ٠

جـ ـ يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية حسب الضرورة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ والطرق وسبل المواصلات الاخرى في وعبر المملكة الاردنية الهاشمية كما تتطلـــب غايات هذه المعاهدة وملحقها ويطلب مساعدة جلالة البريطانية اذا استدعى الامر لهذه الغاية ٠

د ـ الى ان يحين ذلك الوقت الذي يتفق فيه الفريقان الساميان المتعاقدان على ان حالة الامن الدولية لا تجعل هذه الاجراءات ضرورية يدعو صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية صاحب الجلالة البريطانية لان يحتفظ بوحدات من قوات الطيران الملكية في مطاري عمان والمفرق ويقوم جلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية بتقديم التسهيلات اللازمة لاقامة وتأمين الوحدات المذكورة في هذه الفقرة بما فـــي ذلك التسهيلات اللازمة لخزن الذخائر والتجهيزات وتأجير اية ارض لازمة لذلك ٠

المادة الثانية

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين الفريقين الساميين المتعاقدين تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين ضمن نطاق هذه المعاهدة ٠ ان هذه الهيئة التي تعرف باسم هيئة الدفاع الاردني الانكليزي المشترك تتألف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين باعداد متساويـــة وتشمل اعمالها :ـ

أ ـ وضع خطط متفق عليها للمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين ٠

ب - التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .

جـ - تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بواجباتها وفقا للمادة الثالثة من هذه المعاهدة وعلى الاخص الاجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات المشار اليها في المادة (١) فقرة (جـ) من هذا الملحق .

د - التشاور فيما يتعلق بالتدريب وامداد التجهيزات .

وستقوم هيئة الدفاع المشتركة بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد ورفعها لكلا حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .

هـ - الترتيبات بشأن معاهد التدريب المشتركة المشار اليها في المادة (٦) من هذا الملحق .

و - البحث وعند الضرورة اصدار التوصيات فيما يتعلق بوضع قوات جلالته البريطانية في مواقع في المملكة الاردنية الهاشمية غير التي ذكرت في المادة (١) فقرة (د) من هذا الملحق .

المادة الثالثة

يدفع صاحب الجلالة البريطانية الى صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية جميع التكاليف التي قد تتحملها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات وفقا للفقرتين (جـ) و (د) من المادة الاولى من هذا الملحق ويقوم باصلاح أي ضرر ينشأ من اعمال افراد قوات جلالته البريطانية المسلحة أو يدفع تعويضاً عنها عما عدا الاضرار الناجمة عن العمليات العسكرية المتخذة بمقتضى المادة (٣) من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة

يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية على أن يسدي عند الطلب جميع التسهيلات الضرورية لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر المملكة الاردنية الهاشمية مع مؤنها وتجهيزاتها بعين الشروط المالية المنطبقة على قوات جلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة الخامسة

الى أن يتم عقد اتفاقية بين الفريقين الساميين المتعاقدين على توضيح تفاصيل الحصانة المالية والقضائية لافراد قوات جلالته البريطانية في المملكة الاردنية الهاشمية يظل هؤلاء متمتعين بالحصانة المعطاة لهم في الوقت الحاضر على أن تشمل الاشتراطات وفقا للمبادئ المقررة في القانون الدولي التي تحكم حصانة الاحكام والدول ذات السيادة سوف لا يطالب من جلالته البريطانية ان يدفع اية ضريبة اردنية عن الاموال غير المنقولة المؤجرة له أو التي يمتلكها او عن امواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد او تصدر من قبل جلالته او بالنيابة عنه .

ان الامتيازات والحصانات التي تعطى لوحدات وافراد قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية التي تمر او تقيم في الممتلكات البريطانية سوف توضع في اتفاقيات مشابهة على اسس متبادلة .

المادة السادسة

لكي تتمكن القوات المسلحة للفريقين الساميين المتعاقدين من الوصول الى الحد الضروري من الاتقان في التعاون فيما بينهما ، وبالنظر الى الرغبة في توحيد التدريب والاسلحة بين القوات الاردنية والبريطانية تقوم -

١ — يقدم جلالته البريطانية التسهيلات اللازمة الى المملكة المتحدة وفي اية مستعمرة بريطانية او محمية تدار من حكومة المملكة المتحدة من اجل تدريب القوات المسلحة لصاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ — يقدم جلالته البريطانية وحدات جوية من قواته المسلحة لتقوم في عمليات التدريب المشترك مع قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لفترة كافية في كل سنة .

٣ — يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية على ان يقدم التسهيلات في المملكة الاردنية الهاشمية لاغراض التدريب المشترك المذكور .

٤ — يقدم صاحب الجلالة البريطانية عندما يطلب منه ذلك اعارة افراد من القوات البريطانية لغرض خدماتهم لضمان الكفاءة في الوحدات العسكرية من قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

٥ — يقوم صاحب الجلالة البريطانية :-

أ — بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لصاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية من اجل تعليم الضباط الاردنيين تعليما حربيا في المدارس المخصصة لقوات جلالته البريطانية .

ب — وتقديم الاسلحة والتجهيزات والذخائر والطائرات والمواد الحربية الاخرى الى قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

٦ — يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية :-

أ — بدفع نفقات التعليم والتجهيزات المشار اليها في الفقرة (٥) — (أ — ب) اعلاه .

ب — وبالتأكد من ان اسلحة قواته وتجهيزاتها الرئيسية لا تختلف بمقتضى النوع من تلك التي تستعملها قوات جلالته البريطانية .

ج — وبارسال اي عدد من افراد قواته الممكن ارساله من اجل التعليم في الخارج الى المدارس العسكرية والكليات ومراكز التدريب المخصصة لقوات جلالته البريطانية .

المادة السابعة

يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لسفن اسطول جلالته البريطانية بان تزور موانيء المملكة الاردنية الهاشمية في اي وقت على ان يعطى التبليغ بذلك الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧٠٦/ ٢١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٤٨، المعاهدة الأردنية الجديدة، وثيقة رقم ٥٠، صفحة ١٢٧-١٣١.

ملحق رقم (٢):-

أسماء الوزراء ورؤساء الوزارات الأردنية.١٩٥٠-١٩٥٧.

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
١	١٩٤٩/٥/٧	توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزراء			
		الشيخ محمد الامين الشنقيطي	قاضي القضاة ووزير المعارف			
		سعيد باشا المفتي	وزير الداخلية			
		روحي باشا عبد الهادي	وزير الخارجية			
		فلاح باشا المدادحة	وزير العدلية			
		فوزي باشا الملقي	وزير الدفاع			
		سليمان باشا السكر	وزير المالية والاقتصاد			
		خلوصي بك الخيري	وزير التجارة والزراعة			
		موسى بك ناصر	وزير المواصلات			
٢	١٩٥٠/٤/١٢	سعيد باشا المفتي	رئيس الوزراء			
		الشيخ محمد الامين الشنقيطي	قاضي القضاة ووزير المعارف			
		فلاح باشا المدادحة	وزير الداخلية			
		محمد باشا الشريقي	وزير الخارجية			
		روحي باشا عبد الهادي	وزير العدلية			
		فوزي باشا الملقي	وزير الدفاع			
		سليمان باشا السكر	وزير المالية والاقتصاد			
		احمد بك طوقان	وزير الاشغال العامة والانشاءات والتعمير			
		راغب باشا النشاشيبي	وزير الزراعة			

التسلسل	تاريخ التشكيل	التشكيل الوزاري: الاسم	التشكيل الوزاري: الوزارة	التعديل الوزاري: تاريخ التعديل	التعديل الوزاري: الاسم	التعديل الوزاري: الوزارة
		انسطاس بك حنانيا	وزير البرق والبريد	١٩٥٠/٨/٥	احمد بك طوقان	وزير المواصلات
		سعيد بك علاء الدين	وزير التجارة والجمارك		انسطاس بك حنانيا	وزير اللاجئين والانشاء والتعمير
٣	١٩٥٠/١٠/١٤	سعيد باشا المفتي	رئيس الوزراء	١٩٥٠/١١/٤	عبد الرحمن خليفة	وزير العدلية
		الشيخ عبد الله غوشة	قاضي القضاة			
		محمد باشا الشريقي	وزير العدلية			
		روحي باشا عبد الهادي	وزير الخارجية			
		فوزي باشا الملقي	وزير الدفاع			
		سليمان باشا السكر	وزير المالية والاقتصاد			
		احمد بك طوقان	وزير المعارف			
		انسطاس بك حنانيا	وزير الانشاء والتعمير			
		عبد الرحمن باشا خليفة	وزير الداخلية			
		هاشم بك الجيوسي	وزير المواصلات			
		احمد بك الطراونة	وزير التجارة والزراعة			
٤	١٩٥٠/١٢/٤	سمير باشا الرفاعي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية	١٩٥١/١/١	راغب النشاشيبي	وزير الدولة وناظراً الحرم الشريف وحارساً سامياً للاماكن المقدسة
		الشيخ عبد الله غوشة	قاضي القضاة ووزير العدلية			
		عباس باشا ميرزا	وزير الداخلية		احمد بك طوقان	وزير للمواصلات ووزير للمعارف
		عمر باشا مطر	وزير الدفاع	١٩٥١/٣/١ـ	احمد بك طوقان	وزير الخارجية والمعارف
		سليمان باشا النابلسي	وزير المالية والاقتصاد		بشارة بك غصيب	وزير المواصلات
		راغب باشا النشاشيبي	وزير المواصلات			

التسلسل	تاريخ التشكيل	التشكيل الوزاري: الاسم	التشكيل الوزاري: الوزارة	تاريخ التعديل	التعديل الوزاري: الاسم	التعديل الوزاري: الوزارة
		احمد بك طوقان	وزير المعارف	١٩٥١/٢/٢٤	انسطاس بك حنانيا	وزير الانشاء والتعمير والزراعة
					مزاع باشا المجالي	وزير العدلية
		انسطاس بك حنانيا	وزير الانشاء والتعمير	١٩٥١/٤/١٨	انسطاس بك حنانيا	وزير الخارجية
		الدكتور جميل باشا التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية		هاشم بك الجيوسي	وزير الانشاء والتعمير والزراعة
		انور بك الخطيب	وزير التجارة			
		مزاع بك المجالي	وزير الزراعة	١٩٥١/٧/١٤	سمير باشا الرفاعي	وزير الخارجية
					انسطاس بك حنانيا	وزير التجارة والانشاء والتعمير
٥	١٩٥١/٧/٢٥	توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزراء ووزير الخارجية			
		سعيد باشا المفتي	نائب الرئيس ووزير الداخلية			
		الشيخ محمد امين الشنقيطي	قاضي القضاة			
		فلاح باشا المدادحة	وزير العدلية			
		روحي باشا عبد الهادي	وزير المعارف			
		سليمان باشا السكر	وزير التجارة والاقتصاد			
		انسطاس بك حنانيا	وزير الزراعة والانشاء والتعمير			
		الدكتور جميل باشا التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		عبد الرحمن باشا خليفة	وزير المالية			
		هاشم بك الجيوسي	وزير المواصلات			
		سليمان بك طوقان	وزير الدفاع			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
٦	١٩٥١/٩/٨	توفيق باشا ابو الهدى	رئيس الوزراء ووزير الخارجية	١٩٥٢/٤/٨	عارف بك العنبتاوي	وزير العدلية قائم بأعمال قاضي القضاة
		سعيد باشا المفتي	نائب الرئيس ووزير الداخلية	١٩٥٢/٤/٣٠	خلوصي بك الخيري	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية
		الشيخ محمد امين الشنقيطي	قاضي القضاة		سليمان باشا السكر	وزير الدفاع
		سليمان باشا السكر	وزير التجارة والاقتصاد		احمد بك الطراونة	وزير الزراعة
		روحي باشا عبد الهادي	وزير المعارف			
		انسطاس بك حنانيا	وزير العدلية والانشاء والتعمير			
		الدكتور جميل باشا التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		هاشم بك الجيوسي	وزير المواصلات			
		سليمان بك طوقان	وزير الزراعة والدفاع			
		عبد الحليم بك النمر	وزير المالية			
٧	١٩٥٢/٩/٣٠	توفيق ابو الهدى	رئيس الوزراء ووزير الخارجية	١٩٥٢/١٠/٧	توفيق ابو الهدى	وزير الخارجية
			ووزير الدفاع بالوكالة		انور نسيبة	وزير الدفاع والانشاء والتعمير
		سعيد المفتي .	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	١٩٥٢/١٢/٣	روحي عبد الهادي	وزير العدلية وقائم باعمال قاضي القضاة
		عبد الحليم النمر	وزير المعارف			
		خلوصي الخيري	وزير الاقتصاد والتجارة			
		احمد الطراونة	وزير ازراعة			
		الدكتور جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		موسى ناصر	وزير المالية			
		انور نسيبة	وزير الانشاء والتعمير			
		علي حسنا	وزير العدلية وقائم بأعمال قاضي القضاة			
		سابا العكشة	وزير المواصلات			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التسلسل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
٨	١٩٥٣/٥/٥	فوزي الملقي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع	١٩٥٣/١١/٥	هزاع المجالي	وزير الداخلية
		سعيد المفتي	نائب الرئيس ووزير الدولة		حسين فخري الخالدي	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية
		سليمان السكر	وزير المالية		مصطفى خليفة	وزير الصحة
		احمد طوقان	وزير المعارف		شفيق ارشيدات	وزير المواصلات
		انسطاس حنانيا	وزير التجارة		بهجت التلهوني	وزير العدلية وقائم بأعمال قاضي القضاة
		انور الخطيب	وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير			
		حكمت المصري	وزير الزراعة			
		الدكتور حسين فخري الخالدي	وزير الخارجية قائم بأعمال قاضي القضاة			
		شفيق رشيدات	وزير العدل والمواصلات			
		مصطفى خليفة	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		بهجت التلهوني	وزير الداخلية			
٩	١٩٥٤/٥/٤	توفيق ابو الهدى	رئيسا للوزراء	١٩٥٤/٩/٢١	توفيق ابو الهدى	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
		خلوصي الخيري	وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير			
		هاشم الجيوسي	وزير الداخلية			
		انسطاس حنانيا	وزير التجارة			
		جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		عبد الرحمن خليفة	وزير المالية وقائم باعمال قاضي القضاة			
		احمد الطراونة	وزير المواصلات			
		أنور نسيبة	وزير الدفاع والمعارف			
		سابا العكشة	وزير العدلية			
		جمال طوقان	وزير الخارجية			
		وصفي ميرزا	وزير الزراعة			
		عبد الله الكليب الشريدة	وزير الدولة			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
١٠	١٩٥٤/١٠/٢٤	توفيق ابو الهدى	رئيس الوزراء			
		خلوصي الخيري	وزير الاقتصاد والانشاءات والتعمير			
		هاشم الجيوسي	وزير التجارة			
		اسطاس حنانيا	وزير المالية			
		هزاع المجالي	وزير العدلية وقائم باعمال قاضي القضاة			
		انور نسيبة	وزير الدفاع			
		سابا العكشة	وزير الاشغال العامة			
		مصطفى خليفة	وزير الصحة			
		وصفي ميرزا	وزير الزراعة			
		وليد صلاح	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية			
		رياض المفلح	وزير الداخلية			
		ضيف الله الحمود	وزير البرق والبريد والطيران المدني			
١١	١٩٥٥/٥/٣٠	سعيد المفتي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية			
		هزاع المجالي	وزير الداخلية			
		جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		بشارة غصيب	وزير المالية			
		علي حسنا	وزير العدلية			
		سعيد علاء الدين	وزير المعارف			
		فرحان شبيلات	وزير الدفاع			
		حمد الفرحان	وزير الاقتصاد			
		علي الهنداوي	وزير الزراعة			
		عزمي النشاشيبي	وزير البرق والبريد والطيران المدني			
		نعيم عبد الهادي	وزير الاشغال العامة			
		سمعان داؤود	وزير التجارة والانشاء والتعمير			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
١٢	١٩٥٥/١٢/١٥	هزاع المجالي	رئيس الوزراء وزير الخارجية والاقتصاد			
		عباس ميرزا	وزير الداخلية			
		جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		بشارة غصيب	وزير المالية			
		فرحان شبيلات	وزير الدفاع			
		محمد علي الجعبري	وزير العدلية والزراعة			
		عمر صالح البرغوثي	وزير المعارف			
		عارف العارف	وزير الاشغال العامة			
		فريد ارشيد	وزير البرق والبريد والطيران المدني			
		جليل بدران	وزير التجارة والنشاء والتعمير			
١٣	١٩٥٥/١٢/٢١	ابراهيم هاشم	رئيس الوزراء			
		سمير الرفاعي	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية			
		فوزي الملقي	وزير الدفاع والمعارف			
		عمر مطر	وزير الداخلية			
		فلاح المدادحة	وزير العدلية والاشغال العامة			
		خلوصي الخيري	وزير المالية والاقتصاد			
		هاشم الجيوسي	وزير الزراعة والبرق والبريد والطيران المدني			
		انسطاس حنانيا	وزير التجارة والنشاء والتعمير			
		حسين فخري الخالدي	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
١٤	١٩٥٦/١/٩	سمير الرفاعي	رئيس الوزراء ووزير الداخلية	١٩٥٦/٤/١	فلاح المدادحة	وزير الداخلية والدفاع
		ابراهيم هاشم	نائب الرئيس ووزير الدولة		خلوصي الخيري	وزير الاقتصاد الوطني
		فلاح المدادحة	وزير العدلية والدفاع		انسطاس حنانيا	وزير المواصلات والانشاء والتعمير
		خلوصي الخيري	وزير الإقتصاد			
		انسطاس حنانيا	وزير التجارة والنشاء والتعمير		سابا العكشة	وزير العدلية والاشغال العامة
		هاشم الجيوسي	وزير المالية		ضيف الله الحمود	وزير الزراعة والتربية والتعليم
		حسين فخري الخالدي	وزير الخارجية	١٩٥٦/٤/٣٠	سمير الرفاعي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
		مصطفى خليفة	وزير الصحة والشؤون الاجتماعية			
		سابا العكشة	وزير البرق والبريد والطيران المدني			
			ووزير الأشغال العامة بالوكالة			
		ضيف الله الحمود	وزير المعارف والزراعة			
١٥	١٩٥٦/٥/٢٢	سعيد المفتي	رئيس الوزراء			
		فوزي الملقي	نائب الرئيس ووزير الخارجية			
			ووزير التربية والتعليم			
		بشارة غصيب	وزير المالية			
		سعيد علاء الدين	وزير الإقتصاد الوطني			
		علي حسنا	وزير العدلية ووزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة			
		علي الهنداوي	وزير الاشغال العامة والزراعة			
		سمعان داوود	وزير الانشاءات والتعمير ووزير الصحة بالوكالة			
		محمد علي العجلوني	وزير الداخلية والدفاع			
		عوني عبد الهادي	وزير الدولة			
		صالح المجالي	وزير المواصلات			

التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم (التشكيل الوزاري)	الوزارة (التشكيل الوزاري)	تاريخ التعديل	الاسم (التعديل الوزاري)	الوزارة (التعديل الوزاري)
١٦	١٩٥٦/٧/١	إبراهيم هاشم	رئيس الوزراء			
		عمر مطر	وزير الداخلية والدفاع			
		بشارة غصيب	وزير المالية ووزير الزراعة			
		جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الإجتماعية			
		سعيد علاء الدين	وزير الإقتصاد الوطني ووزير التربية والتعليم			
		سمعان داوود	وزير الإنشاء والتعمير والمواصلات			
		عوني عبد الهادي	وزير الخارجية ووزير العدلية			
		أنور النشاشيبي	وزير الأشغال العامة			
١٧	١٩٥٦/١٠/٢٩	سليمان النابلسي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية			
		عبد الحليم النمر	وزير الداخلية والدفاع			
		أنور الخطيب	وزير الأشغال العامة			
		شفيق إرشيدات	وزير العدلية والتربية والتعليم			
		نعيم عبد الهادي	وزير الإقتصاد الوطني			
		سمعان داوود	وزير الإنشاء والتعمير			
		صالح المجالي	وزير المواصلات			
		صلاح طوقان	وزير المالية			
		صالح المعشر	وزير الصحة والشؤون الإجتماعية			
		عبد الله الريماوي	وزير الدولة للشؤون الخارجية			
		عبد القادر الصالح	وزير الزراعة			

التشكيل الوزاري				التعديل الوزاري		
التسلسل	تاريخ التشكيل	الاسم	الوزارة	تاريخ التعديل	الاسم	الوزارة
١٨	١٩٥٧/٤/١٥	حسين فخري الخالدي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع			
		سعيد المفتي	نائب الرئيس ووزير الداخلية والزراعة			
		فوزي الملقي	وزير التربية والتعليم والأشغال العامة			
		سليمان النابلسي	وزير الخارجية والمواصلات			
		سليمان السكر	وزير المالية والإقتصاد الوطني			
		ماجد عبد الهادي	وزير العدلية			
		أمين مجج	وزير الصحة والشؤون الإجتماعية والأنشاء والتعمير			
١٩	١٩٥٧/٤/٢٤	إبراهيم هاشم	رئيس الوزراء ووزير العدلية	١٩٥٧/٥/١٣	فلاح المدادحة	وزير العدلية
		سمير الرفاعي	نائب الرئيس ووزير الخارجية	١٩٥٧/٧/١٣	فلاح المدادحة	وزير الداخلية والدفاع
		فلاح المداحة	وزير الداخلية والأشغال العامة		بشارة غصيب	وزير الأشغال العامة والعدلية
		سليمان طوقان	وزير الدفاع والصحة والشؤون الإجتماعية		خلوصي الخيري	وزير الإقتصاد الوطني
		خلوصي الخيري	وزير الإقتصاد الوطني والتربية والتعليم		انسطاس حنانيا	وزير المالية
		انسطاس حنانيا	وزير المالية والإقتصاد		هاشم الجيوسي	وزير المواصلات
		عاكف الفايز	وزير الزراعة والإنشاء والتعمير		جميل التوتنجي	وزير الصحة والشؤون الإجتماعية
					جمال طوقان	وزير التربية والتعليم
					علي الهنداوي	وزير العدلية
				١٩٥٧/٨/١٧	علي الهنداوي	وزير التربية والتعليم بالوكالة
				١٩٥٧/١٠/٢٢	فلاح المدادحة	وزير الداخلية
					أحمد الطراونة	وزير التربية والتعليم
					وليد صلاح	وزير العدلية والإنشاء والتعمير
					عاكف الفايز	وزير الزراعة ووزير الدفاع
					سليم البخيت	وزير الأشغال العامة
				١٩٥٧/٢/١٢	إبراهيم هاشم	رئيس الوزراء ووزير العدلية بالوكالة
					انسطاس حنانيا	وزير المالية
				١٩٥٧/١٢/٢٥	أحمد الطراونة	وزير العدلية بالوكالة

الوثائق الأردنية الوزارات الأردنية (١٩٢١-١٩٩٣)، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ١٩٩٣، العدد العاشر، ص٣٦-٦٣.

ملحق رقم (٤) :-

البيان الثلاثي المشترك

انتهزت حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة اثناء الاجتماع الذي عقده اخيراً وزراء خارجيتها في لندن لبحث بعض المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار في الدول العربية ودولة اسرائيل وخاصة ارسال اسلحة ومواد حربية الى هذه الدول ، وقد قررت الحكومات الثلاث اصدار التصريح التالي :

١ – تقرر الحكومات الثلاث بان الدول العربية ودولة اسرائيل في حاجة الى الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لتضمن امنها الداخلي ودفاعها الشرعي وتتمكن من الاضطلاع بالدور الملقى على عاتقها .

وجميع الطلبات المقدمة من هذه البلاد لتوريد اسلحة ومواد حربية اليها سينظر فيها على ضوء هذه المبادىء . وتود الحكومات الثلاث ايضاً ان تذكر وتؤكد احكام التصريح الصادر من مندوبيها في مجلس الامن يوم ١٤ اغسطس سنة ١٩٤٩ وقد اكد فيه معارضتها لسباق التسلح بين العرب واسرائيل .

٢ – وتعلن الحكومات الثلاث انها تلقت من جميع الدول المتفقة من ارسال الاسلحة اليها ضماناً بان الدولة المشترية لا تعتزم القيام باي عمل عدواني ازاء اي دولة اخرى ، وسيطلب مثل هذا الضمان من اية دولة اخرى في هذه المنطقة يؤذن بتزويدها بالاسلحة في المستقبل .

٣ – وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن ما تعلقه على هذه المسألة من اهتمام بالغ ، مع رغبتها في المساعدة على اعادة توطيد اركان السلم والمحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة ، ومعارضتها التوسل بالقوة او التهديد او الالتجاء الى القوة بين الدول في هذه المنطقة ، معارضة لن تتحول عنها .

ولن تني الحكومات الثلاث اذا ما تبين لها ان احدى هذه الدول تستعد للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى ، عن اتخاذ الاجراءات سواء في نطاق هيئة الامم او خارجه طبقاً لالتزاماتها باعتبارها اعضاء في هيئة الامم لمنع هذا الاعتداء .

المصدر:- مجلة الأبحاث، السنة الثالثة، ج٣، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٠.

ملحق رقم (٥) :-

مشروع الدفاع عن الشرق

مذكرة تفسيرية الى الدول العربية واسرائيل *

ذكرت حكومات الولايات المتحدة المملكة المتحدة وفرنسا وتركيا انها استرشدت في انشاء قيادة الشرق الاوسط بالمبادىء الآتية :

١ – لم تقم هيئة الامم المتحدة الا استجابة للرغبة العالمية في تحقيق مبدأ عدم تجزئة السلام . فأن أمن الدول اجمع يعرضه للخطر الاخلال بالسلام في اي مكان . وفي الوقت نفسه فان واجب الدول التي تقع بلادها في اية منطقة من المناطق ان تكون لديها الرغبة والاستعداد للقيام باعباء الدفاع عن تلك المنطقة في مراحله الاولى

٢ – ان الدفاع عن الشرق الاوسط ضد العدوان الخارجي امر حيوي للعالم الحر اجمع ولا يمكن توطيد هذا الدفاع الا بالتعاون بين جميع الدول التي يهمها الامر

٣ – والمقصود من قيادة الشرق الاوسط هو ان تكون مركزا للجهود التعاونية للدفاع عن المنطقة برمتها . وتحقيق السلام والامن فيها بواسطة هذه القيادة سيؤدي الى تحقيق التقدم اجتماعي والاقتصادي فيها

مهام القيادة

٤ – وسيكون من بين مهام قيادة الشرق الاوسط مهمة مساعدة وتأييد الدول الراغبة في الانضمام الى الدفاع عن الشرق الاوسط وتعزيز قدرة كل دولة منها حتى تقوم بدورها الصحيح في الدفاع عن المنطقة بأسرها ضد العدوان الخارجي . ولن تتدخل هذه القيادة في المشاكل والمنازعات التي تقوم داخل المنطقة ولن يؤثر انشاء قيادة الشرق الاوسط بحال من الاحوال في الترتيبات القائمة بصدد امثال هذه الشؤون كالاتفاقات الهدنة والتصريح الثلاثي الذي اصدرته دول الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في شهر مايو من عام ١٩٥٠ على وجه الخصوص

٥ – ستكون المهمة الاساسية الاولى لقيادة الشرق الاوسط وضع الخطط وتهيئة المساعدة لدول الشرق الاوسط – بناء على طلبها – وذلك بتقديم المشورة والتدريب العسكري . وستأتي طلبات الامدادات والمعدات الحربية التي تتقدم بها دول الشرق الاوسط – التي ترغب في الدفاع عن المنطقة – الى الدول التي تبنت المشروع والتي يسمح مركزها بتقديم المساعدة في هذا الصدد الى المدى المستطاع بعد تنسيقها بواسطة قيادة الشرق الاوسط

القائد الاعلى

٦ — يتولى القائد الاعلى لقيادة الشرق الاوسط المتحالفة قيادة القوات التي توضع تحت تصرفه ، ويقوم بوضع خطط عمليات جميع القوات الموجودة في المنطقة (او التي ستنضم الى المنطقة) في وقت الحرب او حالة الطوارئ الدولية . وعلى اية حال فان وضع قوات تحت قيادة القائد الاعلى للقوات المتحالفة في الشرق الاوسط في وقت السلم ليس شرطاً حتمياً للاشتراك في المجهود العام للدفاع عن الشرق الاوسط . وتنقلات الجيوش الموضوعة تحت امرة القائد الاعلى للقوات المتحالفة الى اراضي الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الاوسط او في داخلها لن تتم الا بالاتفاق مع الدولة او الدول ذات الشأن وعلى اساس استقلالها القومي التام وسيادتها الكاملة .

قيادة متحالفة

٧ — ومع ان التفاصيل لم توضع بعد فان الدول التي وضعت مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط تنوي ان تجعل القيادة فيه قيادة متحالفة وليست قيادة اهلية . وستلقى على القائد الاعلى في الشرق الاوسط مسؤولية تطبيق مشروع الدفاع المشترك الذي تقدمه القيادة بحيث يكون ذا اثر نافذ . وستكون جميع الدول المرتبطة بالمشروع مشتركة اشتراكاً ذاتياً في القيادة على اساس المساواة بواسطة هيئة اتصال الدفاع عن الشرق الاوسط التي سيكون مركزها في مقر قيادة الشرق الاوسط وستكون هذه الهيئة حلقة اتصال بين القيادة وبين الدول المتحدة المشتركة في الدفاع عن هذه المنطقة

٨ — اية تسهيلات تمنح لقيادة الشرق الاوسط من الدول المشتركة في الدفاع عن الشرق الاوسط ستكون خاضعة لاتفاقات خاصة

التعاون في الدفاع

٩ — ان المهمة الشاملة التي ستضطلع بها قيادة الشرق الاوسط فضلا عن طبيعتها التعاونية تستلزم من جميع الدول المشتركة — سواء كانت اراضيها داخل المنطقة ام خارجها — ان تعمل لصالح الدفاع التعاوني عن المنطقة ، بيد ان قيادة الشرق الاوسط لن تصطدم بطبيعة الحال بالمصالح القومية لاية دولة بعينها

١٠ – ان من اغراض قيادة الشرق الاوسط المستمرة العمل على ازالة النقص الموجود حاليا في نظام وكفاية الدفاع عن هذه المنطقة الحيوية الهامة بحيث يزداد تدريجيا في زمن السلم دور الدول الواقعة في المنطقة في الدفاع عن الشرق الاوسط وبذلك يقل عبء الدول التي لا تكون جزءاً اقليميا في الشرق الاوسط بنسبة متكافئة

الاستعداد لتعديل المقترحات الرباعية

١١ – ان الدول التي تبنت قيادة الشرق الاوسط لا تعتبر الصورة التي تنظم بها هذه القيادة غير قابلة للتعديل . وتعتقد هذه الدول ان قيادة الشرق الاوسط يجب ان تطور عن طريق التفاهم المتبادل بالكيفية التي ستمكنها من تهيئة وسائل الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط كوحدة تامة دفاعا فعالا

المصدر:- مجلة الأبحاث، السنة الرابعة، ج٤، الجامعة الأمريكية، بيروت،١٩٥١، ص: ٤٨٩-٤٩١.

ملحق رقم (٦) :-

الكتابان المتبادلان بين فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء

وفخامة السيد عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية

بشأن فلســـــطين

بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥

حضرة صاحب الفخامة السيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا

عطفا على الميثاق الذي وقعنا عليه في هذا اليوم اتشرف بان اسجل تفاهمنا على ان هذا الميثاق سيمكن بلدينا من التعاون في سبيل صد اي اعتداء موجه ضد اي منهما ، وتأمينا لحفـــظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط قد اتفقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

التوقيع

نوري الســعيد .

بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق – بغداد

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم والذي ينص على ما يلي : –

عطفا على الميثاق الذي وقعنا عليه في هذا اليوم اتشرف بان اسجل تفاهمنا على ان هذا الميثاق سيمكن بلدينا من التعاون في سبيل صد اي اعتداء موجه ضد اي منهما ، وتأمينا لحفـــظ السلم والامن في منطقة الشرق الاوسط قد اتفقنا على العمل متعاونين تعاونا وثيقا من اجل وضــع مقررات الامم المتحدة بشأن فلسطين موضع التنفيذ .

واود ان اؤكد موافقتي على محتويات الكتاب المذكور .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

عدنان مندريس

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٣١١/٤٧٠٠، الكتابان المتبادلان بين نوري السعيد وعدنان مندريس ، بشأن فلسطين، ٤٢ شباط ١٩٥٥، وثيقة رقم ١١٤، صفحة ٢٨٢.

ملحق رقم (٧) :-

نص البلاغ الرسمي لمجلس ميثاق بغداد

١ – عقدت جلسة الافتتاح لدول ميثاق بغداد وهي ايران والعراق والباكستان وتركيا والمملكة المتحدة في بغداد في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني برئاسة رئيس وزراء العراق نوري السعيد وقد مثلت ايران من قبل رئيس وزرائها حسين العلاء والباكستان من قبل رئيس وزرائها جودري محمد علي وتركيا من قبل رئيس وزرائها عدنان مندريس والمملكة المتحدة من قبل وزير خارجيتها هارولد ماكميلان .

٢ – ان حكومة الولايات المتحدة التي قبلت الدعوة التي وجهتها اليها دول ميثاق بغداد للاشتراك في مداولاتها بصفة مراقبين ، قد مثلت في المجلس من قبل سفير الولايات المتحدة في بغداد وفي اللجنة العسكرية من قبل احد ممثلي قوات الولايات المتحدة المسلحة .

٣ – ان الحكومة العراقية قد اكدت ان مسؤوليات العراق بموجب الميثاق وكعضو في المجلس كما هو منصوص عليه في الديباجة وفي الفقرة الرابعة من ميثاق بغداد ، تنسجم انسجاماً تاماً مع التزاماته بمقتضى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية . وقد سر الدول الاعضاء الاخرى ان تلاحظ هذا .

٤ – قرر المجلس ان ميثاق بغداد والاتفاق الخاص المعقود بموجب الميثاق بين العراق والمملكة المتحدة ووثائق انضمام الدول التي انضمت الى الميثاق يجب ان تسجل من قبل الحكومة العراقية لدى الامم المتحدة .

٥ – ان الحكومات الخمس في المجلس اكدت من جديد رغبتها ، كما هو المنصوص عليه في الميثاق وعلى تطبيق المادة الحادية والخمسون من ميثاق الامم المتحدة ، في العمل بشراكة تامة وقصد موحد من اجل السلام والامن في الشرق الاوسط ، الدفاع عن اراضيها ضد اي عدوان او حركة هدم ، وتوطيد سلامة ورخاء الشعوب في تلك المنطقة .

٦ – ان الحكومات الخمس في المجلس قد استعرضت الوضع العالمي الدقيق وخاصة في ضوء مؤتمر جنيف وصممت بنتيجة ذلك على ابقاء الاتصال الدائم بل والتعاون الاوثق في وجه اي تهديد لمصالحها المشتركة .

٧ – ان الحكومات الخمس قد اقامت مجلساً دائماً كما نصت عليه المادة السادسة من الميثاق . والمجلس يعتبر في دورة مستمرة . وستعقد اجتماعات وزارية مرة واحدة في السنة على الاقل . والعراق بوصفه البلد المضيف سيقدم الرئيس الاول الى نهاية عام ١٩٥٦ ، وستنتقل الرئاسة فيما بعد حسب الترتيب الابجدي لكل من الدول الاخرى لمدة سنة واحدة . اما اذا كانت ستعقد اجتماعات اضافية في مكان اخر غير عاصمة الرئيس النظامي ، فان البلد المضيف سيطالب منه تقديم الرئيس لذلك الاجتماع .

٨ – ان المقر الدائم للمنظمة والهيآت التابعة لها سيكون في بغداد .

٩ – ستعين كل حكومة نائب ممثل لها في المجلس بدرجة سفير .

١٠ – سيجتمع المجلس بواسطة مندوبيه النائبين في بغداد ، في اي وقت لبحث اي من الشؤون ذات الاهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية للحكومات الخمس .

١١ – وافق المجلس على انشاء سكرتارية دائمة لمنظمة ميثاق بغداد في بغداد .

١٢ – انشأ المجلس لجنة عسكرية دائمة مسؤولة وخاضعة للمجلس ومكلفة تنفيذ اي تعليمات قد يعهد بها اليها . وسيكون ممثلو الحكومات الخمس في اللجنة العسكرية رؤساء اركان جيوشها او نوابهم .

١٣ – ان اللجنة العسكرية قد وضعت في اجتماعاتها الاولى اسس منظمة عسكرية لضمان سلامة المنطقة .

وفي هذا الصدد لاحظ المجلس ان حكومتي العراق والمملكة المتحدة قد عقدتا اتفاقاً خاصاً بموجب الميثاق في ٤ نيسان ١٩٥٥ . ويقتضي هذا الاتفاق اضطلاع العراق بالمسؤولية الكاملة لدفاعه الخاص وتولي قيادة وحراسة جميع المؤسسات الدفاعية في العراق . ويجري انسحاب قوات المملكة المتحدة . ثم ان المجلس قد لاحظ ان المملكة المتحدة تجهز العراق بالمساعدة في بناء قواته المسلحة وابقائها في حالة استعداد للدفاع عن العراق .

١٤ – ان المجلس قد لاحظ مع التقدير المساعدة السخية والمعونة المقدمة الى كل منهم من قبل حكومة الولايات المتحدة بشكل مساعدة مجانية في تجهيز الاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى لمساعدتهم على تعزيز وسائل دفاعهم ضد العدوان وما قدمته حكومة الولايات المتحدة من المؤازرة والتشجيع لجهودهم الرامية الى التعاون في سبيل السلام .

١٥ – ان لجنة اقتصادية قد الفت لتنمية وتعزيز الموارد الاقتصادية والمالية للمنطقة . وستدرس اللجنة الاقتصادية بصورة خاصة الطرق والوسائل للمشاركة في خبرتها في ميدان الانماء ، وكيف يمكن القيام بمعالجة اقليمية لبعض المشاكل القائمة تكون ذات منفعة مشتركة بما في ذلك البحث على اساس اقليمي مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والوكالات الاختصاصية الاخرى .

١٦ – في هذا الصدد اشار المجلس بالارتياح الى التقدم العملي الذي سبق ان تحقق في هذا الميدان . فقد لاحظوا مثلاً ان المملكة المتحدة قررت مساعدة العراق بتوفير الذهب لتكوين احتياطي بمقدار ٥ ملايين باون خلال السنتين القادمتين وبالاوجه الاخرى للتعاون المالي .

١٧ – ان المجلس قد لاحظ بيان ممثل المملكة المتحدة بان حكومته مستعدة لاستخدام خبرتها في ميدان الطاقة الذرية لمساعدة الاقطار الاخرى بتطويرها الخاصة بالطاقة الذرية للتطبيق السلمي لهذا العلم ، وخاصة انها مستعدة لمساعدة دول ميثاق بغداد في تطبيق الاساليب الفنية الذرية مع اشارة خاصة الى المشاكل المحلية . وقد رحب المجلس بهذا العرض واوعز الى اللجنة الاقتصادية بدراسة تطبيقه العملي .

١٨ – اعربت الحكومات الخمس عن امتنانها من المساعدة الاقتصادية الواسعة التي منحت لها من قبل حكومة الولايات المتحدة .

١٩ – المجلس قرر ان يجتمع مرة اخرى في دورة عادية في طهران خلال النصف الاول من نيسان ١٩٥٦ واوعز الى اللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية بان تقدما تقريراً دورياً في تلك الدورة .

بغداد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥

المصدر:- مجلة الأبحاث، السنة الثامنة، ج٤، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٥، ص: ٥٤٢-٥٤٤.

ملحق رقم (٨) :-

ماذا ... جلال بايار ؟؟؟؟؟

كيف ستستقبلك هذه البلاد بعد ان عاديتها ؟؟
وكيف يرحب بك أهل هذه البلاد بعد ان تآمرت مع اليهود
وكيف يسكت ابناء هذه البلاد من ابناء الامة العربية وفي هذه [illegible] الغاشمة بعد ان وقفت مع حكومتك في وجه قضايا الوطن العربي الاسلامي في كل [illegible] .

يقوم السيد جلال بايار رئيس الدولة التركية بزيارة الاردن في [illegible] غير مناسبة ولعله من المعقول ان تكون زيارته لمجرد المجاملة لان الاعراف الدولية لا تدع مجالا لمثل هذه المجاملات وليست لتقوية صداقة وايجاد تقارب بين الطرفين مسلمين مشتركين في تراث الاجداد الخالد لان الحكومة التركية تحرص منذ اكثر من ثلاثين عاما على سياسة تكاد تباعد ما بينها وبين الاقطار العربية بصورة خاصة والبلاد الاسلامية بصورة عامة .

والآن لا بد وان يتخلل عقلنا الظن ونتأكد ان هذه الزيارة ان هي الا لاجل [illegible] مؤامرة الاستعمار مع الدول الاجنبية والتي اصبحت حديث الناس في الشرق والغرب وشغل الهيئات السياسية المتحررة [illegible] في كل مكان .

ونحن وان كنا نعتقد جازمين انه لا السيد بايار ولا حكومته يمثلان الشعب التركي تجاه قضايا الاسلام والعروبة ولا يعبران عن آماله وامانيه وعلاقته العميقة بامجاد الاسلام وتاريخ المسلمين العريق الا اننا لا نستطيع ان نتجاهل او نتغافل مواقف هذه الدولة التي يرأسها السيد جلال بايار واتجاهاتها المعادية لكل قضية اسلامية او عربية عداء [illegible] لا يمكن ان يستتر وراء ستار الدبلوماسية والمجاملة .

اي مسلم وعربي يا سيد جلال بايار لا [illegible] مشاعر الالم من [illegible] لاسرائيل ؟؟ هذه [illegible] التي هي رأس حربة مسمومة غرسها الغرب في صدور العرب والمسلمين فقد [illegible] في تعزيز علاقاتكم معها الى ابعد حد من مؤازرة ومساعدة واتفاقات اقتصادية [illegible] تكفلان لها الربح الوفير والرخاء [illegible] وترويج مصنوعاتها والمواد [illegible] الاسواق العربية [illegible] بالصناعات اليهودية بعد ان تصبغ بالصبغة التركية .

ماذا تقولون للمسلمين والعرب يا سيد بايار حين يذكرون مواقف حكومتكم من ثورات التحرير في المغرب العربي [illegible] وما زالت [illegible] الدامية في المجالس الدولية [illegible] شعبا [illegible] ماذا [illegible] دولة [illegible] من الاسلام وكل الاديان [illegible] للمسلمين وشمال افريقيا شعبا من [illegible] ان يطالب [illegible] الحرة الكريمة انما كان من واجبكم من وجهة ((نظر الاسلام على الاقل)) ان [illegible] للتحرر من الاستعمار [illegible] العالم والعبودية .

ان الاردن جزء لا يتجزأ من سوريا فكيف كان وما زال موقفكم العدائي منها .

اي مسلم وعربي لم يشمئز من تهديدات حكومتكم لسوريا استجابة لرغبات اسيادكم من الدول الاستعمارية الباغية . واي مسلم وعربي لم يتألم لموقفكم المخزي حين [illegible] في [illegible] شؤونها الداخلية [illegible] لم [illegible] الا [illegible] تراثكم في الوطن والاسلام [illegible] على [illegible] الالغام في داخل اراضيها وكل ذلك [illegible] السيد بايار انه [illegible] الاستعمار والصهيونية التي تكمن من ورائه .

لأي شيء * قد جئت يا سيد جلال بايار ؟؟ وماذا تعني "هذه" الحملة القوية الناشطة ؟؟ واذا كنت تطمع لجر الاردن من شقيقاته الدول العربية التي تسير الى الوحدة رغم انف المستعمرين والانتهازيين الدول التي تسير في ركابهم واذا كنت تطمع ان تجر هذه المملكة الى الحلف الذي تورط به تركيا فلتعلم يا بايار ان امامنا شعبا وحكومة لا ترضى ولن تقبل ان يخرج الاردن من بقية اجزاء جسم الامة العربية ولن يدخل في حلف باركته امريكا وبريطانيا وهللت له فرنسا وحركت خيوطه اسرائيل ولن يكون مجال للتفاهم معكم ما دمتم متحالفين مع اليهود وسائرين في ركاب الدول الاستعمارية التي تكيد للعرب والمسلمين المكائد وتنصب لهم الاشراك والحبائل وما دامت دولتكم لم تقدم دليلا واحدا يدل على حسن نيتها ازاء رغبتها على تغيير سياستها من قضايانا .

ارجع الى بلادك فلن تجد في الاردن رجلا واحدا يقبل ان يضع يده بيدك ويربط مصيره بمصيرك ((وهذا صراط ربك مستقيما قد فصلنا الايات لقوم يذكرون)) . (الانعام ١٢٥)

* الاخوان المسلمون *

الاردن

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧١٩ /٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، ١٩٥٥، وثيقه رقم ٩٠، صفحة ١٤٨-١٤٩.

ملحق رقم (٩) :-

أ-

بسم الله الرحمن الرحيم

مختار قرية .... قضاء ....

ان الجنرال (كلوب) الانجليزي يعمل جاهدا لرشوة بعض المشايخ ووجهاء القرى من قرى الطول الرخيصة للتأثير بأمور العمل عند احدهم وتشجيعهم بالتفرقة بين أبناء هذا البلد الأمين .. التفرقة بين البدوي ، والحضري ... الفلاح ، والمدني ... المسلم ، والمسيحي ، ويقال بعد ذلك مرغما ، يعيد بلادنا الى حالة الأحلاف الاستعمارية ، أو الأغلال الاستعمارية او بمعنى تجميدها ، انه لم يكتف بتسليم اللد ، والرملة ، وتشريد مائتي ألف لاجئ في العراء ، ولم يكتف بتسليم المثلث وتسليم [illegible] قرية عربية مع سكانها لقمة سائغة لاسرائيل بحجة الخطأ السياسي في خرائطه التي خططها بالاشتراك مع (موشي دايان) القائد الاسرائيلي وأن الصور الفوتوغرافية التي حملها [illegible] على دمغ هذا الانجليزي (كلوب) بالخيانة ... لم يكتف بكل هذه الدماء التي أريقت من جراح شعبنا الفلسطيني ولا تزال تنزف ... فإنه اليوم يحاول تدمير البقية الباقية من هذا الوطن بجره الى احلاف أمريكا ، وبريطانيا ، ... أمريكا التي اعترفت بحكومة اسرائيل قبل مولدها المشؤوم ... أمريكا التي [illegible] ولا تزال تمد اسرائيل بالأموال لتقوية اقتصادياتها ، ولتجهيز أكبر عدد ممكن من [illegible] الأسلحة في قرى الحدود الأمامية .. أمريكا التي لا تزال تزود اسرائيل بالأسلحة المتطورة لمحاربة الدول العربية بينما تمنع هذه الأسلحة خوفا من التعدي على اسرائيل ... أما بريطانيا فالدول المظالم التي ارتكبتها [illegible]) حتى نهاية انتدابها اللعين على فلسطين معروف لنا جميعا ، وأن تسليمها يافا ، وحيفا ، وعكا والقدس لليهود ، وتنزيلها على الهجرة اليهودية وبيع الأراضي ، دليل آخر واضح على ما تكنه لليهود من احترام وتبجيل ، وكيف لا نتذكرهم وهم الذين ماكانوا [illegible] على أعواد المشانق [illegible] ((الكولونيل [illegible])) [illegible] بالسهم [illegible] وها هي اليوم تحاول ادخالنا [illegible] (نوري السعيد) [illegible] من فلسطيننا الى اسرائيل بعد ان يحول أنظارنا عن عدونا الحقيقي اسرائيل الى عدو وهمي هو روسيا .

انا واثق بأنه لا يوجد أي فرد من أبناء هذا الوطن الا ويكتوي من نار الاستعمار الانجليز ومن الشهيد [illegible] باسرائيل [illegible] الأطفال [illegible] القادر [illegible] لا تزال [illegible] على أية أحلاف [illegible] في فلسطين [illegible] ووضع القضية الفلسطينية على (الرف) وهذا ما يريده اليهود ومن ورائهم [illegible] ... الانجليز ، والأمريكان .

لذا فانا نحذر كل فرد تسول له نفسه معارضة مشيئة الشعب ... بأن الشعب سوف ينتقم منه ومن عائلته ، وذريته ، [illegible] (كلوب أو [illegible]) ... وولده ([illegible] نوري السعيد) ... سوف [illegible] لانقاذها ... والزمن آت ولا ريب .

منظمة الفدائيين العرب

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧٢٠ /٣١١، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كانون أول ١٩٥٥، وثيقة رقم ٢٢، صفحة ٤٠.

ملحق رقم (٩) :-

ب-

لا انطلاق ولا انتصار بل وحدة وتحرر وثأر

النضال الموحد المستمر هو السبيل الاوحد لتحقيق اهدافنا كاملـــة

أيها الشعب العربي الكريم :-

ثلاثة أسابيع مرت على قدوم الجنرال تمبلر الانكليزي محاولة جر الاردن الى الحلف العراقي الاستعماري .

ثلاثة أسابيع والمستعمرون وعملاؤه يحاولون ارغامه على الدخول في هذا الحلف والتوقيع في حبائلـــه .

ثلاثة أسابيع تمر خلالها الجماهير تتحدى المؤامرات وتسقط حكومة الخائن فاقضــــة الاستعمار كانها حكومة من عملاء المتآمرين لتمرير ما يريدون .

ولكنك ايها الشعب المتحرر اطلقتها ثورة جامحة لاهبة .. ثورة اذكاها الـــدم العربي الغالي بالشهداء الابرار من ابنائك .. ثورة جامحة اطاحت بحكومة الاذناب والعملاء وأجبرت المستعمر على التراجع والانهزام . فاسقطت الحكومة التي اقامها واستنزلت اظفارها في اوكارهم المتآمرة وفتحت المجال .. حل البرلمان المزور الذي فرض عليك فرضا قبل سنة .

أيها الشعب العربي الكريم :-

لقد كانت كلمتك في رفض الاحلاف الاجنبية قاطعة صريحة أثبت فيها انك اقوى من المستعمرين وعملائهم وان ارادتك هي فوق ارادتهم . فضربت لذلك اروع مثل في قوة الشعب حينما يناضل من اجل حريته ويتمسك بها ويمضي في سبيلها .

انك اجبرت المستعمرين على التراجع . انك انتصرت عليهم وعلى مؤامراتهم . ولكـن انتصارك هذا هو انتصار اولي يحتاج الى المزيد من النضال والتضحية لكي تحافظ عليــه وتعزز في نتائجه .

ان المستعمرين ما زالوا يكيدون لك ويتآمرون عليك امام هذا الانتصار .

انك لم تتخلص منهم نهائيا بعد . فالمعاهدة الاردنية البريطانية ما زالت قيودا في عنق الاستقلال والارادة الحرة ما زال حكم الانكليز في مقدراتنا .

والنفوذ الانكليزي في الجيش يهدد وطننا العربي بأجمعـه .

والحكومة المؤقتة لن تقاوم هذه مؤامرات المستعمرين وكيدهم .

أيها الشعب العربي الكريم :-

ان هذه المؤامرات الاستعمارية ستتكرر ما دام وضعنا في الاردن لم يتغير وما دام الاستعمار يحتفظ بكل هذه الركائز عندنا .

ان الحل الصحيح هو في القضاء على المعاهدة والنفوذ الاجنبي والاتحاد مع سائر اجزاء وطننا العربي .

ان هذا هو الحل الوحيد الصحيح الذي يصبح فيه الاردن جزءا من كيان قابل للحياة.
ان الحل الصحيح هو القضاء التام على نفوذ المستعمر وركائزه في وطننا.
ان الحل الصحيح هو النضال الايجابي المثمر في سبيل تحقيق الوحدة العربية والتحرر العربي الكامل والثأر من اعدائنا اليهود غاصبي وطننا المقدس.
هذه هي الاسس الصحيحة لكي نتخلص من الاستعمار ومن ركائزه ونفوذه. وكل ما دونها سيبقي مشكلتنا دون حل كامل ويعني بقاء المؤامرات وبقاء نفوذ الانكليز وبقاء الخطر.

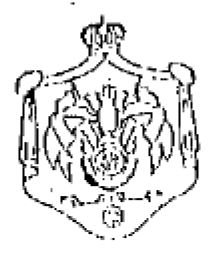
<u>ايها الشعب العربي :-</u>

ان الاستعمار لم يستسلم بعد وان اعوانه ما زالوا يتآمرون ويعملون للكيد لك.
انا ندعوك لان تواصل النضال معنا حتى تحقق اهدافك كلها.
انا ندعوك للنضال في سبيل توجيه الحكام لقبول الاعانة العربية بدلا من اعانة الانكليز المذلة.
انا ندعوك لان تناضل في سبيل اطلاق الحريات وفي سبيل اجراء انتخابات حرة نزيهة.
عاشت الامة العربية.
عاشت وحدة نضال العرب في سبيل الوحدة والثأر والتحرر.

القوميون العرب

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٣١١/٢٧٢، تقارير المفوضية العراقية في عمان، كانون أول ١٩٥٥، وثيقه رقم ٢٢، صفحة ٤١-٤٢.

ملحق رقم (١٠) :-



مجلس الوزراء

بناء على الرغبة الملكية قرر مجلس الوزراء ما يأتي :

١ـ انهاء خدمة الفريق كلوب من منصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردني

٢ـ ترفيع الزعيم راضي عناب لرتبة اميرلواء وتعيينه لمنصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردني .

٣ـ انهاء خدمة القائمقام باترك كوجهل

٤ـ انهاء خدمة الزعيم هتن

وتنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٦ ، ورفعه الى السدة الملكية ليقترن بالتصديق الملكي السامي .

١/ ٣/ ١٩٥٦

وزير الاقتصاد	وزير العدلية والدفاع	رئيس الوزراء وزير الداخلية
وزير الصحة والشؤون الاجتماعية	وزير الخارجية	وزير المالية
	وزير المعارف والزراعة	وزير البرق والبريد والطيران المدني ووزير الاشغال العامة (بالوكالة)

وزير التجارة والانشاء والتعمير

المصدر:- مذكرات مجلس الوزراء الأردني، قرار رقم ١٩٨، تاريخ ١ /٣/ ١٩٥٦.

ملحق رقم (١١) :-

طرد جلوب خطوة اولى نحو تحرير الاردن

تطهير الجيش التام ، جلاء قوات الاستعمار ، قبول المساعدة العربية مطالب إساسية لن يتخلى عنها الشعب العربي فى الاردن

بالأمس دكت ارادة الشعب ركناً حصيناً من اركان الاستعمار في ارض العرب ، فطرد الى غير رجعة رسول الذل والعبودية ، وصاحب المجازر والمآسي ، ورمز الذل والرياء .. جون باغوت جلوب .

أيها الشعب العربي الأبي :

لقد طردت جلوب من ارضك الطاهرة الى غير رجعة ، طردته انت بوعيك ونضالك وجهادك ، وبتضحياتك وثباتك . طردته بدماء الشهداء الابرار من ابنائك .

ولكن طرد جلوب ليس الا انتصاراً واحداً من انتصارات نريد تحقيقها :

نريد جيشاً عربياً متحرراً من الضباط والمستشارين الانكليز .

نريد أرضاً طاهرة من رجس مطارات الاستعمار وقواعده .

نريد مساعدة عربية تحررنا نهائياً من مساعدة الانكليز المسمومة لننطلق في سبيل تحقيق اهدافنا .

نريد وحدة عربية تعيد للأمة كيانها القومي الرهيب .

أيها الشعب العربي الأبي :

يجب الا ينسينا هذا النصر ، على اهميته وعمق مدلوله ، ان لنا اهدافاً اخرى .

يجب الا ينسينا هذا النصر الرائع ان الاستعمار يقاتل بيأس للدفاع عن مصالحه وقواعده العسكرية في وطننا ، وان هزيمة الاستعمار في جولة واحدة لا تعني هزيمته النهائية واستسلامه .

يجب الا ينسينا هذا النصر ان الاستعمار سيستمر في مؤامراته الدنيئة بنا واسلابنا هذا النصر .

فلنعمل بقوة وباستمرار لتطهير جيشنا تطهيراً كاملاً من الضباط والمستشارين الانكليز .

فلنعمل لاسقاط معاهدة الذل وقيد العبودية ولجلاء اخر جندي بريطاني من ارضنا المقدسة .

فلنعمل بجد واصرار لقبول المساعدة العربية التي تكفل المدد المادي لنضالنا في سبيل تحقيق اهدافنا وتحررنا من حكم الانكليز .

فلنعمل لتحقيق الوحدة العربية ، وحدة كيان الامة العربية في دولة واحدة ولنذكر دائماً ان لا حياة لأمة تعيش على الاستجداء من الاجنبي ..

وان لا كرامة لأمة يتحكم في جيشها ضباط من الانكليز وان التحرر التام لا يتم الا بجلاء اخر جندي اجنبي عن وطننا .

وان واجبنا ان نعمل على تحقيق اهدافنا كاملة .

عاشت الأمة العربية

عاش نضال ابنائها الاحرار في سبيل الوحدة والثأر والتحرر

القوميون العرب

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧٢١ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، ٥ آذار ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٠، صفحة ٦٩.

ملحق رقم (١٢) :-

السفارة العراقية
عمان

IRAQI EMBASSY
AMMAN

No.
Date - ٧/٨

الرقم -
التاريخ -

الموضوع -

الى -

منشور رقم (١١) صادر عن هيئة الضباط وضباط الصف الاحرار للجيش العربي الاردني .

((بسم الله الرحمن الرحيم))

هل تحررت بلادنا من الاستعمار بطرد الدخيل كلوب .... وهل تحرر جيشنا من الاذناب .....
كلو معا مع بخاطرهم هذا السؤال ويأتي الجواب كلا وألف كلا مع الاسف فان الجيش لايزال يعج
بالاذناب الذين يرقصون ويمرحون وكأن شيئا لم يحدث في تاريخ هذا الجيش لكن بالعكس
لانهم متمكنون غاية الاطمئنان على مستقبلهم .... ان طرد ثلاثة او اربعة ضباط من الاذناب المأجورين
لايطهر جيشنا من عصابات الاستعمار [illegible] ولايكفي هذا الجيش [illegible] .... [illegible]
اليوم تدار حولنا [illegible] .... [illegible] وكيف سيكون مصير جيشنا ان يأتي [illegible] .
[illegible] الاذناب بيننا .... [illegible] ومن الاذناب [illegible]
امثال (راضي العبدالله) الذي كان [illegible]
التي كان يعلمها عليه سيده كلوب [illegible]
الجيوش العربية الاخرى [illegible] من مقاومة اسرائيل .... [illegible] سيده كلوب .... [illegible] ان
[illegible] .... [illegible] المسؤولون [illegible]
[illegible] ولماذا لا [illegible] ([illegible]) [illegible] الثلاثة الحاكمين
([illegible]) و ([illegible]) الذين [illegible] ضد الضباط الاحرار في الشهر الرابع من
عام ١٩٥٥ وكان من جرائمها [illegible] الى خارج البلاد
.... [illegible] في الزنزانات [illegible] بين شهر وخمسة شهور بدون تحقيق .... ان [illegible]
[illegible] الخونة [illegible]
[illegible] على جرائمهم التي ارتكبوها بحق العرش والشعب والجيش [illegible] .

اما الضباط الانكليز [illegible] في [illegible]
[illegible] في [illegible] اخرى للجاسوسية
على غرار مدرسة [illegible] الانكليزي ([illegible]) و (كلوب) في [illegible]
الانسحاب من جبهة القتال [illegible] باب الواد [illegible] .... [illegible]
لا [illegible] .... ولا [illegible] .... ولا [illegible]
[illegible] .... [illegible] .... [illegible] .... [illegible]
[illegible] المسؤولون [illegible]

IRAQI EMBASSY

AMMAN

السفارة العراقية
عمان

الرقم –
التاريخ –

الموضوع

الى ......

٤٦
٧٩

– ٣ –

هذا اليوم ، والا فسوف لا تستطيع هذه الاورام الهوجاء ، ولا فائدة من جعل يكون امرهـ[illegible] في ايدي عصابات الذين هربوا وهاجروا منا في حرب فلسطين ، وانهم يتعاونون فرصة ثانية ليحولوا بلادنا كوارث وجرائم اخرى في حرب القادمة ضد العدو الغاشم اسرائيل الى ان تقل هذه الحرب لا تكسبوه وفق مصالحهم ومصالح اسيادهم الاستعمارية .

انا طالب من اخواننا الضباط والجنود الاحرار بان يكونوا على اهبة الاستعداد وان معركتنا المصيرية الكبرى لم تنته بعد [illegible] في بداية الطريق ، والحرية الحمراء باب .... بكل يد مضرجة يدق) .

انا نطلب ايضا من المسؤولين في البلاد [illegible] .... يجب ان يغيروا من مواقفهم [illegible] .... واهل [illegible] لا [illegible] .... والى الامام .

[illegible]
ورابطة الضباط الاحـــرار

نسخة طبق الاصل

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧٢١ /٣١١ تقارير السفارة العراقية في عمان، ٢٢ /٣/ ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٦، صفحة ٧٧- ٧٩.

ملحق رقم (١٣) :-

بيان الحزب الشيوعي الكـــــــــــــــم

(... الاردن)

ايها الشعب المناضل

في يوم الجمعة القادم الموافق ١٩٦٦/١٢/١١ م ينقضي عام واحد على ... الاستعمار البريطاني على يد الشعب العربي في الاردن ضد محاولة ربطه بالحلف العراقي التركي المشؤوم.

وفي هذا اليوم نحتفل بذكرى انتصار شعبنا المناضل الاعزل ، الا من سلاح الايمان بحتمية النصر والوحدة ، فقد ... مؤامرة ... وسقطت حكومة الاحلاف التي جاء بها الاستعمار لتصدي لارادة الشعب بالحديد والنار.

وفي هذا اليوم نحتفل بذكرى شهداء وابطال ... الاولى الكبرى الخالدة الذيـــن سقطوا دفاعا عن ارادة الشعب في الحرية والاستقلال ومقاومة المؤامرات الاستعمارية .

واننا في الاردن اذ نحتفل بهذه الذكرى التاريخية لاربع سنوات وبأن لا ... الا ان نسجل ... ما اعقبها من انتصارات ... ومكاسب ... في طرد ... جلوب ... مجلس نيابي ... يمثل ارادة ... الشعب ، وقيام حكومة ... عن هذا المجلـــس وتحمل آمال الشعب .

وان ... بالعالم العربي ... هذه الانتفاضة ... التاريخ العربي ... الذي ... الاستعمار ... ويحمل ... وبدأت ... العربية ... بقيادة مصر وسوريا ... في طريق الحرية والسيادة والوحدة ... العربية ... الكبرى ... العالم العربي الى المحيط الاطلسي ... واحدة ... السيد الرئيس جمال عبد الناصر ... الجزائر ... الجزائريين ... وشعبا ...

وهي ... القومية العربية ضد الاستعمار في معركة العدوان الانجلو فرنسي الاسرائيلي على مصر ... الجيش الانجلو ... والاتفاق ... هيئة الامم المتحدة ... الدولية ... المؤامرة ... الاستعمار ... سوريا ... وحول ...

ومن خلال هذه الاحداث الكبرى التي شاهدها العالم العربي ... حلف بغداد ولا يزال ... السياسة ... العربية ... من مراكز ... وسلاحهم على مصر ... سوريا لاحتلالها ... باستقلالها .

وبمناسبة هذه الذكرى ... الشعب العربي في العراق الذي يخوض الان معركة ... مع ... الاستعمار ... وهي معركة ... العراقي ... العراق

نهائيا الى الثلاثة العربية المتحررة معلنها بادراء دورها الاصيل في خدمة القومية العربية .

ان وحدة النضال العربي التي تشاهد آثارها في كل قطر من الاقطار العربية والتي طغى التأييد والعطف بين كافة شعوب العالم المحبة للتحرر والعدالة والسلام هي الان في اشد الحاجة على الرغم من جميع الانتصارات التي احرزتها ، الى مضاعفة التلاحم والتماسك ومقاومة الصهيونية والمتآمرين والانتهازيين من الاستعمار العالمي الذي لن يسلم بسهولة ولن يتخلى عن مواقعه ومكاسبه بدون مقاومة .

واننا لنشاهد بوادر جديدة تشير بوضوح الى تغيير الاساليب التي يسلكها الاستعمار لاسترداد نفوذه المنهار ومحاولة انقاذ حلف بغداد من الانهيار بعد انتقاصه وانكشاف نواياه العدوانية وهذه البوادر تتمثل في الدعوة الجديدة الظاهرة من احدى دول حلف بغداد لاقامة حلف اسلامي وتطويرا في الدعوة الى اقامة حلف لدول البحر الابيض المتوسط .

كما برزت في الآونة الاخيرة المحاولات الامريكية للمساومة على مصالحنا وبروز نظرية ملء الفراغ في الشرق الاوسط ذلك الفراغ الذي نشأ من هزيمة الاستعمار البريطاني والفرنسي في شرقنا العربي وذلك بغية احلال النفوذ الامريكي محل النفوذ البريطاني .

ان الانتصارات الرائعة التي احرزها الشعب العربي في الاردن جعلته اكثر تعرضا لكثير من المؤامرات الاستعمارية التي تستهدف القضاء على هذه الانتصارات ومن هنا كانت هذه المؤامرات وأهدافها لا تغيب عن عين الشعب العامل الجديد ، والعاملة على مساندة الشعب وحكومته الوطنية ، وان لا بد من الاحتفاظ بالمقاومة الشعبية وتعبئة جميع القوى والجهود والامكانيات للمحافظة على خط سيرنا التحرري ، والتضامن الفعلي للشعب مناضلين في معركة احفاد العروبة في جميع ارجاء العروبة في سبيل التحرر والوحدة .

واننا بمناسبة هذه الذكرى التاريخية المجيدة وايمانا بالبطولات والتضحيات التي تنطوي عليها هذه الذكرى ، واشادة بالدور الكبير الذي ساهمت فيه في التحرر بالاردن بصورة خاصة والامة العربية بصورة عامة نحو التحرر نتوجه [illegible] في جبل عمان بمناسبة هذه الذكرى في يوم الجمعة القادم .

عاشت ذكرى انتفاضة كانون الاول والخالدون شهداؤها الابطال

عاش نضال الشعب العربي في الاردن من اجل القضاء على الاحتلال

عاشت وحدة النضال العربي من اجل القضاء على المؤامرات الاستعمارية

عاشت الامة العربية المناضلة في التحرر والوحدة والقضاء على اسرائيل واسترداد الاجزاء السليبة من الوطن العربي .

الحزب الوطني الاشتراكي | الجبهة الوطنية | حزب البعث العربي الاشتراكي

النائب | الدكتور | الدكتور | الاستاذ | المحامي | المحامي

سعيد العزة | عبد الرحمن [illegible] | عبد الرحمن شقير | عيسى [illegible] | عبد الله نعواس | سليمان الحديدي

المصدر:- د.ك.و ملفة رقم ٢٧٢٥ /٣١١، تقارير السفارة العراقية في عمان، ٢١ كانون أول ١٩٥٦، وثيقة رقم ٦٩، صفحة ١١٩- ١٢٠.

ملحق رقم (١٤) :-

برنامج الرئيس أيزنهاور للسلام
مقترحات التعاون الأميركي في الشرق الأوسط

نص الرسالة التي القاها الرئيس دوايت د. ايزنهاور امام الكونغرس الاميركي بمجلسيه ، في جلسته الخاصة التي عقدها يوم السبت في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ ، حول مشروعه الخاص بالشرق الاوسط .

الى مجلس الكونغرس في الولايات المتحدة .

اسمحوا لي اولاً ان اعبر لكم عن تقديري العميق لاهتمامكم البالغ على حساب بعض الاجتماع لاتاحتكم لي هذه الفرصة المبكرة لاحدثكم في موضوع اعتبره ذا اهمية خطيرة لبلادنا .

ففي رسالتي الاتحادية التالية سأتحدث عن الحالة الدولية بصورة عامة فهنالك آمال عالية وكذلك الاستقرار بيد انه كما توجد مسؤوليات عالية يجب علينا تحملها كي نتأكد من ثبات الحرية ، بما في ذلك حريتنا .

ولكن يوجد في الشرق الاوسط حالة خاصة اشعر انه من الضروري عرضها امامكم الآن .

وقبل ان اشرع في ذلك من المفيد ان نتذكر ان هدفنا الرئيسي في القضايا الدولية يبقى السلام — سلام عالمي مبني على العدالة . ويجب ان يشمل مثل هذا السلام جميع المناطق وجميع الشعوب في العالم اذا كنا نريده سلاماً دائماً فلا توجد اية دولة كبيرة او صغيرة ترفض ان تتفاوض معنا بحسن نية بمساواة ويسعى وتصميم من اجل تأمين نظام افضل بيننا . ومن هذا النظام يجب ان تنفق كما سنتفق معها الثقة والاتفاقات ، وهذا التعهدات الضرورية لاي برنامج من اجل السلام ولاي تصميم من اجل رفع عبء التسلح الثقيل عن كاهل شعوبنا . وفي سبيل التوصل الى تحقيق هذه الاهداف تعمل حكومتنا بلا كلل ، يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر وسنة بعد سنة ، ولكن ، وحتى نحرز درجة من النجاح تتوج مجهوداتنا التي ستضمن لجميع الامم وجوداً سلمياً ، يجب علينا ، في مصالح السلام نفسه ، ان نبقى متيقظين واقوياء .

١ - لقد وصل الشرق الاوسط فجأة الى فترة حاسمة من تاريخه الطويل الهام . فلعدة سنوات مضت كانت دول كثيرة من دول تلك المنطقة لا تحكم نفسها بنفسها . وكانت دول اخرى تتمتع بسيادة هامة في المنطقة كما كانت سلامة المنطقة مبنية الى حد بعيد على قوة تلك الدول . ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الاولى بدأ التطور المستمر نحو الحكم الذاتي والاستقلال . وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا التطور وشجعته فبلادنا تؤيد بدون تحفظ السيادة والاستقلال التامين لكل دولة من دول الشرق الاوسط .

وعلى العموم كان هذا التطور نحو الاستقلال عملية سلمية . ولكن الاضطرابات اجتاحت المنطقة تكراراً . فالتيارات المتعاكسة من عدم ثقة وخوف ادت الى درجة عالية من عدم الاستقرار في قسم كبير من الشرق الاوسط . ومؤخراً قامت حركات عدائية اشتركت فيها دول اوروبية غربية كان لها في السابق الكثير من النفوذ في المنطقة . كما ان الهجوم الكبير نسبياً الذي قامت به اسرائيل في تشرين الاول قد ادى الى زيادة الخلافات الاساسية بين تلك الدولة وبين جاراتها العربيات . وازداد عدم الاستقرار السابق كما استغلته الشيوعية العالمية في بعض الاحيان .

٢ — لقد سعى حكام روسيا منذ زمن طويل للسيطرة على الشرق الاوسط وينطبق هذا القول على القياصرة انطباقه على البلاشفة . وليست اسباب ذلك بعيدة عن البحث ، فهي لا تؤثر على سلامة روسيا اذ لا يحاول احد ان يستعمل الشرق الاوسط قاعدة للعدوان على روسيا . كما ان الولايات المتحدة لم تفكر في ذلك ابدا في اية حالة .

ليس الاتحاد السوفياتي ولا لاية دولة اخرى في العالم ، سببا للخشية من الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ولهذا لا يمكن حكمها القصير الى القادة بالعدوان . اقول هذا عالما وبصورة قاطعة .

ورغبة روسيا نفسها في السيطرة على الشرق الاوسط ليست منبثقة من اهتمامها الاقتصادي بهذه المنطقة . فروسيا لا تستخدم قناة السويس ولا تعتمد عليها اعتمادا كبيرا . ففي سنة ١٩٥٥ لم تزد نسبة البواخر السوفياتية عن ثلاثة ارباع الواحد بالمئة من المجموع . والسوفيات ليسوا بحاجة لموارد النفط التي تعد الثروة الطبيعية الرئيسية في المنطقة ، ولا يستطيعون ايجاد الاسواق لموارد النفط هذه بل الواقع هو ان الاتحاد السوفياتي في مقدمة مصدري منتجات النفط .

ان سبب اهتمام روسيا بالشرق الاوسط ما هو الا اهتمام سياسي عسكري . واذا اخذنا بعين الاعتبار هدفها الدائم باقامة الشيوعية العالمية فمن السهل ان نفهم رغبتها بالسيطرة على الشرق الاوسط . لقد كانت هذه المنطقة دائما ملتقى طرق حيوية في نصف الكرة الشرقي . وعن طريق قناة السويس تستطيع شعوب آسيا واوربا وافريقيا الاتجار مع بعضها البعض ، وهو امر لا بد منه اذا كانت هذه الدول تريد الاحتفاظ باقتصادياتها مزدهرة ثابتة . فالشرق الاوسط بمثابة البوابة بين آسيا واوربا وافريقيا .

وتضم منطقة الشرق الاوسط ثلثي رصيد الثروة الزيتية المعروفة في العالم وهي تزود عادة شعوب اوروبا وآسيا وافريقيا باحتياجاتها من النفط ، وشعوب اوربا ، بصورة خاصة ، تعتمد على هذا المصدر ، ولهذا الاعتماد صلة بالنقل وبالانتاج . وقد اثبتت هذه الظاهرة بوضوح منذ اغلاق قناة السويس وبعض انابيب الزيت . وقد يمكن ، اذا اقتضى الامر ، ايجاد وسائل اخرى من وسائل المواصلات — بل انه يمكن ايجاد مصادر اخرى للقوة ، ولكن ذلك يستغرق بعض الوقت .

وكل هذه القضايا تظهر بشدة اهمية الشرق الأوسط الكبرى . فاذا خسرت دول تلك المنطقة استقلالها ، واذا وقعت تحت سيطرة قوة مناهضة للحرية يكون ذلك بمثابة مأساة للمنطقة نفسها ولعدد كبير من الدول الحرة الأخرى التي يشرف اقتصادها على الاختناق . فتتعرض اوربا الغربية للخطر كما لو لم يكن مشروع مارشال ولا منظمة حلف الأطلسي . وتتعرض الدول الحرة في آسيا وافريقيا ايضا الى خطر جدي ، كما وتخسر دول الشرق الأوسط الاسواق التي يعتمد عليها اقتصادها . وسيكون لكل ذلك اسوأ التأثير ، ان لم نقل تأثير الكارثة على حياة امتنا الاقتصادية وعلى مستقبلنا السياسي .

وهنالك عوامل اخرى تسمو فوق الاعتبارات المادية . فالشرق الاوسط مهبط الأديان الثلاثة الكبرى — الاسلام والمسيحية واليهودية . فمكة المكرمة والقدس الشريف ليست فقط امكنة على الخارطة . فهما رمزان الى ديانتين تقولان بسمو الروح عن المادة وبكرامة الفرد وبحقوقه التي لا يمكن للطاغية ان يحرمه منها باي حق . ومن غير المقبول ان تقع الامكنة المقدسة في الشرق الاوسط تحت حكم يمجد الالحاد المادي .

وتحاول الشيوعية الدولية ان تخفي اهدافها واطماعها وراء قناع من النوايا الحسنة وبواسطة عروض سخية مغرية من المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية . ولكن على كل دولة حرة تحاول السوفيات اغراءها ، عليها بموجب اصول الحكمة الاولية ان تنظر الى ما وراء القناع .

لنذكر استونيا ولاتفيا وليتوانيا ففي سنة ١٩٣٩ دخل الاتحاد السوفياتي في مواثيق تعاون متبادل مع هذه الدول التي كانت في ذلك الوقت دولاً حرة. واعلن وزير الخارجية السوفياتية مخاطباً الاجتماع الخامس فوق العادة لمجلس السوفيات الاعلى في تشرين الاول عام ١٩٣٩، اعلن رسمياً وعلى الجمهور «انا نقف بدقة الى جانب المحافظة على هذه المواثيق على اساس التبادل التام. انا نقول ان كل الكلام غير المعقول الذي يحكى عن «سفيتة» دول البلطيق ليس الا من صالح اعدائنا المشتركين ومن صالح جميع اعداء السوفيات الذين يثيرون المشاكل».

ومع ذلك ففي عام ١٩٤٠ ارغمت كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا على الاندماج بالاتحاد السوفياتي. واستمرت السيطرة السوفياتية على الدول التابعة من بلدان اوروبا الشرقية قائمة بالرغم من وعود رسمية بخلاف ذلك قطعت اثناء الحرب العالمية الثانية.

وجاء موت ستالين يحمل الامل بان هذا الطراز من العمل سيتغير وقرأنا العهد الذي قطعه الاتحاد السوفياتي على نفسه في معاهدة وارسو عام ١٩٥٥ بان روسيا ستتبع في البلدان التابعة مبادىء الاحترام المتبادل حيال استقلالها وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولكن ما لبثنا ان رأينا اخيراً كيف اخضعت هنغاريا بالقوة المسلحة وكان من جراء المأساة الهنغارية ان هبطت درجة احترام الوعود السوفياتية والايمان بها الى منخفض جديد. ان الشيوعية الدولية تحتاج وتهدف الى [illegible].

ولهذا، فلدينا هذه الحقائق البسيطة والتي لا تقبل الجدل.

١ - ان الشرق الاوسط الذي كان دائماً مطمع انظار روسيا، قد زادت اهميته لدى الشيوعية الدولية.

٢ - يستمر الحكام السوفيات في اثبات انهم لا يتورعون عن استخدام اية وسيلة لتحقيق اغراضهم.

٣ - ان شعوب الشرق الاوسط الحرة بحاجة الى، وغالبيتها تريد، قوة اضافية لضمان استقلالها.

٤ - ان افكارنا تتجه بطبيعة الحال الى الامم المتحدة كحامية للدول الصغرى، فهي بحكم ميثاقها المسؤولة الاولى عن حفظ السلام والامن الدوليين. وقد اعطت دولنا الامم المتحدة تأييدها الكامل فيما يتعلق بالقتال في [illegible] ومصر. وقد استطاعت الامم المتحدة ان تتوصل الى وقف اطلاق النار وسحب القوات المعتدية من مصر لانها كانت تتعامل مع حكومات وشعوب تكن احتراماً اكيداً لآراء الجنس البشري كما تنعكس في الجمعية العامة للامم المتحدة.

ولكن في حالة هنغاريا كان الوضع مختلفاً. فقد نقض الاتحاد السوفياتي قرار مجلس الامن الذي يطالب بسحب القوات السوفياتية المسلحة من هنغاريا. وتابع عدم مبالاته بتوصيات [illegible] واستنكار موقف الجمعية العامة لهيئة الامم. فبامكان هيئة الامم ان تكون اداة مساعدة. ولكن ليس بالامكان ان تكون الحامية الأكيدة للحرية عندما يتعلق الامر بمطامع الاتحاد السوفياتي.

٥ - ومن جراء جميع هذه الحالات التي وصفتها امامكم تترتب على الولايات المتحدة مسؤولية كبرى. لقد ابدينا، بشكل لا يدع بالشك لاحد، تعلقنا في سبيل المبدأ القائل ان القوة لن تستعمل دولياً من اجل اي هدف عدواني وان استقلال وسيادة دول الشرق الاوسط يجب الا يمسا. قليلاً في التاريخ ما وضع تفاني دولة في سبيل المبدأ موضع الامتحان الصعب الذي وضعنا فيه في الاسابيع الاخيرة.

ويوجد في الشرق الاوسط كما يوجد في غيره اعتراف عام بان الولايات المتحدة لا تسعى للسيطرة اقتصادياً او سياسياً على اي شعب آخر. والذي نرغب ونحرص عليه هو جو من الحرية العالمية وليس العبودية. ومن ناحية اخرى فالكثير من دول الشرق الاوسط ان لم تكن كلها تشعر بالخطر الناجم عن الشيوعية العالمية وترحب بتعاون اوثق مع الولايات المتحدة من اجل تحقيق اهداف الامم المتحدة الرامية الى الاستقلال والانتعاش الاقتصادي والنمو الروحي.

فاذا كان الشرق الاوسط ان يستمر في دوره الجغرافي الذي يرمي الى توحيد الشرق والغرب بدلاً من ابعاده الواحد عن الآخر واذا كانت مرافقه الطبيعية الواسعة تخدم شعوب الشرق الاوسط وغيرها من الشعوب ، واذا كانت حضاراته ودياناته واماكنه المقدسة تعزز من اجل رفع مستويات الشعوب ، فانه يجب على الولايات المتحدة ان تبرهن بوضوح اعظم عن استعدادها لتأييد استقلال دول المنطقة المحبة للسلام .

وفي مثل هذه الظروف ارى من الضروري التام ان تعاون الكونغرس ، اذ بهذا التعاون فقط نستطيع اعطاء التأكيد المطلوب لمنع العدوان وتعزيز الثقة والشجاعة في نفوس هؤلاء الاولياء للحرية ، وهكذا يحال دون وقوع سلسلة من الحوادث التي قد تهدد العالم الحر كله تهديداً خطيراً .

لقد صدرت تصريحات عدة عن مسؤولين في الولايات المتحدة بخصوص الشرق الاوسط . فهنالك التصريح الثلاثي الصادر في ٢٥ ايار سنة ١٩٥٠ الذي الحق بتأكيد الرئيس الصادر في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٥٠ الموجه الى ملك المملكة العربية السعودية . وهنالك التصريح الصادر عن وزارة الولايات المتحدة في ٩ نيسان سنة ١٩٥٦ بان اميركا ستعارض ضمن الوسائل الدستورية ، اي اعتداء في المنطقة . وهنالك ايضاً تصريحنا الصادر في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ بان تهديد سلامة اراضي او استقلال كل من ايران والعراق وباكستان وتركيا تنظر اليه الحكومة الاميركية نظرة بالغة الخطورة .

ومع ذلك فان حدث الحالة الحاضرة وازدياد خطر الشيوعية الدولية يقنعاني بان سياسة الولايات المتحدة الاساسية يجب ان يعبر عنها الان بعمل مشترك بين الكونغرس والرئيس . وفضلاً عن ذلك فان قرارنا المشترك يجب ان يوضح ان كلانا ، اذا اقتضى الامر ، سيدعمها بالعمل ايضاً .

٦ – ليس بجديد على الرئيس والكونغرس ان يشتركا معاً في الاعتراف بان سلامة الدول الحرة الاخرى القومية متصلة اتصالاً مباشراً بامننا نحن .

لقد تعاونا على ايجاد وتأييد نظام الامن للامم المتحدة ودعمنا نظام الامن المشترك للامم المتحدة بعقد سلسلة من الاتفاقات الدفاعية ، ولدينا اليوم معاهدات مع ٤٢ دولة اخرى ترى ان امنها وسلامة بلادها متصلين بامن وسلامة بلادنا . وساهمنا في اتخاذ عمل حاسم فيما يختص باليونان وتركيا وتايوان .

وهكذا ، فان الولايات المتحدة ، عن طريق العمل المشترك بين الرئيس والكونغرس او – في حالة المعاهدات – مجلس الشيوخ ، قد ابدت في مناطق مهددة كثيرة ، نيتها بتأييد الحكومات الحرة والمستقلة ، والسلام ، ضد اي تهديد خارجي ، وخاصة تهديد الشيوعية الدولية . وبهذا نكون قد اسهمنا في المحافظة على السلام والامن خلال فترة شديدة الخطورة . ومن الضروري ان توضح الولايات المتحدة الان ، بواسطة عمل مشترك بين الرئيس والكونغرس ، تصميمنا على مساعدة تلك الدول التي تريد مساعدتنا في الشرق الاوسط .

وسينطوي الاجراء الذي اقترح اتخاذه على النواحي التالية :

اولاً وقبل كل شيء يسمح للولايات المتحدة بالتعاون مع اية دولة او فريق من الدول في منطقة الشرق الاوسط العامة ومساعدة هذه الدول على تنمية قوتها الاقتصادية الموجهة للمحافظة على استقلالها القومي .

ثانياً – يأذن هذا الاجراء لرئيس الولايات المتحدة بعقد اتفاقات المساعدة والتعاون العسكري مع اية دولة او مجموعة من الدول ترغب في مثل هذه المساعدة .

ثالثاً – يسمح هذا الاجراء بان تشتمل مثل هذه المساعدة وذلك التعاون على استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان سلامة اراضي الدول التي تطلب مثل هذه المساعدة وحماية استقلالها

السياسي ضد اي عدوان مسلح من قبل اية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية .

ويجب ان تتفق هذه الاجراءات مع التزامات المعاهدات التي ترتبط بها الولايات المتحدة بما في ذلك ميثاق هيئة الامم المتحدة واي عمل او توصيات تقوم او توصي بها هيئة الامم، وتكون كذلك، في حال وقوع هجوم مسلح ، عرضة للسلطة العليا التي يتمتع بها مجلس الامن بموجب ميثاق هيئة الامم .

رابعاً – يخول هذا الاقتراح الرئيس سلطة استعمال المبالغ الموجودة بموجب قانون الامن المتبادل المعدل الذي صدر عام ١٩٥٤ من اجل الاهداف العسكرية الدفاعية والاهداف الاقتصادية بقطع النظر عن العوائق الحالية .

فالتشريع المطلوب الآن يجب الا يشتمل على السماح بفتح اعتمادات جديدة لانني اعتقد بانه نظراً للاوضاع الراهنة التي اشرت اليها فان الاعتمادات الموجودة حالياً كافية للقسم الباقي من السنة المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران ولكنني سأحاول في تشريع مقبل الحصول على الموافقة بصرف مبلغ مئتي مليون دولار سنوياً في كل من السنتين الماليتين لعامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ليستعمل حسب ما تقتضيه الحاجة في المنطقة بالاضافة الى برامج الامن المتبادل الاخرى في المنطقة التي سيوافق عليها الكونغرس فيما بعد .

٧ – وهذا البرنامج سوف لا يحل جميع مشاكل الشرق الاوسط كما وانه ان يمثل جميع سياساتنا المتعلقة بالمنطقة . فهنالك قضايا فلسطين والعلاقات بين اسرائيل والدول العربية ومستقبل اللاجئين العرب . وهنالك ايضاً قضية الوضع المقبل لقناة السويس . وقد زادت الشيوعية الدولية هذه المشاكل صعوبة ولكنها موجودة بقطع النظر عن ذلك الخطر . وليس المقصود من هذا التشريع الذي اقترحه معالجة هذه المشاكل مباشرة . فالامم المتحدة تهتم بنشاط بجميع هذه القضايا ونحن نعطي الامم المتحدة تأييدنا . لقد اوضحت الولايات المتحدة في الخطاب الذي القاه ناظر الخارجية الاميركية السيد دالاس في ٢٦ آب سنة ١٩٥٥ باننا مستعدون لعمل الكثير من اجل مساعدة هيئة الامم في حل المشاكل الأساسية في فلسطين .

فالتشريع المقترح يقصد منه اولاً معالجة امكانية العدوان الشيوعي المباشر وغير المباشر . فهنالك ضرورة قصوى للاشارة انظار المنطقة الى القوة ليس بواسطة القوات الأجنبية بل عن طريق زيادة حيوية وامن دول المنطقة المستقلة .

فالتجارب تظهر ان العدوان غير المباشر قلما يكتب له النجاح حيث توجد القوة الداخلية الكافية لصد العدوان المباشر وحيث يوجد لدى الحكومة قوات امن موالية وحيث الأوضاع الاقتصادية لا تجعل الشيوعية تبدو بديلاً مغرياً . فالبرنامج الذي اقترح يعالج نواحي هذه القضية الثلاث اي قضية العدوان غير المباشر .

انني آمل واعتقد انه اذا اعلنا هدفنا كما ورد في التشريع المقترح فان هذه العلنية بحد ذاتها ستوقف اي عدوان يجري التفكير به . وستكون قد ملأنا قلوب الوطنيين الذين نذروا انفسهم لاستقلال بلدانهم سروراً وغبطة وبذلك لا يشعرون بانهم يقفون وحدهم امام تهديد دولة عظمى . وارى لزاماً علي ان اضيف بان الشعور بالوطنية في هذه المنطقة شعور قوي جداً . وبالحقيقة ، وفي بعض الاحيان ، يحول الخوف الشعور الوطني الصادق الى تعصب ويقربه من قبول الاغراء الخارجي الذي يحيق به الاخطار . ولكن اذا امكن ابعاد ذلك الخوف يصبح الجو اكثر ملاءمة للتوصل الى الاهداف الوطنية السامية .

وكما سبق واشرت من الضروري لنا ان نساهم في تقوية تلك الدول ، او مجموعات الدول ، اقتصاديا تلك الدول التي لها حكومات تسعى بصراحة واخلاص للمحافظة على استقلالها ولمقاومة الاعمال الهدامة. فان هذه الاجراءات تقدم اعظم الضمانات ضد الغزو الشيوعي والكلام وحده لا يكفي .

دعوني اعود مرة اخرى الى السلطة المطلوبة لاستخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة للمساعدة في الدفاع عن سلامة اراضي واستقلال اية دولة من دول المنطقة السياسي ضد عدوان شيوعي مسلح . فان هذه السلطة لن تستعمل الا بطلب من الدولة المعتدى عليها . وعدا عن ذلك فاني آمل الى الحد الاقصى ان لا نحتاج ابدا الى استعمالها .

وليس الزم لضمان هذا الامر من ان تكون سياستنا الخاصة بالدفاع عن هذه المنطقة مقررة ومعلنة فورا وبوضوح وبهذا تكون الامم المتحدة وجميع الدول الصديقة ، بل والدول غير الصديقة ايضا ، على علم بنوايانا .

فاذا نشأت ، على عكس ما اتوقع ، حالة تستدعي التطبيق العسكري للسياسة التي اطلب من الكونغرس الاشتراك معي في اعلانها ، فاني سأكون حينئذ على اتصال مستمر بالكونغرس اذا كان منعقدا ، ساعة بعد ساعة . وان لم يكن الكونغرس منعقدا ، وكانت الحالة بالغة الخطورة ، فاني ابادر فورا بدعوة الكونغرس الى دورة استثنائية

ان اخطر ما ينطوي عليه الوضع الراهن — كما هو الحال غالبا — ان يسيء بعض الطغاة الدوليين تقدير الموقف . فان قدر الشيوعيون المتعطشون للقوة والسيطرة سواء خطأ او صوابا ، ان وسائل الشرق الاوسط الدفاعية غير وافية ، فقد يغريهم ذلك على اللجوء الى الهجوم العسكري المكشوف ، الامر الذي سيؤدي الى سلسلة من الحوادث التي لا بد وان تؤدي الى اشتراك الولايات المتحدة في الاعمال العسكرية . واني مقتنع بان افضل ضمان ضد هذا استعدادنا للتعاون كليا وبكل ما نقدمه من دعم لاصدقائنا في الشرق الاوسط بما يتفق واهداف الامم المتحدة ومبادئها . وفي نيتي ارسال بعثة خاصة الى الشرق الاوسط لتوضيح ما نحن على استعداد للتعاون مع دوله فيه .

ان السياسة التي بينتها تنطوي على اعباء معينة ، بل وعلى مجازفات للولايات المتحدة . الا ان الذين يطالبون بالمقاومة كان بحسبهم الاقتراح غير ان الامريكيين ، قبل نشوء هذه الحالة ، قد رأوا مصالح امتنا الحيوية والحرية الانسانية معرضة للخطر ، فكان عزمهم وثباتهم متكافئين مع الازمة ، بالرغم من الشروع المادي بكلفاتها ودوافعها واعمالها

والحق ان تضحيات الشعب الامريكي من اجل قضية الحرية كانت ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، تقاس بملايين الدولارات والألوف من ارواح شبابنا الثمينة ويجب ان لا نتجاهل هذه التضحيات التي حفظت لمناطق كبيرة في العالم حريتها ، ونلقي بها جانبا .

في تلك الحقب الماضية الحاسمة ساعد الرئيس والكونغرس بقطع النظر عن الاعتبارات الحزبية من اجل خدمة مصالح الولايات المتحدة الحيوية ومصالح العالم الحر .

لقد جاء الوقت مرة اخرى لأن نظهر وحدتنا الوطنية في تأييد الحرية ونظهر احترامنا العميق للحقوق واستقلال كل دولة مهما كانت كبيرة او مهما كانت صغيرة. اننا لا نسعى الى استعمال القوة بل للحصول على السلام. ومن اجل هذا الهدف يجب علينا الآن ان نكرس كل قوانا، كل تصميمنا وحتى ايماننا.

المصدر:- مجلة الأبحاث، السنة العاشرة،ج١، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٥٧، ص: ١٢٥-١٣٢.

ملحق رقم (١٥) :-

اتفاقية التضامن العربي
بين
المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العربية السعودية
جمهورية مصر

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر.

ادراكا منها للمسؤوليات الجسام الملقاة عليها للمحافظة على الكيان العربي واستقلاله، واستجابة لرغبة شعوبها وايمانها بالتضامن لتحرير الوطن العربي.

وتقديراً منها بان تحقيق هذا التضامن خطوة ايجابية نحو الوحدة العربية المنشودة، واسهاما في صيانة الامن والسلام وفقا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة.

ورغبة منها في عقد اتفاقية لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل هذه الغايات، قد عينت وانابت المفوضين الآتية اسماؤهم:

عن المملكة الاردنية الهاشمية.

حضرة صاحب الجلالة الملك حسين الاول

دولة السيد سليمان النابلسي رئيس الوزراء ووزير الخارجية

عن الجمهورية السورية

دولة السيد صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء

عن المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود

عن جمهورية مصر

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل، قد اتفقوا على ما يأتي:

مادة ١ ـ تؤكد الحكومات المتعاقدة ايمانها بضرورة التضامن والتعاون لتدعيم الكيان العربي واستقلاله وتعلن تقديرها لما يتطلبه هذا من المشاركة في المسؤوليات الملقاة عليها.

مادة ٢ ـ تشترك حكومات الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية نتيجة لسياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العربي واستقلاله بمبلغ اجمالي قدره اثنا عشر مليونا ونصف مليون من الجنيهات المصرية سنويا او ما يعادلها. (ويطلق عليه تعبير الالتزامات العربية).

وينظم الملحق لهذه الاتفاقية، الذي هو جزء متمم لها، توزيع هذه المساعدات على الحكومات المشتركة وكيفية تقديمها

مادة ٣ ـ تخصص حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المساعدات العربية للقوات المسلحة الاردنية الهاشمية بما فيها قوات الحرس الوطني واعدادها.

مادة ٤ ـ مدة هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها واذا لم تعدل قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات

ـ اتفاقية التضامن العربي بين الاردن والسعودية وسوريا ومصر ١٩٥٧

المتعاقدة تظل نافذة المفعول الى حين انتهاء اجلها وبعد ذلك بانقضاء سنة من تاريخ تقديم احدى الحكومات المتعاقدة للحكومات الاخرى بالطرق الدبلوماسية اخطارا بالانتهاء.

مادة ٥ ـ يصدق على هذه الاتفاقية وفقا للاوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق، على ان يتم تبادل هذه الوثائق في القاهرة.

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون المذكورون اعلاه هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ م من خمس نسخ احتفظت كل من الحكومات المتعاقدة بواحدة منها وتودع النسخة الاخيرة في الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

ملحق

اتفقت الحكومات الموقعة على اتفاقية التضامن العربي بالقاهرة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ على ما يأتي:

مادة ١ ـ يكون نصيب كل من الدول المشتركة في الالتزامات العربية المنصوص عليها في المادة ٢ من الاتفاقية المذكورة كما يلي:

الجمهورية السورية: مليونان ونصف مليون جنيه مصري او ما يعادلها.

المملكة العربية السعودية: خمسة ملايين جنيه مصري او ما يعادلها

جمهورية مصر: خمسة ملايين جنيه مصري او ما يعادلها.

مادة ٢ ـ تقدم كل حكومة نصيبها من الالتزامات المذكورة على قسطين متساويين الاول مقدما عندما توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ والثاني بعد ستة اشهر من تاريخ استحقاق القسط الاول وهكذا.

مادة ٣ ـ تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشراء جميع احتياجات القوات المسلحة، حيثما تتوافر في بلاد الحكومات المتعاقدة، من مهمات وخلافه التي يمكن الحصول عليها من انتاج بلادها وتدخل قيمة هذه المشتريات في حسابات خاصة تعتبر من نصيبها في الالتزامات العربية

مادة ٤ ـ من المتفق عليه ان الالتزامات العربية المنصوص عليها في المادة ٢ من الاتفاقية مخصصة لتقوم مقام المعونة السنوية عن كافة التزاماتها التي تقدمها الحكومة البريطانية لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (القوات المسلحة بما فيها الحرس الوطني) طبقا للاتفاقات المعقودة بينهما في هذا الشأن.

القاهرة في ١٨ جمادى الثانية ١٣٧٦ هـ الموافق ١٩ يناير ١٩٥٧ م

المصدر:- المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٢-١٩٨٧، دراسة توثيقية، إعداد: يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص: ٣٠٢.

الملخص

الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط

١٩٥٠-١٩٥٧

إعداد

علي إبراهيم علي البشايرة

إشراف

الدكتور ممدوح الروسان

تبحث هذه الرسالة في الموقف الأردني من مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠-١٩٥٧) إثر قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد جاءت الرسالة في أربعة فصول وفصل تمهيدي وخاتمة.

تعرض الفصل التمهيدي لواقع السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط في اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية "١٩٣٩-١٩٥٠"، سواء بالنسبة للدفاع عن المنطقة في وجه الأطماع الروسية من ناحية، أو المشاريع الوحدوية العربية من ناحية ثانية، ودور الأردن في هذه السياسة نظراً لعلاقات التحالف القائمة بين البلدين طبقاً لمعاهدتي ١٩٤٦و١٩٤٨.

وتناول الفصل الأول موقف الأردن من مشاريع الدفاع خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٤، عربية كانت كمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي العربي "معاهدة الضمان الجماعي العربي ١٩٤٩-١٩٥٢" أو غربية "مثل قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط".

وفي الفصل الثاني من هذه الرسالة يناقش الباحث محاولات ضم الأردن لحلف بغداد وردود الفعل "الرسمية والشعبية" والعربية والدولية تجاه تلك المحاولات.

وفي الفصل الثالث يناقش الباحث انهيار التحالف الأردني-البريطاني، وذلك كما هو واضح في تعريب قيادة الجيش العربي الأردني، وإعفاء غلوب، وإنهاء معاهدة التحالف الأردني-البريطاني لعام ١٩٤٨ كمحصلة لرغبة القيادة الأردنية المقرونة بالدعم الشعبي والحزبي في الداخل، والمدعومة بالموقف العربي والمتمثل بموقف دول التضامن العربي خاصة "مصر وسوريا" في الخارج.

وفي الفصل الرابع يتحدث الباحث عن الموقف الأردني الرسمي والشعبي والعربي من مشروع أيزنهاور، الحلقة الأخيرة في سلسلة المشاريع الدفاعية التي طرحتها الدول الغربية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط.

واعتمد الباحث في هذه الرسالة على مجموعة من الوثائق غير المنشورة والمنشورة - أجنبية وعربية - بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع التي وردت في ثبت المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

ABSTRACT

Jordan and Westren Defence Projects on Middle East. 1950-1957

By

ALI IBRAHIM AL-BASHAIREH

Supervisor

DR. MAMDOUH AL-ROUSAN

This thesis studies Jordan's position on westren defence project in the Middle East which was suggested after the world war II from; 1950-1957, right after the rise of the cold war between the two military encampments; the western and the eastern encampments.

The thesis is arranged in four chapters, an introductory chapter and aconclusion. The introductory chapter deals with the British policy in the Middle East; during and after the second world war;1939-1950, whether to defend the area against the Russian desire on the one hand or towards the projects of the Arab Unity on the other hand,and Jordan's role in this policy in view of the relations of the state of alliance between the two countries on accordence with the treaties signed in 1928,1946 and 1948.

The first chapter presents the Jordans position on the defense projects from 1950 to1954 whether by it was by the Arabs like the joint defense and the econmic cooperation treaty between the states of Arab League, "inter-Arab collective security pact 1949-1959", or by the west, like the, Middle East command and Middle East defense organization.

In th second chapter of this thesis the researcher discusses the efforts being made in joining Jordan to the treaty of Baghdad and counter reactions, officially and popularly, and the Arab and International reactions towards those efforts.

In the third chapter the researcher discusses the end of the Jordan-British alliance, as it was clearly seen in Arabnizing Jordan military command and dismissal of Glub. The researcher also, talks obout the end of the Anglo-Jordenian treaty of 1948 as required by the Jordanian command in association with the internal popularity and parties, support, and as also supported by Arab States especialy Syria and Eygpt as they are countries in the Arab United Solidarity.

In chapter four, the researcher talks about the Jordanian position; officially and nationally, and the Arab position, on Eisenhower dectrine, which was the last part of the series of defense projects which was suggested by the westren counfries indefense on the middle East.

In this thesis, the resarcher relied on collective non-publisized documents and publisized ones, whether they were Arabic or Foreign documents, in addition to numerous sources and references which were included in the reference page at the end of this thesis.